كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإسلامية

قسم علم المكتبات و العلوم الوثائقية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم المكتبات و العلوم الوثائقية موسومة بـ:

الأرشيف وإشكالية الذاكرة في المجتمع الجزائري

إعداد الطالب:

قاضي عبد القادر

تحت إشراف:

أ.د. عبدالإله عبدالقادر

لجنة المناقشة:

أ.د. مهديد إبراهيم	جامعة وهران 1	رئيسا
أ.د. عبد الإله عبدالقادر	جامعة وهران 1	مشرفا و مقررا
أ.د. رابح علاهم	جامعة الجزائر 2	عضوا مناقشا
أ.د. العايدي عبد الكريم	جامعة وهران 2	عضوا مناقشا
أ. د. غانم نذير	جامعة قسنطينة 2	عضوا مناقشا
د. ناجي عبورة يمينة	جامعة وهران 1	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2017-2018



سورة النساء، الآية 113

شكر و تقدير

الشكر لله أولاً و أخيرا على ما أنعَمَ و وَفَقَ لإتمام هذا العمل، فالحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده،

كل الشكر و العرفان للأستاذ الدكتور عبد الإله عبد القادر الذي قَبِلَ الإشراف على هذه الرسالة، فشكرا له على ثقته في أهمية البحث و ضرورة إكماله، شكرا له على حضوره وتوجيهاته و تصويباته و على وجه الخصوص طول باله و صبره على الزلات و العثرات التي كانت تبدو مني بين الحين و الحين.

ثم الشكر الجزيل لأستاذنا الجليل صوفي فؤاد على وقوفه جنبي طيلة إنجاز هذه الرسالة وتشجيعه المستمر و المتواصل، كما أنه يَسرَ لي الكثير من الأمور لإتمام العمل على الوجه الذي هو عليه و لَئِن كان هناك تقصير فمرده إليَّ، فله مني كل التقدير و الامتنان و الشكر الموصول.

كما أود أن أشكر أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على قبولهم مناقشة عملي المتواضع هذا.

لا يفوتني أن أشكر أيضا، السيدة (Isabelle Grangaud) و السيد (Didier Guignard) مكلفان بالبحث بمعهد البحوث و الدراسات حول العالم العربي و الإسلامي (IREMAM) لتوجيهاتهما القيمة و السديدة.

أشكر أيضا كل من وقف إلى جانبي من الأساتذة و الزملاء من قسم علم المكتبات و أخص بالذكر الأستاذة الفاضلة ناجي عبورة يمينة.

إلى هؤلاء و أولئك الذين لم أذكرهم و لهم عَليَّ حَقّ، أقول شكرا لكم و لكم مني كل الحب والتقدير و العرفان.

الإهـداء

إلى الذين أحبوا الجزائر فوق كل شيء، و عملوا من أجلها رغم كل شيء، بعيدا عن الضوضاء أو البحث عن الأمجاد الزائفة، و لم يبخلوا بالغالي والنفيس و مضوا بصمت.

إلى والدتي الحبيبة بارك الله في عمرها، التي لم تبخل علي بالحب و بالدعاء و التشجيع،

إلى زوجتي حفظها الله التي سهرت على إعانتي و تشجيعي على مدى إنجاز هذا العمل المتواضع دون أن أنسى أولادي الذين تحملوني خلال هذه المدة.

إلى كل من أحبهم و يحبونني

قـائـمـة الـــمـــحـــتـــويـــــات

مقدمة 10

فصل تمهيدي: الإطار المنهجي للدراسة.....16
1- إشكالية الدراسة.....17
2- تساؤلات الدراسة.....21
3- الفرضيات.....21
4- أهمية الدراسة.....23
5- أسباب اختيار موضوع الدراسة.....24
6- أهداف الدراسة.....25
7- منهج الدراسة.....26

الباب الأول: الأرشيف و الذاكرة: المعنى، الاصطلاح،المفهوم و الأبعاد

الفصل الأول: من الأرشيف (Les Archives) إلى "الأرشيفة" (L'Archive): التحولات الفكرية و الانعكاسات الاجتماعية: عمق المعنى و أزمة الاصطلاح.....29

1- علم الأرشيف أو البحث عن مجال علمي.....31
2- من الأرشيف (Les Archives) إلى "الأرشيفة" (L'Archive).....38
2-1- فكر ما بعد الحداثة (Post-Modernisme).....40
2-2- الأرشيف و فكر ما بعد الحداثة.....42
2-2-1- ميشيل فوكو و "حفريات المعرفة".....44
2-2-2- جاك دريدا و "حمى الأرشيف".....47
2-2-3- بول ريكور و "الذاكرة، التاريخ و النسيان".....58
2-3- إنعكاسات ما بعد الحداثة على الفكر الأرشيفي.....64
3- استعمال مفردات الأرشيف و "الأرشيفة" في المعاجم الفرنسية.....67

الفصل الثاني: مفهوم الذاكرة و الذاكرة الجماعية.....72

1- تعريف الذاكرة.....73
1-1- التعريف اللغوي.....73
1-2- المعنى الاصطلاحي.....75
1-3- أنواع الذاكرة.....76
1-4- العوامل المؤثرة في الذاكرة.....79

2- نظريات تفسير الذاكرة 80
2-1- النظرية المادية 80
2-2- النظرية النفسية.....81
2-3- النظرية الاجتماعية.....82
3- مفهوم الذاكرة الجماعية 83
3-1- الذاكرة كظاهرة اجتماعية.....85
3-2- براديغمات الذاكرة 87
3-2-1- موريس هالباكس (Maurice Hallbwachs) و أطر الذاكرة الجماعية 89
3-2-2- بيار نورا (Pierre Nora) و أماكن الذاكرة.....93
3-2-3- بول ريكور (Paul Ricoeur) و عمل الذاكرة 96
3-3- أماكن الذاكرة 98
3-3-1- المتاحف.....100
3-3-2- المكتبات الوطنية 102
3-3-3- مراكز الأرشيف.....104
4- ذاكرة العالم و برنامج اليونسكو 106

الفصل الثالث: إشكالية تعريب اصطلاحات الأرشيف.....108

1- الأرشيف عند العرب و في الحضارة الإسلامية 109
2- نشأة و تطور علم الاصطلاحات و واقعه بالعالم العربي.....115
3- الاصطلاح الأرشيفي في العالم العربي.....118
3-1- الأرشيف في اللغة العربية: مسألة اقتراض.....122
3-2- أزمة تعريب المصطلحات الأرشيفية.....123
4- لماذا كلمة "الأرشيفة" (L'Archive)؟ 127

الباب الثاني: الممارسة الأرشيفية: حتمية الذاكرة و متطلبات الممارسة العلمية

الفصل الرابع: مؤسسات الذاكرة في الجزائر.....132

1- المتاحف في الجزائر 134
1-1- المتاحف الوطنية 136
1-2- متاحف المواقع.....138
1-3- متحف المجاهد.....139
1-4- المتحف المركزي للجيش 142
2- المكتبة الوطنية.....145

2-1- الإيداع القانوني.....150
2-2- خدمات المكتبة الوطنية الجزائرية 153
3- الأرشيف الجزائري.....154
3-1- مؤسسة الأرشيف الوطني.....157
3-1-1- المديرية العامة للأرشيف الوطني.....157
3-1-2- مركز الأرشيف الوطني 160
3-2- الأرشيف المحلي و الإقليمي 163
3-2-1- أرشيف الولايات.....163
3-2-2- أرشيف البلديات.....164
3-3- مراكز متخصصة (أرشيف القضاء) 165

الفصل الخامس: الأرشيف في الجزائر و متطلبات الذاكرة 168

1- الأرشيف عبر تاريخ الجزائر.....169
1-1- الأرشيف العثماني.....170
1-2- أرشيف الفترة الاستعمارية.....174
1-2-1- الأرشيف المركزي للحكومة العامة في الجزائر.....177
1-2-2-أرشيف العمالات و البلديات 179
1-3- أرشيف فترة الاستقلال 188
2- الذاكرة المقتلعة: مسألة النزاع الجزائري الفرنسي حول الأرشيف المرحل.....195
2-1- وقائع تحويل الأرشيف نحو فرنسا.....197
2-2- مبررات النزاع و الدعوى الجزائرية.....200
2-3- الرؤية الجزائرية لحل النزاع 204
3- الأرشيف و التراث في الجزائر: إشكالية أم سوء فهم؟.....205

الفصل السادس: المنظومة الأرشيفية في الجزائر و أثرها على الذاكرة الوطنية 208

1- الأرشيف ذاكرة الأمة: نظرة عن الأرصدة.....209
2- الأرشيف و مشكلة تكوين الأرصدة.....213
3- الممارسة الأرشيفية و أثرها على الذاكرة في الجزائر.....216
3-1- أزمة هوية الأرشيف 216
3-2- المنظومة التشريعية الأرشيفية.....220
3-3- الشبكة الوطنية الأرشيفية.....224
3-4- تكوين الأرشيفيين، مهنة الأرشيف و وضعية الأرشيفي "أخصائي الذاكرة" في الجزائر 227

3-4-1- تكوين الأرشيفيين 228
3-4-2- مهنة الأرشيفي 230
3-4-3- وضعية و ظروف عمل الأرشيفيين 236

الفصل السابع: الأعمال الأرشيفية في الجزائر و تشكيل الذاكرة الوطنية..... 238

1- تقييم الوثائق و انتقاء ذات الفائدة الأرشيفية..... 239
2- جمع الأرشيف، الدفع و جدول تسيير الوثائق..... 243
2-1- المشاكل القانونية 245
2-2- المشاكل الميدانية..... 247
2-3- جدول تسيير الوثائق أو القائمة الشاملة لوثائق الأرشيف..... 249
3- الحفظ النهائي و التعريف بالأرصدة..... 252
3-1- حصيلة وسائل البحث في الأرشيف في الجزائر 254
3-1-1- وسائل البحث بالمركز الوطني للأرشيف 257
3-1-2- وسائل البحث بالولايات 260
3-1-2-1- وسائل البحث بمصلحة أرشيف الجزائر العاصمة..... 261
3-1-2-2- وسائل البحث بمصلحة أرشيف قسنطينة 262
3-1-2-3- وسائل البحث بمصلحة أرشيف وهران 263
4- ظروف حفظ الذاكرة الوطنية..... 265
4-1- المراكز و البنايات الأرشيفية 268

استنتاج عام..... 271
خاتمة 279
قائمة المراجع و المصادر 282
الملاحق..... 302

مُقَدِّمَة

مقدمة

ينطوي مفهوم الأرشيف على معاني متعددة توحي للمهتمين صعوبة تحديد هوية هذا المصطلح، فبالرغم من وضوح الأصل اللغوي له إلا أنه و مع التطور الفكري و التكنولوجي المتسارع الذي تعرفه البشرية، زاد هذا المفوم تعقيدا و تداخلت معه مفاهيم أخرى لا تقل أهمية و خطورة، بسبب انعكاساتها على تصورات و تمثلات المجتمعات لها.

يرتبط مفهوم الأرشيف بغض النظر عن معناه اللغوي ارتباطا وثيقا بمفاهيم قريبة منه يخدمها و يلبي حاجاتها، بل إن وجوده هو أساس تلك المفردات أو من بين العناصر الأساسية لها كالتراث و الشواهد و الآثار و الذاكرة و التاريخ و غير ذلك من المفاهيم والتصورات النموذجية لها.

يُعدُ الأرشيف أحد مكونات التراث الذي تمتلكه كل دولة، فهو من دون شك تراثها الوثائقي الرسمي الذي تنتجه الهيئات الإدارية سواء كانت عمومية أو خاصة أثناء تأدية مهامها و سهرت على تكوينه و الحفاظ عليه لدواعي كثيرة؛ قانونية خاصة و للتدليل و الاحتجاج عند الحاجة، و لمعرفة ما سبق فعله و ما بقي من عمل، إلى غاية انتهاء القضايا التي من أجلها تتكون و تتجمع تلك الوثائق.

إلى جانب مفهوم التراث الوثائقي، يدل مفهوم الأرشيف على التذكر، ذلك أن كل واحد منا يمتلك في مخيلته ماض و ذكريات يستحضرها كلما أراد ذلك، و مع مرور الزمن قد يفقد الانسان قدرته على استحضار تلك الحوادث التي مرت به، و ظل يذكرها لسنين عديدة، فتراه يلجأ إلى أشياء قد تنفعه في ذلك كالصور الفوتوغرافية مثلا فتبدو الأحداث ماثلة أمامه و كأنه يعيشها اللحظة، و إن وجد شريطا فيه من الحركة من خلال الصوت و الصورة فذلك سيكون أكثر نفعا و يعود بالإنسان ليعيش تلك اللحظات لحظة بلحظة.

لم يعد مفهوم الذاكرة يقتصر على الأفراد بل تَعَقَّدَ أكثر فأكثر بتوظيفه في مسائل تتعلق بالهوية و التاريخ و الانتماء لدى المجتمعات، بل أصبح توظيفها توظيفا سياسيا هو الغالب لدى الدول و الحكومات. إن إذكاء الروح الوطنية أصبح من الاهتمامات الملحة في ظل تزايد الأزمات و المشاكل الناجمة عن التشكيك في عناصر الهوية الوطنية و استعمال ذلك في زعزعة الاستقرار كما هو الحال في كثير من الدول.

انطلاقا من دراستنا للأرشيف و علاقته بالذاكرة عند المجتمع الجزائري، و اشتمال الموضوع على جوانب معقدة نظرا لتداخل المفاهيم التقنية الخاصة بالأرشيف و تلك التي تبلورت مع ميل الاستعمال الفلسفي و الاجتماعي للأرشيف، و توظيف ذلك كله في مجالات الذاكرة و التراث و الهوية، و لا سيما التاريخ المعاصر تحديدا، فهي ترمي من ضمن ترمي إليه أيضا مساءلة حول مكانة و حقيقة الأرشيف داخل المجتمع.

لذلك، فإن محاولة استيعاب مختلف المفاهيم الجديدة في مجالات الأرشيف و علاقة ذلك بالذاكرة، التراث و التاريخ على وجه الخصوص في الجزائر و فهم استخدام الأرشيف واستعمالاته أو توظيفه لغرض تكريس الارتباط بالماضي و حفظ آثار الأجيال السالفة وحتى اللاحقة هي موضوع بحثنا هذا. هو محاولة أيضا لإبراز دور الأرشيف كمادة أساسية لذلك كله.

للإجابة على الإشكالية المطروحة و الغرض المقصود من وراء هذه الدراسة التي جاءت تحت عنوان:

"الأرشيف و إشكالية الذاكرة في المجتمع الجزائري"

و لأجل تبيان العلاقة الوطيدة التي تربط المجتمع بالأرشيف الذي ينتجه بغرض تنظيم العلاقات و حفظ الحقوق و تدوين الأعمال و المنجزات في أي فترة من الفترات تكون شاهدة على تطوره و تحفظ ذكراه، بالإضافة إلى أن إنتاج الأرشيف له ظروف لنشأته ناتجة عن

التفاعل الذي يكون في المجتمعات؛ فبعد الفصل التمهيدي الذي تناول النقاط الأساسية الآتية:

- الإشكالية و الفرضيات،
- أهمية الموضوع،
- أسباب اختيار الموضوع،
- الهدف من الدراسة،
- المنهجية المتبعة في البحث،

تم تقسيم البحث إلى بابين اثنين يشتملان على سبعة فصول؛

جاء الباب الأول تحت عنوان: "من الأرشيف إلى "الأرشيفة": التحولات الفكرية والانعكاسات الاجتماعية بين عمق المعنى و أزمة الاصطلاح" في ثلاثة فصول تناولت التحولات الفكرية المستحدثة التي كان لها بالغ التأثير في عالم الأرشيف، و تشمل المفاهيم المدروسة في هذا البحث: "الأرشيفة" (L'Archive) و خلفيتها الفكرية و الفلسفية، الذاكرة وورودها في الفكر ما بعد الحداثي و تأثيرها في مسائل تتعلق بالهوية و الانتماء و التاريخ الوطني للدول، وما لهذه المصطلحات الجديدة و المتجددة من صعوبات في الترجمة إلى اللغة العربية.

بالفصل الأول ثلاثة مباحث رئيسية تحاول التدرج في عرض الأفكار انطلاقا من التأكيد على أن الأرشيف كعلم إنساني يتسع للأفكار و النظريات التي يطرحها هو في حد ذاته، أو تلك التي تتناوله من العلوم الأخرى و تغذيه. ما من شك أن تلك العلوم و الأفكار التي انبثقت عن حركة فكرية، كان لها وقعها و تأثيرها على عالم الأرشيف و برزت أسماء لها صيتها في الفكر و الفلسفة و علم النفس و التاريخ، عالجت قضية الأرشيف من زوايا مختلفة وأبدعت اصطلاحات جديدة، صَعُبَ تحديد و استيعاب معانيها حتى على الأرشيفيين و منهم

الأرشيفيون العرب، حيث زادت تلك المفردات من الصعوبات التي يلاقونها في تعريب المصطلحات الأرشيفية بشكل عام.

في الفصل الثاني تناولت الدراسة مفهوم الذاكرة من الجانب اللغوي و الاصطلاحي و بعض العوامل التي تؤثر في عمل تلك الذاكرة. كما أن التعرض للمذاهب و التيارات العلمية التي سعت إلى تفسير الذاكرة و النماذج التصورية و البراديغمات التي انبثقت عنها يعتبر مهما إذ أننا وجدنا أنفسنا أمام مفاهيم من قبيل الذاكرة الجماعية، أماكن الذاكرة و عمل الذاكرة؛ هي من صميم تساؤلاتنا في هذه الدراسة و أن البحث في هذه المسائل ضروري لرسم صورة كاملة لما نسعى للوصول إليه.

أما في الفصل الثالث، تم التطرق إلى صعوبة تعريب مصطلحات و مفاهيم الأرشيف؛ ليس لأن هذا العلم ليس له جذور في التاريخ الإسلامي و العربي، بل لأن علم الاصطلاح بشكل عام وإن كان معروفا منذ القدم في البلاد العربية، يعاني عدة مشاكل من قبيل تعريب موحد لمصطلحات العلوم تكون المجامع اللغوية وراءه. في المبحث الأخير لهذا الفصل، و بالنظر لصعوبة ترجمة المفردة المفتاحية لهذا البحث (L'archive) تم اقتراح مفردة مناسبة لذلك وفق ما تقتضيه قواعد اللغة العربية.

كانت هذه الفصول الثلاثة الأولى بمثابة الجانب و الإطار النظري للبحث. و فيما يلي انعكاسات تلك المفاهيم على موضوع دراستنا ألا و هو الأرشيف و الذاكرة في المجتمع الجزائري و كيفيات حفظ تلك الذاكرة من خلال اعتبارات عديدة تم توزيعها على الفصول المتبقية بالباب الثاني.

يترجم الباب الثاني: "الممارسة الأرشيفية: حتمية الذاكرة و متطلبات الممارسة العلمية" العلاقة الموجودة بين الذاكرة و الأرشيف في أربعة فصول؛ إذ تم التطرق إلى مؤسسات الذاكرة في الجزائر بشكل عام، و التركيز على الأرشيف و ما تحمله الكلمة من ازدواجية

في المعنى (الوثائق و الهيئة) بشكل خاص، مما فتح المجال لمحاولة النظر في النظام الذي يرتكز عليه العمل الأرشيفي ككل و استعراض ما يحتويه هذا الأرشيف من موروث زاخر و متنوع يعبر عن الذاكرة الرسمية في الجزائر.

ركز الفصل الرابع على تحديد و تبيان المؤسسات التي تعمل على حفظ ذاكرة الجزائريين من متاحف و مكتبات و أرشيف و عرض نبذة عن تطور هذه المؤسسات في الجزائر، من حيث نشأتها و تنظيمها و النصوص التي تحكمها و كذلك من حيث أنواعها و مستوياتها.

في الفصل الخامس الذي جاء تحت عنوان: الأرشيف في الجزائر و متطلبات الذاكرة تناول الوثائق الأرشيفية و الأرصدة المختلفة التي تعود إلى حقب زمنية متتالية و متعاقبة في تاريخ الجزائر كان لها تاريخها و ذاكرتها هي الأخرى، و التعرض لها ضروري لإقامة جسور بين الماضي و الحاضر ما يمكن اعتباره من التراث و بين الحاضر و المستقبل، من منطلق أن ما تقوم به الإدارات اليوم سيكون من الذاكرة مستقبلا. و في معرض الحديث عن الذاكرة والأرشيف تم تخصيص مبحث لمسألة الأرشيف المرحل إلى فرنسا عشية الاستقلال و ما أحدثه من شرخ في وحدة الأرصدة و ثغرات في السلسلات كان لها أثرها و انعكاساتها على البحث في تاريخ الجزائر و اختلال في الذاكرة الوطنية.

أمام ضرورة توفر الأرشيف كضامن لاستمرار الذاكرة و الحفاظ عليها تبقى فعالية المنظومة الأرشيفية في بلادنا محل متابعة و معرفة مختلف نقاطها و عناصرها كضرورة تحديد مفهوم الأرشيف و ماهيته و طبيعته. إن الرؤية التي يفرضها قانون الأرشيف ببلادنا تبقى محل نظر لما لها من انعكاسات في واقع عمل الأرشيفيين الذي تغذيه النصوص التشريعية و التنظيمية ضمن منظومة قانونية خاصة بهذا القطاع تسمح بأداء مختلف المهام التي يقوم بها هؤلاء الأرشيفيون لأجل تكوين الرصيد الأرشيفي الوطني. تختلف محطات تكوين هذا الرصيد الذي ينشأ و يتكون عبر شبكة وطنية تندرج من المستوى المركزي، فالجهوي،

فالمحلي. و لأجل عمل هذه الشبكة الفعلية رغم ما يقصها من ارتباط عضوي فيما بينها، يبقى عمل الأرشيفيين مهما لأجل ذلك و يتطلب نوعا من الجودة تكون نتيجة تكوين عال وفعال يتيح القيام بالأعمال بكل مهنية و احتراف في ظل ظروف عمل ملائمة، لوحظ غيابها في كثير من الحالات. هذا ما تناوله الفصل السادس.

أما الفصل السابع، و بالإضافة إلى العناصر المهمة في المنظومة الأرشيفية، فقد تطرق إلى الممارسات الرامية إلى تكوين الرصيد الأرشيفي الوطني من جمع و انتقاء الوثائق التي تصلح أن تكون من الذاكرة و ضرورة دفعها من طرف الإدارات وفق رزنامة تسمح بتسيير مختلف مراحل الوثائق الأرشيفية و يتم من خلالها تعيين الوثائق التي تنتجها كل إدارة ومدة الحفظ بها، و الأهم من ذلك، يسمح هذا الجدول بتحديد المصير النهائي لتلك الوثائق، و معرفة ذات الفائدة الأرشيفية منها و التي تدخل ضمن التراث الوثائقي للبلاد و تكرس الذاكرة الوطنية بأتم معنى الكلمة. غير أن تكريس هذه المبادئ كثيرا ما يصطدم بعوائق قانونية و ميدانية تعيق تسيير مرحلة الحفظ النهائي للوثائق و تقلل من أعمال التعريف بالأرصدة المُكَوَنةِ و غياب وسائل البحث الضرورية لمعرفة ما يمكن أن تحتويه تلك الأرصدة بمصالح الأرشيف.

يرتبط كل ما سبق ذكره حول منظومة الأرشيف و الممارسات التي ترمي إلى جمع، انتقاء، وتبليغ الأرشيف بضرورة حفظه و توفير كل الظروف المادية لأجل هذه الغاية و ذلك من خلال بنايات ملائمة لطبيعة هذه الوثائق من عدة جوانب كَسِرِّيَتِهَا و خصوصياتها و قابليتها للاطلاع و ظروف تبليغها للجمهور.

فصل تـمهيدي
الإطار الـمنهجي للدراسة

منهجية الدراسة

1-إشكالية الدراسة

يكتسي موضوع الأرشيف و علاقته بالذاكرة أهمية بالغة من حيث أن هذه الأخيرة تحتاج إلى حجج و إثباتات تُكرسها كواقع عاشه المجتمع في فترة من الفترات السابقة، و حتى لا يمكن نسيان الأحداث المؤلمة في بعض الأحيان و السعيدة في أحيان أخرى، لا بد من الاعتماد على الوثائق كيفما كان شكلها (وثائق مكتوبة، صور فوتوغرافية، أفلام،...) لتسهيل استحضار الأحداث و محاولة إعادة تركيب مشاهدها إن أمكن ذلك من خلال الكتابات التاريخية خاصة و المخلدة لما كان في الماضي؛ هذه الوثائق هي التي نسميها الأرشيف.

عاشت الجزائر في تاريخها الحديث و المعاصر أحداثا بالغة الأهمية، خاصة تلك التي صاحبت احتلالها عام 1830 من طرف فرنسا. منذ ذلك التاريخ توالت الأحداث في حياة الجزائريين و التي كادت أن تقضي على مُقومات الأمة و محاولة طمس معالمها من خلال سياسة استعمارية ترمي إلى تعزيز التواجد الأجنبي و تكريس الاستعمار كواقع لا مناص منه، لولا ردة الفعل التي أبداها الجزائريون، و التعامل مع كل مرحلة من المراحل التي عاشها المجتمع الجزائري.

لم تزل ذاكرة الجزائريين طيلة الاحتلال تستحضر اليوم الذي وطأت فيه أقدام الجيش الفرنسي ثم المعمرين أرض الجزائر، و ملأ قلوبهم غيضا و حقدا على الاستعمار تحول إلى مقاومة شعبية بل مقاومات و ثورات تلو ثورات امتدت إلى بديات القرن العشرين و انتهت بالثورة التحريرية. لم يدخر الجزائريون جهدا للتخلص من المستعمر فالمحاولات السياسية تبلورت هي الأخرى مع مرور الوقت و ظهرت تيارات تعكس رؤية المجتمع الجزائري للتعامل مع الواقع الاستعماري. تميز التيار الداعي إلى الاستقلال عن غيره من التيارات و أثّرَ تأثيرا كبيرا في أوساط الشعب إلى حد تسمية حركته في مرحلة لاحقة بحزب

الشعب الجزائري. خاضت هذه الحركة على وجه التحديد نضالا سياسيا له أثر واضح في تطور الأحداث التي عاشتها الجزائر مع الحرب العالمية الثانية تحديدا و ما وقع في الشرق الجزائري من أحداث دموية لا تزال إلى يومنا حاضرة في ذهن الجزائريين، وتحتفل بها الجزائر المستقلة تخليدا لذكرى هؤلاء الذين سقطوا من أجل استقلال الجزائر. هذه الأحداث كان لها الأثر البالغ في شحذ همة الجزائريين و الالتفاف حول فكرة الاستقلال كسبيل وحيد لحياة كريمة.

صنع الصراع السياسي و العسكري تاريخ الجزائر، و برز من خلال محطات رئيسية هامة من أهمها: المبايعة التي جعلت من الأمير عبد القادر قائدا و مؤسسا للدولة الوطنية و مقاومته العسكرية إلى جانب مقاومة الحاج احمد باي في الشرق، المعاهدات التي أبرمت مع الأمير، الثورات التي توالت كثورة الزعاطشة، بو معزة، أولاد سيدي الشيخ و غيرهم، تأسيس الأحزاب الوطنية كنجم شمال إفريقيا و بعده حزب الشعب، جمعية العلماء، أحباب البيان، حركة انتصار الحريات الديمقراطية، المنظمة السرية، اللجنة الثورية للوحدة والعمل و ما تلاها من أحداث لا تخفى كانت مصيرية صنعت مستقبل الجزائر، كل هذه المحطات هي الآن موروث تاريخي و ذاكرة ثرية.

عرفت الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي لها أحداثا إلى يومنا هذا لم يُسلط عليها الضوء كاملا، فأحداث الثامن من ماي مثلا لم تُكشف خباياها كاملة بعد، و بدرجة أكبر، أحداث الثورة التحريرية و تأثيرها القوي في صنع تاريخ الجزائر و فرنسا، و ما إصرار المؤرخين للاطلاع على الأرشيف إلا دليل على أنه لا تزال بعض نقاط الظل لم يسلط عليها الضوء بعد، وأن الذاكرة الجماعية بما تحمله لا تكفي للقيام بعمل علمي موضوعي يسهم في كتابة تاريخنا الوطني.

إن تقاطع الكتابة التاريخية العلمية الموضوعية و الاطلاع على الأرشيف يُلاقي الكثير من العراقيل القانونية المتعلقة بالقابلية للاطلاع، و ليس أدَلَ على ذلك كمحاولة المؤرخين الفرنسيين أنفسهم، على غرار المؤرخ جان لوك إينودي (Jean- Luc Einaudi) الذي حاول تسليط الضوء على أحداث 17 أكتوبر 1961 التي وقعت بباريس، راح ضحيتها المئات من الجزائريين، و إلحاحه الشديد فتح أرشيف شرطة باريس لمعرفة حقيقة ما وقع ذلك اليوم. هذا الموقف عَرَّضَ المؤرخ و الأرشيفيين اللذين أتاحا له الاطلاع على وثائق بالغة الأهمية للعديد من المضايقات و المتابعات القضائية. كان الدافع وراء هذا العمل الذي قام به هو ضرورة اعتراف فرنسا بمسؤوليتها التاريخية و ما يفرضه واجب الذاكرة من الجانب الفرنسي نحو هذه الأحداث، و ضرورة التصالح مع الماضي و تخليد ذكرى الضحايا. هذا المشهد الذي صنعه المؤرخ إينودي هو مثال واضح لتقاطع مفاهيم ثلاث رئيسية (الأرشيف، الذاكرة، التاريخ) و أنها حتما تعكس رهانات سياسية بالدرجة الأولى.

قد تضعف ذاكرة المجتمع مع الابتعاد الزمني عن الأحداث و تصل إلى حد أن تغيب عن ذهن و بال الشعب و تُنسى نهائيا؛ فهي إذن عنصر مهم لتأصيل الهوية و الانتماء للوطن، و أنه من واجب الدولة لحماية مقوماتها الروحية، الحضارية و التاريخية أن تعمل على إذكاء وتكريس تلك الذاكرة الجماعية للمجتمع، حتى لا ينسى ماضيه و ما تعرض له من محن وأزمات و الأهم من ذلك ما قام به لمواجهة ذلك كله مما يُحسب لصالحه ويذكر على أنه أمجاد و صفحات مشرقة من تاريخ هذا الشعب.

ردة الفعل التي أبداها الجزائريون قوبلت من طرف الإدارة الفرنسية بإجراءات تصب كلها نحو ضرورة الاحتفاظ بالجزائر مهما كان الثمن، و من ثمة تطبيق السياسة الاستعمارية بكل أبعادها، و مواجهة كل مبادرة سواءا كانت سياسية، إصلاحية أو عسكرية للجزائريين. إن الوثائق التي أنتجتها الإدارة الفرنسية أثناء تصديها لردود فعل الجزائريين و على نفس

المستوى إن لم يكن أكثر ما كتبه الجزائريون أنفسهم لنفس الأحداث؛ و على نفس المنوال الوثائق الأرشيفية التي سبقت الاحتلال الفرنسي للجزائر و الوثائق الأرشيفية لفترة الاستقلال. هذا الموروث الوثائقي الأرشيفي هو الذي يعنينا في هذه الدراسة و لأنها كُتبت في وقتها و عكست واقع كل مرحلة بكل تفاصيلها.

تُمثل الأرصدة الأرشيفية التي أنتجتها الإدارة الفرنسية خاصة و كذلك الحركة الوطنية الجزائرية معينا لا ينضب إلى حد الساعة لم تُكشف جميع جوانبه و أن عمل الأرشيفيين يبقى مطلوبا لأجل استكمال التعريف بهذه الأرصدة و السلسلات.

من الطبيعي عند تناول هذه الأحداث التأكيد بأن الوثائق التي تعكس ذلك هي التي توصف بالوثائق التاريخية بما أنها تحمل في طياتها الكشف عن الوقائع قد تصل إلى أدق التفاصيل، على أن عمل الباحثين في التمحيص، التدقيق و التحقيق يبقى مهما و عملا منهجيا لا مناص منه حتى تكون الدراسات و البحوث القائمة على أساس المصادر الأرشيفية، ذات مصداقية علمية.

مما سبق، يتضح جليا تداخل ثلاثة مفاهيم رئيسية تتمثل في: الأرشيف، الذاكرة والتاريخ و أن العلاقة بين تلك المفاهيم علاقة جدلية؛ إذ لا يمكن أن يقوم مفهوم من تلك المفاهيم لوحده من دون البقية. إن الموضوع بهذا الشكل يُعَدُ مجالا واسعا قد تكثر أوجه البحث فيه يمكن أن تكون روافد لبحوث أخرى، لذلك يمكن طرح الإشكالية الرئيسية لموضوع البحث هذا والمتمثلة في:

ما هو دور و مكانة الأرشيف في تكريس الذاكرة في الجزائر؟

أو بالأحرى؛ **هل يُعد الأرشيف أحد أهم مقومات الذاكرة في المجتمع الجزائري؟**

2-تساؤلات الدراسة

تتفرع عن السؤال الجوهري جملة من الأسئلة يمكن من خلالها استقصاء ما وراء الإشكالية المطروحة و فهم مختلف الجوانب المحيطة بموضوع الدراسة، و هي كالتالي:

هل يمكن لذاكرة الجزائريين أن تُكرس من دون أدلة و براهين؟

هل من الممكن أن يؤدي الأرشيف هذا الدور؟

إن كان كذلك ما هو واقع الأرشيف في الجزائر أو بصيغة أخرى: ما هي المكانة التي تخصصها الدولة للأرشيف؟ و ما هي العلاقة التي تربط المجتمع بأرشيفه؟

هل المنظومة الأرشيفية في الجزائر قادرة على تحمل مسؤولية الحفاظ على ذاكرة البلاد خاصة الرسمية منها؟

كيف يتشكل الأرشيف أو الأرصدة الأرشيفية في الجزائر؟

كيف تبدو علاقة المؤرخين بالأرشيف و الأرشيفيين؟ ما مدى رغبتهم في الوصول إلى الأرشيف؟

كيف يمكن الوصول إلى الأرشيف؟ و ما هي آليات و أطر التبليغ؟

ما أهمية إعداد الأرشيف لغرض الكتابات التاريخية و تكريس الذاكرة الجماعية والوطنية؟

3-الفرضيات

انطلاقا من السؤال الجوهري و الأسئلة الفرعية يمكن صياغة فرضيات الدراسة كالآتي:

الفرضية الرئيسية:

يمتلك الجزائريون ذاكرة جماعية وطنية ناتجة عن معايشة أحداث صنعت تاريخهم و هي اليوم حاضرة بكل أبعادها و تؤكد انتماءهم و هويتهم و تتجلى بالدرجة الأولى من خلال إحياء المناسبات التي تعكس المحطات التاريخية الكبرى في تاريخ الجزائر و أن مسؤولية

الدولة في إحياء تلك الذكريات من المهام الواجبة، ما يعكس وجود سياسة وطنية تسعى إلى ذلك، غير أن هناك من العوائق الحالية والملموسة ما يؤثر على تلك الذاكرة و منها صعوبة انتقال و تبليغ التراث الأرشيفي في الجزائر باعتباره ذاكرتها الرسمية.

الفرضية الفرعية الأولى:

هناك علاقة وطيدة بين الذاكرة التي تستدعي وجود أدلة و براهين و شواهد لا يمكن أن تكون من غير وجود أرشيف يكون محل إيداع (Lieu de Consignation) لتلك الشواهد والآثار التي يفرزها و يخلفها المجتمع الجزائري أو تلك التي تعنيه، و هو ما يؤكده واقع الأرشيف ببلادنا و يعكس بشكل واضح مكانته كقطاع مهم داخل دواليب الإدارة و أحد أعمدة الثقافة بالمجتمع.

الفرضية الفرعية الثانية:

من ضمن ملامح السياسة الوطنية لتكريس الذاكرة وجود منظومة أرشيفية تسعى لحفظ ذاكرة الأمة الرسمية خاصة و تعمل على تهيئة الأرشيف من حيث جمعه و انتقاؤه و حفظه، إعداده و تبليغه و استعماله لغرض حفظ تلك الذاكرة و لأجل الكتابات و البحوث التاريخية على وجه الخصوص.

الفرضية الفرعية الثالثة:

يتعدد الفاعلون الذين يقفون وراء تشكيل أو استغلال الذاكرة الوطنية و يؤثرون بشكل مباشر فيها؛ فالأرشيفي الذي يقع على عاتقه العمل على حسن سير العملية الأرشيفية هو أهم أولئك الفاعلين، فهو بالضرورة قد تلقى تكوينا يجعله مؤهلا لفهم الغرض من حفظ الأرشيف و المتمثل أساسا في حفظ الشواهد و الآثار و بالتالي الحفاظ على ذاكرة الأمة. كما أن إطار توظيف هؤلاء الأرشيفيون يسمح لهم القيام بمهامهم بشكل لائق.

على نفس المستوى، يجد جمهور الأرشيف الظروف المثلى للقيام بأعمال البحث كتوفير وسائل للتعريف بالأرصدة و وجود قاعات مطالعة مناسبة للقيام بالبحث للأغراض الخاصة أو لأغراض البحث العلمي.

4-أهمية الدراسة

تظهر أهمية الدراسة من خلال إبراز الروابط القريبة و المتداخلة بين الذاكرة، الأرشيف و التاريخ في الجزائر تماما مثل أي بلد آخر يرى من واجبه دعم، إثراء، تشجيع البحوث والكتابات التاريخية و حفظ ذاكرة الأمة، و ذلك بحفظ الآثار و الشواهد على حركية المجتمع الجزائري طوال تاريخه. جاء الأرشيف بما يحمله من معنى و ثِقَلٍ معرفي يدل على معاني جديدة أتى بها المفكرون و الفلاسفة المُحْدَثُون تكمن وراء الكلمة كالآثار (Les traces) و الذاكرة (La mémoire) ليعبر عن اهتمامات و مقاصد لم تكن معروفة في السابق.

إن أهمية هذا البحث تأتي انطلاقا من هذه الأشياء المتجددة التي تحملها لفظة "الأرشيف" (Les Archives) أو بالأحرى "الأرشيفة" (L'Archive) كمفرد لجمع يُخفي وراءه مفاهيم وتمثلات لم تعد من اختصاص الإدارة وحدها بل أصبحت تهم ذاكرة و ثقافة و انتماء و هوية الشعوب. إن هذه المفاهيم المستحدثة في عالم الأرشيف تزيد من الرغبة في معرفة الكثير حولها و حول انعكاساتها عندنا في الجزائر بل حتى في العالم العربي.

إن الأرصدة المتواجدة بمختلف مصالح الأرشيف تنطوي على سرد أحداث وقعت، لا تزال تثير اهتمام الباحثين خاصة الأكاديميين منهم، و هم في أشد الحاجة إليها لتسليط الضوء أكثر فأكثر على تلك الأحداث. هذا الاهتمام الذي يوليه الباحثون للأرشيف مرهون بما يقوم به الأرشيفيون من أعمال الجمع و المعالجة و التعريف و الوصف الرامية كلها إلى توفير وسائل تدل على المعلومات التي تحتويها الملفات و الوثائق الأرشيفية. من هنا يبرز دور

الأرشيف و أهميته كعنصر محوري يرتبط ارتباطا وثيقا بالذاكرة و لا يمكن الاستغناء عنه في ذلك.

5-أسباب اختيار موضوع الدراسة

عندما تكثر المفاهيم القريبة من بعضها البعض و تتعقد الرؤى اللازمة لها و تتشابك التصورات الخاصة بها، يكون تحديد المصطلحات و المفاهيم واجبا يرمي إلى تذليل تناول الموضوع من جوانبه، و يتحتم تحديد أسباب اختيار هذا الموضوع لإبراز أهمية الدراسة كمحاولة للإسهام في توضيح الإشكالات المعرفية المطروحة و سد ثغرات النقص التي قد تكون في هذا الموضوع أو ذاك.

الأرشيف و الذاكرة، الأرشيف و التاريخ قد يمثلان وجهان لعملة واحدة تبرز أهميتها من خلال مدى إدراكنا أو مدى رؤيتنا لتاريخنا و ذاكرتنا و قد يرافق ذلك كله داعي تكريس الهوية، و إلا فَلِمَا نكتب التاريخ؟ أليس سعيا منا لإثبات الانتماء إلى فضاء روحي و حضاري ضاربا جذوره في القِدم؟ و لماذا نسعى لحفظ ذاكرتنا الجماعية على وجه خاص و محاربة النسيان الذي كثيرا ما يصيب الإنسان و المجتمعات؟

إن اختيار موضوع هذه الدراسة جاء وفق دوافع و أسباب موضوعية و ذاتية؛

- الأسباب الموضوعية:

1- إن المراحل المختلفة التي عاشتها الجزائر تجد لها سندا توثيقيا من خلال ما أفرزته الإدارات لمعالجة و مواجهة مختلف الأحداث و المتطلبات اليومية التي عاشتها فهي إذا تشكل أساس ذاكرتها الجماعية،

2- السعي إلى تحسيس المعنيين على اختلاف مستوياتهم بأهمية الحفاظ على الأرشيف و ضرورة تطوير مكانته في دواليب الإدارة كضامن لحفظ آثار و شاهد على حركة

المجتمع الجزائري من خلال عمل الإدارة لمواجهة الأحداث التي يعيشها و بالتالي ضمان الحفاظ على الذاكرة الجماعية،

3- قلة البحوث و الدراسات إن لم تكن معدومة حول موضوع الأرشيف و الذاكرة في المجتمع الجزائري حسب استطلاع الأدبيات حول الموضوع في الجزائر.

- الأسباب الذاتية:

جاءت الأسباب الذاتية نتيجة تجربة ميدانية على رأس مصلحة للأرشيف لمدة طويلة مما رَسَّخَ في الذهن قناعات كانت حافزا وراء الإقدام على هذه الدراسة.

1- الوعي بما يمكن أن تقدمه الأرصدة الأرشيفية على اختلافها من خدمة للذاكرة وتكريسها في أوساط المجتمع و التي من دون هذه الأرصدة يكون عمل الذاكرة ناقصا إلى حد كبير،

2- الرغبة الشديدة في مواصلة البحث العلمي حول قضايا الأرشيف في الجزائر و طرح إشكالات تتعلق بذلك،

3- الوقوف على بعض ما يعانيه قطاع الأرشيف من نقائص و سلبيات في الممارسات التي لا تخدم الحفاظ على الذاكرة و لا كتابة التاريخ الوطني،

6-أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية الأرشيف في تكريس الذاكرة الجماعية وكتابة التاريخ الوطني من خلال التكفل به و إعطائه المكانة التي ينبغي أن يحتلها في الإدارات على جميع مستوياتها، و اعتباره أحد ركائز الثقافة التي ترمي إلى حفظ الشواهد والآثار على عمل الدولة و إنجازاتها و حتى لدى أوساط المجتمع و تغيير التصورات الموجودة لديه حول الأرشيف.

كما تعتبر هذه الدراسة محاولة و مساهمة من الناحية العلمية لظبط المتغيرات الجديدة التي أفرزتها رؤى الفلاسفة و علماء الاجتماع لمفهوم الأرشيف المخالفة للنظرة المعهودة للوثائق الأرشيفية. إن النظرة الجديدة للأرشيف دفعت بأهل الاختصاص إلى تغيير الصور الذهنية و البراديغمات (Paradigmes) السائدة إلى وقت قريب.

طرحت مسألة هوية الأرشيف خلافات في وجهات نظر جاءت نتيجة الممارسات التي أفرزت معايير علمية في العديد من الدول المُنظّرة و المتقدمة في هذا المجال و لذلك جاءت الدراسة كمحاولة لفهم هذه المتغيرات التي لها تأثير حتمي على عالم الأرشيف و على ممارسات الأرشيفيين.

من بين الأهداف التي ترمي إليها هذه الدراسة أيضا، هو الكشف عن حقيقة و واقع المنظومة الأرشيفية ببلادنا بكل ما تحتويه من ميكانيزمات في تحقيق الأهداف المنبثقة كالذاكرة والهوية و كتابة التاريخ.

كما تسعى هذه الدراسة إلى محاولة فهم المسائل المتعلقة بالذاكرة و التاريخ الوطني و ما يُلاقيه الباحثون من مشاكل تقنية و قانونية للوصول إلى الوثائق التي تعتبر المصدر الأساسي لذلك. لقد عانى المهتمون من الباحثين في التاريخ الوطني الحديث خاصة من شُح في المصادر أو بالأحرى عدم الوصول إلى المصادر الأولية (الأرشيف) لعدة اعتبارات سنتعرض لها في حينها.

7-منهج الدراسة

يقتضي الجانب المنهجي لهذه الدراسة إبراز الأوجه المتعددة و المختلفة المتعلقة بالموضوع المتمثلة في الأرشيف و الذاكرة. إن التناول المعرفي لكل من المفهومين على حدى أدى إلى فهم التقاطع الواضح بينهما و إبراز الجوانب المشتركة لهما، هذا الذي أفضى إلى ضرورة تناول العلاقة التي نراها طبيعية و منطقية بينهما.

علاقة الأرشيف بالذاكرة كمشكلة رئيسية لهذه الدراسة يستوجب اتقان منهج ملائم يسمح باتمام الدراسة على وجهها الصحيح نظرا لما تحمله في طياتها من تداخلات مفاهيمية مقتسمة بين العلوم الانسانية (الأرشيف) و العلوم الاجتماعية (الذاكرة). ففي مجال الأرشيف و ما يمثله من مجال علمي إنساني له منهج يلائم هذه الدراسة يمكن تطبيقه على هذا الأساس. أما موضوع الذاكرة و كظاهرة اجتماعية فالمنهج المعتمد يتمثل في المنهج الوظيفي.

أما المنهج التاريخي فهو كما يرى موريس أنجرس يعتمد في الأساس على الوثائق والأرشيف في دراسة الأحداث الماضية و ذلك من خلال جمع الوثائق، تقييمها و نقدها من جهتين داخلية و خارجية[1]. أما النقد الخارجي أو كما يسميه موريس أنجرس بنقد الأصالة أو بنقد التنقيب في إيجاد أصل الوثائق من حيث تكوين الأرصدة، إطارها الزمني، من يقف وراءها أو الإدارة المنتجة و كذا مكانها المحفوظة فيه. و من النقد الخارجي أيضا تناول حالة الوثائق و تقييم ظروف حفظها و إدراك ما إن كانت تامة أم لا، فاسدة و مهترئة أم لا. هناك من يذهب أيضا للتحقق من الوثائق بالكشف عن مواطن الزيف و النسخ و العثور على الأخطاء الممكنة و هذا ما يقع على عاتق المؤرخ أكثر من غيره.

اعتمدنا في دراستنا هذه بالأساس على الملاحظة المكتسبة جراء تجربتنا الخاصة الميدانية على رأس مصلحة للأرشيف الولائي دامت لأكثر من سبعة عشر سنة، كما أن الاحتكاك بالأرصدة النهائية والتاريخية و معالجة الكثير منها؛ سمح بإدراك أهمية الوثائق الأرشيفية بالنسبة للذاكرة الوطنية بصفة عامة و الذاكرة المحلية بصفة خاصة.

[1] موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية: تدريبات عملية، الجزائر، دار القصبة للنشر، 2006. 477 ص

البَابُ الأَوَّلُ

الأرشيف و الذاكرة:
المعنى، الاصطلاح،المفهوم و الأبعاد

الفصل الأول

من الأرشيف إلى " الأرشيفة":
التحولات الفكرية و الانعكاسات الاجتماعية
عمق المعنى و أزمة الاصطلاح

تمهيد

لاحظ الأرشيفي الألماني هانز بومز (Hans Booms) [1] منذ بداية السبعينات من خلال مقاله الشهير: "النظام الاجتماعي و تكوين التراث الأرشيفي" بأن تكوين الأرشيف، معالجته و فهمه مرتبط ارتباطا وثيقا بالمجتمع الذي تأسس فيه حيث يؤكد: "إننا نرى إلى أي مدى يمكن للأعمال الأرشيفية أن تكون خاضعة للنظام الاجتماعي الذي يعيش فيه الأرشيفيون".

« Nous voyons à quel point les travaux archivistique sont dépendants de l'ordre social dans lequel vivent les archivistes ».

نشأت هذه العلاقة بين عالم الأرشيف و العلوم الإنسانية التي تناولت المجتمع و الإنسان واختلفت المقاربات المتعلقة بمفاهيم ذات علاقة وطيدة ببعضها البعض فلقد غَيَرَت المقاربات الفلسفية التي جاء بها على وجه الخصوص كل من جاك دريدا و بول ريكور وميشيل فوكو و غيرهم من مفكري ما بعد الحداثة (Post-Modernisme) من نظرة العديد من المؤرخين و الباحثين الاجتماعيين من نظرتهم للأرشيف و الذاكرة و التاريخ و كيفية تعامل مجتمعاتهم مع ذلك كله. بل حتى الأرشيفيون ذاتهم لمسوا جوانب خفية في الأرشيف لم يكن يدور في خلد أحدهم أن كل هذا الزخم المعرفي يمكن أن يمتلكه الأرشيف كمادة للتفكير فيها.

شكل الأرشيف منذ ردح من الدهر و إلى وقت قريب انشغال الكثير من الأرشيفيين المحترفين في تحديد ماهيته و هويته؛ ما هو الأرشيف في حقيقة الأمر؟ ما هي الخلفيات التي تقف وراء نشأته؟ ما فائدته؟ ما جدواه؟ في ماذا يُستخدم؟ لماذا يجب أن نحتفظ به؟ هل للأرشيف علم يقوم بدراسة شؤونه و جوانبه المعرفية؟

---

[1] أنظر في هذا الصدد المقال التالي:
Hans Booms, Ordre social et constitution du patrimoine archivistique : l'archivage comme activité sociale et politique [en ligne], In: A*rchives*, vol. 35, N° 1-2 (2003-2004), p. 22.
Disponible sur: http://www.archivistes.qc.ca/revuearchives/vol35_1_2/35-1-2-booms.pdf Consulté le 29/11/2014

يتناول هذا الفصل مختلف الجوانب المعروفة و المستجدة في مسألة تحديد هوية الأرشيف و يحاول التطرق إلى المفاهيم التي اهتمت به.

1- علم الأرشيف أو البحث عن مجال علمي

حاول الكثير من الأرشيفيين و على مر العصور فهم و إعطاء معنى لما يُعرف بالأرشيف، ليس هذا فحسب بل و لأن طبيعة الوثائق مهمة لعمل المؤسسات الرسمية خاصة التي كانت وراء إنتاجه، قامت الدول بتحديد مفهوم لهذا الموضوع الذي يُسمى الأرشيف من خلال القوانين و المراسيم.

يُعتبر الأرشيف نِتاج حركة كل مجتمع منظم و متطور؛ فكلما تطور المجتمع كلما كان نشاط الإنسان متعددا، متنوعا و متشابكا. إن استعمال الإنسان الوثائق لتقييد الأفعال و الأعمال وضمان متابعتها و تثبيت العلاقات مع الغير أدى إلى إنتاج الأرشيف بشكل أكثر و يتم الاحتفاظ به لحفظ الحقوق[1].

لقد وُجد الأرشيف منذ القدم بمعنى أن هناك وثائق مكتوبة حُفظت لأغراض الاستعمال و قام برعايتها و تسييرها أناس تكفلوا بها ماديا بحفظها و وقايتها و فكريا من حيث ترتيبها وجردها و تهيأتها لطالبيها و مستعمليها. إن مهنة الأرشيف من المهن القديمة التي لم تتغير في جوهرها و تطورت عبر العصور و المجتمعات بقدر ما تطورت و تغيرت طبيعة الوثائق المحفوظة و المعلومات التي نبحث عنها. أصبحت مهنة الأرشيفي أكثر استقلالا عن مهن أخرى كانت تتطابق معها في الأصل كالموثق (Notaire)، المكتبي، الوثائقي.

شيئا فشيئا برزت قواعد مرتبطة بالممارسات الإدارية الخاصة بكل هيئة في كل بلد و ابتداءا من القرن 17 للميلاد بدأ الأرشيفيون في كتابة أولى الكتب حول ممارساتهم المهنية حاولوا

[1] *Cf*. Bruno Delmas, *La société sans mémoire: Propos dissidents sur la politique des archives en France*, Paris, Bourin éditeur, 2006, p. 15

من خلالها إرساء بعض المبادئ العامة[1]، لكن تقنيات الأرشيف لم تأخذ مظهر علم قائم بذاته إلا بعد القرن التاسع عشر[2].

فمن الجانب المعرفي، تساءل الأخصائيون منذ سنوات حول طبيعة و هوية علم الأرشيف ومهام الأرشيفيين و دورهم في الإدارات التي يعملون بها. يُعَرَّفُ علم الأرشيف على أنه: "العلم أو المجال الذي يدرس، يصف و يُفسر تركيبة و مهام الأجهزة التي أوكلت إليها المهمة ذات المنفعة الجماعية في حماية الوثائق. هو أيضا العلم أو المجال الذي يدرس، يصف ويُفسر سلوكات الأشخاص و المجموعات التي تُسهم في عمل تلك الأجهزة أو الذين لهم تأثير عليها، هو كذلك العلم أو المجال الذي يدرس، يصف، يُفسر و يساعد على الترتيب والتصنيف"[3].

عرف هذا العلم تغيرات كبيرة جاءت نتيجة الثورة الأرشيفية[4]؛ تغيرات كمية و تغيرات نوعية كان لها الأثر البالغ في النقاشات الدائرة التي تدخل في صميم التفكير حول ما إذا كان الأرشيف علما قائما بذاته أم لا؟

جاءت التغيرات الكمية نتيجة الإنتاج الهائل للوثائق، فلقد أنتجت الإدارات و المؤسسات الاقتصادية و الهيئات و المكاتب من كل نوع الوثائق الأرشيفية بشكل كبير أكثر مما أنتج في العصور السابقة؛ ذلك لأن العمل الإداري و التسيير الاقتصادي أصبحا أكثر تعقيدا ويتطلب المزيد من الإجراءات، التحقيقات، التحليلات و التي تُترجم من خلال إفرازٍ

1 لعل أول كتاب من هذا النوع هو كتاب بلدسار بونيفاسيو (Baldassare Bonifacio) المسمى (De Archivis Liber Singularis, Venise, 1632) و كتاب (Pierre Camille Le Moine) المعنون بـ: (Diplomatique pratique ou traité de l'arrangement des archives , Metz, 1765) و غير ذلك من الأمثلة.

أنظر في هذا الصدد:

Jean Favier (Dir.), *La pratique archivistique française*, Paris: Archives Nationales, 1993, 630 p.

2 Jean Favier (Dir.), *La pratique archivistique française*, op. cit., p.19

3 *Cf.*Fouad M. Soufi, *En Algérie: l'état et ses archives*, Mémoire de Magister, Alger, département de bibliothéconomie, 2002, p. 228

4 الثورة الأرشيفية هو عنوان مقال بارز لأحد الأخصائيين في الأرشيف. في هذ الصدد، أنظر:

Michel Duchein, La révolution archivistique: le défi des archives modernes à l'archiviste, In : *La Gazette des archives*, N° 80 (1973), pp. 11-25

للوثائق. من جهة أخرى، فإن تدخل الدولة المتزايد في الأنشطة العادية للمواطنين و في الحياة الاقتصادية و حتى في الحياة الخاصة للمواطن و مجموعات المواطنين كان له الأثر البالغ في تكاثر الوثائق (تنظيم، مراسلات، مراقبة، الخ.) و التي تعكس كل واحدة منها مظهرا من تلك الأنشطة حتى أنه لم يعد هناك مظهرا من مظاهر الحياة يتم تنظيمه بصفة قانونية إلا و له انعكاس على الإنتاج الوثائقي. كما أن تطور تقنيات الاتصال عن بعد و الاستنساخ أدى إلى مضاعفة إنتاج الوثائق نتيجة الممارسات المستمرة و استخدام تلك التقنيات أكثر فأكثر.

مما تقدم، يمكن استخلاص شيئين اثنين، هما:

1- أن ازدياد حجم الأرشيف بلغ في السنوات الأخيرة نسباً مذهلة تتطلب إيجاد حلول تستجيب لمواجهة هذا الكم الهائل من الأرشيف،

2- أن المجالات التقليدية المعهودة لم تعد في منأى عن التغييرات الحاصلة نتيجة التقنيات الحديثة و الإجراءات المتجددة دوما[1].

أما التغيرات النوعية فهي تلك التي تهتم بطبيعة الأرشيف و دراسة الأشكال المتجددة للوثائق نتيجة إدراج التقنيات الجديدة في العمل بالمكاتب لا سيما الإعلام الآلي و تقنيات السمعي البصري. تتعدد اليوم أشكال الوثائق الأرشيفية و لم تعد تقتصر على الورق فبالإضافة إلى ذلك ظهرت الصور الفوتوغرافية، الأفلام، الأشرطة السمعية، الأشرطة السمعية البصرية و الأشكال الإلكترونية (الرقمية).

كما نلمس هذه التغيرات النوعية على مستوى البحث إذ أن هذا الأخير اتخذ هو الآخر أشكالا متجددة استُعمِلت فيها التقنيات الحديثة و ما الأبحاث عن الأنساب (Les recherches généalogiques) و انتشارها الواسع في أوساط المجتمعات الغربية على وجه الخصوص إلا مثالا واضحا على ذلك.

يمكن استخلاص التغيرات النوعية على مستويين، هما:

[1] *Cf.* Michel Duchein, La révolution archivistique, op. cit., p. 14

1- مستوى السند أو الحامل المادي و حتى اللامادي (شبكات الانترنت) مما يعتبر أشكالا جديدة أبدعها الإنسان لتقييد و تسجيل المعلومات و المعارف.
2- مستوى متطلبات و ضرورات البحث بصفة عامة و البحث التاريخي بصفة خاصة فبالإضافة إلى النظرة الجديدة للتاريخ هنالك رغبة و إلحاح المجتمع لإتاحة و تيسير اطلاعهم على تاريخهم.

إن هذه التغييرات في عالم الأرشيف كان لها الأثر البالغ في فتح نقاشات متعددة من طرف الأخصائيين و المؤسسات الأرشيفية الدولية في العديد من البلدان، هذه المناقشات مست على وجه الخصوص ضرورة إعادة النظر في مسائل أصبحت تُشكل فعلا عوائق أمام الممارسة السليمة لمهنة الأرشيف كمسألة مراقبة نشأة الوثائق، اختيار و انتقاء الوثائق التي تُحفظ بصفة دائمة، معايير موضوعية لتقييم عملية الإتلاف، معالجة الحجم الكبير للأرشيف، المشاكل التي تواجه إتاحة المعلومات التي يحتويها الأرشيف و غير ذلك من المسائل التي باتت تُأرق الأرشيفيين و تشغل بالهم أكثر من أي وقت مضى و التي تُطرح بشكل مستمر و متجدد كلما تجددت أساليب التعامل مع الوثائق.

كريستسان هوتان (Christian Hottin) في مقاله "مرافعة لأجل البحث في علم الأرشيف" إذ يرى عزوف الكثير من الأرشيفيين عن طرح أفكارهم حول مسائل معرفية تهم بالدرجة الأولى جوهر مهنتهم و المساهمة في دفع عجلة البحث العلمي في الأرشيف؛ يُرجع ذلك لتكوينهم في الأساس الذي لم يأخذ في الحسبان إشراك بعض المجالات من العلوم الإنسانية والاجتماعية و توجيه عنايتهم على التاريخ فحسب، و يؤكد على ضرورة اهتمام الأرشيفيين و على وجه الخصوص أولئك اللذين ينتمون لمؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي أن

يتناولوا موضوع الأرشيف بالبحث على نفس منوال الباحثين في العلوم الإنسانية والاجتماعية[1].

أيضاً، أصبح علم الأرشيف أقرب بكثير من علوم المعلومات إذ لابد من الحلول المرتبطة أساسا بتسيير المعلومات، كما لا يمكن أن ننفي أن علم الأرشيف يقترب أكثر من مجالات علمية مهمة كعلم الاجتماع، التاريخ و علم الأعراق و الأجناس (Ethnologie) و العلوم الإدارية.

كثر الحديث عن الأرشيف و ما يطرحه من نقاشات تحاول الاستجابة إلى قضاياه و مشاكله على المستوى المعرفي و الإدراكي لجوهره و على مستوى الممارسات و ضرورة إيجاد الحلول للمشاكل التي وقف الأرشيفيون عاجزون عن حلها بالنظر إلى تكوينهم القائم على أسس تقليدية[2].

أصبح من الضروري أن يحدد علم الأرشيف بشكل واضح المكانة العلمية التي يطمح للوصول إليها في عالم المعلومات التي أصبحت بحق ثروة طبيعية مطلوبة بشدة، و عليه أن يتخلص نهائيا من تبعيته و يُعزز استقلاليته عن المجالات العلمية التي خضع لتبعيتها كالتاريخ و علم المكتبات ثم بعد ذلك نسج علاقات مع العلوم القريبة منه[3].

"إنه لن يتم الاعتراف بمنزلة و مكانة علم الأرشيف في المجتمع إلا إذا:

1- قام بهيكلة مناسبة لنشاطاته و تحديد مجال عمله،

2- التخلص من الوصايات حتى يتسنى له الثقة في ذاته و التي تعتبر ضرورية لتطوره والابتعاد عن التقليد و التبعية،

---

[1] *Cf.* Christian Hottin, Plaidoyer pour la recherche en archivistique, In: *Histoire et sociétés*, N°21 (2007), p. 05 Disponible sur : https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00078121/document

[2] Carol Couture, Jacques Ducharme, Jean-Yves Rousseau, L'archivistique a-t-elle trouvé son identité?, In: *Argus*, vol. 17, N°02 (1988), pp. 51-60

[3] في هذا الصدد أنظر ما تناولته:
فتيحة قوميد، *إدارة الوثائق الجارية في المؤسسات الأكاديمية: دراسة لجامعة وهران*، رسالة دكتوراة، وهران، قسم علم المكتبات و العلوم الوثائقية، 2016، 310 ص.

3- أن يأخذ على عاتقه العمل على استقلاله الكامل حتى يصبح علما قائما بذاته،

4- أن يكون باستطاعته اختيار علاقاته بالعلوم الأخرى من نفس المستوى و أن يقف موقف الند للند"

« L'archivistique ne verra reconnaitre sa place et son statut dans la société qu'à condition : qu'elle structure adéquatement ses activités et délimite son champ d'activité ; qu'elle se libère des tutelles pour atteindre un niveau de confiance en soi indispensable à la poursuite d'une évolution qui soit autre chose que du mimétisme ou de l'asservissement ;qu'elle prenne en charge sa complète autonomie pour devenir une véritable discipline ;qu'elle puisse faire un choix d'alliances d'égal à égal avec d'autre disciplines »[1]

إن تحديد معنى "علم الأرشيف" لا يزال إلى يومنا يطرح مشكلة اصطلاح متفق عليه عالميا. فلقد جاء معنى (Archivistique) كما ورد في معجم المصطلحات الأرشيفية في صيغته العربية بأنه[2]:

"الدراسة النظرية و العملية للسياسة و الإجراءات و المشاكل المتعلقة بإدارة الأرشيف"

وجاء أيضا بمعنى: " توجيه و تنظيم دار الأرشيف / الأرشيف و إدارته"

«Discipline traitant des aspects théoriques et pratiques de la fonction « archives »

«Administration et gestion des archives»

إن هذا المعنى الذي يُفهم منه إدارة و تسيير الأرشيف معنىً عام لا يمكنه إدراج و تناول كل مسائل الأرشيف خاصة تلك المتجددة. مع أن المتأمل للكتب التي تدرس الأرشيف يلاحظ اهتمام كل واحد منها بثلاثة مجالات هي التي تؤسس لعلم الأرشيف الحديث. هذه المجالات هي[3]:

- المجال النظري العلمي الذي يتناول الأرشيف بصفة عامة و بعض أنواع الأرشيف الخاصة نظرا لطبيعته أو طبيعة المؤسسات التي تنتجه كالوثائق السمعية البصرية، الوثائق المصورة، أرشيف المستشفيات، أرشيف المؤسسات الاقتصادية و غير ذلك؛ إذ كل

[1]Carol Couture, [et al.], L'archivistique a-t-elle trouvé son identité ?, op. cit., p. 57

[2]فالن بيتر، *معجم المصطلحات الأرشيفية: إنجليزي-فرنسي-عربي*، غسان منير سنو[مترجم]، بيروت: الدار العربية للعلوم، 1990، 278 ص.

[3]*Cf.* Michel Duchein, *Archives, archivistes, archivistique : définitions et problématique*, In: Jean Favier, *La pratique archivistique française*, op. cit. p. 11-39

واحدة منها لها قواعدها الخاصة للترتيب و الوصف و الحفظ. في هذا الصدد يكون الاهتمام بالمبادئ و القواعد الأرشيفية على نفس مستوى الاهتمام بالنصوص التشريعية والتنظيمية التي تؤسس قانونا للممارسة المحترفة،

- أما المجال الثاني فهو المجال التقني الذي يتعلق بالحفظ المادي للوثائق، بناء و تجهيز محلات الأرشيف، استخدام التكنولوجيات الحديثة كالاستنساخ و الإعلام الآلي وتقنيات الإصلاح و الترميم و غير ذلك من التقنيات. هذا المجال هو الأكثر تداولا وتقاسما على المستوى العالمي،
- أما المجال الأخير المتمثل في التسيير فهو يختلف من بلد لآخر من حيث التنظيم الإداري و عمل مصالح الأرشيف[1].

إن علم الأرشيف بالرغم من كل محاولات التفكير العلمي النظري على المستوى الدولي والمرتبطة حتما بالواقع الإداري و القانوني لكل بلد، لا يزال يبحث عن موضوعه و الإجابة عن التساؤل التالي: "هل الأرشيف علم أم أنه مجرد تقنية؟"

هذا الذي أدركه كريستيان هوتان بقوله: "إن مشروع علم الأرشيف لا ينطلق من تعريف مسبق للأرشيف: إنه و على العكس يهتم بدراسة و شرح و مقارنة المقاربات الخاصة الفردية و الجماعية، و بالتوازي القيام بعمل تفكيك للتعريف القانوني[2]."

> *« Le projet de l'archivistique n'est plus, dès lors, de partir d'une définition préétablie des archives: il s'agit au contraire d'étudier, d'expliciter, de comparer les approches particulières, individuelles ou collectives des archives, et, simultanément, d'opérer un travail de déconstruction de la définition légale... »*

لعل البحث في النقاط الموالية يساعدنا على فهم الكثير من الجوانب التي تجعل من الأرشيف مادة تثير الكثير من النقاش و إبداء الرأي و الرأي المخالف و حتى تكون لها مكانة من بين العلوم الإنسانية.

[1] Michel Duchein,. *Archives, archivistes, archivistique : définitions et problématique*, op. cit.*p.25*
[2] Christian Hottin, op. cit. p 06

2- من الأرشيف (Les Archives) إلى الأرشيفة(*) (L'Archive)

كلمة "أرشيف" موجودة منذ وجود وثائق مكتوبة محفوظة لأغراض الاستعمال كدليل وبرهان للتعاملات بين البشر و ذلك من حوالي ثلاثة آلاف من السنين و منذ ذلك الوقت هناك أشخاص يقومون بتسييره إما على المستوى المادي من حيث حفظه أو على المستوى الفكري من حيث ترتيبه و تنظيمه و جرده و وضعه تحت تصرف مستعمليه.

كلمة الأرشيف (Archives) تبدو في ظاهرها كلمة بسيطة غير أنها ليست كذلك إذ لم يتم الإجماع على معناها الحقيقي ما لم يتم التوافق حول اصطلاح يلبي ما يصبو إليه مجتمع الأرشيفيين. و مما زادها تعقيدا هو تلك الرؤى الفكرية الفلسفية، النفسية و الاجتماعية التي ركزت على ما وراء الكلمة من معاني و مفاهيم يمكن استنباطها.

و هل أصبح الأرشيف الآن يخص مجتمع الأرشيفيين وحدهم؟

يتفق جمهور الأرشيفيون و اللغويون على العموم على أن استعمال كلمة أرشيف (Archives) حسب القواميس و المعاجم الفرنسية و الإنجليزية خاصة تأتي بصيغة الجمع المؤنث. على أن تناولها في المفرد يُعتبر طارئا جديدا و أن مفرد الكلمة (Archive) لم يأخذ في الاستعمال إلا حديثا و ليست صادرة عن الأرشيفيين أو أولئك المهتمين به كرجال القانون و الإداريين أو المؤرخين لما لهؤلاء من ميل و ارتباط وثيق بعالم الأرشيف.

"إنه و في الوقت الذي يستعمل فيه جمهور الأرشيفيون الأنجليز و الفرنسيون كلمة الأرشيف في الجمع فإن العلماء (من خارج مهنة الأرشيف) يستعملون الكلمة في المفرد (archive)."

> « *Là où la plupart des archivistes anglais et français emploient le mot « archives » au pluriel, les scientifiques (en dehors de la profession des archivistes), se sont mis à employer le singulier : l'archive*[1] .»

(*) تطرح كلمة (archive) مشكلة تعريب المصطلح باللغة العربية حيث تم اقتراح كلمة (الأرشيفة) للتعبير عن ذلك و سيتم تناول هذا الإشكال في مبحث خاص في فصل موالي.

[1] Eric Ketelaar, (Dé) construire l'archive, In: *Matériaux pour l'histoire de notre temps* [en ligne], Vol. 2, N°82 (2006), pp. 65-70. Disponible sur : https://www.cairn.info/revue-materiaux-pour-l-histoire-de-notre-temps-2006-2-page-65.htm Consulté le 06/05/2016

من المعهود أن كلمة "أرشيف" (Archives) تُستخدم منذ القدم و إلى وقتنا الراهن لتدل من ضمن ما تدل عليه مجموع الوثائق أو المكان الذي توضع فيه الوثائق. إن استعمال كلمة الأرشيف في صيغة المفرد (L'archive) يعتبر مستحدثا (Néologisme) كمفهوم له دلالته الخاصة لدى الفلاسفة و علماء الأنثروبولوجيا و علماء الاجتماع و المهتمين بالثقافة و الأدب من مفكري تيار ما بعد الحداثة الذي ظهر في المجتمع الغربي و على رأسهم ميشيل فوكو[1] الذي يعتبر أول من أدرج هذا المفهوم و بهذه الصفة من خلال كتابه "حفريات أو أركيولوجيا المعرفة" الذي صدر سنة 1969 و فرضت الكلمة نفسها شيئا فشيئا و أصبح استعمالها يأخذ في الرواج في مجالات عديدة قد لا تمثل عالم الأرشيف المعهود و الذي نعرفه.

إن مقاربات الفلاسفة و الأنثروبولوجيون و علماء الاجتماع و الأدب حول الأرشيف و ما وراءه من مفاهيم معقدة قد تزيد من ثقل كاهل الأرشيف الذي يبحث له عن مجال للتفكير في مشاكله و منهاجه و مصطلحاته و إن الأرشيفيين اليوم مدعوين أكثر من أي وقت مضى الخروج من هذا النفق و توضيح معالم علم للأرشيف قائم بذاته و إرساء مناهجه و الاستفادة مما قد تأتي به العلوم التي تتناوله ليس من باب المهنة و الممارسة؛ لكن من باب تفكير فلسفي فيما وراء الكلمة و البحث في أصلها و المعنى الذي جاءت به أول مرة.

إن استطلاع معظم ما كُتب حول مفهوم الأرشيف من قبل مفكري ما بعد الحداثة (post-modernisme) من أمثال ميشيل فوكو (Michel Foucault) و مفاهيمه المعرفية و جاك دريدا (Jacque Derrida) انطلاقا من أعماله حول ما طرحه فرويد (Freud) النفساني من نظريات هي محل انتقاد، أيضا و بوجه خاص بول ريكور (Paul Ricoeur) و ما تميزت به أعماله في هذا المجال، بالإضافة إلى ما ذهبت إليه المؤرخة آرليت فارج في كتابها (Le Gout de l'archive) أفرز زخما كبيرا من الرؤى و المقاربات؛ لقد تبين أن هؤلاء تناولوا الأرشيف من خلال

[1]Christophe Scuderi, *Un nouveau concept d'archive ? Foucault avec Derrida*, In: groupe d'études «la philosophie au sens large», 04/02/2009, Lille, CNRS.
« Jamais sinon dans cet ouvrage Foucault n'aura exposé aussi clairement et aussi complètement ce qu'il aura désigné du nom d'Archive. Nul ne s'y étant essayé avant lui, il est donc le premier ».

دراستهم للنص (Texte) و للكتابة (Ecriture) و للخطابات (Discours) و اللغة (Langue et linguistique) و التحليل النفسي (Psychanalyse) و ذلك من منظور فلسفي و علاقة ذلك بالمنظومة النفسية للإنسان و بالمنظور المعرفي و بناء الخطابات. قد يكون ذلك من وراء ما يعرفه الأرشيفيون أنفسهم عن الأرشيف كما عهدوه في السابق؛ ما يُفهم منه على أن "الأرشيفة" (L'archive) تم تناولها من زوايا علمية و معرفية مختلفة.

أثرت ما بعد الحداثة في الفكر الغربي و أفرزت مقاربات و تيارت و مذاهب علمية كان لها الأثر في بلورت العديد من المسائل منها كما هو الحال بالنسبة للأرشيف. إن التعرض لفكر ما بعد الحداثة يُعد ضروريا لفهم الإطار الذي برزت فيه "الأرشيفة" و المرجعية المعرفية لذلك و آثارها على نواحي أخرى مما له علاقة بالأرشيف كالذاكرة و التراث و الأثر.

إن تناول "الأرشيفة" جاء كاستعارة عن المنظومة النفسية عند الإنسان الذي يُقَدَمُ على أنه آلة للأرشفة تحفظ الانطباعات و بالتالي فإنها تؤسس و تُرسم ذاكرة ما حدث للإنسان من خلال فرزه بوعي أو بدون وعي لما يمكن أن يُحتفظ به و ما يمكن أن تعتبر آثارا تُحفظ أكثر مدة ممكنة في مكان ما و ما يمكن استبعاده. هذا التطلع سيسمح لنا باعتبار "الأرشيفة" على أنها الذاكرة، الأثر، البصمة و العلامة[1].

2-1- فكر ما بعد الحداثة (Post-Modernisme)

إن كلمة ما بعد الحداثة (post-modernisme) تشير عموما إلى نوع من الثقافة المعاصرة، و هي أسلوب فكري يتشكك في المفاهيم التقليدية للحقيقة و العقل و الهوية و الموضوعية و في فكرة اتجاه العالم نحو التقدم و التحرر و قد نتجت عن التحول التاريخي في الغرب نحو شكل جديد من الرأسمالية[2]. خضع المجتمع الغربي لتقلبات و حوادث تركت آثارها العميقة

[1] *Cf.* Anne Klein, *Archive(s): approche dialectique et exploitation artistique*, Thèse de Doctorat, Montréal, Ebsi, 2014, 320 p.

[2] أنظر: تيري إيجلتون، *أوهام ما بعد الحداثة*. منى سلام [مترجم]، [ب.م.]: أكاديمية الفنون، 2000، ص. 07

على تفكيره و تصوراته وتحركاته و بخاصة انعكاسات الحرب العالمية الثانية؛ جعلت المفكرين و الناقدين يتناولون هذا المجتمع بالدراسات و محاولات فهم ما يجري فكانت النظريات التي أفرزت مذاهب فكرية كبيرة و تيارات فلسفية و معرفية كان لها الأثر البالغ في تصور و تكييف هذا المجتمع. ترك الفكر ما بعد الحداثي (Post-Modernisme) آثار كبيرة ليس على المجتمع الغربي فحسب بل على كل المجتمعات بما فيها المجتمعات العربية والإسلامية و كان له دور مهم في بلورة تطلعاتها –المجتمعات- و سعيها نحو الحداثة والتطور. ليس هذا فحسب، بل إن ما نحن بصدده من خلال هذه الدراسة إنما يرجع إلى إشكالية "الأرشيفة" التي تناولها مفكري و فلاسفة ما بعد الحداثة من أمثال جاك دريدا وغيره.

يقصد بفكر ما بعد الحداثة النظريات و التيارات و المدارس الفلسفية و الفكرية و الأدبية والنقدية التي ظهرت فيما بعد الحداثة. و قد جاءت ما بعد الحداثة لتقويض الميتافيزيقا الغربية التي هيمنت قديما و حديثا على الفكر الغربي كاللغة و الهوية و الأصل و الصوت والعقل و قد استخدمت في ذلك آليات التشتيت و التشكيك و الاختلاف.

لعبت وسائل الإعلام دورا فعالا في رواج فكر ما بعد الحداثة في المجتمعات الرأسمالية في أواخر القرن العشرين. هناك من الباحثين و الدارسين من يربط مفهوم ما بعد الحداثة بفلسفة التفكيك و التقويض التي جاء بها جاك دريدا، و التي زعزعت جميع المفاهيم التقليدية المتعلقة باللغة و الهوية و هناك من يعتبرها معبرا رئيسيا للانتقال من مرحلة الحداثة إلى ما بعد الحداثة و هي بذلك مفهوما مناقضا للحداثة التي هيمنت إلى وقت طويل على المجتمعات الغربية.

ارتبطت ما بعد الحداثة تاريخيا بتطور الرأسمالية الغربية و بتطور وسائل الإعلام كما أنها جاءت كرد فعل على البنيوية اللسانية، و استهدفت تقويض الفلسفة الغربية و تعرية المؤسسات الرأسمالية التي تتحكم في العالم و تحتكر وسائل الإنتاج و تمتلك المعرفة

العلمية. هذا و قد ظهرت ما بعد الحداثة في ظروف سياسية معقدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية و في سياق الحرب الباردة و انتشار التسلح النووي و إعلان ميلاد حقوق الإنسان.

إن ما بعد الحداثة بما تحمله من إيجابيات و سلبيات شأن خاص بالمجتمعات الغربية: "علينا أن نقر هنا بأن ما بعد الحداثة وضع يخص الحضارة الغربية بالذات، و أن هذا الوضع ليس إلا تطورا اعتور الحداثة الغربية في بناها الجوهرية، تماما مثلما أن الحداثة نفسها لم تكن إلا تحولا في قلب البنى القديمة لهذه الحضارة نفسها"[1]. لكنها مع مرور الوقت أخذت أبعادا عالمية لا سيما في مجالات تهم النقد الأدبي و المجال الفني و العديد من الجوانب العلمية.

2-2- الأرشيف و فكر ما بعد الحداثة

أبرزت العديد من أدبيات الأرشيف و الأرشيفيين العلاقة الطبيعية و الضرورية القائمة بين الأرشيف و المجتمع الذي يحتضن هذا الأرشيف و الذي أعطاه الميلاد. فما هي مكانة الأرشيف في المجتمع؟ و ما هي العلاقة التي ينبغي أن تقوم بين مجتمع ما و بين أرشيفه؟

إن مكانة الأرشيف المتنامية دوما تبدو ظاهرة للعيان في المجتمع الغربي أكثر من غيره؛ فإلى جانب البحث العلمي، يُستعمل الأرشيف كأحد مظاهر ما بعد الحداثة أكثر فأكثر في نواحي عديدة تخص الثقافة كالسينما، الإشهار، الصحافة، الأفلام الوثائقية، الانترنت و غيرها[2]. إن استعمال مفردة "الأرشيف" خرج عن إطاره التقليدي نظرا لتعدد الاستعمالات و تعدد أنواعها و أصبح لا يُنظر إليه فقط على أنه وثائق إدارية أو كمادة أولية لعمل المؤرخين.

[1] فهمي جدعان، *الماضي في الحاضر*، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1997، 574 ص.

[2] *Cf.* Hélène Charbonneau, Denys Chouinard, Julie Fontaine, Hors des sentiers battus: Exploration et pistes de réflexion sur la rencontre archives et culture, In: *Archives et culture: la rencontre* [**en ligne**]. Actes du 37e congrès de l'Association des archivistes du Québec, Québec, 12-15 mai 2008, Québec: Association des archivistes du Québec (AAQ),2008, Disponible sur : http://www.archivistes.qc.ca/congres2008/aaq_actes2008/AAQ_37econgres_acte-1.pdf
Consulté le: 26/07/2016

إن تنامي دور ومكانة الأرشيف في المجتمع منذ سنوات سمح لنا، تماما مثلما لاحظته ماري آن شابن (Marie-Anne Chabin): "إن خطاب الأرشيف يخرج أكثر فأكثر عن دائرة اختصاص الأرشيفيين و المؤرخين ليفرض نفسه على مهن أخرى (إعلام آلي، تسيير، إتصال)"

> *« Le discours d'archives déborde de plus en plus le cercle spécialisé des archivistes et des historiens pour s'imposer dans d'autres professions (informatique, gestion, communication)[1]»*

إن كلمة "أرشيف" أخذت مكانها في مواضيع تبدو جديدة بالنسبة لأرشيفية محترفة ومتمرسة، فهي ترى مثلا أن[2]:

- دور الأرشيف في الحياة السياسية و القضايا المشبوهة و تغييب الملفات التي تورط أصحابها، و لاحظت أن القضايا ليست جديدة و أن اهتمام الصحافيين بها استعملوا في السابق كلمة "وثيقة" (Document) أو "ملف" (Dossier)، كما أن هذا التدقيق الاصطلاحي باللغة الانجليزية يعني "السجل" (Records) و اللجوء إلى أصل كلمة "أرشيف" كان مختلفا،
- الدور المتنامي للأرشيف السمعي البصري، السيناتوغرافي و الفوتوغرافي التي تُقدَم في الكثير من الأحيان بصورة لائقة و بدون خلفية الأرشيف الورقي الذي تصاحبه صورة الوثائق التي يعلوها الغبار،
- استعمال كلمة "أرشيف" بمعنى مُوَسَع أو مجازي كأن يستعمل المصطلح بدلا من كلمة "مخطوط" (Manuscrit) عندما يكون الحديث عن مؤلف أو كاتب، أيضا عبارات من قبيل "أرشيف الجسد" (archives du corps)، "أرشيف المناخ" (Archives du climat) و غيرها،
- أخيرا ظهور كلمة أرشيف في المفرد للإشارة مثلا للوحدة التي هي وثيقة الأرشيف كما جاء في كتاب "ذوق الأرشيف" (Le gout de l'archive) لآرليت فارج (Arlette Farge) أو كمفهوم

[1]Marie-Anne Chabin, *Analyse comparée de l'emploi du mot « archives » dans les médias français*, In: *Archives et sociétés*, Actes du 26ème Citra-Cia, 13-16 octobre 2002, Marseille: conseil international des archives, 2002
[2]Ibid. p. 6

فلسفي كما جاء به جاك دريدا (Jacques Derrida) في "حمى الأرشيف" (Mal d'archive) لكن هذه الكلمة رفضتها الأكاديمية الفرنسية للغة.

إن كلمة ا"لأرشيف" تكتسب اليوم مكانة جديدة حيث العلاقة المتميزة و المتطورة باستمرار بين المجتمع و بين أرشيفه و قد يكون من المفيد التعرض لبعض الشخصيات العلمية من مفكري ما بعد الحداثة التي كان لها الأثر البالغ في ظهور مصطلح الأرشيف في المفرد أو كما نقترح تعريبها بـ "الأرشيفة" و على وجه التحديد: جاك دريدا، ميشيل فوكو، ميشيل دي سيرتو، آرلت فارج لما لهم من وقع خاص في بروز تلك الكلمة و راوجها.

2-2-1- ميشيل فوكو و "حفريات المعرفة*"

يُعَدُ ميشيل فوكو أحد أهم المفكرين الغربيين في النصف الثاني من القرن العشرين و بأنه الفيلسوف الأكثر تأثيرا في فلاسفة ما بعد الحداثة. ولد ميشيل فوكو في 15 أكتوبر 1926 في مدينة بواتييه بفرنسا و توفي في 25 جوان 1984 في مستشفى بباريس. تولى من 1950 إلى 1960 عدة مناصب في الخارج فكان مديرا لدار فرنسا بالسويد، ثم ملحقا ثقافيا بفرسوفيا ثم هامبورغ. عُين بعد عودته إلى فرنسا أستاذا للفلسفة بجامعة كليمون فيرون و ناقش رسالته للدكتوراة في 1961 حول موضوع "تاريخ الجنون في العصر الكلاسيكي"، شغل أيضا منصب أستاذ بجامعة تونس ما بين 1965-1968 ثم أستاذا في الكوليج دي فرانس في 1970 مختصا في تاريخ الأنساق الفكرية. بدأت شهرته في 1969 بعد إصداره كتاب "حفريات المعرفة" (Archéologie du savoir)، سافر خلال السبعينيات إلى الولايات المتحدة و اليابان و حاضر بهما.

عُرف فوكو بدراسته الناقدة و الدقيقة لبعض المؤسسات الاجتماعية كالمصحات النفسية، المستشفيات، السجون و لقيت دراساته و أعماله في مجال السلطة و العلاقة بينها و بين

*ينبغي التنبيه إلى أن بحثنا هذا لا و لم يتطلع إلى نقد الرؤي و الطروحات الفلسفية لفوكو أو دريدا، بل ما يهمنا هو الطرح الذي جاء عند هؤلاء الفلاسفة و المفكرين حول "الأرشيفة" (L'archive).

المعرفة إضافة إلى أفكاره و نظريته عن الخطاب و علاقته بتاريخ الفكر الغربي صدى واسعا في أوساط المفكرين. ترك فوكو مؤلفات عديدة ترجم البعض منها إلى اللغة العربية كان لها الأثر البالغ على المجالين الثقافي و الفلسفي و من أهمها: تاريخ الجنون 1961، ميلاد العيادة 1963، الكلمات و الأشياء 1966، حفريات المعرفة 1969، المراقبة و العقاب 1975، و غيرها من الكتب.

يبحث فوكو في كتابه حفريات المعرفة "العبارة" (l'énoncé) البنية الأساسية للخطاب التي يرى أنها كانت متجاهلة حتى ذلك الوقت و هي الترجمة العربية لكلمة (statement) باللغة الإنجليزية و كلمة (énoncé) بالفرنسية التي يعتبرها فوكو بأنها تُشكل شبكة من القواعد والنظم لتحدد ما هو ذو معنى و هذه القواعد هي الشروط المسبقة التي لابد من توافرها حتى يصبح للألفاظ و الحروف معنى و هي أي العبارة تُعد حدثا أيضا. كما أن العبارات تعتمد على الشروط التي تولد و توجد من خلالها ضمن حقل خطاب ما[1]. بالنسبة لفوكو الخطاب هو منظومات تقيم عبارات مثلما تنشئ أحداثا (لها شروطها و ميدان ظهورها) و أشياء (تتضمن إمكانياتها و حقل استعمالها)؛ من هنا يُدرج فوكو و لأول مرة مفهوم "الأرشيفة" التي سيستعملها بشكل مكثف و يخصص لها فصلا كاملا في حفريات أو أركيولوجيا المعرفة تحت عنوان: "العبارة و الأرشيفة" (l'énoncé et l'archive) و يعطيها معنى و محتوى معرفي دقيق فهي بالنسبة له: "جميع منظومات العبارات (الأحداث من جهة، و الأشياء من جهة أخرى) هي ما أقترح تسميته نظام احتفاظ العبارة و ظهورها «Archive» [2]".

« Ce sont tous ces systèmes d'énoncés (événements pour une part, et choses pour une autre) que je propose d'appeler archive »[3]

---

[1] *ميشيل فوكو*. جريدة الوسط البحرينية. عدد 1567 لـ 2006/12/21 [على الخط] على الرابط التالي:
http://www.alwasatnews.com/news/780272.html
تاريخ زيارة الموقع: 2016/11/04

[2] ميشيل فوكو، *حفريات المعرفة*، سالم يفوت [مترجم]، ط.2، بيروت، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1987، 192 ص.
يلاحظ في الترجمة العربية للكتاب أن المترجم استعمل "نظام احتفاظ" أو "حفرية" بدل كلمة "أرشيف" كما هو وارد في مواضع أخرى من الكتاب و لذلك ارتأينا نقل النصوص في بعض الأحيان كما وردت في النص باللغة الأصلية.

[3] Michel Foucault, *Archéologie du savoir,* Paris: Gallimard, 1969, 275 p.

هذا هو الأرشيف الفوكالدي كما سماه إيريك كتلار "المنظومة العامة لتكَوُّن العبارات وتحولها".

« C'est le système général de la formation et de la transformation des énoncés[1].»

لنا أن نفهم بأن فوكو تحدث عن "الأرشيفة" من زاوية أخرى غير تلك التي نرغب فيها مع أنه استعمل ما هو شائع و متفق عليه في مفهوم الأرشيف، بالنسبة له المعنى الذي يريده واضح تماما إذ يصرح: "و لا أعني بذلك مجموع النصوص التي حافظت عليها ثقافة ما و توجد بحوزتها كوثائق تدل على ماضيها الخاص، أو كشاهد على هويتها الأصيلة و المصونة، لا أقصد به المؤسسات التي تعمل في مجتمع ما على حفظ و خزن خطاباته قصد الاحتفاظ بها واللجوء إليها عند الحاجة. بل ما يجعل عددا من الأشياء المقولة من طرف البشر، منذ آلاف السنين، لم تنبجس وفق قوانين التفكير وحدها، أو نتيجة ظروف معينة، و ليست مجرد إشارة في مستوى الإنجازات اللفظية، لما جرى في نظام الفكر أو نظام الأشياء، بل ظهرت نتيجة علاقات تميز المستوى الخطابي و تنتمي إليه[2]."

إن فوكو بهذا يحملنا إلى أبعد مما ألفناه عن الأرشيف و اقتصر عليه تفكيرنا فقط على الوثائق أو أماكن حفظ تلك الوثائق، إنه يحملنا إلى ما وراء ذلك من خطابات احتوتها ليس فقط الوثائق الرسمية كما نرى ذلك بل إن هذا المعنى الذي جاء به يتخطى ذلك إلى مجالات أخرى كالأدب مثلا و السياسة و علم النفس. في هذا السياق يستطرد قائلا: "هو قبل كل شيء، قانون ما يمكن أن يقال، و المنظومة التي تحكم ظهور العبارات كأحداث فردية. لكنه أيضا، ما يجعل كل ما قيل لا يتكدس في صورة حشد متكوم لا شكل له؛ و لا ينخرط في إتصالية خطية متعاقبة لا انقطاع فيها، و لا يختفي لمجرد اتفاق صدفة خارجية، بل يجتمع في أشكال متمايزة و يرتبط تبعا لعلاقات مختلفة[...][3]."

[1] Eric Ketelaar, *(Dé) construire l'archive*, op. cit. p.66

[2] ميشيل فوكو، مرجع سابق، ص. 120

[3] ميشيل فوكو، المرجع السابق. ص. 120

يواصل فوكو تصوره للأرشيف كما يراه بأنه: "نظام غير قابل في مجمله للوصف، و ليس من الممكن الإحاطة به في راهنيته. إذ أنه يمثل و يحضر مجزءا، و في صورة متقطعة على شكل أصعدة و مستويات، خصوصا و أن الزمن يفصلنا عنه، مما يجعل وضوحه تابعا للمسافة التي تفصلنا عنه، و تحليله يتطلب، إلى جانب ندرة الوثائق، الانكباب على تطور زمني طويل المدى[1]".

إننا إذ نحاول مساءلة الأرشيف حسب فوكو نفعل ذلك من زاوية خاصة ليست بالفلسفية ولا التاريخية. "من هنا فإن اهتمامنا يكون حول إبراز مفهوم: "الأرشيفة" كما يراها فوكو ليس من الجانب النظري كما هو في الصفحات من 169 إلى 173 من كتاب "حفريات المعرفة" و التي تمثل بدون شك ما قاله فوكو بكل وضوح و بشكل كامل حول المسألة لكن انطلاقا من الأرشيف الفوكالدي الذي يتضح في الواقع".

> *« De là, le souci qui va être le notre, de dégager le concept d'archive selon Foucault non à partir de ce qu'il dit théoriquement (par exemple dans les pages 169 à 173 de l' « Archéologie du savoir » qui représente sans nul doute ce que Foucault a dit de plus clair et de plus complet sur la question) mais à partir de l'archive Foucaldienne depuis lequel il jaillit en pratique[2].»*

من الواضح أننا أمام محاولة اعتماد منهجية تعتمد على الأرشيف لتوضيح مغزى العبارات والخطابات و هو ما قد يفسر تعدد قراءات الوثائق حسب الزاوية التي ينطلق منها كل من أراد استنطاق تلك الوثائق. هكذا يعطينا ميشيل فوكو رؤية خاصة عن "الأرشيفة" و يتناولها من جانب معرفي و يعطيها بعدا مفاهيميا أكثر مما هو عليه عالم الأرشيف.

2-2-2- جاك دريدا و "حمى الأرشيف"

جاك دريدا فيلسوف فرنسي ولد في 15 جويلية 1930 بالأبيار بالعاصمة الجزائرية إبان احتلال فرنسا للجزائر و التي غادرها عند استقلال هذه الأخيرة، توفي في 08 أكتوبر 2004

[1] ميشيل فوكو، المرجع السابق. ص. 121

[2] Christophe Scuderi, op. cit. p. 1-2

بباريس. هو فيلسوف فرنسي له عدة إسهامات في الفكر و الفلسفة و اللسانيات. ينتمي دريدا إلى مجموعة المفكرين المبدعين الذين يمكن وصفهم بالبنيويين أو ما بعد البنيويين التي ركزت كتابات كل منهم على مشكلات اللغة و البنية.

اشتُهر بنظرية التفكيك[1] (Déconstruction) و الاختلاف (Différence) و هو نهج معقد و دقيق لكيفية قراءة و فهم طبيعة النصوص المكتوبة. تكونت أدواته من خلال كتبه التي توالت: "في علم الكتابة" (De la Grammatologie) الذي يعتبر أهم أعماله. يبين دريدا في هذا الكتاب أن الخصائص التي يقال إنها تُميز الكتابة عن الكلام تنطبق على الكلام أيضا، و هو يوجه نظرية اللغة لا نحو الكلام بل نحو الكتابة بشكل عام[2]. و كذلك "الكتابة و الاختلاف" (L'écriture et la différence) إذ هو مجموعة من المقالات التي تتناول أعمال عدد من كبار الشخصيات المعاصرة و الاتجاهات النظرية العامة التي يمثلونها من أمثال: جان روسيه والنقد الأدبي البنيوي، ميشيل فوكو و إدمون جابيه و هوسيرل و فرويد و كلود ليفي شتراوس و البنيوية في العلوم الإنسانية. ظلت مقالته عن ليفي شتراوس بسبب ظروف نشرها هي المقالة التي عُرف بها دريدا بالدرجة الأولى لبعض الوقت في العالم الناطق باللغة الإنجليزية. كما شكل الفصل الذي خصصه دريدا لفرويد و للنماذج التي تضم الكتابة وتستعمل لتمثيل النفس نقطة ارتكاز أساسية للتفكير النظري في السنوات الأخيرة[3].

---

[1] "التفكيكية (Déconstruction) هي إحدى مدارس الفلسفة و النقد الأدبي التي تنحو إلى القول باستحالة الوصول إلى فهم متكامل أو على الأقل متماسك للنص أيًا كان، فعملية القراءة و التفسير هي عملية اصطناعية محضة يقوم بها القارئ الذي يقوم بالتفسير، بالتالي يستحيل وجود نص رسالة واحدة متماسكة و متجانسة. و التفكيكية فلسفة تهاجم فكرة الأساس و ترفض المرجعية، وتحاول إثبات أن النظم الفلسفية كافة تحتوي على تناقضات أساسية لا يمكن تجاوزها و من ثم لا تصبح هذه النظم ذاتها طريقة لتنظيم الواقع و إنما علامة على عدم وجود حقيقة بل مجرد مجموعة من الحقائق المتناثرة فقط، و تصبح كل الحقائق نسبية و لا يكون ثمة قيم من أي نوع. و مثل هذا التفكيك (Déconstruction) ليس مجرد آلية في التحليل أو منهجا في الدراسة و إنما رؤية فلسفية متكاملة ، و هي فلسفة يؤدي التفكيك فيها إلى تقويض ظاهرة الإنسان و أي أساس للحقيقة [...]"
أنظر: مصطفى حسيبة، *المعجم الفلسفي: أول معجم شامل بكل المصطلحات الفلسفية المتداولة في العالم و تعريفاته*، عمان: دار أسامة للنشر و التوزيع، 2009، ص. 144

[2] أنظر في هذا الصدد :
جون ستروك، *البنيوية و ما بعدها: من ليفي شتراوس إلى دريدا*، محمد عصفور [مترجم]، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون و الآداب، 1996، 201 ص. سلسلة عالم المعرفة رقم 206

[3] جون ستروك، المرجع السابق، ص. 184

"الصوت و الظاهرة" (La voix et le phénomène) و هو على عكس الكتابين السابقين فهو عمل واحد مخصص للتحليل الفلسفي و يتناول نظرية هوسيرل عن الرموز (Signs) و بشكل خاص فكرتي الصوت و الحضور و دورهما و مكانتهما في الفينومينولوجية. صدرت هذه الكتب كلها سنة 1967، تلتها كتب أخرى أحدثت ثورة في الفكر الغربي انشغل فيها جاك دريدا بالخطاب و الصورة و العلامة و الهوية و الجسد و الكتابة. هذه الكتب جعلت منه شخصية كبرى في المناقشات النظرية التي سادت الحياة الفكرية الفرنسية و العالمية.

أعمال دريدا محفوفة بالتفكير اللساني (اللغوي) و النفساني برؤية فلسفية أكثر من غيره وارتباطه بذلك ارتباطا وثيقا، فمعظم أفكاره نابعة من أعمال دي سوسير، جون جاك روسو، أفلاطون، هيغل، هوسيرل و خاصة فرويد من خلال: "فرويد و مشهد الكتابة" في مؤلفه حول "الكتابة و الاختلاف" الذي صدر سنة 1967[1] إلى "حمى الأرشيف الفرويدي" لسنة 1995 انتظمت حول إشكالية "الأرشيفة" و التي لا تمثل نقطة محورية في فكر فرويد النفساني ولا في فكر دريدا إلا أن دريدا بإعادة تشكيله للخطاب النفساني (Le discours de la psychanalyse) انطلاقا من هذا الموضوع الذي تبقى انعكاساته استعارات (Métaphores) لا غير و بدون تأثير مفاهيمي ذو شأن[2] على عكس ما هو الحال بالنسبة لنظريته حول التفكيك. لنا أن نتصور من خلال هذا الكلام أن دريدا لما تناول "الأرشيفة" (L'archive) تناولها من هذا الجانب أساسا ليس إلاّ.

إن الأرشيف الذي تحدث عنه دريدا ما هو إلا استعارات و مجازات للتعبير عن الآلة النفسية كآلة للنظر (Perception) و الانطباع (Impression) و التسجيل (Enregistrement) والرفض (Refus) و التكديس (Condensation) و غيرها من المعاني كما يراها فرويد؛ فالأرشيف

[1] لم نقف على هذا الفصل من الكتاب في النسخة المترجمة التي بين أيدينا مما استدعى الرجوع إلى النسخة باللغة الأصلية؛ أنظر:
- جاك دريدا، *الكتابة و الاختلاف*، كاظم جهاد [مترجم]، الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2000، 252 ص.
- Jacques Derrida, *L'écriture et la différence*, Paris: éditions du seuil, 1967, 437 p.

[2] Pierre Macherey, [et. al.], *Entre grammatologie et psychanalyse: la problématique freudienne de l'archive selon Derrida*, In: groupe d'études « *la philosophie au sens large* ». 14/11/2007, Lille, CNRS.

هو الأرشيف الفرويدي و أن معالجة الأرشيف عند فرويد كما قام بها دريدا إنما هي معالجة نفسية لما كان عليه وضع فرويد نفسيا منذ صغر سنه و ما تعرض له في حياته لأشياء لم تكن لتحدث إلا في المجتمع اليهودي تماما مثلما تعرض له جاك دريدا بسبب يهوديته.

رصد عبد الوهاب المسيري في موسوعته المهمة "اليهود و اليهودية و الصهيونية"[1] مصادر التأثير في فكر دريدا محددا إياها في فلسفة نيتشة و وجودية سارتر و هيدجر و بنيوية ليفي شتراوس و هيجلية جان هيبوليت و فرويدية جاك لاكان، كما خضع لتأثير المفكر الديني اليهودي الفرنسي إيمانويل ليفيناس و لويس ألتوسير و ميشال فوكو الذي يعد أحد أهم استمرار لفلسفة القوة النيتشوية و أحد كبار فلاسفة التفكيك و ما بعد الحداثة[2].

و يقول دريدا عن نفسه: "نحن اليهود، هذه الـ(نحن) المؤرقة إلى حد بعيد موجودة في صميم ما يشغلني أكثر من سواه في فكري"[3]

لقد وجدنا أن اليهودية حاضرة في أعمال فرويد و دريدا من بعده فيما ذهب إليه الإثنين في عالمهم العلمي و المعرفي إلى حد وصف أحدهم بأن علم النفس كما جاء به / و من بين ما جاء به فرويد علما يهوديا. بل أكثر من ذلك و فيما يخصنا كمهتمين بشأن الأرشيف لا غير؛ يرى جاك دريدا بأن علم النفس هو علم للأرشيف بصفة عامة.

> « […] *inclure la psychanalyse, projet de science dont il serait facile de montrer qu'elle veut être une science générale de l'archive, de tout ce qui peut arriver à l'économie de la mémoire et à ses supports, traces, documents, dans leurs formes prétendument psychiques*[…] »[4]

---

[1] أنظر: عبد الوهاب المسيري، *موسوعة اليهود و اليهودية و الصهيونية: نموذج تفسيري جديد*، القاهرة: دار الشروق، 1999، 8 مجلدات.

[2] أنظر في هذا الصدد:
محمد بوشيخي، جاك دريدا: الفيلسوف و رائد تفكيك التمركزات، في: "*ذوات: صحيفة ثقافية فكرية*" [على الخط]، 2015/01/30، متوفر على الرابط التالي: http://thewhatnews.net/ زيارة الموقع يوم: 2016/05/06

3 جاك دريدا، *إنني في حرب على نفسي*، آخر حوار له أجراه مع جون بيرنيوم، ضمن كتاب: *ميشال فوكو، جاك دريدا. حوارات و نصوص*، ميلاد محمد [مترجم]، اللاذقية: دار الحوار للنشر و التوزيع، 2006، 135ص.

[4] Jacques Derrida, *Mal d'archives: une impression freudienne*, Paris: Galilée, 1995, 168 p.

إن ظروف نشأة كلا الشخصيتين أثرت بشكل واضح في نفسيتيهما فكلاهما يهوديين بما تحمله كلمة اليهودية من إرث تاريخي و عقيدة راسخة إن لم يكن لها الأثر المباشر على حياتهما، فلقد ساهمت في تكوين شخصيتيهما. يذكر دريدا على سبيل المثال أن عملية الختان (circoncision) عند اليهود التي تعرض لها هو في حد ذاته و من قبله فرويد و تناولها فيما بعد تعتبر أثرا (Trace) في الجسم ليقول بأن الأرشيف قد يحمله الإنسان في نفسه و جسمه بوعي أو بلاوعي.

يعتبر اللاوعي عند فرويد جوهر تفكيره إذ يمكن القول: "إن اللاشعور هو خزان أو مقبرة ندفن فيها كل الرغبات المقموعة و الذكريات المؤلمة التي يصعب استحضارها إلا عن طريق التحليل النفسي، فكثير من الأحداث التي وقعت للإنسان في الطفولة المبكرة لا يتذكرها"[1] لكنها حسب فرويد لم تمحى نهائيا و هي موجودة في الذاكرة لكنها ليست الذاكرة الواعية بل الذاكرة اللاواعية. الذاكرة الواعية يمكن استرجاعها بيسر إذ يكفي أن يعود الانسان إلى أرشيفه ليجد ما يريد، على عكس الذاكرة اللاواعية التي هي منسية و غائرة في غياهب النفس، يصعب استحضارها[2].

من ذلك و كما يذكره جاك دريدا نفسه إن مشهد الختان كما حدث له و لفرويد باعتبارهما يهوديين إنما هو من الأرشيف، فلندعه يتحدث عن ذلك بنفسه:

> *« [...] inscrivant encore l'inscription, elle commémore à sa manière, en effet, une circoncision. Ce monument très singulier, c'est aussi le document d'une archive. De façon réitérée, il laisse la trace d'une incision…il s'agit d'abord, en apparence, d'une inscription privée. C'est la le titre d'un premier problème quant à son appartenance à l'archive : quelle archive ? Celle de Sigmund Freud ? Celle de l'institution ou de la science psychanalytique ? Où faire passer la limite ? Qu'est ce que cette nouvelle science dont l'archive institutionnelle et théorique devrait comporter, de plein droit, les documents les plus privés, parfois secrets ?*[3]*[...] »*

[1] محسن المحمدي، *فرويد...فاتح قارة اللاوعي*، جريدة: "الشرق الأوسط" [على الخط]، 2015/11/13، متوفر على الرابط التالي: http://aawsat.com/home/article/495336/ زيارة الموقع يوم: 2016/09/06

[2] محسن المحمدي، المرجع السابق.

[3] Jacques Derrida, *Mal d'archive*, op. cit. pp. 39-40

هذا الفعل كميزة من بين العديد من مميزات المجتمع اليهودي الذي سيكون في فترة من الفترات محل احتقار بل و إقصاء خاصة أثناء الحرب العالمية الثانية كما حدث لدريدا و هو يزاول دراسته في أطوارها الأولى في الجزائر عندما قامت حكومة فيشي الموالية للنازية والمعادية للسامية بطرد كل يهودي من التعليم و حتى من مناصب المسؤولية و من المجالس المنتخبة. هذا الرفض لليهودي جعل من دريدا الطفل يكره فكرة أن يُعرّف من خلال هويته اليهودية. الهوية والتماثل هما ما كان يسعى دريدا لتفكيكهما فيما بعد.

ألف جاك دريدا كتابه (Mal d'archive) "حمى الأرشيف"* [حيث وردت كلمة الأرشيف (L'archive) في اللغة الأصلية بصيغة المفرد] و ليس الجمع (archives) كما جرت عليه العادة.

> *« Contre l'usage entré dans les dictionnaires, c'est en effet le singulier qui est souvent employé aujourd'hui. Jacques Derrida parle bien d'un « mal d'archive » (non des archives)[1].»*

يبدو واضحا أن جاك دريدا كان متأثرا إلى حد ما بما جاء به سيجموند فرويد بما في ذلك مفهوم "الأرشيفة" و يؤكد في هذا الخصوص: "ليست الطروحات الفرويدية...هي التي تحتل مركز الصدارة في نظري و إنما الطريقة التي أعاننا فرويد بها على إعادة بحث عدد كبير من الأمور المتعلقة بالقانون و الحقوق و الدين و السلطة الأبوية"[2] لهذا فإن وجهة نظر دريدا بالفرويدية قد أنتجت نصوصا تكشف دائما عن اعتمادها على البلاغة التي تفكك ذاتها إلى مجازات و من ثم إلى مجازات إضافية للكتابة[3].

---

*"حمى الأرشيف الفرويدي" هو نص لمحاضرة كان قد قدمها جاك دريدا سنة 1994 بمتحف سيجموند فرويد بلندن تحت عنوان: "الذاكرة: مسألة أرشيف" (Memory : The questions of archives) و هو يرى بأن فرويد ساهم في تجديد مفهوم الأرشيف بشكل واضح من خلال كتابه "موسى و ديانة التوحيد" (Moise et la religion monothéiste) الذي صدر في 1938 . أنظر في هذا الصدد:

Birman Joel, Ecriture et psychanalyse : Derrida lecteur de Freud, In: *Figures de la psychanalyse*, vol. 1, N°15, 2007, pp. 201-218

[1]Eric Mechoulan, Introduction: des archives à l'archive, In: *Intermédiarités: histoire et théorie des arts, des jeunes et des techniques*, N°18, 2011, pp. 9-15

[2]جاك دريدا، إليزابيث روديسكو، *ماذا عن غد" محاورة"*، سلمان حرفوش [مترجم]، دمشق: دار كنعان للدراسات و النشر والخدمات الاجتماعية، 2008، 351 ص.

[3]أنظر: جاك دريدا، إليزابيث روديسكو، *ماذا عن غد"المحاورة"*. المرجع السابق. ص. 310

يبقى أن دريدا كان له الفضل من خلال خطابه النفساني، الأدبي و بخاصة الخطاب الفلسفي في إبراز جوانب غير منتظرة في هذا الشأن[1]. لنطرح في آخر المطاف هذا السؤال: ما الذي جاء به د ريدا عند إعادة تشكيل اتجاه الفكر الفلسفي، الأدبي و النفسي بمجابهته لمشكل "الأرشيفة" (L'archive) التي يعتبر من أوائل من طرحها و كان له الفضل هو أيضا في إدراجها و تداولها؟

شغلت إشكالية "الأرشيفة" (Archive) جزءا كبيرا من أفكار دريدا التي هي في الأساس أعمال فرويد و تجلت في طروحاته بشكل واضح. "يجترح (دريدا) مفهوم (الأرشفة) للإشارة إلى عمليات التحليل النفسي و ما تضمنته من نصوص نفسية كمقاربة نقدية في القراءة التفكيكية لـ (فرويد) و يقصد بالأرشفة: "علم عام متداخل الحقول المعرفية للأرشيف مثل (الكبت، التكثيف، الإزاحة، التحويل) و بهذا الوصف فإن الأرشيف يمكن أن يحتفظ بكل شيء يمكن أن يحدث لاقتصاد الذاكرة و طبقاتها السفلية، لآثارها الباقية، لوثائقها، بأشكالها النفسية المفترضة أو البدائلية التقنية (داخلها أو خارجها): المختمات السرية للماضي أو للمستقبل ما يمثلها و ما يتممها"[2].

انطلاقا من كتابه "حمى الأرشيف الفرويدي" يغوص جاك دريدا في سبر أغوار المصطلحات المتعلقة بالأرشيف و يتناولها من الجانب الفلسفي و النفساني بل و يبدع في ابتكار مصطلحات جديدة قد تزيد تعقيدا في مقدرة الأرشيفيين العرب على ترجمتها مثل: (Archivation) أو (Archivalisation) أو (Anarchive)*. فهو إذ يرجع بنا إلى المكونات الأصلية لكلمة "الأرشيفة" (Archive) يستمد ابتداءا معناها في اللغة الإغريقية و اللاتينية "Arkhé".

---

[1] *Cf.* René Major, Derrida, lecteur de Freud et de Lacan, In: *Etudes françaises*, vol. 38, N°1-2 (2002), pp. 165-178

[2] أديب علوان كاظم الحبيب، تمثلات فعل التفكيك في الخطاب النفسي، في: *مجلة القادسية للعلوم الإنسانية*، مجلد 13، العدد 4 (2010)، ص ص. 285-299

* للإشارة أن هذه المصطلحات التي ابتدعها جاك دريدا ليست متداولة في أوساط الأرشيفيين و تعتبر جديدة عليهم. مما كان له الأثر البالغ في إثراء المنظومة الاصطلاحية للأرشيف. في هذا الصدد أنظر:
Eric Ketelaar, *(Dé) construire l'archive*, op. cit. p.68

إن أصل كلمة الأرشيف (Arkhé) كما بينه جاك دريدا يمزج بين مبدئين: مبدأ متعلق بالبدء (Commencement) أو المكان حيث يبدأ كل شيء (مبدأ انتولوجي أو وجودي) و مبدأ متعلق بالأمر و السلطة و القانون (Commandement) أو المكان حيث يحكم البشر أو الآلهة وحيث تمارس السلطة و النظام الاجتماعي (مبدأ ناموسي):

> *« Arkhé, rappelons-nous, nomme à la fois le commencement et le commandement. Ce nom coordonne apparemment deux principes en un : le principe selon la nature ou l'histoire ; là où les choses commencent –principe physique, historique ou ontologique-, mais aussi le principe* selon la loi, *là où* des hommes et des dieux *commandent*, là où s'exercent l'autorité, l'ordre social, *en ce lieu* depuis lequel *l'ordre* est donné –principe nomologique[1]. »

إن المعنى الوحيد لكلمة الأرشيف، مأخوذ من اليونانية (Arkheion) و هي الدار، المسكن، البيت، المحل، إنها عنوان و مقر كبار القضاة (Archontes) هؤلاء الذين يحكمون ويمتلكون الحق في صنع أو سن القوانين. إنهم يمتلكون و يمثلون السلطة. و بسبب سلطتهم المعترف بها فإن أرشفة الوثائق الرسمية إنما تتم عندهم أي في مسكنهم و مقرهم و بدون هذا البعد أو المبدأ الأركونتي لا يمكن لأي "أرشيفة" أن تظهر على المشهد أو أن تظهر كذلك (أي كأرشيف)[2]؛ إنهم قبل كل شيء حراس الوثائق فهم يضمنون حماية المستودع، الدار أو المقر و في نفس الوقت الحامل أو السند، ليس هذا فحسب بل لهم هذا الاختصاص الهرمونيطيقي* (Hérméneutique) حق تأويل و قراءة الوثائق التي يُعهد بها إلى هؤلاء الأركونات و هي التي تنص على القانون و تستعيده و تفرضه و تطالب به[3].

منذ الوهلة الأولى يحملنا دريدا إلى ضرورة وجود مكان للأرشيف؛ للبدء إن صح التعبير، خاضع لسلطة تحكمه و تديره و تعمل على تعريف الوثائق و ترتيبها حسب ما تراه من

---

[1] Jacques Derrida, *Mal d'archives: une impression freudienne*. Paris : Galilée, 1995. 168 p.

[2] Ibid. p. 14

*"التفسيرية أو الهرمنتيكية (Hermeneutics) هي المدرسة الفلسفية التي تشير لتطور دراسة نظريات تفسير (Interpretation) و دراسة و فهم النصوص (Textes)، في الدراسات الدينية يستخدم مصطلح هرمنتيكية للدلالة على دراسة و تفسير النصوص الدينية"

أنظر: مصطفى حسيبة، المعجم الفلسفي، مرجع سابق، ص. 144

[3] Jacques Derrida, op. cit. pp. 12-13

ظوابط و مبادئ و تحفظات و حدود واضحة لذلك و هي ترتبط بما يسميه دريدا "السلطة أو القدرة على الاستيداع أو إيداع (consignation)" الوثائق التي يملكها الأركونتات (les archontes)[1].

إنه بدون حارس للأرشيف (Archonte) و مكان خاص للاستيداع (lieu de consignation) لا يمكن ضمان أن يَنفَذَ أي شخص لهذا الأرشيف و بالتالي يمكنه التصرف فيه لا سيما و أن تقنيات الاستيداع تغيرت مع الوقت و بوجه خاص مع بروز الإعلام الآلي بحيث نلاحظ أن التسجيلات تتم في أماكن مبهمة و غير معروفة و يمكن استعادتها من دون علم صاحبها ويمكن استنساخها مما يعطي الغير القدرة على المعالجة و التأويل. معنى ذلك أن مبدأ الأرشيف الأول يجد نفسه معرضا للنسف[2].

في محاولة لفهم الأرشيف عند جاك دريدا و هو يفسر انطباعات فرويد الأرشيفية و علاقتها بالذاكرة، يرى بأن هذه "الأرشيفة" و هي تحاول إعادة تركيب الماضي إنما هي حيلة (Artifice) أو مُعينة (Prothèse)[3] و يلاحظ الفرق بين "الأرشيفة" و الذاكرة: " إذا كانت هذه الكلمة [أي كلمة أرشيف] أو هذا المجاز، يمكن ترسيخها بحيث تتخذ تدليلا signification، لن يكون أبدا ذاكرة أو تذكرا كخبرة عفوية و حية و جوانية. بالمقابل، فإن الأرشيف يحدث في مكان الانهيار الأصلي و البنيوي لما تسمى الذاكرة. لا يوجد أرشيف بدون مكان استعادة، بدون تقنية استعادة، و بدون برانية exteriority بعينها. لا أرشيف بدون خارج[4]".

« L'archive, si ce mot ou cette figure se stabilisent en quelque signification, ce ne sera jamais la mémoire ni l'anamnèse en leur expérience spontanée, vivante et intérieure. Bien au contraire : l'archive a lieu au lieu de défaillance originaire et structurelle de

[1] أنظر: جاك دريدا، *حمى الأرشيف الفرويدي*، عدنان حسن [مترجم]، اللاذقية: دار الحوار للنشر واالتوزيع، 2003، 177 ص.

[2] *Cf.* Giorgino Laeititia, *Polariser des modalités de l'attention au fait informatique: destins et caractères de l'appareil artistique d'écriture*, Thèse de doctorat, Rennes: école doctorale: arts, lettre; langues , 2015, 313 p.

[3] « Il faut bien parler d'artifice: ce que l'archive instaure relève d'un passé recomposé, d'une « prothèse » dont Derrida souligne la divergence d'avec la mémoire ». voir à ce propos :
Marc Aymes, L'archive dans ses œuvres (Rancière, Derrida, In: *Labyrinthe,* vol.1, N°17 (2004), pp. 69-77

[4] جاك دريدا، *حمى الأرشيف الفرويدي*، مرجع سابق، ص. 11

la dite mémoire. Point d'archive sans un lieu de consignation, sans une technique de répétition et sans une certaine extériorité. Nulle archive sans dehors[1].»

إن مدلول الأرشيف كما بيّنه جاك درّيدا هو النصّ المرتبط بالأمر والبدء والسّلطة (Arkhé)، والأثر الذي تحيط به حراسة دائمة (Archonte)، وهو من هذه الزّاوية مختلف عن الذّاكرة، لأنّ الذّاكرة لا توجد إلاّ انطلاقا من الحاضر، فهي تحوّل آثار الماضي طبقا للمصير وللقراءة التي نقوم بها في الحاضر وللحاضر[2].

"الذّاكرة تفترض النسيان، بينما يروم الأرشيف امتلاك آثار ما وقع، ويدّعي الاحتفاظ بها، وإن كان هو نفسه كتابة تشتغل ضدّ نفسها لأنها تفضح الطّريقة التي تأسّس بها والمكبوت الذي أقام صرحه عليه، وإن كان هو نفسه "أدبا" أي أنه تاريخ حسب الشّهادة والذّكرى وليس تاريخا حسب الوثيقة المادّيّة الأركيولوجيّة[...] وهو أدب من حيث أنه شهادة على ما حدث وضاع بمجرّد حدوثه، بما أنّ الحدث بمجرد أن يصير حدثا يدخل في بنى اللّغة والذّوات. الفارق بين هذا الأدب وما سمّي "أدبا"، هو أنّ أدب الأرشيف يحيط نفسه بجهاز الإيهام بأنه الأصل لا الأثر، وبأنه الحقيقة لا التّخييل[3] ".

يهتم دريدا بموضوع الذاكرة لما له من انعكاسات على حياته و الظروف التي ذكرناها آنفا ويبين مدى اختلافها و تكاملها مع "الأرشيفة". الذاكرة عنده و عند فرويد هي الذاكرة الحية الفعلية (أنامنيز) (anamnèse) التي تُمحى و تتلاشى لكن يخلفها و يعوضها جهاز من الوثائق، التحف، ومعين للذاكرة الذي يصبح أرشيفا و هو يعتبر قطعيا بأن الأرشيف إنما هو نقص للذاكرة (hypomnésique)[4] ذلك أن تراكم الوثائق على حوامل خارجية يدمر الذاكرة بل يحرق الأرشيف الذي تُشكله.

---

[1] Jacques Derrida, op. cit. p. 26

[2] أنظر: فتحي بن سلامة، *الإسلام و التحليل النفسي: غربة هاجر غربة التحليل النفسي*، رجاء بن سلامة [مترجم]، بيروت: دار الساقي، 2008، 281 ص. [على الخط]. على الرابط التالي:
http://ketab4pdf.blogspot.com/2015/09/pdf-Download-book-Islam-psychoanalysis-books.html

[3] فتحي بن سلامة، المرجع السابق، ص. 4

[4] *Cf.* Jacques Derrida, op. cit. p.26

« Contre disant ainsi le principe économique de l'archive, tendant à ruiner l'archive comme accumulation et capitalisation de la mémoire sur quelque support et dans un lieu extérieur[1].»

"دعونا لا ننسى هذا التفريق الإغريقي بين (mnémé) و (anamnèsis) من ناحية و (hypomnèma) من ناحية أخرى. فالأرشيف هو (hypomnésique) (ذو صلة بقصور الذاكرة)[2]".

« N'oublions jamais cette distinction grecque entre mnémé ou anàmnésis d'une part, hupomnéma d'autre part. L'archive est hypomnésique[3].»

و يستمر دريدا في قوله: "إذا كان لا يوجد أرشيف بدون استيداع في مكان خارجي يضمن إمكانية الاستذكار، إمكانية التكرار، إمكانية النسخ أو إمكانية إعادة الانطباع، فيجب علينا عندئذ أن نتذكر أيضا أن التكرار ذاته، منطق التكرار، في الحقيقة الدافع القاهر للتكرار، يظل ، بحسب فرويد، غير قابل للفصل عن دافع الموت. و بالتالي عن التدمير".

هذا التدمير الذي يتمثل في صفة النسيان كما يراها دريدا " لن نجد أبدا شيئا آخر سوى ما يُعرضُ للتدمير، في الحقيقة ما يهدد بالتدمير مُدخلا بداهة (apriori) صفة النسيان و الصفة الأرشيفيوحجرية إلى قلب الصرح التذكاري[4]"

« Nous ne trouverons jamais rien d'autre que ce qui expose à la destruction, en vérité menace de destruction, introduisant a priori l'oubli et l'archiviolithique au cœur du monument[5].»

دافع الموت (la pulsion de la mort) هو دافع الأرشيف (la pulsion d'archive) كما يراه فرويد وكما يفسره دريدا و يسميه بـ(anarchive) إذ هو حركة لا يمكن مقاومتها تدفع إلى حفظ، سيطرة و تأويل للأثار.

« La pulsion d'archive, c'est un mouvement irrésistible pour non seulement garder les traces, mais pour maitriser les traces, pour les interpréter…l'archive ne traite pas du passé, elle traite de l'avenir. Je sélectionne violemment ce dont je considère qu'il faut que ce soit répéter, que ce soit gardé. C'est un geste d'une grande violence. L'archiviste n'est pas quelqu'un qui garde. C'est quelqu'un qui détruit[6].»

---

[1] Jacques Derrida, op. cit. p.27

[2] جاك دريدا، مرجع سابق. ص ص. 23

[3] Jacques Derrida, op. cit. pp.26

[4] جاك دريدا، مرجع سابق. ص ص. 23-24

[5] Jacques Derrida, op. cit. p.26-27

[6] Jacques Derrida, *Trace et archive : image et art*. Paris: INA, 2014, 103 p.

إن الأرشيف حسب دريدا ليس بالذاكرة الحية أو الآنية (mnémé ou anamnésis) لكن كسند أو مادة تقنية: لوحة طينية، تحفة، حاسوب و غير ذلك من الحوامل أين يتم إيداع أو إستيداع في مكان أو محل خارجي بحيث لا تكون الذاكرة حية لكن مستنسخة و مكررة ومحفوظة في هذا المكان الخارجي (hypomnésis).

يمكن استخلاص أن جاك دريدا لما تحدث عن الأرشيف؛ تحدث عنه كمكان و كمؤسسة بل إن الوثائق في حد ذاتها يعتبرها مؤسسة و محل السلطة بما أنها محل استيداع (lieu de consignation) تحمل في طياتها مكانيزمات للتذكر و ترك الأثر و البصمات كغريزة إنسانية ولقد تناول ذلك و هو يحاول شرح طروحات فرويد عن النفس لا سيما ما تعلق بالذاكرة واللاوعي.

إن ما ينبغي أن نحتفظ به من أفكار جاك دريدا حول الأرشيف هي فقط تلك التي تخص الذاكرة و الأثر بدون الخوض في تفاصيل الدوافع التي جعلته يصل إلى ما وصل إليه قد تكون موضوع بحث معمق و انطلاق دراسة مفصلة حول ذلك.

2-2-3- بول ريكور و "الذاكرة، التاريخ و النسيان"

بول ريكور فيلسوف فرنسي و عالم لسانيات معاصر، ولد في 1913/02/27 و توفي في 2005/05/20. من ممثلي التيار التأويلي، اشتغل في حقل الاهتمام التأويلي و من ثم الاهتمام بالبنيوية و هو امتداد لفرديناند دي سوسير. يعتبر ريكور رائد السرد. أشهر كتبه "نظرية التأويل"، "التاريخ و الحقيقة"، "الزمن و الحكي"، "التاريخ، الذاكرة و النسيان".

بول ريكور بروتستانتي اهتم بالفلسفة الوجودية[1] بشقها الموصول بالأبعاد الدينية ما دفعه إلى بناء صداقة فكرية مع فيلسوف الوجودية المؤمنة غابريال مارسيل. و لعل ظروف حياته هي

[1] "الوجودية (Existencialisme) اتجاه فلسفي ينكر أن يكون الوجود عين الماهية و ينفر من المذهب و المذهبية ، و يقتصر على وصف الظواهر النفسية. يقال على فلسفة سارتر و ميرلوبونتي و سيمون دي بوفوار و جبريل مارسيل مع ملاحظة أن فهم فلسفة سارتر يستلزم أن نكون على دراية بفلسفة هيدجر. يقول سارتر: إن الوجود سابق على الماهية و يقول هيدجر: ماهية الإنسان في وجوده في العالم". أنظر: مراد وهبه، *المعجم الفلسفي*، القاهرة، دار قباء الحديثة، 2007، ص. 680

التي دفعته إلى أن يبحث عن الخلاص أو العزاء في الإيمان فهو عاش يتيما إذ فقد والده في الحرب العالمية الأولى و هو لم يتعد سنته الأولى ثم فقد أمه و هو لا يزال طفلا. كان يرى بأن خلاص الإنسان من أمراض العنصرية التي أدت إلى ظهور الفاشية و النازية يكمن في الإيمان بالمسائل الأخلاقية و ظل متمسكا بفضائل هذا الشعور الروحاني و هو ما حدا بجون بول سارتر إلى اعتباره "كاهنا من اهتماماته الفلسفة الظاهراتية"[1].

حين اندلعت الحرب العالمية الثانية استُدعِي بول ريكور لأداء الخدمة العسكرية إلا أنه سرعان ما وقع في قبضة القوات الألمانية عام 1939 و بقي في الأسر طيلة فترة الحرب إلى عام 1945 حيث تحول الأسر بالنسبة له إلى فرصة سانحة استثمرها في التعرف على الفلسفة الوجودية الألمانية بنزعتها الإيمانية كما تجلت في كتابات كارل يسبرز الألماني (1883-1969). و التقت أيضا إلى التعمق في الفلسفة الظاهراتية (Phenomenology) من خلال أعمال ادموند هوسرل (1859-1938) و من خلال ترجمته لأهم أعمال هوسرل "أفكار موجهة من أجل فينومينولوجيا محضة"، لعب بول ريكور دورا هاما في إدخال الفلسفة الظاهراتية إلى داخل فرنسا[2] حيث تجلى ذلك في كتابه "في مدرسة الفينومينولوجيا".

كان لبول ريكور مواقف سياسية منبعثة من ميوله الإنسانية الرحبة و الشديدة النبل كموقفه المندد بحرب الجزائر و سياسة التعذيب التي كانت تمارسها فرنسا و التي أدت إلى توقيفه من طرف السلطات فترة من الزمن. كما كان لريكور موقف صارم مندد بقمع ثورة بودابست عام 1956 كما وقف إلى جانب شعب البوسنة.

[1] أنظر: عبد الهادي بلال، رحيل الفيلسوف الفرنسي الكبير بول ريكور صاحب السؤالين الفتاكين: كيف؟ و لماذا؟ جريدة *الشرق الأوسط*[على الخط]، 2005. عدد 9675. متوفر على الرابط التالي:
http://archive.aawsat.com/details.asp?article=301489&issueno=9675#.V_IpwYjhDIU
زيارة الموقع يوم: 2016/09/20

[2] أنظر: عبد الهادي بلال، مرجع سابق.

تمسك بول ريكور أشد التمسك بالجانب الأخلاقي و الديني و ظهر ذلك جليا في رؤيته ومشروعه الفكري و الأدبي بشكل واضح، فهو يعد بحق مدخلا مهما و فريدا من نوعه لمعظم المدارس و النظريات التي عرفها القرن العشرون. استطاع بول ريكور دمج معظم المقاربات والرؤى المتباينة و تطويعها فالمعروف عنه قدرته على تجربة ملكاته النقدية والفكرية و انتقاله من منهج إلى آخر عبر مسيرته الفكرية التي بدأها من منطلق الإيمان الديني و محاولة الاستفادة من مقولات الوجوديين المؤمنين إذ وجد ضالته في فينومينولوجيا هوسرل[1].

ساهم ريكور إلى جانب إمانويل ليفيناس و ميرلو بونتي و جان بول سارتر في التعريف بالفينومينولوجيا الألمانية بفرنسا. بدأ الفينومينولوجيا في الخمسينات و اشتغل بعدها خلال الستينات ضمن العلوم الإنسانية و بخاصة التحليل النفسي الفرويدي. و في السبعينات اهتم بول ريكور أكثر فأكثر بالفلسفة التحليلية الأنجلوساكسونية إذ كان من المساهمين في إدخال و نشر أعمال الفيلسوف أوستين جون لانغشو (1911-1960) صاحب النظرية اللغوية الشهيرة (عندما أقول فإنني أفعل) التي طرحها في كتابه "عندما يكون القول هو الفعل". هذا الكتاب ترك أثرا كبيرا في الدراسات اللغوية.

يقول ريكور عن مساره الفلسفي:"لا أدعي أن لي فلسفة خاصة بي أستعرضها من كتاب إلى آخر. لكل كتاب من كتبي هدف معين. إن تفكيري موجه دائما نحو المسائل. و هذه الأخيرة غير متصلة ببعضها البعض. و لا أحاول أن أرسم خطا متصلا إلا متأخرا وذلك بواسطة قرائي. يبدو لي أن ما يضمن اتصالية عملي هو ما يتبقى، ذلك أن كل كتاب يترك شيئا راسبا يمكنني في كل مرة من الانطلاق من جديد لإثارة مسألة أخرى[2]".

[1] أنظر: حسن ولد المختار، زيارة جديدة لبول ريكور، في: *إيلاف*، 2005/07/03 [على الخط]. متوفر على الرابط التالي: http://elaph.com/Web/ElaphLiterature/2005/7/73459.htm زيارة الموقع يوم: 2016/09/20

[2] مجموعة من الكتاب، *مسارات فلسفية*. محمد ميلاد (مترجم)، اللاذقية، دار الحوار للنشر و التوزيع، 2004. 206 ص.

يعتبر كتاب "كارل ياسبرز و فلسفة الوجود" الذي صدر سنة 1947 أول كتاب ينشره بول ريكور و هي نفس السنة التي بدأت تصدر فيها سلسلة كتبه عن فلسفة الإرادة، و استمرت هذه السلسلة مع "الإرادي و اللا إرادي" سنة 1950، "النهاية و الجرم" 1950 و "الإنسان الواهن" و "رمزية الشر" 1960 هذا الأخير يعتبر احتكاك ريكور بنظرية فرويد و ذلك ببحثه في رموز و طقوس المسألة الأخلاقية من خلال التحليل النفسي الذي جاء به فرويد وما لهذا الأخير من مقدرة على التأويل الرمزي للأفعال الخاصة اللاإرادية التي تجلت خاصة في كتابه "تفسير الأحلام" و لذلك نجد ريكور في مؤلفه المهم "نظرية التأويل: محاولة في فرويد" الذي صدر سنة 1965 يستمر في هذا المنحى لتفسير سلوكات الإنسان، إن محاولات تفسير فرويد جعلت من بول ريكور مناوئا لأصحاب المدرسة الفرويدية السائدة خاصة منها الإتجاه الذي كان يقوده جاك لاكان و أتباعه و شنت عليه حملة نقدية شديدة أدت به إلى أن يبقى فترة طويلة بعيدا عن الأنظار و عن الأضواء الفكرية و الإعلامية[1].

في 1969 صدر لبول ريكور "صراع التأويلات" الذي أسس فيه لنظرية هرمنيطيقية جديدة تستدعي و تستفيد من كل موروثه النظري السابق و إن كان دائما يحتفظ بمبدأيه الذين انطلق منهما ألا و هما الأخلاق و الدين و قد عمقهما أكثر في كتابه "التاريخ و الحقيقة" 1955. بعدها صدر له هذه المرة في المشهد الأدبي واحد من كتبه الهامة في ثلاثة أجزاء "زمن السرد و الحكاية" سنة 1975 أتبعه بثلاثة كتب تعتبر تتمة للكتاب السابق و تتعلق بمشروعه عن الزمن و السرد؛ هذه الكتب هي على التوالي: "الحبكة و السرد التاريخي" 1983 و "التصوير في السرد القصصي" 1984 و "الزمان المروي" 1985. انتهت هذه السلسة حول الرؤية التأويلية لمفهوم النص بكتابه "من النص إلى الفعل: محاولة في نظرية التأويل" الذي نشر في 1986. تعددت كتابات بول ريكور و اعتبرت من أهم ما كتبه فلاسفة القرن العشرين و بداية القرن الحالي.

[1] حسن ولد المختار، المرجع السابق

لقد تناول بول ريكور مسألة "الأرشيفة" كمفهوم يهمنا في هذه الدراسة في واحد من أهم و أمتع كتبه و هو حسب متتبعيه آخر كتبه المهمة بل آخر كتاب فلسفي هام صدر في القرن العشرين[1] ألا وهو "الذاكرة، التاريخ و النسيان" الذي نشره سنة 2000. جاء هذا الكتاب في ثلاثة أجزاء: الذاكرة و التاريخ و النسيان في أكثر من سبعمائة صفحة. يعتبر هذا الكتاب امتداد لكتابين آخرين هما "زمن السرد" (ج1-1983 و ج2-1985) و "الذات عينها كآخر" (1990). تجمع هذه الكتب بين الفهم في الفلسفة و الفهم في التاريخ و الفهم في النقد الأدبي وتنهل من مدارس فكرية كثيرة فرنسية و ألمانية و أنجلوساكسونية جعلت من بول ريكور واحدا من أهم مفكري و رائد التأويلية الفلسفية في الفكر العربي المعاصر[2].

في الباب الثاني من الكتاب و في معرض حديثه عن إبستمولوجيا المعرفة التاريخية، يتوقف بول ريكور بالتفصيل على النقلة النوعية لهذه المعرفة و التي كانت ورائها مدرسة الحوليات الفرنسية في تصور التاريخ و مناهجه و طرق تدريسه، كما تتبع ريكور هذه النقلة من مرحلة التأسيس مع مارك بلوك و لوسيان فافر إلى المرحلة التي ساد فيها تاريخ العقليات مرورا بمرحلة فيرناند بروديل.

تناول ريكور في هذا الباب تحليله للمسار الابستمولوجي للتاريخ من خلال مفهوم "العملية التاريخية" أو "عملية كتابة التاريخ" كما جاء بها ميشيل دوسيرتو و اقتبسها عنه و التي يميز فيها بين ثلاث مراحل هي: الأرشيف، التفسير و الكتابة و هي كما يراها مراحل غير متميزة زمنيا قد تتداخل منهجيا مع بعضها البعض إذ يقول في هذا الصدد: "لا يتعلق الأمر بمراحل متميزة زمنيا، و لكن بلحظات منهجية متداخلة في بعضها، سنقول الأمر بما يكفي، لا يستشير أحد الأرشيف من دون مشروع تفسير، من دون فرضية فهم، و لا يبذل أحد جهده في تفسير

[1] محمد حبيدة، إبستمولوجيا المعرفة التاريخية: قراءة في كتاب بول ريكور: الذاكرة، التاريخ، النسيان، في: حكمة [على الخط].متوفر على الرابط التالي: http://hekmah.org/ زيارة الموقع يوم: 2016/10/19

[2] محمد حبيدة، المرجع السابق

مجرى أحداث من دون اللجوء إلى استعمال صيغة أدبية مناسبة ذات طابع سردي أو بلاغي متخيل[1]".

« Il ne s'agit pas de stades chronologiquement distincts, mais de moments méthodologiques imbriqués les uns dans les autres ; on le dira assez, nul ne consulte une archive sans projet d'explication, sans hypothèse de compréhension ; et nul ne s'emploie à expliquer un cours d'évènements sans recourir à une mise en forme littéraire expresse de caractère narratif, rhétorique ou imaginatif[2].»

يعتبر ريكور مرحلة "الأرشيفة" هي: " لحظة الدخول في الكتابة لعملية التاريخ[3]" و تختلف "الأرشيفة" عن الشهادة (témoignage) كونها كتابة و بالتالي مقروءة و تُطالع، و للشهادة أن تصبح أرشيفا عند كتابتها. ليس غريبا أن يحاول ريكور إقامة رابط بين الذاكرة و الدليل أو البرهان الوثائقي (la preuve documentaire) إذ يرى أن أصل "الأرشيفة" هو الشهادة: "مع الشهادة تفتح دعوى إبستيمولوجية تنطلق من الذاكرة الاخبارية، و تمر بالأرشيف والوثائق و تنتهي بالبرهان الوثائقي[4]".

يرى ريكور أن "الأرشيفة" ليست سوى ذكريات و شهادات بل هي أيضا ترتيب منظم للوثائق خاضع لقواعد يمكن من خلالها الاطلاع عليها[5]. تتجلى أهمية الوثيقة في كيفية اشتغال المؤرخ و أدواته و طريقة استنطاقه و استبحاثه لها و مدى خضوع ذلك لإجراءات الأرشيفيين من جمع و ترتيب و حفظ. و لئن كان الأرشيف بهذا الطرح يعتبر محلا (lieu) ماديا و فضاءا تتم فيه تلك الأعمال و يحدد مصير الوثائق، فهو في نفس الوقت محل اجتماعي لانتاج المعرفة التاريخية. هذه النتيجة التي استخلصها ريكور من خلال كتاب

[1] بول ريكور، *الذاكرة التاريخ و النسيان*، جورج زيناتي [مترجم]، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2009، 760 ص.
[2] Paul Ricoeur, *La mémoire, l'histoire, l'oubli,* Paris, Editions du seuil, 2000, 681 p.
[3] بول ريكور، المرجع السابق، ص. 252
[4] بول ريكور، المرجع السابق، ص. 245
[5] *Cf.* Charles Reagan, Réflexions sur l'ouvrage de paul ricoeur: la mémoire, l'histoire, l'oubli, In: *Transversalités,* vol.2, N°106 (2008), pp. 165-176

ميشال دوسيرتو "كتابة التاريخ" إذ يؤكد على اجتماعية المؤرخ و ذلك انطلاقا من مسار جمع الوثائق إلى الفهم والتفسير و في نهاية المطاف التأليف[1].

2-3- إنعكاسات ما بعد الحداثة على الفكر الأرشيفي

كان لفكر ما بعد الحداثة كما تبين أعلاه وقع كبير على الأرشيفيين و على تفكيرهم، كما أن ظهور و إدراج التكنولوجيات الحديثة للمعلومات و الاتصال في العمل الإداري و في إنتاج وثائق من نوع جديد (الوثيقة الرقمية و الإلكترونية) دور مهم في إعادة طرح إشكاليات لديهم كان يعتقد بأنه قد تمت الإجابة عنها.

ذهب الكثير من الأرشيفيين و على رأسهم بريان بروثمان (Brien Brothman)، إيريك كتلار (Eric Ketlaar) و تيري كوك (Terry Cook) للتفكير في مسائل عديدة تهم الأرشيف و ما يمثله على صعيد الثقافة و التراث و التاريخ و تهم دوره و مكانته في المجتمع؛ و كانت الإجابة بالنسبة لتساؤلاتهم موجودة في هذا الفكر الذي جاء به فلاسفة و مفكري ما بعد الحداثة.

سجل الأرشيف عودته كترسانة إدارية بعد أن كان و لفترة في خدمة التاريخ كما حدث منذ القرن التاسع عشر و إلى غاية النصف الثاني من القرن العشرين و ذلك تحت وقع تغير الممارسات التي فرضتها النزعة البيروقراطية للدول عند نهاية القرن الماضي نتيجة إدخال الرقمنة في الإنتاج الوثائقي.

ساهم الأرشيفيون الأمريكيون و الكنديون بشكل واسع في إحداث هذا التغيير في الرؤى والمفاهيم الناتجة عن الفكر ما بعد الحداثي لا سيما التغيير الذي مس مفاهيم الأرشيف ووظائف الأرشيفيين و ذلك ببروز نظرة جديدة للوثائق على أنها معلومات و ظهور الأرشيفي المسير (Records manager). نتجت بالفعل انشغالات جديدة لدى الأرشيفيين في

[1] لتفصيل أكثر، أنظر: بول ريكور، المرجع السابق، ص. 255

ثمانينات القرن الماضي نظرا للتطور المذهل و المتسارع للإعلام الآلي و فرضت رهانات جديدة.

أدى ظهور الوثيقة الرقمية أو الإلكترونية و بخاصة عدم استقرارها إلى ضرورة مراجعة دور الأرشيفي المعهود في حراسة الوثائق أو كما كان يُنظر إليه من ذي قبل إذ أصبح من اللازم على الأرشيفي الحالي أن ينظر إلى الأرشيف على أنه شيء معلوماتي (Objet informationnel) خاضع لسبل الاتصال الجديدة المتمثلة في الإعلام الآلي. يبقى التساؤل حول المكانة التي ينبغي أن تكون للأرشيفي تجاه الإدارات، هذا من جهة، و من جهة أخرى علم الأرشيف بالنظر إلى علوم المعلومات.

يرى تيري كوك (Terry cook) في ثمانينات القرن الماضي ضرورة استقلالية الأرشيفي عن فكرة الدور الإداري و التسييري له مسجلا بذلك نقلة نوعية في الفكر الأرشيفي انطلاقا ويرى بأن الأرشيفي هو: "حارس الوثائق المهمة لحضارة ما[1]" و أنه على مؤسسات الأرشيف ضمان حيادية هذا الأخير، كما أن الدور الرئيسي للأرشيف حسب رأيه هو دور ثقافي وتراثي أكثر من أي شيء آخر[2]. إن هذا التوجه نحو الأرشيف من وجهة نظر إدارية يضع هذا الدور الثقافي و التراثي على المحك إذ سيكون الاهتمام أكثر فأكثر نحو الجوانب الإدارية و القانونية و نحو القيمة الإثباتية للوثائق وبالتالي فإن ما يشغل تيري كوك هو سيطرة الإدارة على عملية انتقاء الوثائق التي ستُحفظ بصفة دائمة وهنا يكمن الخطر حسب رأيه[3]. إن إعادة توجه الأرشيف وُجهة إدارية صرفة قد يخلط بين الجوانب المادية (التسيير الوثائقي، المهارات التكنولوجية،...) و بين الأهداف و النهايات (الثقافية و التاريخية) ويؤكد بأن النزعة التاريخية للأرشيف تساهم في ثقافة المجتمع بصفة عامة.

[1] *« [...] the guardian of the essential records of civilization [...] »*
Terry Cook, From information to knowledge: an intellectual paradigm for archives, In: *Archivaria*, N° 19 (1985), pp. 28-49
[2] Ibid. p. 31
[3] Ibid. p. 32

إن الأرشيف هو ثمرة بناء اجتماعي و أن فعل الوضع في الأرشيف (La mise en archive) يمثل حدثا أكثر من مجرد تسجيل سلبي باهت؛ يرى كوك و غيره من المفكرين في علاقة الأرشيف بالفكر ما بعد الحداثي على غرار إيريك كتلار (Eric Ketelaar) و بريان بروثمان (Brien Brothman) خاصة أنه إذا كان إنتاج الوثائق الأرشيفية يتم بطريقة عضوية فإن الأرشيف كمجموعة يتشكل أساسا من خلال تدخل الأرشيفيين. يتمثل هذا التدخل بالفعل في عدة أنشطة لا بد من القيام بها من لحظة نشأة الوثائق حتى لحظة وضعها تحت تصرف الباحثين.

يقترح إيريك كتلار على سبيل المثال ضرورة تحليل مسار القرارات المتعلقة بالأرشيف و التأكيد على المرحلة الحاسمة في تكوينه و هي التي يسميها "قابلية الأرشفة[1]" (Archivalisation) هذا المصطلح الذي جاء به دريدا للتمييز بين هذا الفعل و فعل الحفظ كما هو في اللغة الفرنسية (Archivage) بالنسبة لكتلار "قابلية الأرشفة" هي : "الاختيار الواعي أو اللاواعي (الذي تحدده العوامل الاجتماعية و الثقافية) لما يمكن أن يكون أرشيفا[2]"؛ هذه المرحلة هي التي تسبق "التأرشف" (الدخول في الأرشيف) و الأرشفة (الحفظ) وتستوجب استقصاء و تحديد أولي لما يمكن أن يكون أرشيفا (Archivalisation). إن هذا الانتقاء الأولي يستدعي حتما دور الأرشيفي كعامل نشط في تكوين و بناء الأرشيف إن جاز لنا التعبير بذلك.

[1] أكدنا في بداية هذا البحث بأن هناك مصطلحات استحدثها مفكري ما بعد الحداثة لم تجد إلى حد الآن مقابل لها في اللغة العربية وهي بذلك تطرح إشكالا من حيث ترجمتها و حصول توافق حولها عند أهل الاختصاص من الأرشيفيين و يبقى مجال الاجتهاد في ذلك مفتوحا.

[2] *« [...] the conscious or unconscious choice (determinated by social and cultural factors) to consider something worth archiving. »*
Eric Ketlaar, Tacit narratives: the meanings of archives, In: *Archival science*, N°01 (2001), pp. 131-141

إن مفهوم الأرشيف كبناء اجتماعي يعكس مجموعة من أطر نشأة الوثائق هو الذي دفع بتيري كوك لاقتراح نموذج لتقييم الوثائق يرتكز على الوظائف الاجتماعية للمنتج أكثر من ارتكازه على الوثائق ذاتها[1].

إن أفكار الأرشيفيين المستوحاة من الفكر ما بعد الحداثي تدور أساسا حول مفهوم نشأة الوثائق، مصدرها، الإطار الذي أنتجت فيه و من خلاله، علاقة الأرشيف بالسلطة و بالذاكرة و السياسة، هذه الأفكار ستسمح حتما بتجديد المبادئ الأساسية لعلم الأرشيف و مناهجه واقتراح قاعدة نظرية متجددة و تبقى مادة خصبة للبحث أكثر فأكثر.

لقد أثر فكر ما بعد الحداثة بشكل كبير في الأرشيفيين و ضرورة إعادة التفكير في مسائل هي جوهر علم الأرشيف و الوظيفة الأرشيفية و ذلك من خلال ثلاثة محاور أجملها تيري كوك كالآتي[2]:

- دراسة الوثائق ضمن مبادئ الأرشيف (مبدأ احترام الأرصدة، معرفة نشأتها و مصدرها، الترتيب الأصلي لها)،
- تقييم و وصف الوثائق (تقييم القيمة المعلوماتية)،
- تطور نظرية أرشيفية ضمن العلوم الإنسانية و الاجتماعية.

3- استعمال مفردات الأرشيف و "الأرشيفة" في المعاجم الفرنسية

استعملت كلمة الأرشيف في المفرد في لغات أجنبية غير الفرنسية و الإنجليزية؛ ففي اللغة الإيطالية استعملت (Archivio) و في اللغة الإسبانية (Archivo) و في اللغة الألمانية (Archiv). و لم تجد الكلمة قبولا على الأقل في بداية الأمر لدى الأرشيفيين الفرنسيين و يرون فيها جهلا بطبيعة الأرشيف و حقيقته و جرأة غير محمودة كما جاء ذلك على لسان أحد أعمدة الفكر الأرشيفي الفرنسي ميشال دي شان (Michel Duchein) حيث صرح قائلا: "في الفرنسية

[1]Terry Cook, Building in archives: appraisal theory for architectural records, In: *American Archivist*, N° 59 (1996), pp.136-143

[2]Terry Cook, From information to knowledge: an intellectual paradigm for archives, op. cit. pp.40-48

مفرد "الأرشيفة" مستحدث و أن استخدامه في 1993 يُعد جرأة سيئة. قد يتم تعميم الكلمة في المستقبل؟ فنقول إذا "أرشيفة" لنعت وثيقة أرشيفية أو رصيد أرشيفي، لكنها ليست كذلك في الوقت الراهن في الفرنسية الرسمية".

« En français, le singulier « archive » est un néologisme dont l'usage est encore, en 1993, passablement prétentieux. Peut être se généralisera t-il à l'avenir ? On pourra dire, alors « une archive » pour désigner un document d'archives ou un fonds d'archives. Ce qui n'est pas le cas actuellement en français officiel[1] .»

من جهتها اعتبرت فرانسواز هيلدشيمر (Françoise Hildsheimer) محافظة بالأرشيف الوطني الفرنسي و لها عدة إسهامات و كتابات في مجال الأرشيف أن مفرد كلمة أرشيف إنما هو مشكل صياغة أو هجاء مرتبط مباشرة بتعريف الأرشيف.

« Problème orthographique non pas secondaire mais directement lié à la définition des archives[2].»

أمام هذا الرفض، هناك من غير الأرشيفيين من يرى في ذلك أنه رفض غير مبرر للكلمة المستحدثة هذه.

« Archive tout court, au singulier : dissonant aux oreilles puristes, cet emploi signale une autre lecture[3].»

لئن كان الاستعمال الحالي لكلمة "أرشيف" عند الفرنسيين و الإنجليز لا يكون إلا في الجمع فلقد استُعمل المفرد المذكر للكلمة في فترات سابقة خاصة في اللغة الفرنسية كما اتضح من خلال تتبع المعاجم اللغوية القديمة و قلة من المعاجم الحديثة[*]؛

يصر أصحاب معجم الأكاديمية الفرنسية[**] على اعتماد كلمة أرشيف في الجمع المؤنث[1].

وعلى نهجها تُدرج المعاجم الفرنسية الأخرى الكلمة في الجمع كما تأكَدَ ذلك في معجم

---

[1]Michel Duchein, *Archives, archivistes, archivistique : définitions et problématique*, op. cit., p. 22

[2]*Cf.*Françoise Hildsheimer, *Les archives de France, mémoire de l'histoire*, Paris: Honoré Champion, 1997, p.109

[3] Marc Aymes, *L'archive dans ses œuvres (Rancière, Derrida)*, op. cit. p.69

[*] سيتم استعراض نماذج من المعاجم الفرنسية على وجه الخصوص لما لذلك من علاقة مع أصل ظهور الكلمة "archive" التي جاءتنا في بداية الأمر من فرنسا كما رأينا ذلك فيما سبق و عند الاقتضاء سيتم الإحالة على الملاحق للاطلاع على أقدم المعاجم و المتوفرة على موقع غاليكا للمكتبة الوطنية الفرنسية على الرابط التالي: http://gallica.bnf.fr .

[**] أكاديمية اللغة الفرنسية (Académie Française) من أقدم الهيئات في فرنسا، تم تأسيسها سنة 1635 في عهد الملك لويس الثالث عشر من قبل الكاردينال ريشيليو. مهمتها الحفاظ على اللغة الفرنسية و تطويرها.

بورداس (Bordas) "أبدا لن تكون الكلمة في المفرد" (Jamais au singulier). نفس الشيء بالنسبة لقاموس روبرت (Robert) لسنة 1979 "ما من مفرد في الاستعمال الجاري للكلمة (يعني الأرشيف)" (Pas de singulier dans l'usage courant)، في الوقت الذي يشير معجم لاروس (Larousse) إلى "الأرشيفة" (Archive) في المفرد ابتداءا من سنة 1982[2].

ورد مفرد كلمة الأرشيف في اللغة الفرنسية و تبين أنه تم استعمالها في فترات زمنية سابقة؛ فاللغة الفرنسية ما قبل الكلاسيكية استعملت الجمع المؤنث للكلمة عقب استعمال المفرد المذكر إلى غاية القرن 17 بفعل تأثير اللاتينية. و في 1787 أشار فيرو (Féraud) أن الأرشيف (Archives) ليس لها مفرد و يذكر بأن مفرد الأرشيف كان موجودا في السابق[3].

و في نهاية القرن 18 أدرج لاكرن (Lacurne de Sainte-Palaye) في معجمه (Glossaire de la langue Française depuis son origine jusqu'au siècle de Louis XIV) لـ 1882 كلمة "Archif"[4] وأنها تأتي في المفرد المؤنث أو المذكر و يؤكد بعدها بأن الكلمة لم تعد تستعمل إلا في الجمع المؤنث[5].

في نهاية هذا المبحث يتضح أن كلمة أرشيف في المفرد المذكر أو المؤنث شاع استعمالها قبل القرن الخامس عشر لتعني الوثائق أو مكان حفظ تلك الوثائق و أن المعاجم تعرضت لذلك، على أن هناك اتفاقا و اصطلاحا جاء في مرحلة تالية يقضي بأن "أرشيف" (Archives) كلمة لا تكون إلا في الجمع المؤنث و ما ظهورها في الاستعمال مرة أخرى كمفرد إلا تكريسا لمعاني متعددة ليست بالضرورة تخص عالم الأرشيف و الوثائق و لا نقول بأنها كلمة محدثة

[1] أنظر الملحق رقم 01

[2] *Cf.* Patrice Marcilloux, *Les ego-archives : traces documentaires et recherche de soi*, Rennes: Presses universitaires de Rennes, 2013, 250 p., Coll. « Histoire ».

[3] أنظر الملحق رقم 02

[4] أنظر الملحق رقم 03

[5] Patrice Marcilloux, Ibid. p. 30

(néologisme) بل كلمة بُعثت من جديد على لسان ميشيل فوكو أولا و كرسها جاك دريدا وبول ريكور ليتسع نطاق استعمالها في الوقت الراهن.

خلاصة الفصل

إن المرور من الأرشيف إلى "الأرشيفة" له من الدلالات المعرفية الكثيرة ما يجعله أكثر من مجرد مصطلح أو مفهوم يخص جانبا واحدا من العلم و المعرفة. لقد تأكد بالنسبة لنا أنه من الممكن للكلمات أن يكون لها جوهرا مختلفا عن ذاك المعتاد لزمن طويل.

إن ما أحدثه الفلاسفة و المفكرون من قبيل فوكو، دريدا و ريكور من طفرة في نوعية تفكير الأرشيفيين بالتحديد و نظرتهم للأرشيف و كيف يمكن ترسيخه كشاهد لآثار المجتمعات و ذاكرتهم الجماعية و أهمية ذلك بالنسبة للمواطنين في تمسكهم بهويتهم و انتمائهم، له انعكاساته في طرح أفكار جديدة حول الأرشيف و حول مسائله كمجال علمي مستقل.

لقد طرحت "الأرشيفة" إشكالية ليس على المستوى اللغوي؛ إذ لم يتم قبولها من أكاديمية اللغة الفرنسية فحسب بل حتى ما يخص الأرشيفيين الممارسين و ما يمكن أن يستقيده هؤلاء من هذه الأفكار الجديدة التي تعرضت و احتكت بعالم الأرشيف و فرضت رؤيتها عليه.

الفصل الثاني

مفهوم الذاكرة و الذاكرة الجماعية

تـمهيد

تعتبر الذاكرة الركيزة الأساسية للعقل فكل ما نحسه أو ندركه يسجل في الذاكرة. قد يتوارى بسبب الغفلة و الإهمال لكنه لا يُمحى، فاكتساب المعلومات و تخزينها و استرجاعها هي أهم الوظائف التي يقوم بها الدماغ. فما هي الذاكرة و ما معناها اللغوي و الاصطلاحي؟ ما أنواعها؟ و ما هي االعوامل المؤثرة فيها؟

لدراسة مفهوم الذاكرة بدا من الضروري التمييز بين المفهوم اللغوي المتداول الذي يعتمد المعاجم و الموسوعات و الثاني فلسفي معرفي يستند إلى التاريخ و ممارسته على أن كلا المفهومين يكملان بعضهما البعض؛ و أن ما يهمنا في تناولنا لهذا الجانب هو ما يخدم العلاقة القائمة بين الذاكرة و الأرشيف، و كيف تم الربط بينهما ماديا، نفسيا و اجتماعيا.

1- تعريف الذاكرة

من الصعب عند تناول مفهوم متشعب و معقد كما هو الحال بالنسبة لـ "الذاكرة" إعطاء معنى دقيق لهذه الكلمة التي قد يختلف مفهومها من شخص لآخر و من مجال علمي إلى مجال علمي آخر، و ينبغي في هذه الحالة تحديد المعنى اللغوي ابتداءا و معرفة أوجه تعددها واستعمالاتها و أن السؤال الذي ينبغي أن نطرحه في هذا الصدد هو: عن أي ذاكرة نتحدث؟

1-1- التعريف اللغوي

جاءت الذاكرة في اللغة العربية بمعنى التذكر و التذكار و الذاكرة و هي كما أوردها ابن منظور في لسان العرب لها عدة معاني و ما يهمنا هنا هو أن الذاكرة: "مأخوذة من مادة "ذكر" والذاكرة من الذكر و الذكر هو الحفظ للشيء تذكره. و الذكر أيضا: الشيء يجري على

اللسان، و الذكر و الذكرى بالكسر نقيض النسيان[...] و التذكرة ما تستذكر به الحاجة[...] وذكرت الشيء بعد النسيان و ذكرته بلساني و بقلبي و تذكرته و أذكرته غيري وذّكرته[1]."

ورد هذا المعنى أيضا في القاموس المحيط للفيروز آبادي بأن الذكر هو الحفظ للشيء والشيء يجري على اللسان[2].

جاء أيضا في منجد اللغة العربية للويس معلوف بأن "الذاكرة مؤنث الذاكر: قوّة نفسيَّة تحفظ الأشياء في الذهن و تُحضرها للعقل عند الاقتضاء[3]."

كما أن المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية تناول الكلمة كالآتي: "ذكر الشيء ذكرا وذُكرا و ذكرى و تذكارا: حفظه و استحضره و جرى على لسانه بعد نسيانه [...] و الذاكرة: قدرة النفس على الاحتفاظ بالتجارب السابقة و استعادتها[4]."

أما عن الذاكرة باللغة الأجنبية "Mémoire" فأصل الكلمة مشتق من الكلمة اللاتينية "Memoria" و هي تأتي في المفرد المؤنث لتعني التذكر (Souvenir) حسب قاموس روبير الصغير: "المقدرة على حفظ و استحضار حالات من الوعي الماضية و ما يشترك معها: الفكر الذي يحفظ ذكرى الماضي. مجموعة الوظائف النفسية التي يمكن لنا من خلالها تمثل الماضي كماضي[5]."

أما في قاموس لاروس طبعة 1985 فهي على عدة معان منها: "المقدرة على حفظ و تذكر العواطف و الأفكار و المعارف السابقة المكتسبة و هي ضد النسيان[6]."

---

[1] محمد ابن مكرم ابن منظور، *لسان العرب المحيط*، بيروت، دار المعارف، 1981، 4980 ص.

[2] محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، *القاموس المحيط*، بيروت، دار المعرفة،2007

[3] معلوف لويس، *المنجد في اللغة*، ط. 19، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، [ب ت]. 1040 ص.

[4] مجمع اللغة العربية، *المعجم الوسيط*. ط.4، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2004. 1097 ص.

[5] Robert Paul, *Le Nouveau Petit Robert: dictionnaire alphabétique et analogique de la langue française*, Paris, Dictionnaires Le Robert, 1993, 2467 p.

[6] *« Faculté de conserver et de rappeler des sentiments éprouvés, des idées, des connaissances antérieurement acquises. »*. Jean Dubois [dir.], *Larousse de la langue française : Lexis,* Paris, Librairie Larousse, 1985, 2109p.

جاء في ذات القاموس طبعة 1995 بأن (Mémoire) هي: "نشاط بيولوجي و نفساني يسمح بالاحتفاظ بالتجارب المعاشة سابقا[...]المقدرة على التذكر[...] ذكرى نحتفظ بها عن شخص أو عن شيء، ما بقي أو سيبقى في ذهن الناس[1]."

ورد في قاموس لاروس (Larousse) على الخط معاني متعددة معبرة عما نسعى لتوضيحه؛ فقد جاءت (Mémoire) على أنها النشاط البيولوجي و النفسي الذي يسمح بتخزين، حفظ واسترجاع المعلومات؛ هذه الوظيفة تعتبر مكانا مجردا حيث تسجل المفاهيم و الأحداث، هي المقدرة على التذكر كما أنها صورة ذهنية لأحداث أو مجموعة الأحداث سابقة التي تبقى في ذاكرة الناس و المجموعات. هي أيضا ذكرى إنسان افتُقِد، أو حدث مضى[2].

1-2- المعنى الاصطلاحي

تحيل الذاكرة إلى مجموعة من الوظائف النفسية و التي يُنظر إليها كوظيفة بيولوجية تندرج ضمن علم النفس أو علم النفس الفيزيولوجي و علم الأعصاب و إذا تعلق الأمر باختلالات الذاكرة فهو من اختصاص الطب النفساني[3].

يَجْمَعُ التيار المعرفي الكلاسيكي تحت معنى الذاكرة عملية الترميز، التخزين و استرجاع التّمثّلات الذهنية. ساهمت هذه المقاربة المعرفية و المقاربة النفسية العصبية في بلورت

---

[1] «*Activité biologique et psychique qui permet de retenir des expériences antérieurement vécues [...] aptitude à se souvenir [...] souvenir qu'on garde de quelqu'un, quelque chose ; ce qui reste ou restera dans l'esprit des hommes [...]*» Daniel Péchon [dir.], *le petit Larousse,* Paris, Larousse, 1995, 1784 p.

[2] *Cf. « Activité biologique et psychique qui permet d'emmagasiner, de conserver et de restituer des informations.*

Cette fonction, considérée comme un lieu abstrait où viennent s'inscrire les notions, les faits : Ce détail s'est gravé dans ma mémoire.
Aptitude à se souvenir en particulier de certaines choses dans un domaine donné : Ne pas avoir la mémoire des dates.
Image mentale conservée de faits passés : Je garderai la mémoire de ces événements.
Ensemble des faits passés qui reste dans le souvenir des hommes, d'un groupe : La mémoire d'un peuple.
Souvenir qu'on a d'une personne disparue, d'un événement passé ; ce qui, de cette personne, de cet événement restera dans l'esprit des hommes : Honorer la mémoire d'un héros. »
En savoir plus sur :
http://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/m%C3%A9moire/50401#VDfmWq8Y7ztV865C.99 consulté le 19/12/2016 à 10.33

[3] *Cf.* Jacques Le Goff, *Histoire et mémoire,* Paris, Gallimard, 1988, 409 p.

مفهوم الذاكرة بحيث أن هذه الأخيرة تتكون من عدة أنظمة مستقلة رغم تداخلها. تطورت هذه المقاربة مع تعدد الأعمال التي قام بها الباحثون كما أننا نشهد في وقتنا الراهن نقاشات ومناظرات إعلامية و علمية حول بناء و وظائف الذاكرة من خلال واجب أو عمل الذاكرة[1].

إن تعريف الذاكرة جاء على العموم بمعنى القدرة على تذكر التواريخ و الوجوه و الحقائق والمعلومات و الأشكال و المعطيات، على أن مجالات استخدام الكلمة متنوع حسب ميادين الاستعمال كالطب و علم النفس و الإعلام الآلي. تهتم هذه الدراسة باستعمال الكلمة في مجال العلوم الإنسانية كالتاريخ و الأنثروبولوجيا و على وجه التحديد الذاكرة الجماعية.

1-3- أنواع الذاكرة

حاول العلماء فهم طبيعة البنية الوظيفية للذاكرة من خلال دراسات تجريبية حول طرق عمل الذاكرة البشرية، ففي ستينات القرن الماضي شاعت التقسيمات الفرعية للذاكرة والمعتمدة على نماذج معالجة المعلومات و عقب التطورات السريعة في تكنولوجيا المعلومات حدثت طفرة في فهم متطلبات تخزين المعلومات خلال المعالجة الحاسوبية و قد نشأ لاحقا نموذج لمعالجة الذاكرة مكون من ثلاثة مراحل هي[2]:

المخزن الحسي (Mémoire sensorielle) هو الانطباع الأولي عن المعلومة من دون إدراكها تماما و هو الذي يستقبل المعلومات من الحواس و يحتفظ بها لمدة ثانية تقريبا إلى أن يتم التقرير بأيها سيحظى بالعناية و في هذه الحالة يضيع ما نتجاهله فورا ولا يمكن استرجاعه

[1] *Cf.* Patricia Bessaoud-Alonso, *Les enjeux éducatifs des mémoires algériennes coloniales et post-coloniale : Fabrication et construction des subjectivités,* Thèse de doctorat, Paris, Université Paris XIII, 2008 , 267 p.

[2] أنظر: جوناثان كيه فوستر، *الذاكرة: مقدمة قصيرة جدا*، مروة عبد السلام [مترجم]، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، 2014، 132 ص.

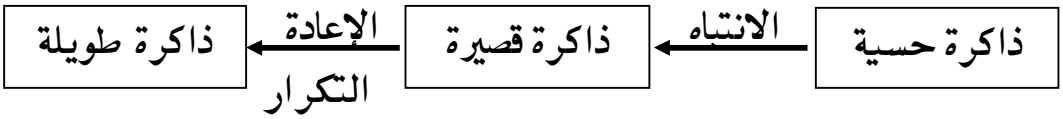
و كذلك: لورون بونتي، *الذاكرة: أسرارها و آلياتها*، عز الدين الخطابي [مترجم]، أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للسياحة و الثقافة، كلمة، 2012، 142 ص.

وقد لاحظ الباحثون عقب تجاربهم وجود مخزن للذاكرة الحسية و يحتفظ بقدر كبير نسبيا من المعلومات الحسية الواردة لمدة قصيرة.

الذاكرة القصيرة المدى (Mémoire à court terme) و يطلق عليها الذاكرة الأولية إذ تحتفظ بالمعلومات و الأفكار الأقل أهمية ثم تتلاشى بعد استخدامها.

الذاكرة طويلة المدى (Mémoire à long terme) أو الذاكرة الثانوية حيث يؤدي الاستمرار في الاهتمام بالمعلومات و التفكير فيها أو التمرين عليها داخل العقل إلى نقلها للمخزن طويل الأجل و الذي يتمتع بسعة لا محدودة تقريبا و الذي توضع فيه المعلومات الأكثر أهمية.

يوضح الشكل التالي النموذج البنائي للذاكرة[1]:



تنقسم الذاكرة طويلة الأجل بدورها إلى 3 أقسام: ذاكرة دلالية و ذاكرة عرضية و ذاكرة إجرائية[2]؛

الذاكرة الدلالية (Mémoire Sémantique) هي التي تتعلق بصفة جوهرية بالمعرفة العامة عن العالم و هي ذاكرة الحقائق و المفاهيم. هي المعرفة التي يُحفظ بها بصرف النظر عن الظروف التي اكتُسبت فيها. كما أنها تمثل المعرفة العامة عن العالم و التي نكون قد إكتسبناها على مدار حياتنا.

[1] محمد قاسم عبد الله، *سيكولوجية الذاكرة: قضايا و اتجاهات حديثة*، سلسلة عالم المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، 2003، 307 ص.
[2] جوناثان كيه فوستر، مرجع سابق، ص. 40

الذاكرة العرضية (Mémoire Episodique) **تتضمن استرجاع الزمان و المكان و المشاعر المرتبطة بها في وقت الحدث و هي الذاكرة المختصة بأحداث حياتنا التي نمر بها بحيث يمكننا الاحتفاظ بتفاصيل عن الزمان و الموقف الذي اكتسبت فيهما.**

الذاكرة الإجرائية (Mémoire Procédurale) **تدور معلومات هذه الذاكرة حول المهارات الأدائية من خلال الممارسة والخبرة، أو ببساطة كيف نقوم بأداء الأشياء المختلفة بطريقة غير شعورية أي بدون وعي من الفرد خلال أداء المهمة الحركية،**

تُفضي معرفة عمل معالجة المعلومات في الذاكرة وضع مقاربة قريبة جدا من عمل الأرشيفيين إذ وضح العلماء الباحثين في الذاكرة أن هذه المعالجة تقوم على أساس ثلاثة مراحل هي[1]:

مرحلة الترميز و التشفير أو الاكتساب و الاستيعاب بحيث يجري ترميز المعلومات الداخلة على شكل آثار حسية (سمعية أو بصرية) ثم تُعالج لتتحول إلى آثار على مستوى الذاكرة قصيرة المدى و قد تعالج بعدها على مستوى الذاكرة طويلة المدى و هناك العديد من العوامل التي تؤثر في ترميز المعلومات بهذه المستويات الثلاثة أما إذا لم تُرمز فإنها تتعرض للذبول و الاضمحلال و التلاشي و ليست جميع المعلومات المستعملة لها نفس الدرجة من حيث قابليتها للترميز و بالتالي التذكر و الاسترجاع[2].

مرحلة التخزين أو حفظ المعلومات التي تم ترميزها في الذاكرة و الاحتفاظ بها و هي المدة الزمنية الفاصلة بين ترميز المعلومات و المواد و بين استرجاعها و تختلف الفترات الزمنية للتخزين و قد تراوح بين بضع ثوان إلى فترات زمنية أطول.

[1] أنظر: محمد قاسم عبد الله، مرجع سابق، ص. 49

[2] أنظر: محمد قاسم عبد الله، نفس المرجع، ص. 47

مرحلة استرجاع المعلومات المخزنة و الوصول إليها و تتطلب نقل المعلومات من اللاوعي إلى الوعي و هي العملية التي يتذكر فيها الشخص ما احتفظ به من معلومات كما أن المؤثرات الاجتماعية تعتبر عامل تأثير مهم في الاسترجاع.

إن أي فشل في عمل الذاكرة يكون سببه حدوث عطل في أحد هذه المكونات الثلاثة (التشفير، التخزين و الاسترجاع) و بالتالي فجميعها ضروري لعمل الذاكرة و فعاليتها.

1-4- العوامل المؤثرة في الذاكرة

هناك عدة عوامل مؤثرة لتحسين عملية تسجيل المعلومات و استدعائها، أهمها[1]:

- الانتباه: إن للانتباه دور مهم في نقل المعلومات من الذاكرة الحسية إلى الذاكرة قصيرة المدى و يؤدي زيادة الانتباه إلى إدراكها أكثر و ربطها بالخبرة السابقة و هو ما يقل المعلومة إلى الذاكرة طويلة المدى، كما أن الانتباه ضروري لعملية الاستدعاء والاسترجاع من مخزن الذاكرة. إن المعلومة التي لا تجد لها انتباها كافيا لن تسجل في الذاكرة و على قدر الانتباه و الربط بالخبرة السابقة يكون عمق الانطباع في الذاكرة،
- الإدراك: يكون الإدراك الواضح للمعلومة و ربطها و تصنيفها طبقا للخبرة السابقة،
- نوع الانفعال المصاحب للمعلومة: قد ينسى الفرد الخبرات المؤلمة بينما يتذكر الخبرات السارة كما أن القلق وقت استدعاء المعلومة قد يعيق تذكرها،
- ربط المعلومة و تصنيفها و تجديدها: طبقا للخبرة السابقة تحفظها على المدى الطويل و تسهل استعادتها.

إن مراعاة هذه العوامل من شأنه تعزيز و حفظ الذاكرة من الاختلال الذي قد يعتريها.

[1] أنظر: محمد قاسم عبد الله، المرجع السابق، ص. 46

2- نظريات تفسير الذاكرة

إن أي حديث عن الذاكرة لا يمكن أن يمر بدون العودة إلى تفسيرات علماء النفس والفلاسفة لما تفرضه هذه الكلمة من إشكاليات متعددة و على مستويات مختلفة لا سيما ما تعلق منها بالفرد و الجماعة و بناء رؤى و تمثلات تتعلق بهما معا و قد تناولها العديد من العلماء و الفلاسفة و هم على ثلاثة مذاهب في ذلك: المذهب المادي، المذهب النفسي أو الروحاني والمذهب الاجتماعي لفهم و تفسير الذاكرة.

يعتبر عالم النفس الألماني هيرمان إبنجهاوس (Herman Ebbinghaus) (1850-1909) رائد الدراسات التي تناولت الذاكرة و تعتبر أعماله من أولى الأبحاث المتصلة بذلك و التي ضمنها في كتابه "عن الذاكرة" (On Memory) الصادر سنة 1885، حيث وضع تكوينا منظما لبنيتها يمكن اختباره على عكس ما ذهب إليه الفلاسفة من تأملات حول غاية الذاكرة[1]. توالت الدراسات بعد ذلك و أخذت بعدا علميا أفرز عدة مدارس و مذاهب لتفسير و فهم ماهية الذاكرة، جوهرها و طبيعتها و طريقة عملها. يمكن تصنيف تلك المذاهب على النحو التالي:

2-1- النظرية المادية

كرس المذهب أو النظرية المادية قديما كل من أبقراط و جالينوس اللذين قالا بأن الذكريات تحفظ في تجاويف الدماغ و على نفس المنوال و في العصور الراهنة فإن رائد هذه النظرية العالم البيولوجي و الفيلسوف الفرنسي ريبو[2] (Théodule Ribot) (1838-1916) في كتابه "أمراض الذاكرة" الذي يرى بأن الذكريات تحفظ في الدماغ على شكل بقايا مادية

[1] محمد قاسم عبد الله ، مرجع سابق، ص. 10

[2] Th. Ribot, *Les maladies de la mémoire*, 18ème éd., Paris, Félix Alcan éditeur, 1906, 169 p. Disponible sur ; http://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k255891x/f1.item.zoom Consulté le 22/12/2016

وعملية الاحتفاظ هذه يقوم بها الجهاز العصبي المتمثل في الدماغ إن الذاكرة عند ريبو تختزن آليا في الدماغ بفعل التكرار و تستدرج آليا إذا ما أثير الدماغ و البرهان الذي أعطاه ريبو لتثبيت نظريته هو بعض أمراض الذاكرة و أن الذكريات ترتبط بسلامة الجهاز العصبي و هو ما يجعل منها ظاهرة بيولوجية محضة حيث يقول ريبو "والخلاصة أن الذاكرة هي وظيفة عامة للجهاز العصبي" و لما كان أي تلف في الجهاز العصبي يحدث عنه تلف لما يحتفظ به من ذكريات و كان الجهاز العصبي ذو طبيعة بيولوجية مادية لارتباطه بالجسد فإن الذاكرة بالتالي ذو طبيعة مادية بيولوجية موافقة لمصدرها و تلقى هذه النظرية تأييدا واسعا من طرف العلماء.

2-2- النظرية النفسية

المذهب النفسي أو الروحاني و من رواده هنري برجسون (1859-1941) من خلال كتابه "المادة و الذاكرة" (Matière et mémoire : Essai sur la relation du corps à l'esprit)[1]، إذ يرى بأن الذكريات لا تحفظ في وعاء و هي من طبيعة روحانية و الدماغ ليس وعاء لها بل مصفاة تختار الذكرى التي تريدها و تسمح لها بالمرور إلى الوعي و تمنع الذكريات الأخرى و في حالة إصابة الدماغ فإن هذه المصفاة لا تعود تعمل بشكل جيد و لكن الذكريات لا يصيبها شيء و بحسبه أنه لا يوجد هناك نسيان تام للذكريات بل نسيان مؤقت و هذا ما يدل عليه التذكر العفوي. ميز برجسون بين نوعين من الذاكرة؛ الذاكرة الحركية أو العادة و الذاكرة المحضة أو النفسية فالأولى يمكن أن تقيم في الجسم و هي مجرد تركيب لحركات و تكتسب بالتكرار المتواصل و الثانية أي الذاكرة المحضة هي وظيفة للروح أو العقل و هي بسيكولوجية شعورية أو لا شعورية.

[1] *Cf.* Henri Bergson, *Matière et Mémoire: essai sur la relation du corps à l'esprit,* Paris, Félix Alcan éditeur, 1903, 279p.

2-3- النظرية الاجتماعية

المذهب الاجتماعي لتفسير الذاكرة و من أهم رواده موريس هالباكس (1877-1945) الذي يرى[1] بأن للذاكرة طبيعة اجتماعية فلا وجود لذاكرة فردية بل هناك ذاكرة جماعية تتعلق بالحياة العامة و بأن الفرد لا يعيش ماضيه إلا من خلال مجموعة ينتمي إليها و أن الغير يذكرنا بالأحداث التي جمعتنا و من ذلك يعمل الكل على إعادة بناء الماضي من جديد وبمساهمة الجميع ويرى أيضا أن المجتمع هو الذي يقاوم النسيان و الغياب لأنه يمتلك وسائل التذكير فإلى جانب ذاكرة الأفراد هناك على سبيل المثال وسائل الإعلام و الكتب والآثار و الصور و غير ذلك مما يتسعان به للاستذكار، كما أنه يرى في إحياء الذكريات حسب السنة و الشهر و الأسبوع و الأعياد الوطنية والدينية أطرا زمنية متعارف عليها من طرف المجموعة لترتيب الذكريات. في النهاية و بحسب هالباكس فإن الذاكرة ذات طبيعة اجتماعية سوسيولوجية.

يمكن القول بأن البحوث حول الذاكرة اليوم أفضت إلى بروز علم قائم بذاته يمكن اعتباره علما تطبيقيا و ذلك بعد انتقال البحوث حولها من المخابر إلى تطبيقه في دنيا الناس تطبق نتائجه في مجالات عديدة إضافة إلى المعالجة النفسية و أصبح ميدان علم الذاكرة من ميادين علم النفس المهمة الذي يحتل مكانة بارزة في ذلك[2].

سمح هذا الاستطلاع لمختلف النظريات استنتاج بأن الذاكرة وظيفة نفسية إنسانية تجمع بين الطبيعة الروحية المرتبطة بالنفس و المادية المتعلقة بالجسد لكن وجود الذكريات كمخزون أساسي للذاكرة متوقف على وجود حياة اجتماعية لأن الإنسان يصنع ذكرياته في إطار جماعة من الأفراد و ليس في إطار فردي خاص.

[1] *Cf.* Maurice Hallbwachs, *La mémoire collective,* Paris, Albin michel, 1997, 297 p.

[2] أنظر: محمد قاسم عبد الله، مرجع سابق، ص. 33

3- مفهوم الذاكرة الجماعية

يحيل مفهوم الذاكرة في العلوم الإنسانية و الاجتماعية إلى آليات تمثل الماضي واستحضاره وتشكُلِه من الناحية الاجتماعية و الثقافية و هي كما وصفها بيير نورا (Pierre Nora)[1]: "ما تبقى من الماضي في أذهان الناس، أو ما يتصورونه بخصوص هذا الماضي" . كما أن المجتمع البشري يتألف من مجموعات اجتماعية مختلفة تمتلك كل واحدة منها رصيد مشترك من الذاكرة و المعرفة بين أفرادها. إن المسائل المرتبطة بالذاكرة تُعدُ رهانات هامة عند أي مجتمع من المجتمعات فهي رهانات سياسية تمتزج برهانات الهوية والتاريخ الوطني خاصة.

هناك الكثير من الأعمال التي تناولت المسائل المتعلقة والمرتبطة بالذاكرة الجماعية لكن أهمها هي الأعمال التي قام بها موريس هالباكس الذي كان له السبق في التنظير للذاكرة[2] كظاهرة مجتمعية وثقافية وبالتالي تفسير الثقافة والهوية و التاريخ و الامتلاك الجماعي للماضي.

مَرَ فكر هالباكس حول الذاكرة بثلاث مراحل أساسية[3]؛ تتسم المرحلة الأولى بالطرح الاقتصادي للذاكرة حيث بدا ذلك في مقالين[4] لهالباكس بالمجلة الاشتراكية (Revue socialiste) لسنة 1905؛ و هما إعادة قراءة في فكر كارل ماركس حول الذاكرة الذي يرى بأن

[1] بيير نورا مؤرخ فرنسي، ساهم بشكل كبير في بلورة مفهوم الذاكرة في المجتمع الفرنسي خاصة من خلال كتابه "أماكن الذاكرة"

[2] *« L'invention de la mémoire comme objet revient à Halbwachs. C'est de lui que nous repartons tous, quitte à élargir son questionnaire en traitant des points aveugles de ses études. »*
Cf. Valensi Lucette, Histoire nationale, histoire monumentale, les lieux de mémoire (note critique) [en ligne], In: *Annales. Histoire, sciences sociales*, N°06 (1995), pp. 1271-1277 Consulté le: 16/12/2016
Disponible sur: http://www.persee.fr/docAsPDF/ahess_0395-2649_1995_num_50_6_279431.pdf

[3] *Cf.* Namer Gérard, Halbwachs et la mémoire sociale, In: *Maurice halbwachs: espaces, mémoire et psychologie collective* [en ligne], Paris, publications de la sorbonne, 2004, pp.107-113.
Disponible sur : http://books.openedition.org/psorbonne/409 Consulté le : 26/02/2017

[4] هذين المقالين هما:

- La psychologie de l'ouvrier moderne d'après Bernstein : étude critique. Pp. 46-57
- La science et l'action sociale d'après Bernstein : étude critique. Pp. 523-535
Disponibles sur : http://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k5823054z?rk=21459;2

الماضي الاقتصادي يرمي بثقله على التمثلات (Représentations) الحاضرة التي يصنعها البشر. يؤدي هذا الطرح الاقتصادي عند هالباكس حول الطبقة العمالية و المستويات المعيشية إلى الذاكرة الاجتماعية (ذاكرة اقتصادية، ذاكرة سياسية، ذاكرة التقاليد) كان هذ الطرح وراء و أساس فكره الذي ضمنه في أطروحته لنيل شهادة الدكتوراة سنة 2012 "الطبقة العمالية" (La classe ouvrière)[1].

في المرحلة الثانية و مع ظهور كتابه "الأطر الاجتماعية للمعرفة" يفتح هالباكس نقاشا حول الأطر الاجتماعية للذاكرة الجماعية و للذاكرة الفردية؛ إن استناد الأفراد في تجديدهم للماضي إلى الإطارات المرجعية الاجتماعية يجعل ذكرياتهم ذات طابع مرجعي جماعي كما أن عملية التذكر الفردية لا يمكن أن تنشأ أو أن تتم إلا ضمن إطار اجتماعي معين فالذكريات الشخصية للفرد مرتبطة بالمجتمع الذي ينتمي إليه و ذكريات هذا الفرد لم تعد منحصرة داخله بل تجد لها مكانا ضمن المنظومة الاجتماعية كنتيجة لتفاعل هذا الفرد مع محيطه الاجتماعي، فعن طريق الحوار مع الآخرين يمكن للمرء أن يتذكر أحداث وتجارب هامة في حياته[2].

تميزت المرحلة الثالثة من فكر هالباكس من خلال كتابه "الذاكرة الجماعية" الذي صدر سنوات عديدة بعد موته حيث يعتبر أن المجتمع في حد ذاته ذاكرة و أن تمثلاته الجماعية ذاكرة أيضا. تمثل الذاكرة الجماعية ما تبقى من الماضي في أذهان الناس أو ما يتصورونه

[1] *Cf.* Maurice Halbwachs, *La classe ouvrière et les niveaux de vie : recherche sur la hiérarchie des besoins dans les sociétés industrielles contemporaines* [en ligne], Paris, les Presses universitaires, 1912, 376 p. (les classiques des sciences sociales). Disponible sur: http://classiques.uqac.ca/classiques/Halbwachs_maurice/classe_ouvriere/livre_1/classe_ouvriere_livre_1.pdf Consulté le 04/08/2016
Cette thèse est disponible aussi en version PDF téléchargeable sur le site de la bibliothèque nationale de France : http://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k5828194c/f8.image

[2] زهير سوكاح، مفهوم الذاكرة الجمعية عند موريس هالبواكس، في: *الحوار المتمدن* [على الخط]، ديسمبر 2012، عدد 1755. متوفر على الرابط التالي: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=82628 تاريخ زيارة الموقع: 2016/07/15

بخصوص هذا الماضي و هي بهذا الشكل عبارة عن موروث ذهني و مجموعة ذكريات تغذي التمثلات و لها أطرها التي تم وضعها من طرف ذات المجتمع.

3-1- الذاكرة كظاهرة اجتماعية

أخذ مفهوم الذاكرة بُعده المتنامي نهاية السبعينات من القرن الماضي، إذ تم الكشف عن أعمال موريس هالباكس المهمة حول الذاكرة التي حاول من خلالها تقريب المفهومين (الذاكرة و الجماعة) ببعضهما البعض و إبراز أن كل مجموعة منظمة تصنع لها ذاكرة خاصة بها و أن أي فرد داخل مجموعة ما يكتسب و يتذكر و يحدد مكان ذكرياته في الوقت الذي يلعب الغير دورا بارزا في عملية التذكر؛ يقول هالباكس: "إننا نتذكر لأن الغير يدفع بنا للتذكر و نعتمد على الآخرين لاستكمال صور الماضي و التي بدونهم تبقى تلك الصور ناقصة".

> *«Nous nous souvenons, car autrui nous incite à nous souvenir, et nous prenons appui sur les autres pour compléter les images du passé qui sans eux demeureraient incomplètes*[1]*»*

يواصل تفسيره بأن الذاكرة الفردية تستند إلى الأطر الناتجة عن المحيط الاجتماعي؛ فهي تنشأ انطلاقا من العائلات و الفئات الاجتماعية و المهنية و من المؤسسات. ففي الذاكرة العائلية على سبيل المثال تحتفظ كل عائلة بعلاقاتها و انتماءاتها الشخصية و الأحداث التي أثرت في تاريخ هذه المجموعة. و هي لا تفتأ تتغذى من الأحداث الطارئة و المتجددة وفي المقابل تضعف بتشرذم أفرادها أو غيابهم[2].

[1] Maurice Halbwachs, *Les cadres sociaux de la mémoire* [en ligne], Paris, Les Presses universitaires, 1952, 299p. (les classiques des sciences sociales). Disponible sur : http://classiques.uqac.ca/classiques/Halbwachs_maurice/cadres_soc_memoire/cadres_soc_memoire.html
Consulté le: 04/08/2016
Disponible aussi sur : http://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k5824900t/f10.image

[2] *Cf.* ibid. p. 110

حسب هالباكس؛ لا يمكن للذاكرة الفردية أن تكون إلا في إطار اجتماعي منظم و أن الماضي لا يمكن أن نحتفظ به في الذاكرة الفردية و لا يمكن عيشه مرة أخرى بهذه الصفة؛ ففي الذاكرة تبقى شذرات أو بقايا (fragements) و صور فقط، إنما التمثلات الجماعية هي التي تعيد تشكيل هذه الأخيرة انطلاقا من ضرورات الحاضر. و بالتالي فإن التذكر (souvenir) الصافي غير موجود حسبه و يضيف بأن استعراض التذكار يسبقه تفكير و أن أية ذاكرة فهي بالضرورة ذاكرة ذكية واعية و أن الأطر الاجتماعية للذاكرة هي أدوات يستعملها الإنسان الواعي لأجل إعادة تشكيل صورة للماضي تتلائم مع حاضره و يضمن بهذا انسجامه الوجودي و بالتالي هويته.

لقد أكد هالباكس من خلال أعماله بأن للذاكرة الإنسانية طابعا اجتماعيا و أن من النتائج المترتبة على ذلك شيئين اثنين: من جهة، إن الذكريات ليست صورا واضحة و مطابقة للإدراك لكنها إعادة تركيب تتأثر بالمصالح الآنية للأفراد، تلك المصالح التي تتجلى من خلال الأطر الاجتماعية. و من جهة أخرى، يرى هالباكس بأن الفكر الاجتماعي في حد ذاته ذاكرة حيث يتداخل الماضي بالحاضر و الحاضر بالماضي[1].

أصبحت الذاكرة إشكالية مهمة في العلوم الاجتماعية و أن ظاهرة الذكرى تعد رهانا و مطلبا سياسيا بالأساس في شتى أنحاء المعمورة لا سيما في حالات الأزمات أو التحولات السياسية و الاجتماعية. تكتسي مسألة الذاكرة مظهرين اثنين: المظهر الأول هو أن الذاكرة تصور أو مفهوم في العلوم الاجتماعية ذو معاني متعددة و بالتالي فهي موضوع جدال ونقاش و المظهر الثاني هو أن الذاكرة ظاهرة اجتماعية سميت كذلك من طرف فاعلين

[1] Tavani Jean louis, *Mémoire sociale et pensée sociale : études empiriques de leurs influences croisées* [en ligne], Thèse de doctorat en psychologie sociale, Paris, université paris descartes, 2012, 275 p. Disponible sur : https://tel.archives-ouvertes.fr/tel-00771414/ document Consulté le: 26/06/2015

اجتماعيين أو سياسيين وبالتالي يمكن النظر إلى الذاكرة كموضوع نظري مفاهيمي و كواقع اجتماعي[1].

أصبح الحديث الآن عن الذاكرة حديث دوائر مختلفة علمية، سياسية، اجتماعية و إعلامية حيث يبدو التداخل في المفهوم و الغموض عند هؤلاء و أولئك واضحا كما هو الحال على سبيل المثال بالنسبة لمفهومي "واجب الذاكرة" (devoir de mémoire) و الذاكرة المفرطة (Abus de mémoire) على سبيل المثال مما يستوجب تعميق الدراسات العلمية حول الذاكرة كظاهرة اجتماعية خاصة في عالمنا العربي حيث نفتقر إلى مثل هذا النوع من الدراسات.

2-3- براديغمات الذاكرة

أصبح موضوع الذاكرة موضوعا مهما و رائدا في العلوم الاجتماعية و رهانا متكررا في النقاشات السياسية على وجه التحديد حيث تختلف المواقف عند السياسيين بالدرجة الأولى و عند الباحثين في ظاهرة الذاكرة. أفرزت دراسات الذاكرة في العلوم الاجتماعية ثلاث إشكاليات أو بالأحرى براديغمات مستنتجة عن تناول موضوع الذاكرة في فرنسا و تبني علماء الاجتماع لهذا الطرح الجديد للذاكرة في العلوم الاجتماعية و صلاحية ذلك بالنسبة لباقي دول العالم مع مراعاة خصائص كل بلد و استعماله لمصطلحات و مفاهيم الذاكرة. قد تتداخل هذه النماذج أو البراديغمات فيما بينها؛ البراديغم الأول هو "أطر الذاكرة" المنبثقة عن أفكار موريس هالباكس حول الذاكرة الجماعية، الثاني هو "أماكن الذاكرة" الذي كان وراءه بيير نورا و الثالث هو "عمل الذاكرة" الذي يرتبط باسم بول ريكور.

[1] *Cf.* Marie-Claire Lavabre, Paradigmes de la mémoire [en ligne], In: *transcontinentales,* N°5 (2007), pp.139-147. Disponible sur: https://hal-sciencespo.archives-ouvertes.fr/hal-01021619/document
Consulté le: 08/07/2015

يعود مصطلح براديغم إلى الكلمة اللاتينية (Paradigma) المشتقة من الكلمة الإغريقية (Paradeigma) الذي يعني نموذج أو مثال. ارتبط مفهوم البراديغم باللغة و اللسانيات أساسا وظهر جليا في أعمال فرديناند دي سوسير (Ferdinand De Saussure) خاصة[1].

إن أول من استعمل هذا المصطلح (براديغم) في العلوم هو توماس كون (Thomas S. Kuhn) في كتابه "بنية الثورات العلمية" الذي نشره عام 1962[2] ليدل به على الأطر المفهومية عند جماعات علمية متعددة. يقول مترجم كتاب بنية الثورات العلمية: "لب نظرية كون فكرة النموذج الإرشادي (Paradigm). وقد أخذ المصطلح عنده أكثر من معنى، إذ اضطر إلى تحديده بدقة أكبر عند الرد على منتقديه. و النموذج الإرشادي أو الإطار الفكري هو تلك النظريات المعتمدة كنموذج لدى مجتمع من الباحثين العلميين في عصر بذاته، علاوة على طرق البحث المميزة لتحديد و حل المشكلات العلمية و أساليب فهم الوقائع التجريبية[3]."

تمتاز البراديغمات بالحركية و التطور كلما استدعت الظروف و الابتكارات العلمية ذلك وتجدد المعارف الأساسية و لما لا ثورة في المفاهيم؛ يرى كون (Kuhn) بأنه: "خلال مجرى النشاط العلمي العادي يشتغل الباحثون ضمن نفس البراديغم أو قل ضمن نفس تقاليد العلم السوي، فتمضي أنماط التواصل و الاشتغال العلمي دون أي عائق، إلى أن تبرز بعض الأمور الشاذة، أو تقترح نظرية جديدة أو نموذج جديد فتحدث أزمة في أسس ذلك العلم السوي لعجزه عن تفسير تلك الأمور الشاذة. فتتحول النماذج المقترحة الجديدة إلى علم سوي

---

[1] إدريس نغش الجابري، البراديغم العلمي الإسلامي: قيمه الثقافية و خصائصه الإبستمية، في: *الرابطة المحمدية للعلماء*، ندوة علمية حول: العلوم الإسلامية: أزمة منهج أم أزمة تنزيل؟ 30-31 مارس 2010. أكادير

[2] توماس كون عالم فزيائي أمريكي اشتغل بفلسفة العلوم، له نظرية خاصة عن تاريخ العلم و حركته ترتكز على مفهوم البراديغم قدمها في كتابه "بنية الثورات العلمية" عام 1962. الكتاب تُرجم إلى العربية عدة مرات و هو متوفر بالانترنت.

[3] توماس كون، *بنية الثورات العلمية* [على الخط]، شوقي جلال [مترجم]، الكويت، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، 1992، 322 ص. متوفر على الرابط التالي: http://ia801404.us.archive.org/12/items/aalam_almaarifa/168.pdf
لتفصيل أكثر يُنظر: شوقي جلال، *على طريق توماس كون: رؤية نقدية لفلسفة تاريخ العلم في ضوء نظرية توماس كون* [على الخط]، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1997- 78 ص.
متوفر على الرابط التالي: https://fr.scribd.com/document/88030312/

جديد. فهذه الجدة تلزم الباحثين بفهم المفاهيم التقليدية بطريقة مختلفة، و إحلال فرضيات جديدة محل القديمة[1]."

إن استعمالنا للبراديغمات في مسألة الذاكرة يعين البحث العلمي لتعميق الدراسات و المعارف حول هذا الموضوع الجديد نسبيا المثار في بلد له دوافعه الخاصة لإثارة هذا النوع من الرؤى المتجددة، و في كون البراديغم نموذج نظري له القدرة على تقديم تفسير علمي بديل يعوض فشل النظريات السائدة في تقديم جواب عن الأزمات العلمية و تكون لديه القدرة على تقديم الأسس النظرية البديلة.

إن براديغمات الذاكرة الثلاثة المذكورة وإن تداخلت و تعايشت مع بعضها البعض إلا أنها لم تظهر في وقت واحد و هي تنتمي لمجالات علمية مختلفة و تتمحور حول مواضيع متنوعة حيث أن الذاكرة لم تكن اهتمام علماء الاجتماع وحدهم بل يمكن القول بأن المؤرخين سبقوهم في هذا المجال و اتخذوا من الذاكرة موضوعا من موضوعاتهم و لذلك يجب التفريق بين التاريخ و الذاكرة[2].

ليس هناك تناول للذاكرة من دون التعرض لهذه النماذج الإرشادية أو البراديغمات الثلاث ولنتناولها حسب الظهور الزمني لها بشيء من التفصيل:

3-2-1- موريس هالباكس (Maurice Hallbwachs) و أطر الذاكرة الجماعية

وُلِد عالم الاجتماع و الفيلسوف الفرنسي موريس هالباكس سنة 1877 بمدينة ريمس (Reims) ومات سنة 1945 في الأسر في بشنولد (Buchenwald) بألمانيا إبان الحرب العالمية الثانية. ضلت كتابات هالباكس التنظيرية حول الذاكرة الجماعية غير معروفة و في طي النسيان، أما اليوم فلا يمكن الحديث عن الذاكرة دون الرجوع إلى الإطار التنظيري الذي أسسه

[1] إدريس نغش الجابري. مرجع سابق

[2] *Cf.* Marie-Claire Lavabre, op. cit. p.144

هالباكس حول هذا الموضوع. كان لكتاباته تأثيرات واضحة على الأبحاث الحديثة حول الذاكرة لا سيما ابتكاره الذاكرة الجماعية التي تعتبر أن عملية التذكر الفردية لا يمكن أن تنشأ أو تتم إلا ضمن إطار اجتماعي معين و يؤكد بذلك أن موضوع الذاكرة الجماعية يدخل في مقاربات نفسية-اجتماعية تتخذ من علم الاجتماع و علم النفس الاجتماعي (psychologie sociale) إطارا علميا لها.

يعارض هالباكس النظريات السائدة في السابق و يقر بأن للذاكرة بعدا اجتماعيا ويربط الذكريات الشخصية للفرد بالمجتمع الذي ينتمي إليه و يخالف التصورات العلمية السائدة في عصره والتي كانت ترى بأن الذاكرة و عملية التذكر الفردية إنما هي وظيفة بيولوجية محضة ويقر بأن الحديث عن ذاكرة مجموعة ما، لم يكن مألوفا و لو بصفة مجازية، يقول هالباكس:

> *« On n'est pas encore habitué à parler de la mémoire d'un groupe, même par métaphore*[1]*. »*

إن مفهوم الذاكرة الجماعية الذي جاء به موريس هالباكس مفهوم شامل يميز العلاقة بين الذاكرة و المجتمع حيث اتضح هذا المفهوم عنده من خلال أعماله "الأطر الاجتماعية للذاكرة" (les cadres sociaux de la mémoire) الذي صدر سنة 1925 و كتابه الآخر "الذاكرة الجماعية" (La mémoire collective) الذي صدر بعد موته بسنوات عديدة (1950). يندرج الطرح الذي جاء به هالباكس من مقاربة سوسيولوجية تقضي بأن لكل ذاكرة طابع جماعي و بأن الذاكرة و إن كانت في العادة ذاتية أو شخصية إنما هي بناء اجتماعي: "لكن ذكرياتنا تبقى جماعية و يذكرنا بها الآخرون رغم أننا نحن وحدنا من تعرض للأحداث، و أشياء نحن وحدنا من شاهدها. في الحقيقة لسنا وحدنا."

[1]Maurice Halbwachs, *La mémoire collective* [en ligne], Québec, université du Québec, 2001, 105 p. (les classiques des sciences sociales). Format pdf. Disponible sur : http://classiques.uqac.ca/classiques/Halbwachs_maurice/memoire_collective/memoire_collective.html
Consulté le: 04/08/2016

« Mais nos souvenirs demeurent collectifs, et ils nous sont rappelés par les autres, alors même qu'il s'agit d'événements auxquels nous seuls avons été mêlés, et d'objets que nous seuls avons vus. C'est qu'on réalité nous ne sommes jamais seuls[1].»

يرى موريس هالباكس بأن عملية إعادة بناء الذكريات تتم وفق مجموعة من العناصر المعرفية الاجتماعية التي تتكفل بانتقاء و تصفية الذكريات؛ هذه المجموعة من العناصر هي التي سماها هالباكس بـ"الأطر الاجتماعية للذاكرة"، و التي لخصها في مقدمة كتابه حول نفس الموضوع:

« Si nous examinons d'un peu plus près de quelle façon nous nous souvenons, nous reconnaîtrions que, très certainement, le plus grand nombre de nos souvenirs nous reviennent lorsque nos parents, nos amis, ou d'autres hommes nous les rappellent [...] Cependant c'est dans la société que, normalement, l'homme acquiert ses souvenirs, qu'il se les rappelle, qu'il les reconnaît et les localise. [...] le rappel des souvenirs n'a rien de mystérieux. Il n'y a pas à chercher où ils sont, où ils se conservent, dans mon cerveau, ou dans quelque réduit de mon esprit où j'aurais seul accès, puisqu'ils me sont rappelés du dehors, et que les groupes dont je fais partie m'offrent à chaque instant les moyens de les reconstruire, à condition que je me tourne vers eux et que j'adopte au moins temporairement leurs façons de penser. [...] C'est en ce sens qu'il existerait une mémoire collective et des cadres sociaux de la mémoire, et c'est dans la mesure où notre pensée individuelle se replace dans ces cadres et participe à cette mémoire qu'elle serait capable de se souvenir[2].»

يحدد هالباكس هذه الأطر كالآتي: الزمن (le temps)**، الفضاء** (L'espace)**، اللغة** (le langage) **والمفاهيم** (les notions) **السائدة في المجتمع. لأجل استرجاع ذكرى ما أو التعرف على عنصر موجود بالذاكرة لا بد أن تكون هناك استمرارية بين الأطر القديمة و الأطر الجديدة والفرد الذي يتذكر إنما يكون في أطر اجتماعية متشابهة؛ فاللغة إطار بما أنها نظام متفق عليه اجتماعيا. أما الزمن و الفضاء فهما يسمحان بتحديد الذكرى واستقرارها و تخليد الذكريات و كذا كل أشكال التعبئة الاجتماعية حول الذكرى. يعتمد استرجاع الذكريات أيضا على المفاهيم التي هي قريبة من التمثلات الاجتماعية و التي يحددها هالباكس كالآتي:**

[1] Maurice Halbwachs, *La mémoire collective, o*p. cit. p. 06
[2] Maurice Halbwachs, *Les cadres sociaux de la mémoire*, op. cit. p. 06

"مفاهيم مألوفة للأشياء و العلاقات التي تتدخل باستمرار في حياة المجموعات و نحن أحرار في استذكارها وقت ما شئنا، إنها موضوع الذاكرة المنفصلة عن تلك التي تحجز المظهر الأصلي لكل حادثة و تبعاتها إذا كانت هناك."

« Notions familières d'objets et de rapports qui interviennent sans cesse dans la vie des groupes, et que nous sommes libres de nous rappeler à chaque instant, sont l'objet d'une mémoire distincte de celle qui retient l'aspect original de chacun des évènements et de leur succession, à mesure qu'ils se produisent[1]. »

من الضروري أن نؤكد أن موريس هالباكس يقيم فرقا واضحا بين التاريخ و الذاكرة إذ يقول:

« […] ce n'est pas sur l'histoire apprise, c'est sur l'histoire vécue que s'appuie notre mémoire[…][2]. »

يستمر هالباكس في عرض رؤياه بأن التاريخ و الذاكرة شيئين مختلفين: "التاريخ ليس هو كل الماضي و لكن أيضا ليس كل ما تبقى من الماضي. أو إن أردنا القول أنه بجانب كل تاريخ مكتوب هناك تاريخ مُعاش يستمر و يتجدد عبر الزمن […]."

« L'histoire n'est pas tout le passé, mais elle n'est pas, non plus, tout ce qui reste du passé. Ou, si l'on veut dire, à coté d'une histoire écrite, il y a une histoire vivante qui se perpétue ou se renouvelle à travers le temps […][3] . »

يستمر هالباكس قائلا:

« […] la mémoire collective ne se confond pas avec l'histoire, et que l'expression : mémoire historique, n'est pas très heureusement choisie, puisqu'elle associe deux termes qui s'opposent sur plus d'un point […][4]. »

يرى بعض النقاد بأن هالباكس ابتعد من حيث لا يدري من النظرة الضيقة لموضوع ذاكرة الأحداث و الوقائع إلى الذاكرة الثقافية و ذاكرة القيم. على أن الذي يهمنا من استعراض مفهوم الذاكرة الجماعية و أطرها و من ضمن الأشياء التي تعرض لها، هي إبراز مكانة الأرشيف ودوره في المجتمع.

[1] Ibid. p. 42
[2] Maurice Halbwachs, La mémoire collective, op. cit. p. 30
[3] Ibid. p. 35
[4] Ibid. p. 45

3-2-2- بيار نورا (Pierre Nora) و أماكن الذاكرة

بيير نورا مؤرخ فرنسي من مواليد 1931 بباريس، تحصل على شهادة الليسانس في الفلسفة في بداية الأمر، في 1950 درس بيير نورا بثانوية لاموريسيير بوهران في الجزائر و ذلك إلى غاية 1960، بعدها بعام واحد أصدر كتابه "فرنسيو الجزائر". ابتداءا من 1965، دَرَّسَ نورا في معهد الدراسات السياسية بباريس ليصبح في نهاية السبعينات مديرا للدراسات بالمدرسة العليا لدراسات العلوم الاجتماعية، كما أنه عُيِّنَ عضوا بمجلس إدارة المكتبة الوطنية الفرنسية من 1997 إلى غاية سنة 2000. له إسهامات علمية عديدة كإشرافه على سلسلة "الأرشيف" سنة 1963، سلسلة "مكتبة العلوم الإنسانية" سنة 1966 و سلسلة "التاريخ" سنة 1970 التي قام بنشرها الناشر غاليمار (Gllimard). في 1980 أصدر رفقة مارسيل غوشيه (Marcel Gauchet) مجلة النقاش (Le Débat)، تفرغ بيير نورا ما بين 1984 و 1992 لعمله الكبير "أماكن الذاكرة" حول الذاكرة الجماعية للفرنسيين. تم تكريمه عدة مرات و تحصل على عدة جوائز كجائزة (Diderot Universalis) سنة 1988 و جائزة ((Gobert(histoire) سنة 1993. في 2001 انتخب عضوا بالأكاديمية الفرنسية[1].

يرجع الفضل لبيير نورا في إبراز إشكالية الذاكرة و الهوية الوطنية بعدما طوى النسيان لعشرات السنين الأعمال المهمة التي قام بها هالباكس في هذا الشأن كما أن عمل بيير نورا "أماكن الذاكرة" الذي جاء في عدة مجلدات صدرت تباعا سنوات 1984، 1987 و 1992 يندرج ضمن التاريخ الجديد الذي دعى إليه وكرسه مجموعة من المؤرخين الفرنسيين على غرار جاك لوغوف (Jacques Legoff) ميشيل فوفيل (Michel Vovelle) فيليب آرياس (Philippe Ariès) جان لاكوتير (Jean Lacouture) و غيرهم من المؤرخين، على أن بيير نورا بدأ يهتم

[1] *Cf.* Vergez-Chaignon Bénédicte, Nora pierre (1931-), In: *encyclopaedia universalis* [en ligne], Disponible sur : http://www.universalis.fr/encyclopedie/pierre-nora/ Consulté le 20/07/2017

بمسألة الذاكرة قبل هذا التاريخ ففي 1978 صدر له ضمن كتاب جماعي "التاريخ الجديد" الذي أشرف عليه جاك لوغوف مقال بعنوان "لحظة الذاكرة الجماعية" (Le moment de la mémoire collective) و ربطه ذلك بموضوع الهوية الوطنية و تدريس التاريخ من دون أن يكون معنى الذاكرة الجماعية عنده كما جاء به هالباكس، و في مقال ثان صدر له السنة الموالية بعنوان "الأماكن الأربعة للذاكرة" (Quatres coins de la mémoire) أعطى نورا تعريفا للذاكرة. من هنا و مع نهاية السبعينات أخذ المصطلح في الرواج في العلوم الاجتماعية و أخذ مكانة هامة في البحث التاريخي. يؤكد بيير نورا بأن هناك من سبق المؤرخين في تناول موضوع الذاكرة من علماء النفس والفلاسفة على الخصوص من أمثال سيجموند فرويد، هنري برجسون و بعض الكتاب من أمثال مارسيل بروست و أيضا علماء الاجتماع كموريس هالباكس.

"أماكن الذاكرة" من أهم المصادر التنظيرية في حقل الدراسات التاريخية الذاكراتية التي ظهرت في فرنسا حول مفهوم الذاكرة الجماعية إلى حد أن مفهوم الأماكن طغى و غطى على الجوانب الأخرى للذاكرة؛ ربما يرجع ذلك للعمل الحثيث الذي يقوم به المؤرخون على عكس الفلاسفة و علماء الاجتماع كما أن هذا المنحى الذي أخذته الذاكرة من خلال أماكن التذكر خرج عن الخصوصية الفرنسية ليكون له بعدا عالميا و يستلمه السياسيون في شتى دول العالم. جاء هذا الكتاب كنتيجة لما لمسه نورا ذاته من التحولات السريعة للمجتمع الفرنسي بدأت فيها معظم و جل أشكال الارتباط بالماضي و المُؤَسِسَة في آن واحد للهوية الجماعية في الاضمحلال و الزوال التدريجي مما يجعل أماكن الذاكرة "ذلك البديل الحسي و "الاصطناعي" لذاكرة جماعية فرنسية لم تعد موجودة الآن[1]."

[1] زهير سوكاح، أماكن الذاكرة [على الخط]، في: *"الحوار المتمدن"*، عدد 1867 (2007)، متوفر على الرابط التالي: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=92238 تاريخ زيارة الموقع: 2017/07/09

منذ الوهلة الأولى يوضح بيير نورا في مقدمة كتابه "أماكن الذاكرة" التي عنونها بـ "بين الذاكرة والتاريخ: إشكالية الأماكن" بأن الذاكرة ليست التاريخ بل هناك الكثير مما يجعلهما مختلفين[1] وأن دراسة موضوع الذاكرة الجماعية يبدأ أولا بدراسة أماكن الذاكرة حيث يضع المجتمع ذكرياته التي هي من صميم شخصيته و يستعيدها مرة أخرى، هذه الأماكن حسبه هي: "أماكن طبوغرافية كالأرشيف، المكتبات و المتاحف؛ أماكن النُصُب كالمقابر و البنايات؛ أماكن رمزية، كإحياء الذكريات، الحج، الاحتفال بالمناسبات السنوية أو الشارات؛ أماكن وظيفية كالكتب، السير الذاتية أو الجمعيات: هذه الذاكرات لها تاريخها."

> *« […]Lieux topographiques, comme les archives, les bibliothèques et les musées ; lieux monumentaux, comme les cimetières ou les architectures ; lieux symboliques, comme les commémorations, les pèlerinages, les anniversaires ou les emblèmes ; lieux fonctionnels, comme les manuels, les autobiographies ou les associations : ces mémoriaux ont leur histoire[2].»*

مع هذا سيراجع بيير نورا تعريفه لأماكن الذاكرة مع صدور المجلد الثالث و يعلن على أن الأمر يتعلق بوضعية معرفية في إطار التاريخ و ليست لها علاقة بالذكريات أو الشهادات ويضع ضمن اهتماماته الاستعمالات السياسية للماضي و يدينها[3].

تعرض الكتاب لانتقادات كثيرة و جعل العديد من النقاد يطرحون تساؤلات منها على سبيل المثال لا الحصر؛ كيفية فصل أماكن الذاكرة عن غيرها كما أن إشكالية الأمكنة لدى المؤرخين تؤدي إلى تصادم التأويلات والتفسيرات و تحيل علم التاريخ إلى تاريخ التاريخ وأخيرا تكرس عودة السياسي و تدخله في التاريخ[4].

---

[1] *Cf.* Pierre. Nora. Les lieux de mémoires. Paris, Gallimard, 1984. T1.684 p.
L'introduction intitulée : Entre mémoire et histoire : la problématique des lieux [en ligne]. Disponible sur : https://perso.univ-lyon2.fr/~jkempf/LDM_intro.pdf consulté le 09/07/2017
2 Jacques, Le Goff. Histoire et mémoire. Paris, Gallimard, 1988. 409 p.
[3] David, Emler. La politique, l'histoire, la mémoire: les usages politiques du passé en France depuis les années 1990. Thèse de doctorat. Paris, université paris ouest, 2014. 246 p.
[4] *Cf.* Marie-claire Lavabre, op. cit. p.145

3-2-3- بول ريكور (Paul Ricoeur) و عمل الذاكرة

يعتبر بول ريكور[1] من أبرز الفلاسفة الفرنسيين في القرن العشرين الذي اهتم بمواضيع علمية كثيرة (فلسفية، اجتماعية، نفسية، لسانية، إلخ.) و كان للذاكرة هي الأخرى حظها في فكر ريكور حيث بدأ اهتمامه بهذه الإشكالية الجديدة بالنسبة لتلك الفترة، انطلاقا من هوس المجتمعات و الأفراد على حد سواء بماضيهم و علاقتهم بهذا الماضي و تجلى ذلك واضحا في أعماله الكبيرة خاصة من خلال كتابه: "الذاكرة، التاريخ و النسيان" الذي صدر سنة 2000 الذي يعتبره الكثير أنه جاء تتويجا لفكر الرجل الموسوعي، و قبله كتاب "الزمن و السرد" الذي جاء في ثلاثة أجزاء سنة 1983.

يختلف ريكور في رؤيته و تفسيره للذاكرة عن بيير نورا و يؤكد على البعد التذكري (souvenir) إن صح التعبير و اعتمد على مصطلحات نفسية في ذلك فالمجتمع مهوس بماضيه ومريض به حسبه و تجلى ذلك في افتتاحية كتابه "الذاكرة، التاريخ و النسيان" بما يوحي بذلك إذ يقول:

"إن ما يجعلني أضطرب هو المشهد المقلق حين نرى الفائض من الذاكرة هنا، و الفائض من النسيان في مكان آخر، هذا إذا لم نقل شيئا عن مدى تأثير إقامة الاحتفالات بذكرى أو أخرى، و عن مدى إساءة استعمال الذاكرة و كذلك النسيان. تشكل، بهدا الصدد، فكرة سياسية قائمة على ذاكرة عادلة، إحدى موضوعاتي المدنية المعلنة[2]."

> *« […] je reste troublé par l'inquiétant spectacle que donnent le trop de mémoire ici, le trop d'oubli ailleurs, pour ne rien dire de l'influence des commémorations et des abus de mémoire -et d'oubli. L'idée d'une politique de la juste mémoire est à cet égard un de mes thèmes civiques avoué […][3].»*

[1] تم تقديم بول ريكور في الفصل الأول

[2] بول ريكور، الذاكرة، التاريخ، النسيان، مرجع سابق ص. 27

[3] Paul Ricœur, *Mémoire, histoire et oubli,* Paris, seuil, 2000, 681 p.

إن الطموح الذي أعلن عنه صاحب الكتاب منذ البداية كما عبرت عنه الفقرة السالفة لا يخص فقط الذاكرة أو النسيان لدى الأفراد أو المجموعات إنما يخص أيضا النظام السياسي بأتم معنى الكلمة ذلك أنه يعتبر "الذاكرة العادلة" من "المواضيع المدنية" التي تؤرقه مما تناوله في كتابه هذا[1].

قد تكون "الذاكرة العادلة" هي الهدف الأساسي للكتاب الموسوعة "الذاكرة، التاريخ، النسيان"[2] كنتيجة حتمية لما يسميه ريكور "عمل الذاكرة" (Travail de mémoire) هذا المصطلح الذي أخذه من علم النفس التحليلي و بخاصة عن فرويد[3] ليعالج به ما تعانيه المجتمعات من كثرة في التذكر والإفراط في ذلك و إما كثرة النسيان.

تكون الذاكرة إما محبوسة أو منبوذة بدافع الإحساس بالذنب و إما و على العكس من ذلك يتم تثمينها أو التلاعب بها و على المجتمعات أن تقوم بـ"عمل الذاكرة" المُخَلِصْ و تبلغ به "الذاكرة العادلة"[4]. يفضل بول ريكور مفهوم "عمل الذاكرة" على "واجب الذاكرة" الذي يفضي إلى الواجب الأخلاقي في الحفاظ على الذكريات المؤلمة للمجتمعات و المجموعات المختلفة لا سيما إذا كانت الدولة هي المسؤولة عن هذه الآلام[5].

إن التفكير في هذه الإشكالية عند ريكور يدخل في إطار التفكير الفلسفي السياسي مثلما وجدناه حاضرا عند تصاعد الدعوة إلى هذا الواجب (واجب الذاكرة) في أعمال سابقة لكتاب

[1] *Cf.* Barash Jeffrey Andrew, Qu'est ce que la mémoire collective? Réflexions sur l'interprétation de la mémoire chez paul ricoeur [en ligne], In: *Revue de métaphysique et de morale*, vol. 2, N° 50 (2006), pp158-195 Disponible sur: https://www.cairn.info/revue-de-metaphysique-et-de-morale-2006-2-page-185.htm Consulté le: 23/07/2017

[2] Evano Brigitte, Paul Ricoeur : la mémoire, l'histoire et l'oubli [en ligne], In: *Bulletin des bibliothèques de France*, N° 4 (2001), pp. 120-122. Disponible sur : http://bbf.enssib.fr/bbf-2001-04-0120-012

[3] *Cf.* Paul, Ricœur, *Mémoire, histoire et oubli,* op. cit. p. 85

[4] *Cf.* Ibid. pp. 85-88

[5] Olivier Lalieu, L'invention du «devoir de mémoire » [en ligne], In: *Vingtième siècle. Revue d'histoire*, vol. 1, N° 69 (2001), pp. 83-94 Disponible sur: http://www.cairn.info/revue-vingtieme-siecle-revue-d-histoire-2001-1-page-83.htm Consulté le : 23/07/2017

ريكور كأعمال هنري روسو حول حكومة فيشي أو ما سماه (le syndrome de vichy)[1] و أيضا في أعمال بنيامين ستورا في كتابه (la gangrène et l'oubli)[2] حول الجزائر[3].

من نواحي عديدة، غطى هذا البراديغم كما تقول ماري-كلير لافابر على الأقل جانبا من "أماكن الذاكرة" لأنه يتوافق مع واقع طلبات الذاكرة اليوم من جهة، والإرادة السياسية لتصفية حسابات الماضي، صياغة تقنيات سياسية للتهدئة و حل نزاعات الماضي، التقليل من حالات الاستياء من جهة أخرى[4].

إن خلاصة هذا البراديغم هو معرفة كيف يمكن للذاكرة أن يكون لها تأثير في إصلاح المجتمعات الممزقة جراء النزاعات و جراء تذكر هذه النزاعات و ليس هناك حل حسب ريكور إلا من خلال عمل الذاكرة.

3-3- أماكن الذاكرة

لم يعد الحديث عن أماكن الذاكرة التي جاء بها بيير نورا (أماكن طبوغرافية، رمزية ووظيفية) يخص المجتمع الفرنسي وحده بل تعدى ذلك الإطار ليصبح ظاهرة عالمية تلقفتها كل دول العالم لما لها من أهمية في صنع تاريخ و هوية أمة ما كما تناولنا ذلك في مبحث سابق عند الحديث عن باراديغم أماكن الذاكرة. هذه الأماكن على اختلافها و التي تخص الذاكرة الجماعية أنشئت لها مؤسسات خاصة بها تكون نافذة على الماضي من خلال الآثار التي جاءتنا من الماضي تحت أشكال عديدة كالتحف الفنية، الأشياء، المنشورات و الوثائق

[1] *Cf.*Henry Rousso, *Le syndrome de Vichy: de 1944 à nos jours*, Paris, seuil, 1987, 378 p. (XXe siècle)
[2] *Cf.*Benjamin Stora, *La gangrène et l'oubli: la mémoire de la guerre d'Algérie,* Paris, la découverte, 1991, 368p.

[3] *Cf.* Marie-Claire, Lavabre, op. cit. p.146
[4] *«A bien des égards, ce paradigme recouvre aujourd'hui, au moins pour partie, celui des « lieux de mémoire », en ce qu'il rencontre l'actualité des revendications mémorielles, d'une part, et la volonté politique de régler les comptes du passé, de formuler des technologies politiques de l'apaisement et de la résolution des conflits issus du passé, de réduire les ressentiments, d'autre part. »* Ibid. p.146

و غير ذلك من الوسائل التي تحيي الذاكرة و تعطي للأفراد معنى للتاريخ، للمكان و للهوية و الشعور بالانتماء.

تعمل مؤسسات الذاكرة على جمع، حفظ و صيانة مختلف الأشياء التي هي في فائدة الأفراد الذين يعيشون في بلد ما و تسمح للأجيال المتعاقبة الاطلاع على ما خلفه الجيل السابق. تتمثل مؤسسات الذاكرة هذه بالأساس في المتاحف و المكتبات و الأرشيف و تحتفظ بآثار السابقين تحت أي شكل من الأشكال لا سيما حفظ الموروث الوثائقي خاصة و تسيره، ترقيته و العمل على استمراره لأجل إقامة تلك الرابطة مع الماضي لفهم الحاضر واستشراف المستقبل.

بالإضافة إلى هذا الدور هناك دورا آخر لا يقل أهمية تلعبه مؤسسات الذاكرة؛ فهي تلعب دورا تكميليا في مجال التربية و التكوين عن طريق دعمها لمؤسسات التعليم المختلفة بإتاحة كل ما لديها لجمهور متعدد و إشباع رغباتهم في التعلم و استجابة فضولهم المعرفي؛ فالمصادر التي تقدمها مؤسسات الذاكرة هي مصادر موثوقة و تعتبر مرجعا رئيسيا لبحوث شتى.

رغم تنوعها حسب طبيعة عمل، حجم، وظائف و مهام كل واحدة منها، و طبيعة ما تحتويه؛ تشترك هذه الأماكن في عدة نقاط أساسية[1]: " تنظم مراكز الأرشيف، المكتبات و المتاحف كمؤسسات للذاكرة الجماعية[...] الملفات الثقافية و الفكرية. تحتوي مجموعاتها على ذكريات الشعوب، الجماعات، المؤسسات و الأفراد، و تحتوي كذلك على الموروث العلمي و الثقافي و كذا كل ما ينتج عن المخيلة، الفن و المعارف المكتسبة خلال الزمن. إنها تربطنا بأسلافنا و هي موروثنا للأجيال القادمة."[ترجمة]

[1]Dempsey Lorcan, *Scientific, industrial and cultural heritage: a shared approach* [en ligne], 21/12/1999. Disponible sur : http://www.ariadne.ac.uk/issue22/dempsey Consulté le 26/07/2017

« Archives, libraries and museums are memory institutions; they organise [...] cultural and intellectual record. Their collections contain the memory of peoples, communities, institutions and individuals, the scientific and cultural heritage, and the products throught time of our imagination, craft and learning. They join us to our ancestors and our legacy to future generations [...].»

لنرى الآن على حدى كل واحدة من هذه الأماكن مؤسسات الذاكرة؛

3-3-1- المتاحف

المتاحف واحدة من أهم أماكن الذاكرة الطبوغرافية كما سماها بيير نورا، هي مهمة بما أن كل مجتمع سواء كان أمة، عائلة، طائفة، حزب قد أودع فيها ذكرياته التي هي جزء مهم من شخصيته و التي يجد نفسه من خلالها كعنصر أساسي لهويته[1]، كما أنها تعتبر مرآة عاكسة للحضارات و تاريخ الأمم السابقة، و من خلالها تتعرف الأجيال الحالية على المراحل والفترات التي مرت بها مجتمعاتهم. لم يعد دور المتاحف اليوم هو ذات الدور الذي كان يلعبه في السابق من عرض للنماذج، بل امتد دوره اليوم إلى الجوانب التعليمية و التثقيفية للزائر و أصبحت المعروضات في المتاحف تستدعي الذاكرة الجماعية و تساعد على التعريف بالتاريخ أكثر من كونها أعمالا فنية وفقط[2].

تسمح المتاحف للفرد الولوج إليها بدون قيود أو شروط ليرى بأم عينيه ما هو معروض من ممتلكات ثقافية أمامه تُذكره بالماضي القريب و البعيد للمجتمع الذي يعيش فيه؛ فالمتاحف وكما يعرفها المجلس الدولي للمتاحف[3] في آخر تعديل له لهذا التعريف سنة 2007 بمناسبة الجمعية العامة الثانية و العشرون المنعقدة بفيينا (النمسا) في 24 أوت 2007، هو: "المتحف مؤسسة دائمة ليس لها أهداف ربحية و هي في خدمة المجتمع و تعمل على ترقيته مفتوحة

---

[1] Jacques, Le Goff, op. cit. p. 171

[2] أنظر: محمد رفعت موسى، *مدخل إلى فن المتاحف*، ط.2، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2008، 343 ص.

[3] المجلس الدولي للمتاحف (ICOM) هو منظمة مهنية دولية تأسست في سنة 1946، من أهدافها: الرفع من مستوى العاملين في المتاحف، توحيد جهودهم، تنظيم المؤتمرات الدولية التي تهتم بنقل الخبرات المهنية في هذا المجال و نشر تلك البحوث وإصدار توصيات و معايير خاصة بالمتاحف. أنظر: بشير زهدي، *المتاحف*، دمشق، منشورات وزارة الثقافة، 1988، 212 ص.

أمام الجمهور، يقوم المتحف باقتناء، حفظ، دراسة، عرض ونقل التراث المادي و اللا مادي للإنسانية و محيطها لأغراض الدراسة، التربية و التمتع".

« Un musée est une institution permanente sans but lucratif au service de la société et de son développement ouverte au public, qui acquiert, conserve, étudie, expose et transmet le patrimoine matériel et immatériel de l'humanité et de son environnement à des fins d'études, d'éducation et de délectation[1]. »

من جهتها أعطت اللجنة الدولية للمتاحف التابعة للمجلس الدولي للمتاحف في قاموسها للمصطلحات المتحفية تعريفا مكملا: "كلمة "متحف" قد تعني الهيئة أو المؤسسة أو المكان المخصص عموما لعمليات الانتقاء، دراسة و عرض الشواهد المادية و اللا مادية للإنسان ومحيطه".

« Le terme « musée » peut désigner aussi bien l'institution que l'établissement ou le lieu généralement conçu pour procéder à la sélection, l'étude et la présentation de témoins matériels et immatériels de l'Homme et son environnement[2]. »

بدأت فكرة المتاحف في المدن و المعابد عند المصريين، الإغريق و الرومان من منطلق المحافظة على الأشياء الثمينة من تماثيل و آثار فنية عملوا على جمعها و عرضها. لكن ظهورها الفعلي كان مع منتصف القرن الثامن عشر في العديد من الدول الأوروبية كفرنسا (متحف اللوفر سنة 1793)، بريطانيا (المتحف البريطاني سنة 1753)، إيطاليا (البيوكليمنتينو في 1773) و إسبانيا (متحف البرادو سنة 1809) على وجه التحديد برعاية من الملوك ربما لأسباب التباهي و التنافس على جمع الأشياء الثمينة، التحف الفنية و الآثار القديمة. أما اليوم فإن انتشار المتاحف في كل دول العالم أصبح أمرا عاديا بل واجبا وطنيا إذ يُعتبر واحدا من أعمدة الثقافة عندها.

[1]Conseil international des musées, *La communauté muséale mondiale*[en ligne], Disponible sur : http://icom.museum/la-vision/definition-du-musee/L/2/ Consulté le 24/07/2017

[2]Desvallées André [dir.], *Concepts clés de muséologie* [en ligne], Paris, Armand colin, 2010, 88p. Disponible sur: http://www.icom-musees.fr/uploads/media/publication/Concepts-Cl__s.pdf Consulté le: 24/07/2017

كانت الأسباب التي تقف وراء إقامة المتاحف و لا زالت متعددة و ذات أهداف تعليمية وتثقيفية و وطنية فمنها على سبيل المثال لا الحصر[1]؛

- الحنين إلى الماضي،
- حرص الإنسان على كل ما يتعلق بالتراث و الأشياء القديمة و العتيقة،
- اهتمام الشعوب بتخليد رموزهم في مجال الفكر و الفن و العلم و الأدب و السياسة.

تختلف المتاحف و تتنوع بحسب الغرض الأول من إنشاءها؛ فهناك متاحف الآثار، متاحف الفنون ومتاحف العلوم و غيرها من الأنواع و قد تأتي في صفة متاحف وطنية و متاحف محلية كما أنه يمكن أن نجد هناك متاحف متخصصة كمتاحف تاريخية و متاحف الأطفال ومتاحف المواصلات والبريد مثلا و غير ذلك من المتاحف التي لكل واحد منها غايته الخاصة[2].

3-3-2- المكتبات الوطنية

المكتبة الوطنية هي مكان آخر من أماكن الذاكرة حيث تقوم بجمع و حفظ و صيانة الإنتاج والتراث الفكري الوطني سواء عن طريق الإيداع القانوني أو أي شكل آخر من أشكال الجمع، بل أكثر من ذلك، و لأن الكتاب كما يعتبره البعض هو في حد ذاته مكانا لذاكرة الإنسان "الكتاب في صميم و قبل ذلك دور الكتاب كـ"مكان للذاكرة" مكان استقبال، وعاء ذاكرة الانسان [...]الكتب تصنع أيضا الذاكرة [...]."

> *« Le livre au centre donc, et d'abord le rôle du livre comme « lieu de mémoire », lieu d'accueil, réceptacle de la mémoire des hommes [...] Mais les livres construisent aussi la mémoire [...]*[3]*.»*

[1] محمد رفعت موسى، مرجع سابق. ص. 35

[2] بشير زهدي، مرجع سابق، ص.ص. 103-117

[3] Seckel Raymon-josué, Livre et mémoire [en ligne], In: *Revue de la bibliothèque nationale de France*, vol. 3, N° 51 (2015), pp. 3-5. Disponible sur: http://www.cairn.info/revue-de-la-bibliotheque-nationale-de-france-2015-3-page-3.htm Consulté le 24/07/2017

نشأت المكتبات الوطنية خلال القرن التاسع عشر و هي في الأصل مكتبات قديمة كانت موجودة تم تطويرها. تعددت تعريفات المكتبة الوطنية خلال تطورها لأسباب قد تكون اجتماعية، سياسية أو ثقافية، لكن في المقابل اتفقت معظم هذه التعريفات على الوظائف الأساسية.

تبنت اليونسكو عام 1970 في توصياتها الخاصة بالتقييس الدولي لإحصاءات المكتبات في الجلسة السادسة عشرة من مؤتمر اليونسكو العام، التعريف التالي للمكتبة الوطنية[1]:

"المكتبات الوطنية هي المكتبات التي تكون مسئولة بغض النظر عن الاسم الذي يطلق عليها، عن اقتناء و حفظ نسخ من كل المطبوعات الهامة التي تصدر في البلد، و التي تعمل بوصفها مكتبات "إيداع" إما بحكم قانون أو بموجب ترتيبات أخرى".

كما حدد هذا التعريف المهام التي تقوم بها المكتبات الوطنية كالآتي: "إصدار ببليوغرافيا وطنية؛ حفظ مجموعة كبيرة و نموذجية من المؤلفات الأجنبية بما في ذلك الكتب المتعلقة بالبلد نفسه و استكمال هذه المجموعة أولا بأول؛ القيام بدور مركز وطني للإعلام البيبليوغرافي؛ إعداد فهارس موحدة؛ إصدار ببليوغرافيا وطنية تشمل مطبوعات نشرت في الماضي. أما المكتبات المسماة بـ"الوطنية" و التي لا تتفق مهامها مع التعريف المذكور آنفا فينبغي ألاّ تصنف في فئة "المكتبات الوطنية".

أدى تطور صناعة الكتاب و مختلف تفرعاته خلال القرنين الثامن عشر و التاسع عشر إلى الانتشار و التكاثر السريع لاكتساب المكتبات الوطنية مكانة هامة تتماشى مع التيارات المعاصرة للعلوم و ظهور الأشكال الحديثة للدوريات و المجلات و التقارير

[1]Unesco, *Textes normatifs. Recommandation concernant la normalisation internationale des statistiques relatives aux bibliothèques* [en ligne], Disponible sur : http://portal.unesco.org/fr/ev.php-URL_ID=13086&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html
Consulté le : 25/07/2017

والمستخلصات. من جهة أخرى، أدت الحاجة الماسة للوصول السريع للمعلومات إلى ظهور جمهور جديد له احتياجاته و طلباته مما ساعد في التطور الكبير الذي تشهده المكتبات الوطنية. أدركت العديد من المؤسسات الدولية أبعاد هذه المتطلبات المتجددة التي تقف في وجه المكتبات الوطنية على غرار الاتحاد الدولي لجمعيات و مؤسسات المكتبات (IFLA)[1] الذي وضع قسما خاصا للمساعدة في توضيح الدور الحديث و المسئوليات الملقاة على عاتق المكتبات الوطنية[2].

من أهم وظائف المكتبة الوطنية: جمع التراث الفكري الوطني و الأجنبي، القيام بدور متحف الكتب و إتاحة الفرصة للجمهور للتعرف على مقتنياتها، الإيداع الرسمي للإصدارات الوطنية، و غير ذلك من الوظائف

3-3-3- مراكز الأرشيف

تعتبر مراكز الأرشيف و الأرشيف من أهم أماكن الذاكرة حيث تقوم بجمع و حفظ التراث الوثائقي (الإداري-الرسمي) العام و الخاص لكل بلد و ذلك منذ القدم مع الحضارات القديمة في الشرق الأوسط و عند اليونان و الرومان و في القرون الوسطى؛ و لعل لفظة "أرخيون" في الأصل أتتنا لتدل على المكان و اشتقاق لفظة الأرشيف جاء من هذه الكلمة، و الأرشيف (الأرخيون) هو المكان الذي كانت تجمع به كل الوثائق الرسمية.

أخذت مراكز الأرشيف في وقتنا الراهن بعدا أكثر أهمية مع تطور علم التاريخ و منهجية كتابة التاريخ و الدراسات حول الذاكرة الجماعية كما ازداد هذا البعد مع ما يعرفه عالم

[1] الاتحاد الدولي لجمعيات و مؤسسات المكتبات (International Federation of Library Associations and Institutions) منظمة غير حكومية مستقلة تأسست سنة 1927 في أدنبرة باسكتلندا خلال ملتقى دولي لمدراء مكتبات وطنية وهي تمثل مصالح المكتبات و مرافق المعلومات و المستفيدين و يهدف إلى ترقية المكتبات و توفير منتدى للاتصال فيما بينها و تبادل الأفكار والتجارب، تطوير المعايير الخاصة بالمكتبات. تتخذ الإفلا من المكتبة الوطنية بهولاندا مقرا لها منذ 1971.

[2] عبد العزيز محمد النهاري، *المكتبات الوطنية: تاريخها، وظائفها، واقعها*، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، 1994، 156 ص.

الأرشيف من تغيرات متسارعة نتيجة التطور المذهل خاصة في التعامل الإلكتروني و في الحوامل الجديدة التي تثبت عليها و تسجل فيها المعلومات و ظهور نوعية جديدة من الوثائق؛ مما كان له عظيم الأثر على الإنتاج الوثائقي بشكليه التقليدي والإلكتروني.

إن نشأة مراكز و مستودعات الأرشيف في العصر الراهن صاحبته نشأة المؤسسات التي تتكفل بتسيير هذا الكم الهائل للوثائق التي تنتجها مختلف الإدارات و تندرج ضمن التطور الذي عرفته مختلف المؤسسات الإدارية. أصبح إنشاء مؤسسة للأرشيف شأنا من شؤون الدولة وتكريس الديمقراطية و حرية المواطنين في الاطلاع على عمل الإدارات. إن الأرشيف ليس مجرد وثائق أو مواد زائدة تنتجها الإدارات؛ بل هو مصدر الحقيقة الذي تحيط به هالة من التقديس و يحتفظ به لأجل ذلك مكتسبا بعدا ذاكراتي لا شك فيه[1].

إن التاريخ وليد الذاكرة و لا يكتب إلا بالرجوع للأرشيف كما قال لسيان فافر (Lucien Fèvre)[2] فالذاكرة تحتاج هي الأخرى إلى الحجة و الدليل و الإثارة، ويتعاظم هاجس الأرشيف بالتوازي مع الخوف من تلاشي الماضي من جهة و هاجس المستقبل من جهة أخرى[3]؛ و عليه تعظم مهمة الأرشيفي كحارس لذاكرة المجموعة و كوسيط يقدم الوثائق في حالتها الخام من دون أن يتدخل في توجيه البحث أو تأويل المحتوى، و ليس له أن يمنع الأرشيف و هو يراعي أثناء التبليغ بعض الحالات التي تكون فيها المعلومات التي تحتويها الوثائق ذات نوعية خاصة (شرف الأشخاص، العائلات، الملفات الطبية، الأمن،...)

[1] *Cf.* Martine Cardin, *Archivistique: information, organisation, mémoire: l'exemple du mouvement coopératif Desjardins, 1900-1990*, Sillery, septentrion, 1995, 454 p.
[2] Fouad M. Soufi, L'archive et la quête d'histoire, In: Adel, Faouzi, *La socio-anthropologie ou comment repenser la méthode?,* Oran: crasc, 2001, 141 p.
[3] Odile Krakovitch, Les archives d'après les lieux de mémoire: passage obligé de l'histoire à la mémoire, In: *La Gazette des archives*, N° 164 (1994), pp. 5-23

4- ذاكرة العالم و برنامج اليونسكو

وضعت منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلوم و الثقافة (يونسكو) سنة 1992 برنامج "ذاكرة العالم" (Mémoire du monde) يُعنى بشؤون الذاكرة الموثقة خاصة (المكتبات و الأرشيف والمخطوطات) لما لاحظته من حالة التدهور التي يعاني منها التراث الوثائقي و سوء إتاحته في نواحي عديدة من العالم، كما أن الحروب و النزاعات و قلة الموارد اللازمة لحفظه زادت من مشاكل التكفل بالتراث الوثائقي، مما ينذر بعواقب وخيمة تنعكس على حفظ ذاكرة الأمم و الشعوب[1].

أعطت المبادئ التوجيهية للبرنامج تعريفا دقيقا لذاكرة العالم بأنها الذاكرة الموثقة الجماعية لشعوب العالم و التي تمثل جزءا مهما من التراث الثقافي العالمي، فالبرنامج يعطينا فكرة حول التطور الفكري و الاكتشافات و الإنجازات للمجتمع الإنساني، هي الإرث الذي وصلنا من الماضي للأجيال الحالية و المستقبلية.

> *« La mémoire documentée et collective des peuples du monde -leur patrimoine documentaire[…]. Elle rend compte de l'évolution de la pensée, des découvertes, des réalisations de la société humaine et constitue le legs transmis par le passé à la communauté mondiale, présente et future[2]. »*

تكون المكتبات و مستودعات الأرشيف هي أماكن الذاكرة الموثقة:

> *« L'essentiel de la mémoire du monde se trouve dans les bibliothèques, les dépôts d'archives, les musées et les lieux de conservation disséminés autour du globe[3]. »*

من الواضح أن المنظمة العالمية (اليونسكو) حددت أماكن الذاكرة الموثقة بصفة واضحة وهي المكتبات و مستودعات الأرشيف و المتاحف و كل ما من شأنه أن يحتوي على وثائق

[1] *Cf.* Ray Edmondson, *Mémoire du monde: principes directeurs* [en ligne], UNESCO, février 2002, 96 p. Disponible sur : http://unesdoc.unesco.org/images/0012/001256/125637f.pdf Consulté le : 30/07/2017
[2] Ibid. p. 14
[3] Ibid. p. 14

يمكن أن تكون ملكا للإنسانية أو بالأحرى الذاكرة الجماعية للعالم أو كما أطلق عليها "ذاكرة العالم" وليس بالضرورة أن تكون الوثائق في أحد هذه المؤسسات ليدخل ضمن ذاكرة العالم بل لأن الوثائق تحمل في طياتها بعض المزايا التي تجعل منها تراثا وثائقيا.

للوثائق سواء كانت مجموعات أو أرصدة قيمة ذات معنى دائم بالنسبة لمجموعة معينة، ثقافة ما، بلد ما أو حتى بالنسبة للإنسانية بصفة عامة و هي الوسيلة المثلى لفهم التاريخ الاجتماعي، السياسي، الجماعي و الفردي بالإضافة إلى أنها تحدد الذاكرة الوطنية و هوية كل دولة[1].

إن الأهداف التي سطرتها اليونسكو من خلال برنامج ذاكرة العالم ترمي إلى التعريف بالتراث الوثائقي، حفظه و حمايته، ضمان إتاحته و التوعية و التحسيس بالأهمية التي يكتسيها التراث الوثائقي و ضرورة صيانته[2].

خلاصة الفصل

اتضح مما لا مجال للشك فيه كيف أن الجوانب الاجتماعية للذاكرة كما يراها موريس هالباكس لها تأثيرها على صنع هوية مجتمع الذي يخلق لنفسه أماكن هي ضرورية للتذكر كما قال بذلك بيير نورا، إذ يستحيل بدونها استرجاع الأحداث و الذكريات؛ فكلما وقف أحدهم بمكان استحضر من حيث يدري أو لا يدري وقائع تخرج ماثلة أمام عينيه. هذه الذكريات حلوة كانت أو مرة يخالطها في كثير من الأحيان الإفراط من هنا أو التفريط من هناك ولكي لا يضيع الانسان و المجتمع الذي يعيش فيه لا بد له من ذاكرة عادلة تكون نتيجة طبيعية لعمل الذاكرة كما أكده بول ريكور قائم على المواجهة مع الذات.

[1] *Cf.* Ibid. p. 18
[2] *Cf.* Ibid. p. 19

الفصل الثالث

إشكالية تعريب اصطلاحات الأرشيف

تمهيد

تكتسي مسألة تعريب الاصطلاحات الأرشيفية في الدول العربية مسألة بالغة الأهمية ذلك أن محاولات الترجمة و التعريب التي يقوم بها المختصون العرب في هذا المجال لا تخلو من كونها محاولات فردية واجتهادات شخصية لما يرونه مهما بالنسبة لعملهم و ممارساتهم وحتمية تعاملهم باللغة العربية بالإضافة إلى أن حقل البحث في هذا الموضوع يفتقر إلى الدراسات الموضوعية و المعمقة.

هناك بعض المحاولات التي اهتمت بهذا الموضوع و طرحت إشكالات في الصميم كضرورة توحيد الاصطلاحات الأرشيفية و التعامل بها هنا وهناك حتى يكون التعامل بمهنية واحترافية في البلدان العربية و تُمكن من التواصل بين الأرشيفيين و التحدث بلغة واحدة في مجال الأرشيف.

1-الأرشيف عند العرب و في الحضارة الإسلامية

عرف العرب كغيرهم من الأمم و الحضارات التعامل بالوثائق و العهود و المواثيق و اختلفت أشكالها و المواد التي تكتب عليها على مر العصور و شَكَلَ الاحتفاظ بتلك الوثائق عاملا مهما في حفظ الحقوق و صون العلاقات الاجتماعية من التعدي و الجور و وَضَعت الأشكال الأولى للدولة نظما مختلفة لأجل حماية وحفظ تلك الوثائق. كانت الحضارات العريقة التي ظهرت في الشرق الأوسط كالبابليين و السومريين، الآكاديين و الآشوريين و غيرهم تعتنى بالوثائق التي تحفظ حقوق الملك و تحفظ مصالح الكهنة مما دلت عليه صفائح أو ألواح الطين التي كشفت عنها التنقيبات الأثرية. لقد تبين بعد فحص هذه الألواح أن غالبيتها هي في حقيقة الأمر وثائق و سجلات اقتصادية مالية على وجه الخصوص تضمنت جردا للضرائب وتعدادا لرؤوس الأغنام و المواشي و كذلك حسابات حول المحاصيل و الإنتاج الفلاحي

وتهتم أيضا بالتجارة حيث أشارت العديد من المصادر سواء التاريخية أو تلك التي تتناول علم الأرشيف إلى ذلك[1].

عرفت المحاولات الأولى لتنظيم الدولة عند تلك الحضارات إفرازا لوثائق ذات أهمية بالغة كقانون حمو رابي[2] أحد أشهر الإنجازات الحضارية و أقدم الوثائق الأرشيفية التي عثر عليها في حضارة وادي الرافدين لما فيها من تشريعات و قوانين متطورة بالنسبة لتلك الفترة و لها من القيمة ما لا يقدر بثمن إذ لا زالت منهلا للعديد من الشرائع و القوانين الإنسانية.

لما كانت الكتابة شرطا أساسيا لظهور الوثائق المكتوبة التي تدل على التعاملات التي يقوم بها بنو البشر منذ العصور الغابرة فإن العرب قد مروا في تاريخهم بعدة مراحل في تطور كتابتهم باللغة التي يتكلمونها و بالتالي إفراز وثائق تدل على ذلك. إن الحضارات التي عرفها العرب قبل الإسلام والتي كانت متواجدة باليمن كمملكة سبأ و التتابعة وحتى تلك القبائل التي خرجت من اليمن جنوبا لتستقر بتخوم الشام و العراق شمالا لتُكون دولا كالغساسنة والمناذرة ساهمت في تطور الكتابة العربية؛ إذ لولا هذا الاستقرار و مجاورة المدن والحواضر لما عرف عرب الحجاز الكتابة العربية التي انتقلت إليهم بعد أن كانوا أمة لا تعرف الكتابة ولا تدرك التدوين.

---

[1] Paul Delsalle, *Une histoire de l'archivistique,* Québec, PUQ, 2000, p.9

[2] "اكتشف هذا القانون بين عامي 1901-1902 على يد بعثة أثرية برئاسة عالم الأثريات جاك دي مورغان (Jacques De Morgan) ووجدت منقوشة على حجر أسود اللون يبلغ ارتفاعه مترين و ربع المتر و تبلغ قاعدته مترين تقريبا. و في أعلى الحجر نقش بصورة الملك حمو رابي و هو يتلقى هذا القانون من آلهة الشمس، و مازال هذا الحجر موجودا بمتحف اللوفر في باريس، و قد عثر حديثا على نسخة أخرى من هذه المدونة صدرت في تاريخ لاحق و في عهد الملك حمو رابي أيضا، و هي صادرة بعد النسخة الأولى بخمس سنوات، و وجود هذه النسخة الثانية يدل على أن الملك حمو رابي أصدر أكثر من نسخة لنشرها في بلاد ما بين النهرين" أنظر:

ياسين محمد حسين، جذور حقوق الإنسان في حضارة وادي الرافدين [على الخط]، في: *مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية*، المجلد 2، العدد 5 (2010)، ص.ص. 185-2011 على الرابط التالي:

http://www.iasj.net/iasj?func=article&aId=20670 تاريخ الزيارة: 2016/04/03

أشار ابن خلدون في مقدمته بأن الخط من جملة الصنائع المدنية المعاشية فهو على ذلك ضرورة اجتماعية اصطنعها الإنسان و رمز بها للكلمات المسموعة؛ و الكتابة على ما هو معروف في المرتبة الثانية من مراتب الدلالة اللغوية، تابعة في نموها و تطورها شأن كثير من الصناعات المعاشية لتقدم العمران[1]. فالكتابة لهذا السبب تنعدم مع البداوة التي كان يعيشها أغلب عرب الجزيرة قبل الإسلام تلك التي يسميها المؤرخون بالجاهلية. كانت الرواية الشفوية هي وسيلة الاتصال الرئيسية التي تنقل الأخبار والأحاديث من جيل إلى جيل. ومما يؤكد واقع الأمية عند العرب ما رواه البخاري في صحيحه عن قول النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إنَا أمة لا نكتب و لا نحسب"[2] كما أن الأية الكريمة في قوله تعالى: "و ما كنت تتلو من قبله من كتاب و لا تخطه بيمينك"[3] تشير إلى ذلك و قوله تعالى أيضا: "هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم"[4].

أفادت التجارة التي كانت تقوم بها قريشا إلى اليمن و إلى الشام و احتكاكها بالدول و المدن في الكثير من أسباب الحضارة و مظاهر العمران التي اكتسبتها و منها الكتابة. أشار القرآن الكريم إلى رحلتي الشتاء و الصيف التي كانت تقوم بهما قريش بقصد التجارة و الكسب في الجاهلية[5]. كما أن أهل المدينة اكتسبوا الكتابة عن طريق اليهود الذين كانوا بها.

كان بمكة عند مجيء الإسلام سبعة عشر رجلا يعرفون الكتابة كما ذكره ابن سعد في الطبقات[6] والبلاذري في فتوح البلدان، وكان في المدينة أحد عشر رجلا كما قال بذلك ابن

---

[1] أنظر ما كتبه ابن خلدون حول الخط و الكتابة من عداد الصنائع الإنسانية.
عبد الرحمن ابن خلدون، *مقدمة ابن خلدون*، عبد الله محمد الدرويش [محقق]، دمشق، دار البلخي، مكتبة الهداية، 2004، ج 2، 544 ص.

[2] الإمام أحمد، *المسند*، ج2، ص 122، البخاري، *صحيح البخاري*، ج3، ص 53

[3] سورة العنكبوت، الأية 48

[4] سورة الجمعة، الأيية 2

[5] ابراهيم جمعة، *قصة الكتابة العربية*، ط.2، القاهرة، دار المعارف، 1968، 110 ص.

[6] ذكره: عجاج حافظ أحمد، *الإدارة في عصر الرسول صلى الله عليه و سلم: دراسة تاريخية للنظم الإدارية في الدولة الإسلامية الأولى*، ط2، القاهرة، دار السلام للطباعة و النشر و التوزيع و الترجمة، 2006، 285 ص.

قتيبة[1] و ما ذكره أيضا الواقدي في المغازي والسير: "كان الكتاب بالعربية في الأوس والخزرج قليلا، وكان بعض اليهود قد علم كتاب العربية، و كان تعلمه الصبيان بالمدينة في الزمن الأول، فجاء الإسلام و الأوس والخزرج عدة يكتبون". غير أن هذه الأعداد لا يمكن الاعتماد عليها لما أثبتته كتب السير من أن الرسول صلى الله عليه و سلم استعان بعدد كبير من الصحابة الذين يعرفون القراءة والكتابة وقسمهم إلى مجموعات تخصصية فهناك مجموعة اختصت بكتابة الوحي كزيد ابن ثابت و أبي بن كعب و معاويه ابن أبي سفيان، و اختص عدد بكتابة "الرسائل والإقطاع" و منهم عبد الله بن أرقم، كما تقوم مجموعة أخرى بمهمة الترجمة و أشهرهم زيد بن ثابت الذي يقوم بالترجمة من اللغات الأخرى كالفارسية والرومية و القبطية و الحبشية والعبرية التي تعلمها من يهود المدينة.

من أشهر الكتاب الذي كان يكتب لرسول الله صلى الله عليه و سلم المواثيق و العهود فعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، و هناك من يكتب كل ما يتعلق بالناس من الحوائج و المداينات و سائر العقود والمعاملات وهناك أيضا كُتاب أموال الصدقات كالزبير بن العوام[2]. هذا التخصص في أنواع الكتابة في حد ذاته دليل على سرعة انتشار الكتابة في الإسلام و كثرة عدد الكتاب في ذلك الحين، لذلك يرى بعض المؤرخين أن ديوان الإنشاء أو ديوان الرسائل إنما أنشأ في المدينة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم و هو أول ديوان تم وضعه في الإسلام[3] من دون أن يسمى ديوانا. تذكر المصادر المختلفة بأن ما وصلنا من تلك الكتب والرسائل و المواثيق والعهود التي تنسب إلى الرسول صلى الله عليه وسلم بلغ المائتان و الستة و الأربعون وصلت نصوصها في المصادر التاريخية المختلفة[4].

[1] عجاج حافظ أحمد، المرجع السابق، ص. 118
[2] عجاج حافظ أحمد، المرجع السابق، ص. 121
[3] مصطفى أبو شعيشع، *دراسات في الوثائق و مراكز المعلومات الوثائقية*، القاهرة،: دار العربي للنشرو التوزيع، 1994، 135 ص.
[4] مصطفى أبو شعيشع، المرجع السابق، ص. 14

توسعت الدولة الإسلامية و اشتملت في وقت قصير على أغلب البلدان المجاورة و اتسعت بذلك اهتمامات شؤون إدارة الدولة الآخذة في النمو بسرعة متناهية إذ كان لابد لهذه الإدارة من إرساء قواعد لتنظيمها و تسييرها وفق متطلبات ذلك التوسع و الانفتاح و استحدث المسلمون آليات تنظيم الدولة إداريا متأثرين بما وجدوه عند الفرس و الرومان و أضافوا عليها الكثير وأكثر ما استعملوه الدواوين.

عمل الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه على تنظيم الدولة وفق هذا التوسع والتنوع في الشعوب و المجتمعات المختلفة التي دخلت الإسلام و ضرورة تسييرها وفق التعاليم التي جاء بها الدين الحنيف؛ فكان من أهم ما قام به هو إعادة تقسيم البلاد إداريا وإنشاء الدواوين (ديوان الجند و ديوان الخراج) و إرساء النظام القضائي الإسلامي و جعله مستقلا وتأسيس مجلس الشورى وإرساء نظام للتأريخ. بقي الحال على ما هو عليه في عهد الخلفاء الراشدين و في بني أمية من بعدهم و في عصرهم عرفت الدواوين تطورا يستجيب لمتطلبات العصر فاستحدثت دواوين أخرى كديوان الخاتم و ديوان الرسائل و في عهدهم تم تعريب تلك الدواوين بعدما كانت تكتب بالفارسية في البلاد التي كان يحكمها الفرس وبالرومية في البلاد التي كانت تحت سلطة الروم و بالقبطية و اليونانية في مصر. و في العصر العباسي تطورت الإدارة بشكل أكبر فاستحدثت دواوين أخرى بسبب تشعب خدمات الدولة و تزايد عدد العاملين.

اختُلف في أصل كلمة ديوان[1] فقيل إنه عربي و معناه الأصل الذي يرجع إليه و يعمل بما فيه، وقيل إن اللفظ فارسي معرب يعني: السجل أو دفتر و أطلق اسم الديوان من باب المجاز على المكان الذي فيه الديوان كما ذكره أبو العباس القلقشندي في صبح الأعشى و ابن منظور في لسان العرب.

[1] وجدت في هذا على ما بدا لي تطابقا في المفهوم و المعنى مع كلمة "أرشيف" إذ تعني في نفس الوقت الوثائق و المكان الذي تحفظ فيه الوثائق مما يستدعي منا البحث أكثر في المقابل باللغة العربية لكلمة الأرشيف.

الديوان كما يعرفه الماوردي في كتابه الأحكام السلطانية و الولايات الدينية[1]: "موضع لحفظ ما يتعلق بحقوق السلطنة من الأعمال و الأموال و من يقوم بها من الجيوش والعمال".

كان السبب الرئيسي الذي دفع بالخليفة الراشد في إنشاء الدواوين كثرة الأموال التي ترد على الخليفة و صعب إحصاؤها و عدها و خشي نسيان أصحاب الأعطيات أو ازدواجها لشخص واحد و يتمثل دور هذه الدواوين (ديوان الجند و الخراج) في الرقابة على الأموال العمومية من حيث توثيقها و إثباتها في السجلات و إعداد التقارير حول حركة دخول وخروج الأموال و ضبطها[2].

أما القضاء و النظام القضائي فقد عرف بداياته الأولى لما وضع النبي صلى الله عليه و سلم أسسه منذ الوهلة الأولى التي قدم فيها إلى المدينة المنورة إذ كان يفصل في القضايا والمنازعات التي تعرض عليه بما جاء في القرآن الكريم و ما يرشده إليه الوحي و كان حكمه ملزما للمسلمين. و باتساع الدولة الإسلامية كان النبي صلى الله عليه وسلم يرسل بعض أصحابه ليعلموا الناس الدين و يفصلون في القضايا والنزاعات التي تطرح عليهم و قد علمهم كيفية الفصل في ذلك.

كثرت النزاعات و الخصومات في عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه ففصل منصب القضاء عن الحكم و أصبح ينظر فيه أشخاص غير الولاة، فكان يعين لكل إقليم قاضيا يتولى الفصل في القضايا و قد أرسى الخليفة الراشد أسس و قواعد القضاء.

[1] أبو الحسن الماوردي، *الأحكام السلطانية و الولايات الدينية*، أحمد مبارك البغدادي [محقق]، الكويت، مكتبة دار ابن قتيبة، 1989، 430 ص.

[2] صليحة بن عاشور، دور أجهزة الدولة في الرقابة على الأموال العمومية في التراث و التاريخ الإسلامي [على الخط]، المؤتمر العلمي الدولي حول: *الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات*، ورقلة، 08-09 مارس 2005، ورقلة: جامعة ورقلة، 2005، ص.ص.319-324 متوفر على الرابط التالي: https://manifest.univ-ouargla.dz/documents/Archive

أفرز القضاء في الإسلام رؤية جديدة للتعامل بالوثائق و مع الوثائق لما يتطلبه أمر الفصل في النزاعات و الحكم بين الناس بالعدل فهو الذي أقر قاعدة "البينة على من ادعى و اليمين على من أنكر" كما روى ذلك مسلم في صحيحه عن النبي صلى الله عليه و سلم فكانت البينة بالوثائق أشد طرق الإثبات عند القضاء إلى يومنا هذا و كان من الاهتمام بالوثائق فيما نصت عليه إجراءات التعيين و انتقال السلطة إلى القاضي الجديد هي استلام وثائق الناس من المحاضر و هي نسخ ما ثبت عند القاضي السابق فيما نظره من الدعاوى. و يتسلم أيضا السجلات و هي نسخ ما حكم به القاضي السابق و ما أودعه الخصوم من حجج و وثائق تعزيزا لادعاءاتهم[1].

عرف إذا تطور الوثائق في الإسلام تطورا بالغ الأهمية مما تشهد عليه كتب التراث الإسلامي و تدل عليه الدراسات الجديدة التي تؤكد وجود الأرشيف كوثائق و أماكن رسمية تعتني بما تنتجه الهيئات الرسمية أثناء ممارسة نشاطها. كما أن المصطلحات التي تؤدي معنى الأرشيف موجودة بكثرة في اللغة العربية و أن استعمالها بما يصطلح عليه أهل الاختصاص يُعد تأصيلا لعلم و لمجال كان للحضارة العربية و الإسلامية شأن كبير فيه.

2- نشأة و تطور علم الاصطلاحات و واقعه بالعالم العربي

يمكن القول بأن المصطلح العربي وجد مع ظهور اللغة العربية و تطور معها و مما زاده غنى هو ظهور الإسلام الذي أعطاه دفعا و بعدا أكثر مما كان عليه في الجاهلية. مع ظهور الإسلام صار لكل علم من علوم الدين مصطلحات خاصة به كعلم الحديث و النحو و الإدارة و نظم الحكم و شؤون الحرب و غيرها من المعارف. و لقد كان لاحتكاك الحضارة الإسلامية بالحضارات الأخرى حافزا قويا إلى اقتباس العلوم التي قاموا بترجمتها عن اليونان و الفرس

[1] أنظر في هذا الشأن: عبد الكريم زيدان، *نظام القضاء في الشريعة الإسلامية*، ط 2، عمان، مؤسسة الرسالة، مكتبة البشائر، 1989، 400 ص.

و الروم و من ثم تطويرها و الزيادة فيها[1]. ازدهرت الحركة العلمية في كل فروع المعرفة غير أن مراحل الضعف التي تلت ذلك جراء سقوط الدولة العباسية و ظهور الدويلات الصغيرة المتناثرة هنا وهناك و تعرض الأمة للغزو الأجنبي للتتر والصليبيين و ذهاب الحكم الإسلامي في الأندلس بسقوط غرناطة و خضوع الكثير من الدول العربية للاستعمار الغربي الذي حاول من خلال سياساته الرامية إلى طمس الشخصية العربية الإسلامية كأسلوب مهم للسيطرة و الهيمنة على البلاد و العباد؛ لقد كان لذلك كله الأثر البالغ على ركود الحركة العلمية حيث ضعف شأن اللغة العربية نتيجة تعرض الكثير من كتب التراث إلى الدمار والضياع و السرقة[2].

كلمة المصطلح مأخوذة من الفعل "اصطلح" من مادة "صلح" حيث دلت المعاجم العربية على أن كلمات هذه المادة تعني أيضا و بالإضافة إلى المعنى الذي قد تجيء به أي "ضد الفساد" فقد تأتي بمعنى "الاتفاق" و قد يقتربان من حيث المعنى إذ لا يكون الإصلاح (و هو ضد الفساد) إلا بالاتفاق. و قد ذكرته المعاجم العربية كلسان العرب لابن منظور و تاج العروس للزبيدي. ومع تكون العلوم في الحضارة العربية الإسلامية تخصصت دلالة كلمة "اصطلاح" لتعني الكلمات المتفق على استخدامها بين أصحاب التخصص الواحد للتعبير عن المفاهيم العلمية لذلك التخصص[3].

يُرجع الدكتور علي القاسمي[4] النقص في المصطلحات العلمية و التقنية في الوطن العربي إلى ثلاثة أسباب هي[5]:

---

[1] محمد ناصر السويدان، *تعريب مصطلحات المكتبات و المعلومات و توحيدها*، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، 1992، 92ص.

[2] أنظر : محمد ناصر السويدان، المرجع السابق، ص. 12

[3] أنظر: محمود فهمي حجازي، *الأسس اللغوية لعلم المصطلح*، القاهرة، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، 1995، 260 ص.

[4] علي القاسمي كاتب عراقي متعدد الاهتمامات فهو قاص و روائي و مترجم و ناقد و باحث أكاديمي متخصص في المعجمية والمصطلحية، له دراسات نظرية في العلوم اللغوية و دراسات تأصيلية في صناعة المعاجم و علم المصطلح.

[5] علي القاسمي ، مشكلات التعريب في الوطن العربي، *في: مجلة الفيصل*، عدد 32 (1980)، ص.ص. 15-20

- "أولا: خلال أربعة قرون من الحكم العثماني و السيطرة الأوروبية على البلاد العربية، لم تستخدم اللغة العربية في الإدارة أو التعليم، ففقدت شيئا من استمراريتها و نموها في هذين المجالين.
- ثانيا: و في أثناء تلك الفترة الطويلة، و قبل نهضتنا العلمية التي بدأت في السبعينات من هذا القرن، لم تكن هناك اختراعات أو اكتشافات أو أبحاث علمية رصينة في الوطن العربي، لكي نسبغ مصطلحات عربية على المخترعات أو المكتشفات، و نحن نعلم أن المصطلحات العلمية والتقنية يضعها المخترعون و المكتشفون و العلماء والباحثون.
- ثالثا: أن التدفق المطرد للمصطلحات العلمية و التقنية الجديدة مما يرد من الدول الصناعية اليوم يجعل من العسير على العربية مجابهتها و استيعابها بالسرعة اللازمة، إذ تقدر هذه المصطلحات الجديدة بخمسين مصطلحا يوميا.

كل هذه الأسباب و غيرها تجعل من المصطلح العلمي و التقني مشكلة تنوء بثقلها على كاهل المشتغلين بالتخطيط اللغوي في وطننا العربي."

لم تدخل كلمة "المصطلح" القواميس الحديثة إلا منتصف القرن العشرين حيث يشير د.عبد العلي الودغيري إلى أن لفظ "المصطلح" لم يرد عند العرب القدماء و لم يستخدموه و لكنهم استخدموا لفظ "اصطلاح" بدلا منه و أن "مصطلح" يعتبر خطأ لغويا شائعا و استعمل العرب عوضا عنه ألفاظا للدلالة عليه كـ: كلمة، مفردة، مفتاح، لفظ[1].

الاصطلاح كما عرفه الجرجاني هو: "إخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما، وقيل الاصطلاح: هو اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى، و قيل: الاصطلاح إخراج

[1] أنظر: عبد العلي الودغيري، كلمة "مصطلح" بين الصواب و الخطأ، في: *اللسان العربي*، عدد 48 (1999)، ص. 9-19

الشيء عن معنى لغوي إلى معنى آخر لبيان المراد، و قيل: الاصطلاح لفظ معين بين قوم معينين. و المصطلح كلمة أو عبارة قصيرة لها معنى محدد متفق عليه[1]."

يُعبر المصطلح عن المضمون العلمي في اللغة و أداة للتعامل مع المعرفة و أساس للتواصل؛ فالمصطلحات: "هي علامات المعرفة و سمات تعرف بها العلوم و هي ألوان مختلفة مفتوحة تنتظم الحياة سكونا و حركة و تتعارف بها الأجيال و تتحاور بها الحضارات و تتقدم بها الأمم[2]."

تلعب المصطلحات دورا مهما في بيان و معرفة العلوم التي تتطور باستمرار و تفرز دوما ألفاظا ومعاني جديدة و مسميات لكل علم من العلوم أو اختراع من الاختراعات و لا سبيل إلى استيعاب أي علم دون فهم للمصطلحات كما هو الشأن بالنسبة لموضوع دراستنا هذه. ومع التطور الحاصل في العلوم و التكنولوجيا و النمو السريع في التعاون و التبادل الدولي على المستوى المعرفي، لجأ العلماء المتخصصون و اللغويون إلى وضع و تطوير علم جديد أطلقوا عليه "علم المصطلحات" (Terminologie) الذي يمكن أن نقول عنه بأنه :" العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والألفاظ اللغوية التي تعبر عنها[3]."

إن علم المصطلح علم لغوي تطبيقي يركز على المفاهيم أولا و المصطلحات ثانيا فبعد أن يحدد المفهوم بدقة بالنظر إلى بقية المفاهيم يسعى إلى إيجاد المصطلح الدال عليه[4].

3- الاصطلاح الأرشيفي في العالم العربي

عانى الاصطلاح الأرشيفي في العالم العربي على غرار مجالات أخرى و لا زال يعاني من افتقار إلى دراسات و بحوث و توافق تام حول اصطلاحات و مفاهيم الأرشيف و لعل عدم

[1] علي الشريف بن محمد الجرجاني، *التعريفات*، القاهرة، دار الفضيلة، 2004، 254 ص.
[2] عمار ساسي، *المصطلح في اللسان العربي: من آلية الفهم إلى أداة الصناعة*، عمان، عالم الكتب الحديث، 2009، 262 ص.
[3] محمد علي الزركان، *الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث*، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1998، 457 ص.
[4] أنظر : محمود فهمي حجازي، مرجع سابق، ص. 8

اكتراث الأرشيفيين العرب و قلة اهتمامهم بهذا الإشكال سببه عدم وجود مؤسسة رسمية ومهنية تتكفل بذلك بل تبقى الجهود المبعثرة هنا و هناك حول هذه القضية من دون فائدة تُرجى سوى ربما بعض الأدبيات القليلة التي قد تساعد نوعا ما الباحث حول هذا الموضوع.

من الواضح أن الاصطلاح مهم في تعامل أهل الاختصاص لنقل العلوم و تداول الخبرات والثقافات بشكل عام و كانت الترجمة أهم وسيط استخدم لأجل ذلك خاصة عندما لا تتوفر في اللغة المترجم إليها مصادر وافية في المجال الذي يُترجم إليه كما هو الحال بالنسبة للأرشيف. من المؤكد أن المفاهيم التي يتم نقلها أو ترجمتها تحتاج إلى دقة و عناية للتعبير عنها في اللغة المترجم إليها و بطبيعة الحال وضع اصطلاحات دقيقة يعتمد عليها في تحديد الأفكار والمعلومات. كان هذا هو الهاجس الذي استدعى ضرورة إيجاد ترجمة و مقابل للكلمة المفتاحية في هذه الدراسة و المتمثلة في (archive) لما لها من مدلول و معنى قد يكون مغايرا لما عهدناه عند الأرشيفيين. هذا المصطلح استعمله مفكرين وفلاسفة ليست لهم أيه صلة بالممارسات الأرشيفية و البحث في مجال الأرشيف غير أن انعكاسات رُؤاهم تلك كان لها وقعها الخاص على عمل الأرشيفيين و ضرورة الاهتمام بما جاء به هؤلاء الفلاسفة والمفكرين من أن مدلول (archive) ليس تلك الوثائق التي تحتفظ بها كل أمة و تهتم بتسييرها و طرق حمايتها كما سبق تناوُلُ ذلك في الفصل الأول بل أعطت هذه الكلمة مدلولا عن الآثار (Traces) التي تتركها المجتمعات و ما تمثله من بصمات هي في الواقع ذاكرة (Mémoire) تعين على الاحتفاظ بهوية تلك المجتمعات و تساعدها على استشعار كيانها وخصوصياتها الحضارية و الثقافية.

مما لا شك فيه أن المصطلحات عبارة عن رموز لغوية تدل على مفاهيم أو أشياء ذات خصوصية محددة كما هو الحال بالنسبة لما يعترضنا من عدم وجود مصطلح لذلك، سواء

على المستوى الوطني أو على مستوى العالم العربي. أمام هذا الفقر الاصطلاحي العربي في مجال الأرشيف تبقى الدعوة مفتوحة إلى ضرورة توحيد المصطلحات و أن يتم وضع مصطلح فريد للمفهوم العلمي الواحد لتقادي الترادف و الاشتراك اللفظي و كل ما يؤدي إلى الغموض أو الالتباس بين اللفظ و المدلول.

لقد تناولت العديد من الدراسات و الملتقيات إشكالية المصطلح في العالم العربي و حاولت الإجابة عن سؤال جوهري يتمثل في: قدرة و مواكبة المصطلح العربي للتقدم العلمي والتكنولوجي و مستحدثات العصر بصفة عامة؟ و هل هناك أزمة اصطلاح في العالم العربي تمنع من تلقي المعرفة و نشرها؟ لا شك أن الإجابة عن هذين السؤالين و غيرهما من الأسئلة التي تهم مسألة المصطلح والاصطلاح ليست بالسهلة بل قد يتعدى الأمر إلى القول بأن العرب لم يؤسسوا فكرا مصطلحيا يقوم على التنظير و ضبط الأسس المعرفية والفلسفية لعلم المصطلح بل عرفوا تفكيرا في المصطلح بسبب الحاجة الملحة إليه في عصرهم الذي نشأت فيه عدة علوم استدعت وضع مصطلحات مناسبة لها في التصنيف والاستعمال[1]. و ما نحن بصدده من افتقار إلى مصطلحات عربية في مجال الأرشيف إلا نموذجا عن هذه الأزمة التي يعاني منها العالم العربي في مجال العلوم و المعرفة.

على عكس الأرشيف عرفت مصطلحات المكتبات و المعلومات تطورا و ازدهرت في القرن العشرين و رافق هذا التطور نشر العديد من الكتب و المراجع و الدوريات و ظهرت أنظمة وأدوات عمل لا يمكن الاستغناء عنها في تنظيم المكتبات و مراكز المعلومات الحديثة المختلفة[2].

[1] أنظر: خليفة الميساوي، *المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم*، الرباط، دار الأمان، 2013، 255 ص.
[2] أنظر: محمد ناصر السويدان، مرجع سابق، ص. 19

إن هذا الوضع الذي نحن بصدده في هذه الدراسة و في ظل غياب هيئة رسمية على المستوى الحكومي (مجمع لغوي أو فريق عمل رسمي) أو غير الحكومي (جمعيات محترفة أو هيئات دولية) يمكن أن يؤدي إلى بعض السلبيات منها على سبيل المثال تداخل المصطلحات التي قد يستعملها هذا الباحث أو ذاك، كما أن هذا الوضع من عدم الاتفاق على تعريب المصطلحات يجعل الأرشيفيين العرب لا يتكلمون لغة واحدة يفهمها و يستخدمها الجميع ويشجع المحاولات الفردية التي لا تحاول الاستفادة مما جاء به الآخرين و الاستمرار في هذا الاتجاه يجعلنا نكرر أنفسنا و نتقدم ببطء في هذا المجال و هو ما يوحي بالنقص الاصطلاحي العربي الفادح في الأرشيف.

إن تجربة تعريب قاموس المصطلحات الأرشيفية للمجلس الدولي للأرشيف التي قام بها الفرع الإقليمي العربي لذات المجلس تعد مهمة في هذا الباب غير أن ترجمته لكلمة (archive) أبقتها في المقابل كما هي عندما وردت في الجمع (أرشيف) مقابل (archives) على أن (archive) في هذا القاموس تعني شيئين اثنين كما جاء معناها في اللغة الانجليزية اللغة الأولى للقاموس و في اللغة الفرنسية كلغة ثانية للقاموس: الأول يعني "الأرشيف الذي ينشأ من منشأ واحد. انظر الوحدة الأرشيفية المتكاملة. المعنى الثاني للكلمة الذي جاء به القاموس: "وثيقة تشكل جزءا من الأرشيف: أنظر أيضا: الوثائق"[1]. فهو بذلك يستعمل كلمة (archive) كأنها "القطعة" (pièce) أو الوثيقة المنفردة و هي لا تؤدي المعنى الذي نريده من هذا الاستعمال الجديد للكلمة في المفرد.

[1] بيتر فالن، معجم المصطلحات الأرشيفية، مرجع سابق، ص. 23

3-1- الأرشيف في اللغة العربية: مسألة اقتراض

يتفق الجميع على أن كلمة "الأرشيف" كلمة دخيلة على اللغة العربية[1] و اقتراضها تم وفق ما تقتضيه الضرورة و أن الاحتكاك الحضاري يفرض حكمه على الجميع كما تناول ذلك سالم عبود الألوسي في كتابه عن الأرشيف[2] و بحثه اللغوي لكلمة الأرشيف وفق المنهج اللغوي للعرب و توقفه عند لفظة الأرشفة كمصدر على وزن فعللة متسائلا: لماذا لا نستعملها في لغتنا العربية ما دمنا أجزنا استعمال العديد من الكلمات الأجنبية الحضارية، إن الألوسي مع عدم ميوله إلى تحبيذ استخدام الألفاظ الأجنبية يؤكد قائلا: "فالبرغم من أن لغتنا العربية تزخر بالمفردات و المعاني، نجد أنفسنا مضطرين إلى التماس العذر في جواز استعمال كلمة (الأرشيف) باعتبارها كلمة من الكلمات الحضارية الحديثة...التي لم نجد لها بديلا بين المفردات و الألفاظ العربية فآثرنا استعمالها".

إن استعمال كلمة (أرشيف) الدخيلة على اللغة العربية نتيجة الاقتراض اللفظي يرجع إلى الأسباب التالية حسب الألوسي[3]:

1-لما لها من شمول و شيوع على النطاق العالمي،

2-لدلالتها الاصطلاحية و اللغوية الدقيقة المُعبرة،

3-لكوننا دخلنا مضمار الدراسات الأرشيفية متأخرين جدا عن بقية الدول المتقدمة في ذلك،

---

[1] هناك من يرى بأن للكلمة جذورا عربية قديمة كما يراه سالم الألوسي إذ يقول: "[...] بل كانت قناعتنا و ما تزال بأن للـ(أرشيف) جذورا عربية قديمة تمتد و تلتقي بأخواتها اللغات العربية القديمة -التي اصطلح عليها علماء الاستشراق باللغات السامية- مثل: الأكادية و البابلية و الأشورية و البابلية الحديثة (الكلدانية) و الآرامية و السريانية و غيرها، بل إن هناك من الأسباب والشواهد تدعونا إلى القول: (لا نرى في استعمال كلمة الأرشيف في لغتنا العربية أي ضير أو حرج، فهذه بضاعتنا رُدت إلينا) [...]" أنظر المقال المرجع:

سالم عبود الأولسي، الأرشيف عربيا: بحث في التأصيل اللغوي، في: *الحكمة*، عدد 29 (2002)، ص.ص. 148-161

[2] لم نقف على كتابات و أبحاث لغوية أخرى لكلمة الأرشيف غير ما جاء به سالم عبود الأولسي و كل من تناول الكلمة بالعربية إنما أعاد ما اجتهد فيه؛ أنظر في هذا الصدد: سالم، عبود الألوسي، *الأرشيف: تاريخه، أصنافه*، إدارته، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1979، 108 ص

3في هذا الموضوع أنظر: سالم عبود الألوسي، المرجع السابق، ص 07

4-إن معظم المصادر و المراجع التي تتناول هذا العلم الحديث مكتوبة و مُدَوَنة باللغات العالمية كالفرنسية و الإنجليزية و غيرها و ما كُتب بلغتنا العربية يكاد يكون نادرا.

يضيف في النهاية قائلا: "لهذا ترانا مضطرين لاستعمال هذه الكلمة لنلحق بالركب و لنعوض ما فاتنا في الماضي[1]."

تعد محاولة تأصيل كلمة "أرشيف" لغويا جهدا فريدا من نوعه قام به الألوسي إذ قام بإسقاط قواعد اللغة العربية على الكلمة و استعماله المنهج اللغوي للعرب فكانت و كأنها عربية فاشتق الأفعال الثلاثة: أرشفَ في الماضي، و يُؤَرشِفُ في المضارع و أرْشِفْ في الأمر والاستقبال و عندها يقول: "يمكن أن نعدها فعلا رباعيا مجردا يخضع لقاعدة تصريف الفعل الرباعي المجرد في العربية" كما يمكن حسبه اشتقاق اسم الفاعل و هو مُؤَرْشِفْ للدلالة على من يتولى العمل في الأرشيف و هو ما يقابل كلمة (Archiviste) و اسم المفعول مُؤَرْشَفْ[2]. على أن البحث والتنقيب في هذا المجال قائم لإيجاد الكلمات التي تؤدي المعنى الحقيقي لمدلولاتها باللغة العربية.

3-2- أزمة تعريب المصطلحات الأرشيفية

تم التنويه سابقا إلى أن هناك أزمة اصطلاح في عالم الأرشيف عند العرب بدءا بالكلمة نفسها التي يقر الجميع بأنها كلمة دخيلة على اللغة العربية و لم يتم العثور على مقابل لها و كل ما أفرزه هذا المصطلح و علق به.

وعيا بهذا القصور اللغوي، قام الفرع الإقليمي العربي للمجلس الدولي للأرشيف بنشر الصيغة العربية لقاموس المصطلحات الأرشيفية في عام 1995[3] بعد الصيغة الأولى التي

[1] سالم عبود الألوسي، المرجع السابق، ص. 07

[2] أنظر : سالم عبود الألوسي، الأرشيف عربيا: بحث في التأصيل اللغوي، مرجع سابق. ص. 148

[3] ربيع البنوري، *معجم المصطلحات الأرشيفية: أنجليزي-عربي*، تونس: منشورات الفرع الإقليمي العربي للمجلس الدولي للأرشيف، 1995، 101 ص

صدرت عن المجلس الدولي للأرشيف في سنة 1990[1]. يحتوي القاموس على (314) مصطلح باللغة الإنجليزية و ما يقابلها باللغتين العربية و الفرنسية مع ملاحظات تفسيرية باللغة العربية فقط.

كما أن هناك بعض الجهود على سبيل المثال لا الحصر و الرامية إلى ترجمة بعض المفاهيم والمصطلحات الأرشيفية إلى اللغة العربية كالجهد الذي قام به أحد أعمدة الأرشيف في الوطن العربي بصفة رسمية عندما أوكل إليه المجلس الدولي للأرشيف ترجمة وتعريب دراستين للمجلس[2]؛

الأولى حول: "الوثائق الإلكترونية، مرشد الأرشيفيين" في أبريل 2005، ضمَّنها في البداية بملاحظاته التي احتوت ترجمة الكثير من المصطلحات التي ترددت في الدراسة.
الثانية حول: "المبادئ التوجيهية للوقاية من الكوارث و مراقبتها" في فبراير 2008؛

جهد آخر للترجمة إلى العربية ما قام به الفرع الإقليمي العربي للمجلس الدولي للأرشيف المتمثل في ترجمة و تعريب المعيار الدولي العام للوصف الأرشيفي (ISAD/G) من نشر مركز المعلومات القومي بدمشق في 1998.

كما أن هناك جهودا ذاتية للتعريب يقوم بها بعض أخصائيي الأرشيف العرب كالعمل الذي قامت به الدكتورة سلوى علي ميلاد من جامعة القاهرة بتأليفها قاموسا حول المصطلحات الوثائقية والأرشيفية[3] مبرزة في مقدمة القاموس أهمية هذا العمل بقولها: "و لما كان احتياج

[1] منير غسان سنو، *قاموس المصطلحات الأرشيفية: إنجليزي-فرنسي-عربي: Dictionary for archival terminology*، بيروت، الدار العربية للعلوم، 1990، 278 ص

[2] للاطلاع على الدراستين يرجى زيارة موقع المجلس الدولي للأرشيف:
http://www.ica.org/10818/studies-and-case-studies/ica-study-n11-guidelines-on-disaster-prevention-and-control-in-archives.html
http://www.ica.org/10801/studies-and-case-studies/ica-study-n16-electronic-records-a-workbook-for-archivists.html

[3] سلوى علي ميلاد، *قاموس مصطلحات الوثائق و الأرشيف، عربي-فرنسي-إنجليزي*، القاهرة، دار الثقافة للطباعة و النشر، 1982، 100 ص.

العلم -في مهده- شديدا للتعريف به والتعرف عليه، و لما كان للتعريف و التعرف سبله المتعددة، فإن أولى و أهم سبل ذلك، هو التعريف والتعرف على مصطلحات العلم" مبرزة بأن الموضوع لم يطرق من قبل باللغة العربية[1] و أنه جاء تلبية لحاجات المتخصصين في الوثائق و الأرشيف لقاموس يُعرِّف بمصطلحات العلم و يوضح المعنى العلمي للمصطلح و ما التبس منه على البعض في اللغة العربية مؤكدة أن هذا اللبس يحدث غالبا بالنسبة للعلوم التي تدخل العربية حديثا و لعلنا نعرف بعض هذه الاختلافات إلى يومنا الراهن. كما تضيف صاحبة القاموس إلى ضرورة استقرار المصطلحات العربية لعلوم الوثائق و الأرشيف و يتم الاتفاق على مصطلحات واحدة.

لا يزال هذا الانشغال الذي طرحته الدكتورة سلوى ميلاد قائما إلى يومنا هذا و الدعوة إلى تجسيد بذل جهود التعريب و البحث عن اتفاق حول المصطلحات الأرشيفية و استقرارها لا يزال قائما ومتجددا. في هذا الصدد ندرج ملاحظات و معارضة أحد الأرشيفيين العرب في مقال له[2] صادر باللغة الفرنسية حول بعض المصطلحات المترجمة إلى اللغة العربية كمصطلح (Authenticité) التي تعني حسبه الأصالة و ليست المصداقية كما ذهب إليه الأرشيفيون في دولة عربية أخرى و أن هذا المصطلح "المصداقية" يقابلها باللغة الفرنسية كلمة (Crédibilité). كذلك الحال بالنسبة لمصطلح (Intégrité) الذي يقابله في اللغة العربية كلمة "السلامة" وليست كلمة الدقة كما يترجمها الأرشيفيون في بلد عربي آخر و التي يقابلها بالفرنسية كلمة (Précision).

هذا النوع من الاختلاف على إيجابيته يوحي أن تعريب المصطلحات يصطدم بالكثير من العقبات الناتجة عن رصيد كل فرد أو دولة من اللغة و مقدار تحكمه فيها و لا يُحَل إلاّ من

[1] للإشارة هذا العمل ظهر في 1982 أي قبل الصيغة العربية لقاموس المجلس الدولي للأرشيف الذي ظهر في 1990.
[2] Achour Sellal, Les Glissements sémantiques dans la terminologie archivistique, In: *Revue de l'Information Scientifique et Technique*, vol.17, N°1 (2007), pp. 35-46

خلال هيئات رسمية عربية كالفرع الإقليمي العربي للمجلس الدولي للأرشيف أو المُجَمَعَات اللُغوية أو في إطار جامعة الدول العربية (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: مكتب تنسيق التعريب[1] و المركز العربي للتعريب والترجمة و التأليف و النشر[2]).

جهد آخر متمثل في محاولة لترجمة مفهوم جديد في الأرشيف ألا و هو (Records Management) لإن كانت ترجمة هذا المفهوم قد أشكلت على الفرنسيين[3] أنفسهم فما قول الناطقين باللغة العربية و لم يُسجل أي جهد لأجل إعطاء ترجمة ملائمة لهذا المفهوم اللَّهم إلاَّ ما أثير من نقاش حول مصطلح السجلات[4] والبحث اللغوي و الاصطلاحي الذي أجري حولها –السجلات- و بيَّن أن لها معنيين:

المعنى الأول؛ أنها تعني الوثيقة الرسمية التي تُستخدم كدليل أو إثبات لعملية أو إجراء إداري ما،

المعنى الثاني؛ أنها تعني الكراسات الرسمية التي تُستخدم في تقييد أو بالأحرى تسجيل النشاطات أو المشاكل أو الأعمال أو الأشخاص أو غير ذلك ليكون بمثابة المرجع الرسمي للمتابعة و الإثبات.

بين هذا المعنى و ذاك يُفضل صاحب المناقشة و يميل إلى القول الأول الذي حسب رأيه يتفق مع المفهوم الإنجليزي للسجل الذي يأتي كوسيلة إثبات و دلالة.

كما أن هناك جهدا آخر تَمَثَّل في مُحاولة لترجمة قائمة محتويات المعيار الدولي لوصف الجهات المعنية بحفظ المقتنيات الأرشيفية (ISDIAH: International Standard for

---

[1] قام هذا المكتب بإصدار العديد من المعاجم الموحدة لمصطلحات علوم شتى كعلم الوراثة، علم الصيدلة، و غيرها من المعاجم.

[2] للمزيد من المعلومات حول أهداف و إنجازات المركز يرجى زيارة الموقع التالي:
http://www.acatap.org/index.php?option=com_content&view=article&id=49&Itemid=54

[3] *Cf.* l'article de Geneviève Le Blanc sur *la difficulté de traduire le terme « Records Management »*[en ligne]. Disponible sur: blog info-doc de Geneviève Le Blanc : http://genevieve.le-blanc.org/blog/?p=1340
Consulté le: 10/07/2015

[4] أنظر: بوحرات سفيان، *مناقشة حول مصطلح السجلات*"[على الخط]، متوفر على الرابط التالي:
http://earchiving.blogspot.com/2010/01/blog-post.html زيارة الموقع يوم: 2015/11/10

(Describing Institutions with Archival Holdings) على أن ترجمة المعيار أو المواصفة كاملة لم تصدر بعد بصفة رسمية[1].

4- لماذا كلمة "الأرشيفة" (L'archive)؟

طرح تعريب كلمة (Archive) التي جاءت عند مفكري و فلاسفة الفكر ما بعد الحداثي و رواجها تبعا لذلك، مشكلة تعريبها حرفيا مثلما تم ذلك مع نفس المصطلح عندما جاء بصيغة الجمع المؤنث المعهود في هذه الكلمة و أن تعريب (Archives) تم حرفيا حسب نطقها (أرشيف) فهي إذا جاءت للتعبير عن أصل الكلمة كما هي في صيغة الجمع. لكن هل من الممكن أن نستعمل نفس الكلمة باللغة العربية للتعبير عن مفرد تلك الكلمة؟

إن المسئولية التي تستوجبها مسألة تعريب كلمة ما لأول مرة يحتم الاحتياط التام، ذلك أن "الإدراك الصحيح لمعنى مصطلح ما، ربما يكون سببا في اكتشاف حقيقة مغيبة أو العثور على سبق خطير في ذلك العلم و بالمقابل فإن إدراكا سيئا لما يعنيه مصطلح معين، من شأنه أن يضيع على الباحث فكرة مهمة من أفكار النص، فالمصطلحات إذن تشبه هنا مفاتيح العلوم[2]."

لم يكن من السهل البحث عن كلمة تدل على ذلك أي (archive) و كان لا بد من اللجوء مرة أخرى إلى الاجتهاد في إيجاد كلمة تعبر عن ذلك من دون الخروج عن أصلها اللغوي؛ قد كون من السهل استعمال كلمة "أرشيف" للتعبير عن مفردها في اللغة الفرنسية أو الإنجليزية في مجالات أخرى ليست بالضرورة من مجال الأرشيف[3].

---

[1] أنظر: المقياس الدولي لوصف مؤسسات الأرشيف "ISDIAH" [على الشبكة].متوفر على الرابط التالي:
http://earchiving.blogspot.com/2009/03/committee-of-best-practices-and.html زيارة الموقع يوم: 2015/11/10

[2] فتيحة قوميد، مصطلح "الأرشيف" في بعض معاجم المصطلحات الأرشيفية العربية، يوم دراسي حول: *المصطلحات الأرشيفية في الجزائر*، 2011/11/17، وهران

[3] تابعت ماري آن شابان مختلف استعمالات كلمة الأرشيف و المجالات التي وردت بها. أنظر في هذا الصدد المرجع المذكور سابقا: *Analyse comparée de l'emploi du mot « archives » dans les médias français*

تبين من خلال معارضة الأرشيفيين الفرنسيين على غرار ميشال ديشان و فرنسواز هيلدشيمر إدراج هذه الكلمة في الاصطلاح الأرشيفي و أن المفرد ينم عن جهل بطبيعة الأرشيف و الوثائق الأرشيفية على أن احتمال استعمال هذا المفهوم في المستقبل وارد بالتأكيد كما أكده ميشال ديشان[1].

عند الشروع بالإلمام بالموضوع أدركنا أن كلمة (Archive) لم يتم تناولها في أية دراسة كانت باللغة العربية و عدم ورودها بأي من المعاجم العربية لا العامة و لا المتخصصة و عند التأكد من أن للكلمة وزنها في هذا البحث لم يكن هناك من بد سوى التنقيب عن مقابل لها باللغة العربية و كان لابد من استشارة الأرشيفيين العرب الخبراء و مراسلتهم حول هذه المشكلة.

يشكل فريق الخبراء[2] الذين تمت مراسلتهم مهنيين محترفين و باحثين جامعيين في نفس الوقت ولهم إسهامات فكرية في مجال الأرشيف و لديهم تجارب ترجمة إن على المستوى الرسمي في إطار المجلس الدولي للأرشيف أو على مستوى ممارساتهم في الجزائر و في البلاد العربية و منهم من تولى مهام التدريس بالجامعة على غرار الأستاذ عبد الكريم بجاجة[3].

[1] أنظر الفصل الأول من الرسالة ص. 69

[2] سنتعرض بتقديم فقط من أجابوا عن التساؤل و نبين مدي إسهامهم في الرد على مشكلة تعريب كلمة "Archive"

[3] شغل عبد الكريم بجاجة منصب المدير العام للأرشيف الوطني الجزائري من 1992 إلى غاية 2001 و قد قضى حياته المهنية عاملا في الأرشيف ابتداء من 1974 حيث كان مكلفا بالأبحاث في الأرشيف الوطني الجزائري إلى غاية 2001، شغل خلالها منصب مدير مركز الأرشيف لولاية قسنطينة ما بين 1974 إلى 1991 فمديرا للمكتبة الوطنية لفترة وجيزة من 1991 إلى 1992. تقلد عدة مناصب بالهيئات الدولية إذ عمل مستشارا لدى مجموعة العمل لحماية الأرشيف في حالة الكوارث والحروب (1996-2000) فعضوا باللجنة التنفيذية و المكتب التنفيذي للمجلس الدولي للأرشيف (2000-2001). في فبراير 2003 تم تعيينه كعضو مراسل في لجنة الأرشيف الإلكتروني للمجلس الدولي للأرشيف. في 2004 كُلف بتحضير مشروع "دليل السياسات الأرشيفية" أثناء المؤتمر الدولي للأرشيف بفيينا و في 2007 عُين عضوا في إدارة التحرير لمجلة (Comma) لسان حال المجلس الدولي للأرشيف. في مجال الترجمة قام عبد الكريم بجاجة بترجمة الدراسة رقم 11 بعنوان "حماية الأرشيف من الكوارث" و كذلك الدراسة رقم 16 للمجلس الدولي للأرشيف المتمثلة في "دليل الأرشيف الإلكتروني". كما أنه نشر إجابته عن السؤال الذي تم طرحه عليه حول تعريب كلمة (Archive) على موقعه الخاص.
كل المعلومات المتعلقة بالسيرة الذاتية للأستاذ عبد الكريم بجاجة مستقاة من موقعه على الأنترنت، أنظر:
Abdelkrim Badjadja, Cirta for consulting and admnistarative studies (archives) [en ligne], (mise à jour le 23/03/2017). Disponible sur : http://badjadja99.e-monsite.com/pages/traductions-en-arabe.html

لم يعارض الأستاذ عبد الكريم بجاجة استعمال ما تم اقتراحه من تعريب للكلمة (Archive) دون الخروج عن أصلها اللغوي و قال بأنه و أمام ضرورة استعمال مفرد الكلمة و أمام غياب دراسات أو أدبيات حول الموضوع يبقى الاجتهاد هو الملاذ الأخير و لم يرى مانعا من استعمال كلمة "الأرشيفة" مقابل (archive).

من جهته، أجاب الأستاذ صوفي فؤاد عن ذات السؤال و هو ممن يُشهد لهم أيضا بطول ممارسته في الأرشيف و إسهاماته العلمية العميقة في هذا التخصص و بأن ضرورة استشارته في هذا المجال مهمة للغاية لهذه الدراسة[1]. كما أن إسهاماته الفكرية في مجال الأرشيف جعلت منه مرجعا لا يمكن تجاوزه بأية حال من الأحوال، و مما لفت انتباهنا أثناء إعداد هذه الدراسة و اعتمادنا على أحد مقالاته باللغة الفرنسية[2]؛ هو استعماله لمفرد الكلمة سنة 1997 في مساهمة له بعنوان "الأرشيف والبحث عن التاريخ" خلال اليوم الدراسي الذي نظمه مركز البحث في الأنثروبولوجية الإجتماعية و الثقافية.

كان رده حول مسألة تعريب كلمة (Archive) ردا كافيا لفتح الطريق و تشجيع ما تم اقتراحه في هذه الدراسة و لم يعارض هو الآخر محاولة تعريب كلمة (archive) و ما تم اقتراحه في المقابل باللغة العربية "الأرشيفة" مطابقةً مع جمع كلمة "الوثائق" و مفردها "الوثيقة" مشددا على ضرورة استشارة ذوي الاختصاص من اللغويين اللذين لم نجد لديهم اهتماما بالموضوع ليبقى باب الاجتهاد مفتوحا.

[1] التحق صوفي فؤاد بالأرشيف الوطني سنة 1974 و عُين على رأس أرشيف ولاية وهران إلى غاية 2004 ليصبح بعدها نائب مدير مكلف بالمقاييس على مستوى المديرية العامة للأرشيف الوطني، في 2005 أصبح مفتشا للتراث. شارك مع الأستاذ عبد الكريم بجاجة في المفاوضات الجزائرية الفرنسية حول الأرشيف في 1980 و1981. رغم إحالته على التقاعد يساهم صوفي فؤاد في تكوين الأرشيفيين بجامعتي الجزائر و وهران، كما أن له نشاط علمي زاخر بالبحث والتقيب في مسائل تهم الأرشيف بالدرجة الأولى و التاريخ و قضايا التراث إذ أنه منخرط كباحث مشارك بمركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (Crasc) منذ 1992.

[2] مر بنا هذا المرجع في الفصل السابق، أنظر الصفحة 104 من هذه الرسالة

البَابُ الثَّانِي

الـممارسة الأرشيفية:
حتمية الذاكرة و متطلبات الـممارسة العلمية

الفَصْلُ الرَّابِعُ

مؤسسات الذاكرة في الجزائر

تمهيد

ظهرت المتاحف و المكتبات و مستودعات الأرشيف كأماكن للذاكرة في الجزائر منذ أمد بعيد ليس بالشكل الحديث التي هي عليه في الحاضر، و قد ذكر المؤرخون في دراساتهم حول تاريخ الجزائر العلمي والثقافي ما فيه الكثير من هذا النوع من المؤسسات في مدن كثيرة كالجزائر، قسنطينة، تلمسان وغيرها من المدن أين برز علماء أفذاذ في العديد من العلوم ودونوا الكثير من الكتب زخرت بها المكتبات العامة و الخاصة في الجزائر، بالإضافة إلى ما كانوا يحتفظون به من تحف نادرة و آثار لا تقدر بثمن. إلى جانب المكتبات و التحف عملت إدارة الإيالة على تنظيم أرشيفها و حفظه بما يستجيب لضرورات الإدارة و حسب ما تستدعيه ظروف الاحتفاظ به؛ غير أن الاستعمار الفرنسي استولى على ما استولى عليه بالنهب و قام بتدمير جزء كبير من تلك الممتلكات الثقافية و العلمية مما لم يُتح له نقله إلى فرنسا. لقد كان من الأهداف السياسة الكبرى للاستعمار الفرنسي طمس الشخصية الوطنية و هوية الجزائريين والعمل على محوهما من خلال تغييب التراث الثقافي الجماعي لهم وطمسه حتى تتمكن فرنسا من بسط سيادتها والسيطرة على الجزائر[1].

كرست الجزائر في عهد الاستقلال، مفهوم الذاكرة الجماعية من خلال تثمين دور مؤسسات الذاكرة و دعمها باعتبارها أعمدة الثقافة و عنوان الهوية الوطنية. من المعلوم أن البعض من تلك المؤسسات ظهرت في الفترة الاستعمارية، عملت الجزائر على الاحتفاظ بها و إعطائها الصبغة الوطنية من خلال التشريع و التنظيم الذي يتوافق مع مقومات الشخصية و الانتماء الحضاري و الروحي للجزائريين.

نعرض في هذا الفصل هذه الأماكن مؤسسات الذاكرة من جانب الموقع و البناية و من جانب آخر، المؤسسة المكلفة بتسيير هذا المكان و مهامها.

[1] *Cf.* Sid-Ahmed Baghli, *Aspects de la politique culturelle de l'Algérie*, Paris, Unesco, 1977, 63 p. (politiques culturelles : études et documents). Disponible sur : http://unesdoc.unesco.org/images/0002/000290/029007fo.pdf

1- المتاحف في الجزائر

أعادت الجزائر غداة الاستقلال رغم أولوياتها في مواجهة الآثار التي خلفها الاستعمار بعث وتثمين التراث الثقافي بصفة عامة و المتاحف والمواقع الأثرية الموجودة بصفة خاصة من خلال أعمال الترميم والصيانة و استرجاع بعض التحف الفنية التي كانت موجودة بفرنسا.

تتصف المتاحف الموروثة من العهد الاستعماري بطابعها التاريخي و الأركيولوجي خاصة إذ تمثل مختلف الحقب الزمنية التي مرت بها الجزائر و ذلك منذ ما قبل التاريخ إلى يومنا هذا؛ و تحتوي على مجموعات هامة و ثرية جدا لا تقل مكانة عن المجموعات الموجودة في المتاحف الكبرى تتكون غالبا من الرسومات و التسجيلات و أعمال النقش و النحت والفسيفساء والتماثيل البرونزية والنقود و مختلف الأشياء المصنوعة من الطين و الخزف والزجاج و غير ذلك كثير مما تزخر به تلك المتاحف. هناك أيضا المتاحف الخاصة بالفن الفرنسي القديم تحتوي على لوحات فنية ورسومات و منحوتات و لوحات لفنانين معاصرين إن على مستوى الجزائر العاصمة أو على مستوى متاحف وهران و قسنطينة خاصة.

تصنف المتاحف الموروثة من العهد الاستعماري إلى ثلاثة أصناف حسب الأمر رقم 45-1456 المؤرخ في 13 جويلية 1945 الذي استمر العمل به بعد الاستقلال بموجب القانون رقم 62-157 المؤرخ في 31 ديسمبر 1962 الذي يمدد حتى إشعار آخر العمل بالتشريع و التنظيم المعمول بهما إلى غاية 31 ديسمبر 1962، و هي[1]:

1-المتاحف الوطنية التي تديرها مديرية المتاحف الوطنية الموجودة بالجزائر العاصمة وهي:

- متحف الفنون الجميلة،
- متحف الإثنوغرافيا و ما قبل التاريخ الباردو،

[1] *Cf.* Selim Abdelhak, *Etude d'ensemble sur les musées Algériens, réformes et modernisation*, Paris, UNESCO, 1964, 94 p. Disponible sur : http://unesdoc.unesco.org/images/0015/001597/159706fb.pdf

- متحف الآثار القديمة الكلاسيكية و الإسلامية،
- متحف (Mont Riant)

2-متاحف المقاطعات الأثرية التابعة لمصلحة الآثار القديمة (Antiquités) كـ:

- متحف جميلة،
- متحف تيمقاد،
- متحف تيبازة،
- متحف هيبون،
- متحف القنطارة،
- متحف خميسة (سوق أهراس)،
- متحف سطيف،
- متحف تبسة.

3-المتاحف البلدية الموجودة بالمدن الكبيرة خاصة و تسيرها البلديات و الجمعيات العلمية الخاصة و التي تخضع لمراقبة مصلحة الآثار منها متاحف وهران، قسنطينة، تلمسان، شرشال، بجاية، سطيف، قالمة، سوق أهراس (متحف القديس أغستان) و متحف لمبيز وأخيرا متاحف الصحراء وهي ستة في مجموعها.

أبقت الجزائر على تلك التصنيفات العلمية للمتاحف و أضافت إليها متاحف أخرى مختلفة ومتنوعة لحفظ ذاكرة الأمة موزعة على كامل التراب الوطني و أعادت تنظيمها من جديد من خلال نصوص تشريعية[1] تتلائم مع طبيعة المتحف و مختلف مراحل تطوره كما عملت على إعادة تصنيف و تأهيل تلك المتاحف بما يناسب التطور الحاصل في مجال المتاحف.

[1] عرفت المنظومة التشريعية في الجزائر صدور ثلاثة نصوص قانونية هامة حول المتاحف:
المرسوم رقم 85- 277 المؤرخ في 1985/11/12 الذي يحدد القانون الأساسي النموذجي للمتاحف الوطنية،
المرسوم التنفيذي رقم 07-160 المؤرخ في 2007/05/27 الذي يحدد شروط إنشاء المتاحف و مهامها و تنظيمها و سيرها،
المرسوم التنفيذي رقم 11-352 المؤرخ في 2011/10/05 الذي يحدد القانون الأساسي النموذجي للمتاحف و مراكز التقسير ذات الطابع المتحفي.

مع التطور الذي تشهده الجزائر في قطاع الثقافة من خلال سياسة رائدة و مع صدور التشريع الخاص بهذا القطاع بالتزامن مع ذلك، يمكن تصنيف المتاحف في الجزائر حاليا إلى أربعة أصناف حسب الجهة التي تقف وراءه و المهام التي أوكلت إلى هذه المتاحف:

- المتاحف الوطنية،
- متاحف المواقع،
- متحف المجاهد،
- المتحف المركزي للجيش.

1-1- المتاحف الوطنية

جاء تعريف المتاحف الوطنية حسب ما ورد في المرسوم رقم 11-352 المؤرخ في 05 أكتوبر 2011 الذي يحدد القانون الأساسي النموذجي للمتاحف و مراكز التقسير ذات الطابع المتحفي في المادة الأولى كالآتي:

"تعد متحفا في مفهوم هذا المرسوم، كل مؤسسة دائمة تتوفر على مجموعات و/أو تحف مكونة لمجموعات تكتسي حفظها و عرضها أهمية عمومية تنظم و تعرض بغرض المعرفة والتربية والثقافة و الترفيه[1]."

يحدد المرسوم السالف الذكر في المادة 03 مهام المتاحف الوطنية بشكل واضح[2]:

- المحافظة على المجموعات و/أو التحف المكونة لمجموعات و ترميمها و دراستها واقتنائها وإثراءها،
- مسك جرد للتحف المكونة لمجموعات و إنجاز كتالوجات عن التحف و المجموعات،
- ضمان حماية المجموعات و/أو التحف المكونة لمجموعات،

[1] المرسوم التنفيذي رقم 11-352 المؤرخ في 05 أكتوبر 2011 الذي يحدد القانون الأساسي النموذجي للمتاحف و مراكز التقسير ذات الطابع المتحفي. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. رقم 56 لـ16 أكتوبر 2011. ص. 5

[2] المرجع السابق. ص. 6

- جعل المجموعات و/أو التحف المكونة لمجموعات في متناول الجمهور،
- إنشاء فضاءات للإعلام و الاتصال و ورشات بيداغوجية و فضاءات للقاء،
- تنظيم مؤتمرات و تربصات في التكوين و تحسين المستوى و المشاركة فيها،
- إنجاز برامج تنشيط مثل المحاضرات و المعارض و نشر المعلومات المرتبطة بهدفها،
- إقامة علاقات في التبادل و التعاون مع المؤسسات المماثلة،
- إنجاز أعمال و نشاطات البحث المرتبطة بهدفها.

بالإضافة إلى المتاحف الموجودة إلى حين صدور المرسوم التنفيذي لسنة 2011 تم إعادة تصنيف المتاحف إلى ثلاثة فئات حسب المادة الرابعة (04) هي:

1- المتحف العمومي الوطني،

2- المتحف العمومي التابع للجماعات المحلية،

3- المتحف الخاص.

المتاحف الوطنية كما تم تصنيفها في السابق هي "المتاحف التي تساوي أو تتجاوز مقتنياتها المائة ألف قطعة متحفية توضع تحت وصاية وزارة الثقافة باعتبارها الراعية لقطاع التراث الثقافي الوطني[1]." و قد صنف المرسوم التنفيذي لسنة 2011 المذكور آنفا في المادة 36 كل المتاحف التابعة لقطاع الثقافة التي تم إحداثها عن طريق التنظيم و الموجودة إلى غاية صدور هذا المرسوم كمتاحف عمومية وطنية[2].

كما أنه يمكن إنشاء متاحف تابعة لدوائر وزارية أخرى غير تلك التابعة للثقافة (المادة 07) إذا استوفت الشروط التالية (المادة 08):

1-وجود تحف مكونة لمجموعات،

[1] زوهير مالكي، مكتبات المتاحف الوطنية الجزائرية: شروط إمكانية الربط على شبكة الانترنت، مذكرة ماجستير، وهران، قسم علم المكتبات، 2009، 135 ص.

[2] يمكن الاطلاع على قائمة هذه المتاحف من خلال موقع وزارة الثقافة مباشرة على الرابط التالي:
https://www.m-culture.gov.dz/mc2/ar/musee2.php

1-استيفاء معايير العمل المهني في المجال المتحفي،

2-مطابقة فضاءات العرض و الحفظ للمعايير المتحفية المطلوبة.

تعرف الجزائر اليوم نشاطا حيويا في مجال المتاحف حيث أقدمت عدة قطاعات على إنشاء متاحف خاصة بها كالمتحف المركزي للأمن الوطني "علي تونسي" الواقع في شاتوناف بالأبيار بالقرب من كلية الشرطة، هذا المتحف يشهد على تاريخ المديرية العامة للأمن الوطني و مهامها من 1962 إلى يومنا هذا. هناك أيضا متحف النقل الحضري الذي يشهد على تطور النقل الحضري في الجزائر و يحتوي على جميع العربات المستعملة منذ الخمسينات إلى يومنا هذا و قد تم تدشينه بمناسبة الذكرى الخمسون للاستقلال. بالإضافة إلى متحف للحماية المدنية و المتحف الوطني للبحرية ومتحف التكنولوجيات الجديدة و متحف الذاكرة الوطنية الذي هو قيد الإنجاز والذي سيتخذ من سجن سركاجي (بربروس سابقا) مقرا له.

1-2- متاحف المواقع

متاحف المواقع هي تلك المتاحف الصغيرة التي توجد بجانب المواقع الأثرية المعروفة في الجزائر التي يتم تسييرها من طرف الديوان الوطني لتسيير الآثار و المواقع التاريخية وهي مكلفة بالإيداع المؤقت للموجودات الأثرية الناتجة عن التنقيبات و الحفريات المنظمة أو الاكتشافات العفوية في انتظار نقلها للمتاحف الوطنية أو مخابر الترميم والصيانة[1].

تشكل متاحف جميلة، شرشال، تيبازة، سطيف، تيمقاد و غيرها أهم هذه المواقع و هي مصنفة عالميا. هذه المواقع يمكن تعريفها كما جاء ذلك في الأمر رقم 67- 281 المؤرخ في 1968/01/23 المتعلق بالحفريات و حماية الأماكن و الآثار التاريخية و الطبيعية كما جاء في

[1]أنظر: زوهير مالكي، مرجع سابق، ص. 43

المادة 78 على أنها[1]: "كل منظر أو مكان طبيعي يكتسي طابعا فنيا أو تاريخيا أو علميا أو أسطوريا أو جميلا يستوجب حمايته و حفظه للصالح الوطني".

من جهة أخرى تدخل هذه المواقع ضمن الممتلكات الثقافية للأمة و قد جاء تعريف هذه الممتلكات شاملا إذ يُشار إليها في المادة 2 من القانون رقم 98-04 المؤرخ في 1998/06/15 المتعلق بحماية التراث الثقافي[2] بقوله: "يعد تراثا ثقافيا للأمة، في مفهوم هذا القانون، جميع الممتلكات الثقافية العقارية، و العقارات بالتخصيص، و المنقولة، الموجودة على أرض عقارات الأملاك الوطنية وفي داخلها، المملوكة لأشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون الخاص، و الموجودة كذلك في الطبقات الجوفية للمياه الداخلية و الإقليمية الوطنية الموروثة عن مختلف الحضارات المتعاقبة منذ عصر ما قبل التاريخ إلى يومنا هذا."

تشكل المواقع الأثرية في حقيقة الأمر متاحف طبيعية مفتوحة شاهدة على مآثر ثرية تبعث في نفس الجزائريين شعورا بالعراقة و الانتماء إلى فضاء حضاري زاخر، يمكن استغلالها في مجال تكريس الهوية الوطنية و لعب دور هام في قطاع السياحة و ترقية الصناعات التقليدية.

1-3- متحف المجاهد[3]

أنشأ الأمر رقم 72-66 المؤرخ في 1972/12/02 متحف وطني للمجاهد بنية تخليد مآثر الثورة التحريرية و تعريف الأجيال بها و من أهدافه كما جاءت بذلك المادة 02 من الأمر[4]: "جمع

[1] الأمر رقم 67- 281 المؤرخ في 1968/01/23 المتعلق بالحفريات و حماية الأماكن و الآثار التاريخية و الطبيعية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. عدد رقم 07 المؤرخ في 1968/01/23. ص. 70

[2] القانون رقم 98-04 المؤرخ في 1998/06/15 المتعلق بحماية التراث الثقافي. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. عدد رقم 44 المؤرخ في 1968/06/17. ص. 04

[3] المعلومات الخاصة بهذا المطلب مستقاة من موقع: وزارة المجاهدين و موقع المتحف الوطني للمجاهد. متوفر على الرابطين التاليين:
http://www.m-moudjahidine.dz
http://www.museenat-moudjahid.dz/index.htm

[4] الأمر رقم 72-66 المؤرخ في 1972/12/02 متحف وطني للمجاهد. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. عدد رقم 98 المؤرخ في 1972/12/08. ص. 1595

التحف و جميع الوثائق و حفظها و التي لها علاقة بكفاح التحرير الوطني خلال المدة المتراوحة بين عام 1954 و عام 1962. كما يمكنه جمع أية شهادة تتعلق بالتحقيق من هذه الأشياء أو الوثائق."

كان مقره في بداية الأمر بسجن "سركاجي" (بربروس سابقا) بالأبيار ثم تم تحويله إلى مجمع رياض الفتح حيث قام بتدشينه الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد في 1982/07/05. عرف المتحف عدة مراحل من حيث الوصاية عليه و من حيث تسميته؛ ففي سنة 1984 نقلت الوصاية على المتحف إلى وزارة الثقافة و السياحة (مرسوم رقم 84- 174 المؤرخ في 1984/07/21 المتضمن نقل الوصاية على متحف المجاهد إلى وزارة الثقافة و السياحة) وأعيدت الوصاية بعد ذلك إلى وزارة المجاهدين بموجب المرسوم التنفيذي رقم 93-227 الممضي في 1993/10/05 المتعلق بمتحف المجاهد. كما أنه عرف تسمية "المتحف الوطني للجهاد" بمرسوم 85-171 المؤرخ في 1985/06/18 المتضمن تحويل المتحف الوطني للمجاهد إلى متحف وطني للجهاد غير أن المرسوم التنفيذي السالف الذكر لسنة 1993 ألغى هذه التسمية و أبقى على التسمية الأولى و التي هو عليها حاليا. للمتحف ملحقات بكامل التراب الوطني و أغلب الولايات.

يقوم المتحف الوطني للمجاهد بعدة نشاطات و مهام حسب ثلاثة مجالات حددتها المادة 05 من المرسوم التنفيذي لسنة 1993 و هي كالآتي:

في مجال الاسترجاع و الحفظ و الترميم:

* يقوم بجمع الوثائق و الشهادات و الأشياء و الأعمال و الآثار المرتبطة بفترة ثورة التحرير الوطني،

* يتولى حفظ التراث الثقافي و التاريخي المكلف به في ظل احترام المقاييس المقررة في هذا الميدان و ترميمه و إضفاء القيمة عليه،

في مجال البحث:

*يستغل الرصيد و التراث الثقافيين و التاريخيين المسندين إليه،

*ينجز برامج البحث في مجالات علم المتاحف و علم تنظيم المتاحف و الحفظ و الترميم،

*يرقي أعمال البحث و يشارك في أعمال الباحثين و الهيئات الوطنية و الأجنبية،

*يجمع المراجع و يتبادل المعلومات العلمية و التقنية مع الهيئات المتخصصة الوطنية والأجنبية،

*يرقي كتابة تاريخ ثورة التحرير الوطني.

أما في مجال الإعلام و التربية و الثقافة:

*بنشر المعلومات عن طريق المطبوعات و المجلات و الكتيبات و المراشد و وسائل الإسناد السمعية البصرية،

*يعرض الأشياء المجمعة على الجمهور،

*ينجز برامج التنشيط العلمي و التقني و يشارك فيها بواسطة المعارض و الملتقيات والندوات و اللقاءات و المناقشات.

يتربع المتحف الوطني للمجاهد برياض الفتح على مساحة تقدر بـ: 15200 متر مربع، يحتوي المتحف على مدرج باسم الشهيد محمد بوراس، قاعة كبرى للعرض الدائم، قبة الرحمة، نادي للانترنت، مكتبة، قاعة للمحاضرات و مكاتب إدارية.

تحتوي أجنحة العرض على ثلاثة أقسام هي: جناح المقاومة الشعبية 1830-1924. جناح الحركة الوطنية 1919-1954 و أخيرا جناح الثورة التحريرية 1954-1962.

4-1- المتحف المركزي للجيش[1]

افتتح المتحف المركزي للجيش أبوابه في الفاتح نوفمبر سنة 1984 بمناسبة الاحتفال بالذكرى الثلاثين لاندلاع الثورة التحريرية و جاء هذا المتحف ليعبر عن كفاح الشعب الجزائري الطويل عبر العصور منذ الأزمنة الغابرة و حتى وقتنا الراهن من أجل استقلاله وحريته و ليكون المتحف حافظ للتاريخ العسكري للجزائر و ذاكرة ماضيه النضالي البطولي؛ فتاريخ الجزائر غني بالوقائع و الأحداث التي تساعد على فهم الشخصية الجزائرية والهوية الوطنية.

حقق المتحف عملا معتبرا لتشكيل مجموعات من التحف و الشواهد تصل إلى أكثر من 3000 أثر و 2000 مؤلف و آلاف الوثائق و يحتوى على مجموعات التحف و الشواهد النفيسة التي ينفرد المتحف المركزي بالكثير منها معروضة حسب التسلسل الزمني وموزعة على أرجائه بحسب العصور: عصر ما قبل التاريخ، العصر القديم، العصر الإسلامي و العصر الحديث، بالإضافة إلى ذلك: الحقب التاريخية من المقاومة و الكفاح المسلح كالمقاومات الشعبية و الحركة الوطنية و حرب التحرير (1954-1962).

أنشأ المتحف المركزي للجيش بموجب قرار صادر في 2 ماي 1984 عن وزارة الدفاع الوطني وقد تكفلت المحافظة السياسية للجيش آنذاك التحضير لإنجاز المتحف بناءا على دراسات و بحوث وافية قامت بها فرق متخصصة من المؤرخين و الباحثين و الفنانين والمهندسين المعماريين. انطلقت أشغال البناء قبل ذلك التاريخ من طرف مديرية تنمية البناء (DNC) في 17 نوفمبر 1981 وفق التصميم الذي وضعه المهندسين فضيل حسين من الجزائر و أحمد عامزي السوري التابعين لمكتب الدراسات الفنية و المعمارية للشركة الوطنية "سوناطراك".

[1] المعلومات الخاصة بهذا المطلب مستقاة من موقع: وزارة الدفاع الوطني، المتحف المركزي للجيش. متوفر على الرابط التالي: http://www.mdn.dz/site_principal/index.php?L=ar#undefined زيارة الموقع في 2017/07/31

بالموازاة مع أشغال البناء كانت الأعمال الفنية و التاريخية تجري على قدم و ساق حيث أنشأت لها ورشات و مجموعات عمل، هي:

1- المجموعة التاريخية و العلمية و تتكون من أساتذة جامعيين مختصين،

2- الورشة الفنية تضم مختلف الفنون (نحت، رسم، تجسيم، خزف،...) متكونة من مجموعة من المختصين و الحرفيين،

3- ورشة المخرجين السينمائيين،

4- ورشة النشر.

كما تمت الاستعانة بالخبرات الأجنبية ضمت خبراء من بولونيا و كوريا الشمالية على الخصوص. من جهة أخرى، أنشئت لجنة عسكرية من مختلف القوات و المديريات التبعة لوزارة الدفاع الوطني لتزويد المتحف بمختلف الأسلحة و الذخائر و الألبسة و الوثائق المتعلقة بالثوورة التحريرية.

يقع المتحف المركزي للجيش فوق ربوة "المدنية" بالجزائر العاصمة ضمن مجمع ثقافي، اقتصادي هو مجمع رياض الفتح مقابلا لمقام الشهيد الذي أقامته الجزائر تخليدا لشهدائها الأبرار. اختير الموقع لعدة أسباب أهمها أن هذه الجهة من "المدنية" تشكل قاسما مشتركا بين عمليات و أحداث ثورية عديدة، كما لقي فيها بعض أبناء هذا الوطن التعذيب و التنكيل في فيلا سكينة سابقا. للإشارة فإن مجموعة الاثنين و العشرون عقدت اجتماعها التاريخي الذي يعتبر اللبنة الأولى في مسيرة ثورة نوفمبر في 17 جوان 1954 بمنزل دريش إلياس المحاذي للمتحف؛ فالمكان يعتبر مهدا لحوادث تاريخية هامة لا تزال راسخة في ذاكرة الجزائريين.

يتربع المتحف على مساحة قدرها 17000 متر مربع، يشتمل على طابق أرضي، طابق سفلي وأربعة طوابق علوية. توجد في الطابق السفلي قاعة شرفية تؤدي إلى قاعة المحاضرات التي

تتسع لـ 400 مقعد و توجد أيضا في هذا الطابق مكتبة بها قاعات للمطالعة و أخرى للوثائق، بالإضافة إلى مقهى و محلات لبيع الأشياء التذكارية، هناك أيضا مناطق عرض مساحتها 2700 متر مربع و كذا مركب إداري. أما الورشات و المخابر و المكاتب و قاعة للمصالح التقنية وقاعة مراقبة فهي موجودة بالطابق الأرضي. أما الطوابق الأربعة المتبقية فهي عبارة عن مناطق عرض بالأساس لا تقل مساحتها عن 2700 متر مربع ومكاتب إدارية و ورشات تقنية وفنية.

تتمثل مهام المتحف المركزي للجيش في جمع، استعادة، حفظ و عرض كل الأشياء والمستندات المتعلقة بالتاريخ العسكري الجزائري و على هذا الأساس فهو مكلف بجمع، جرد و استغلال كل الوثائق، الكتابات التاريخية و الصور، النقوش، التصاميم المصغرة، الرسوم و النحوت، الألبسة، الأثاث و الأسلحة الخاصة بتاريخ الجزائر و المغرب العربي في الميدان العسكري. كما أنه و من مهام المتحف المركزي، نشر المعلومات المتعلقة بالأحداث التاريخية العسكرية بواسطة منشورات و جميع الوسائل السمعية و البصرية وكل الأدلة المتاحة. من مهامه أيضا؛ عرض الأرشيف، الوثائق، الأفلام و الأشرطة التاريخية العسكرية على الجمهور كما يتيح المتحف إنجاز برامج بحث في ميدان التاريخ العسكري الوطني عبر العصور. أيضا من مهامه ترميم و حفظ الشواهد التاريخية العسكرية المتواجدة بالمتحف على اختلاف أشكالها و كذا القيام بأشغال البحث بالاشتراك مع الباحثين أو الهيئات المتخصصة الوطنية و الأجنبية و إقامة علاقات تعاون مع الهيئات المتخصصة في مجال البحث المتعلق بالتاريخ العسكري المشترك و منها تبادل المعلومات العلمية و التقنية و التاريخية المتعلقة بالعلوم المتحفية مع المتاحف و الهيئات الوطنية والدولية المتخصصة.

ينظم المتحف ندوات و ملتقيات وطنية مرتبطة بأهدافه و يقوم بانجاز و اقتناء أفلام وثائقية وأشرطة تاريخية و إنجاز أفلام إشهارية حول التاريخ العسكري الوطني عبر العصور وكذلك تسجيل و استغلال شهادات المجاهدين و المتقاعدين حول الحركة الوطنية، ثورة أول نوفمبر والجيش الوطني الشعبي و ذلك بمختلف وسائل الإعلام السمعية و البصرية والمكتوبة. من مهامه الأساسية أيضا تنظيم معارض داخل و خارج الوطن و تبادل الزيارات مع المتاحف الأجنبية و إصدار مجلة متخصصة و إنجاز منشورات و بطاقات بريدية وملصقات و مطويات وصور للتعريف بالمتحف و مختلف نشاطاته كما أنه يقوم بإعداد برامج متحفية متعلقة بالتاريخ العسكري عبر مختلف العصور و إعداد برامج النشاط الثقافي من محاضرات، معارض ثابتة ومتنقلة و ندوات وطنية و دولية.

أما من حيث التنظيم الإداري فمديرية المتحف المركزي للجيش تتضمن زيادة عن المدير أمانة و خلية إعلام آلي و مركز أمن الجيش و ينقسم المتحف بعد ذلك إلى عدة دوائر هي: الدائرة المتحفية و تتضمن مكتب المعارض و مكتب العلاقات العامة و الإعلام، أما دائرة الحفظ و البحث تتضمن مكتب التراث و مكتب البحث التاريخيي و مكتب الوثائق. هناك أيضا دائرة الإدارة والإسناد التي تتكفل بالمستخدمين و المالية و العتاد و الإسناد.

2- المكتبة الوطنية

تعد المكتبة الوطنية في الجزائر مكان آخر من أماكن الذاكرة الجماعية؛ فهي تضم بين جنباتها الموروث الفكري للجزائريين على مر العصور و لا عجب أن تحتوي المكتبة الوطنية نفائس الكتب والمخطوطات و الآثار التي لا تقدر بثمن و هي بهذا تعتبر مرجعا أساسيا للإنتاج الفكري الوطني المطبوع و ذاكرة الأمة و تعد من أقدم الهيئات الوثائقية والثقافية في الجزائر. لعل قصة المكتبة الوطنية في حد ذاتها تشكل صفحة من صفحات الذاكرة الوطنية.

يعود تاريخ إنشاء المكتبة الوطنية إلى بدايات الاحتلال الفرنسي للجزائر و بالتحديد في 13 أكتوبر 1835 بقرار من وزير الحربية آنذاك و يرتبط ارتباطا وثيقا باسم الكاتب الخاص للجنرال كلوزيل الذي استقدمه معه في أوت من نفس السنة أي 1835؛ هذا الكاتب لم يكن سوى لويس أدريان بربروجر[1] (Louis Adrien Berbrugger) عالم الآثار و خريج مدرسة شارت الفرنسية الذي كان اهتمامه بالتاريخ و الآثار القديمة خصوصا يفوق التصور. تم تعيينه كمكتبي "بدون مكتبة" و "بدون قراء" في أكتوبر من نفس السنة ثم اختير له مكان متواضع لإقامة مكتبة بالقرب من حي البحرية ليتم تحويل المقر سنة 1838 إلى ثكنة سابقة للجيش الانكشاري بباب عزون و التي ضمت أيضا متحف الآثار القديمة الذي أنشأ حديثا.

لم يستلم بربروجر خلال ثلاث سنوات من قرار إنشاء المكتبة سوى كتابين اثنين[2] و بعض الكتب التي زودته بها الوزارة الوصية، كانت تلك هي النواة الأولى لمحتويات تلك المكتبة. هذا الوضع أي لا مكتبة لا قراء سمح لبربروجر مرافقة الجيوش الفرنسية و جمع كل ما أمكنه جمعه من مخطوطات كانت أصل الرصيد و المجوعات العربية و بداية مقتنيات المكتبة بصفة عامة.

---

[1] ولد أدريان بربروجر في 11 ماي 1801 بباريس و توفي في 02 جويلية 1869 بالجزائر، خريج مدرسة شارت الفرنسية، استدعي ككاتب خاص للحاكم العام كلوزيل سنة 1835 و أصبح رئيس تحرير جريدة (Le Moniteur Algérien) الجريدة الرسمية للإدارة حيث كان ينشر إلى جانب النصوص التنظيمية و الإعلانات الرسمية مقالات حول تاريخ الجزائر. أوكلت إليه عدة مهام عبر التراب الجزائري بالتوازي مع مهمته الرئيسية المتمثلة في إدارة مكتبة الجزائر؛ من بين هذه المهمات تلك التي قادته إلى معسكر حيث الأمير عبدالقادر سنة 1837. في 1840 عينه أسقف الجزائر عضوا في لجنة تبادل الأسرى بين الأمير عبد القادر وقوات الاحتلال. عين بربروجر مفتشا للآثار و المتاحف التاريخية للجزائر. أشرف بربروجر على إنشاء "الجمعية التاريخية الجزائرية" في 1856 التي كان أول رئيس لها، كما أنه قام بنشر "المجلة الإفريقية" . له عدة مؤلفات منها و على وجه الخصوص مؤلفات حول تاريخ الجزائر.

لتفصيل أكثر حول حياة بربروجر أنظر على سبيل المثال الرابط التالي:
http://www.memoireafriquedunord.net/biog/biog15_Berbrugger.htm
او رابط المكتبة الوطنية الفرنسية: http://data.bnf.fr/12466628/adrien_berbrugger/#documents-about

[2] Germaine Lebele cite ces deux livres dans son article sur la nouvelle bibliothèque d'Alger :
- L'essai historique et politique sur la révolution belge écrit par Nothomb (ce livre a été offert par Lecoq D'Ambaud consul général de Belgique)
- La grande encyclopédie, offert par Pillaut-Debit ancien avoué de paris.

Cf. Germaine Lebele, La nouvelle bibliothèque nationale d'Alger [en ligne], In: *Bulletin des bibliothèques de France*, N°10 (1958), pp. 691-706.
Disponible sur : http://bbf.enssib.fr/consulter/bbf-1958-10-0691-001 Consulté le 07/08/2017

بعد مضي عشر سنوات أي 1848 و بعدما تم تحويل الوصاية على المكتبة و المتحف إلى وزارة التعليم العمومي، قررت هذه الأخيرة بعدما لاحظت عدم مناسبة الثكنة رغم إطارها التاريخي تحويل هاتين المؤسستين إلى مقر جديد تابع لمصالح الهندسة العسكرية غرب الجزائر العاصمة كان مقرا لقنصل الولايات المتحدة أيام الحكم العثماني. في 1861 قامت سلطات الاحتلال بتهيئة الشارع أين توجد المكتبة و المتحف وذلك ببناء جدار واقي أمام البحر مما حجب النور و الضوء على قاعة المطالعة و المكتبة عموما. عقب هذا الوضع و في سنة 1862 تم تحويل المكتبة و برأي من بربروجر نفسه إلى قصر "مصطفى باشا" الذي بني نهاية القرن الثامن عشر خلف مسجد كتشاوة والذي سيحتضن المكتبة إلى غاية 1958 أين تحولت مرة أخرى إلى المقر الجديد الذي بني خصيصا لها بشارع فرنز فانون حاليا.

لم يكن هذا آخر تحويل لمقر المكتبة الوطنية بل عرف تحويلا آخر في عهد الاستقلال إذ شُيدت لها بناية ضخمة بحي الحامة بالعاصمة تستوعب العدد المتزايد دوما من المقتنيات على اختلاف أنواعها و من القراء و المترددين على المكتبة، كان ذلك في الفاتح من نوفمبر سنة 1994 و فتحت أبوابها للجمهور في 16 أفريل 1996 بمناسبة يوم العلم.

تعاقب على إدارة المكتبة الوطنية بعد بربروجر ثلاثة محافظين إبان الحقبة الاستعمارية وهم:

- أوسكار ماكارتي (Oscar Mc-Carthy) من 1869 إلى غاية 1891
- إميل موباس (Emile Maupas) من 1891 إلى 1916
- غبرييل إسكير (Gabriel Esquer) من 1920 إلى 1948
- جرمان لوبيل (Germaine Lebel) من 1948 إلى 1962

تقلد إدارتها بعد الاستقلال محمود آغا بوعياد من 1962 إلى غاية 1991 من بين أعماله الكبيرة عملية هيكلة واسعة للمكتبة الوطنية حيث أصبحت مقرا للإيداع القانوني و بدأت بنشر البيبليوغرافية الوطنية الجزائرية كما أن المكتبة الوطنية عرفت عدة أسماء لمديرين سابقين من أمثال بجاجة عبد الكريم (1991-1992) الذي سيصبح بعد ستة أشهر من تعيينه على

رأس المكتبة الوطنية مديرا عاما للأرشيف الوطني، أمين الزاوي (2002-2008) والأديب عز الدين ميهوبي (2010-2013) و بعده مجيد دحمان الباحث بمركز البحث في المعلومات العلمية و التقنية (Cerist) و أخيرا ياسر عرفات قانة الذي أنهيت مهامه في أفريل 2017.

عرفت المكتبة الوطنية هي الأخرى على غرار المتاحف عدة نصوص تنظيمية عملت على سد الفراغ القانوني لهذا القطاع و عصرنة و ملائمة عملها و مهامها بما يتناسب و ضرورة التطور التكنولوجي الحاصل في مجال المعلومات و تكنولوجياتها الحديثة. ففي 1970 عرفت المكتبة الوطنية أول نص لها بعد الاستقلال (الأمر رقم 70-34 المؤرخ في 29 ماي 1972 المتضمن إعادة تنظيم المكتبة الوطنية) و قد كانت قبل ذلك تُسَيَّرُ وفق النصوص الفرنسية في مجال المكتبات.

يحدد المرسوم التنفيذي رقم 93-149 المؤرخ في 22 جوان 1993 المتضمن القانون الأساسي للمكتبة الوطنية الذي عرف عدة نصوص معدلة و مكملة له مهمة المكتبة في المادة 04 كالآتي:

"مهمة المكتبة الوطنية أن تجمع و تحافظ و تبلغ التراث الثقافي الوطني أيا كانت وسائطه، و تكفل التفتح على التراث العالمي. فهي تشارك في تطوير الشبكة الوطنية للمكتبات والوثائق، و في هذا الإطار تضطلع المكتبة الوطنية بما يأتي:

- تجمع شموليا الوثائق الخاضعة للإيداع القانوني و تعالجها و تحافظ عليها دوما و تطبق التشريع المرتبط بها،
- تقتني و تعالج و تحافظ و توزع المؤلفات و الوثائق المكتوبة و السمعية و البصرية الصادرة عبر التراب الوطني و في الخارج،
- تجمع مجموعات المخطوطات و القطع النقدية و الأوسمة و الوثائق النادرة و الثمينة ذات الأهمية الوطنية و تضبط فهرس ذلك،

- تكون و تحافظ على مجموعات الوثائق المختلفة و المطبوعات و المخطوطات التي تتعلق بالجزائر، أو التي يؤلفها جزائريون ، و المنشورة في الخارج، و كذلك الخرائط والتصاميم الموسيقية و المؤلفات الصوتية و السمعية البصرية،
- تحافظ على المطبوعات الرسمية الأجنبية المحصل عليها من خلال تطبيق الاتفاقات و الاتفاقيات للتبادل الدولي و تتصرف تصرف المؤتمن عليها،
- تضع تحت تصرف المستعملين، لا سيما الباحثون، الوثائق و الوسائل المادية الكفيلة بتسهيل نشاطهم،
- تشارك في تطوير البحث،
- تبادر بالمشاريع و تشارك في برامج البحث التي لها علاقة بميادين نشاطها، [...]"

يدير المكتبة الوطنية حسب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 10 أكتوبر 2007[1] مدير عام و يساعده مدير عام مساعد و أمين عام و تشمل ستة أقسام و ثلاثون مصلحة موزعة على أربعة مديريات، هي:

- مديرية تطوير المجموعات و معالجتها و حفظها،
- مديرية الاتصال و البحث،
- مديرية التجهيز و الصيانة و الأمن،
- مديرية الإدارة و الوسائل.

تقع المكتبة الوطنية بحي الحامة بالجزائر العاصمة بين شارعين كبيرين هما شارع محمد بلوزداد وشارع حسيبة بن بوعلي، و قد جاء اختيار هذا المكان في إطار سياسة ثقافية وحضرية ترمي إلى نقل بعض الوظائف الحيوية للعاصمة إلى هذا الحي ليصبح قطب جذب بامتياز. تنفرد المكتبة الوطنية للحامة بهندسة ضخمة مكونة من ثلاث مكتبات تعكس كل واحدة منها طابعا خاصا و تعكس أيضا التواصل بين المكتبة و الهندسة بأناقة بما يناسب تطور المكتبة الوطنية نحو الاحتفاظ بوظيفتها كحافظ للذاكرة الوطنية.

[1] قرار الوزاري مشترك مؤرخ في 10 أكتوبر 2007 يحدد التنظيم الداخلي للمكتبة الوطنية الجزائرية و ملحقاتها. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الدبمقراطية الشعبية. عدد رقم 72 المؤرخ في 2007/12/20. ص. 21

تتربع المكتبة الوطنية بالحامة على مساحة إجمالية تقدر بـ: 67000 متر مربع موزعة على ثلاثة عشر طابقا منها ستة طوابق مخصصة للحفظ. تبلغ سعة مخازنها عشرة ملايين كتاب ومجلد ما يعادل 170 كم خطي على الرفوف، تبلغ طاقة استقبال قاعات القراءة بها 2500 قارئ في نفس الوقت حيث تتوفر المكتبة على أربعة قاعات للمطالعة بسعة 450 قارئ للقاعة الواحدة، قاعة للدوريات، مصلحة للمخطوطات و الكتب النادرة، قرية إلكترونية، مصلحة للسمعي البصري، مكتبة للأطفال و الشباب و مصلحة للنشاط الثقافي. و مع توفر هذه الإمكانيات و المرافق ازداد نشاط المكتبة فلم يعد مقتصرا على المطالعة فقط بل تعداه إلى أكثر من ذلك كاحتضان الملتقيات و تنظيم الندوات و المحاضرات و إقامة المعارض وغير ذلك من الأنشطة الثقافية.

تقدم المكتبة الوطنية العديد من خدمات متطورة كخدمات الإعارة، الخدمة المرجعية، خدمات الدورية، خدمة المطبوعات المودعة، خدمات مكتبة الطفل، خدمات ذوي الاحتياجات الخاصة وغير ذلك من الخدمات التي تقوم بها المكتبة.

للمكتبة الوطنية عدة ملحقات موزعة على عدة ولايات تقوم بدور تكميلي للدور الرئيسي الذي تقوم به للمكتبة: ملحقة أدرار، عنابة، بجاية، تيارت، تلمسان، بسكرة و قسنطينة.

2-1- الإيداع القانوني

يعتبر الإيداع القانوني من آليات حفظ التراث الفكري و تنمية مجموعات المكتبات و هو قانون يخص إيداع الكتب و مصادر المعلومات المطبوعة و حوامل المعلومات المختلفة. اعتمدت المكتبة الوطنية الجزائرية على مبدأ الإيداع القانوني و ذلك منذ الفترة الاستعمارية و بعد الاستقلال عن طريق النصوص القانونية التي تسمح بتنمية المقتنيات

الفكرية و الفنية خاصة؛ إذ عرفت المكتبة إبان الفترة الاستعمارية[1] قانون 1925/05/19[2] الذي تم تعديله بالقانون رقم 341 المؤرخ في 1943/06/21[3] و أخيرا المرسوم رقم 56-978 المؤرخ في 1956/09/27 المتعلق بنظام الإيداع القانوني في الجزائر[4]. أما بعد الاستقلال فهناك النص الأول حول الإيداع القانوني عبارة عن أمر رقم 96-16 المؤرخ في 1996/07/02 المتعلق بالإيداع القانوني الذي تلاه المرسوم رقم 99-226 المؤرخ في 1999/10/04 الذي يحدد كيفيات تطبيق بعض أحكام الأمر رقم السالف الذكر.

يعرف الأمر رقم 96-16 الإيداع القانوني في المادة 02 بأنه: "إجراء ملزم لكل شخص طبيعي أو معنوي له إنتاج فكري أو فني يوجه للجمهور." كما أن الإتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات (IFLA) من خلال المبادئ الأساسية لإعداد تشريعات حول الإيداع القانوني الصادر سنة 2000 و هي الطبعة الجديدة و الموسعة للتوصيات التي أصدرتها اليونسكو سنة 1981، يعرفه على أنه: "الالتزام الذي يفرضه القانون على كل شخصية طبيعية أو معنوية ذات هدف مربح أو عمومي، تنتج وثائق بالأعداد، من أي نوع كانت، بغية إيداع نسخة واحدة أو عدة نسخ لدى هيئة وطنية معينة[5]."

تتعدد أنواع الإنتاج الفكري المقصودة في التعريفين فهي كل الوثائق المنشورة و التي غالبا ما تنتج بالأعداد و توضع تحت تصرف الجمهور مهما كانت وسيلة التوزيع كالعرض أو الإعلان

---

[1]Dépôt légal en Algérie [en ligne], In: *Bulletin des bibliothèques de France (BBF)*, N° 10 (1956), p. 695
Disponible sur : http://bbf.enssib.fr/consulter/bbf-1956-10-0695-001 Consulté le 11/08/2017

[2]Loi sur le dépôt légal [en ligne], In: *Journal officiel de la république française*, N° 123 (1925), pp. 4934-4935
Disponible sur :
http://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k64920965/f2.image.r=D%C3%A9p%C3%B4t%20l%C3%A9gal
Consulté le 11/008/2017

[3]*Loi N° 341du 21/06/1943 modifiant le régime du dépôt légal* [en ligne], In: *Journal officiel de la république française*, N° 156 (1943), pp. 1778-1779
Disponible sur : http://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k96173905/f8.item Consulté le 11/008/2017

[4]Décret N° 56-978 du 27/09/1956 relatif au régime du dépôt légal en Algérie [en ligne], In: *Journal officiel de la république française*, N° 229 (1956), p. 9321
Disponible sur : https://www.legifrance.gouv.fr/jo_pdf.do?id=JORFTEXT000000877647 Consulté le 1/08/2017

[5]الاتحاد الدولي لجمعيات و مؤسسات المكتبات، *المبادئ الأساسية لإعداد تشريعات حول الإيداع القانوني* [على الخط]، نجاح بن خضرة، فطومة بن يحي [مترجم]،[ب م]: الاتحاد العربي للمكتبات و المعلومات، 2013. 86 ص. سلسلة ترجمة معايير الافلا. متوفر على الرابط التالي:
https://www.ifla.org/files/assets/national-libraries/publications/guidelines-for-legal-deposit-legislation-ar.pdf

أو الإلصاق. كما أن المنشورات الإلكترونية أيضا قد تخضع للإيداع القانوني إذا كانت بمثابة قاعدة بيانات مخزنة في جهاز موزع بما أنه موضوع تحت تصرف الجمهور بوسيلة تكنولوجية تسمح لهذا الأخير قرائته، الاستماع إليه أو مشاهدته[1]. من جهته كرس الأمر 96-16 لسنة 1996 هذا التحديد للوثائق المعنية بالإيداع القانوني في المادة 07 بقوله: "تخضع للإيداع القانوني الوثائق المطبوعة و الصوتية و المرئية و السمعية البصرية أو التصويرية وبرامج الحاسوب بكل أنواعها أو قواعد المعطيات و ذلك مهما تكن الدعامة التي تحملها وتقنية الإنتاج و النشر و التوزيع."

تحدد المادة 04 من الأمر رقم 96-16 أهداف الإيداع القانوني بما يلي:

- جمع الإنتاج الفكري و الفني المذكور في المادة 02 من هذا الأمر و وقايته و حفظه،
- إعداد البيبليوغرافيات و قوائم الوثائق و توزيعها،
- السماح بالاطلاع على الوثائق موضوع الإيداع القانوني.

كما أن ذات الأمر يلزم في المادة 05 بتسليم الوثائق كاملة و مطابقة للأصل إلى المؤسسة المُؤهلة و ذلك قبل وضعها في متناول الجمهور و يؤكد في المادة 06 بأن الإيداع يخص الحفظ فقط و يقر مبدأ عدم المساس بحقوق ملكية التأليف و حقوق منتج الوثائق المودعة.

أما بخصوص المؤسسات المؤهلة لاستلام الإيداع القانوني فإن الأمر رقم 96-16 حددها بصفة واضحة في المادة 10 و هما المكتبة الوطنية الجزائرية و المركز الجزائري للسينما.

[1] الاتحاد الدولي لجمعيات و مؤسسات المكتبات، المبادئ الأساسية لإعداد تشريعات حول الإيداع القانوني، المرجع السابق، ص.08

2-2- خدمات المكتبة الوطنية الجزائرية[1]

تؤدي المكتبة الوطنية بالحامة عدة خدمات منها على وجه الخصوص:

- خدمة الإعارة الداخلية أو الخارجية؛ إذ يحق لجميع المواطنين الاستفادة من هذه الخدمة وفقا للإجراءات المعمول بها،
- الخدمة المرجعية تتمثل في تقديم المراجع و المصادر و المعلومة المطلوبة للباحثين وكذا إرشادهم و توجيههم إلى الأقسام التي يحتاجونها في المكتبة بالإضافة إلى الإجابة عن الأسئلة المرجعية التي يتقدم بها المستفيدون،
- خدمة الإحاطة الجارية التي تتمثل في استعراض الوثائق و مصادر المعرفة المختلفة التي تصل إلى المكتبة و اختيار المواد التي تناسب احتياجات المستفيدين و إعلامهم بها من خلال الفهارس التي تصدرها بانتظام مصلحة الدوريات،
- خدمة الدوريات إذ تعمل على تقديم معلومات حديثة و متطورة في المجالات المعرفية المختلفة من خلال الدوريات في شكليها الورقي أو الإلكتروني،
- خدمة المطبوعات المودعة: حيث تعمل على استقبال الوثائق بأشكالها المختلفة والمتنوعة والصادرة عن مختلف الجهات المودعة بالمكتبة الوطنية،
- خدمة البحث الآلي في قواعد المعطيات و الانترنت إذ باستطاعة الباحث استخدام أجهزة الحاسوب المتوفرة بالمكتبة لأجل استرجاع المعلومات و البيانات بشكل فوري ومباشر عن طريق المحطات الطرفية التي تزود الباحثين بالمعلومات المخزنة في قواعد المعطيات،
- خدمات مكتبة الطفل و هي خدمة متميزة موجهة للأطفال حيث تُراعي عدة عوامل منها عامل السن و عامل المستوى التعليمي كما أنها تقوم بالإعارة الداخلية و الخارجية

[1] أنظر بوابة مكتبات الجمهورية الجزائرية التي أنشئت بالشراكة مع الفهرس العربي الموحد و المكتبة الوطنية الجزائرية ومركز البحث في المعلومات العلمية و التقنية و جامعة الجزائر على الرابط التالي:
http://www.aruc.org/ar/web/auc-algerria/algeria-national-library

لفائدة الأطفال وتنشيطهم ثقافيا كالمسابقات و أعمال الرسم و غير ذلك من النشاطات الموجهة للأطفال،

- خدمات ذوي الاحتياجات الخاصة للذين يمكنهم التردد على المكتبة الوطنية إذ توفر لهم المكتبة وثائق ورقية صادرة بطريقة البرايل،
- خدمة تصوير مصادر المعلومات من أهم الخدمات التي تقدمها المكتبة الوطنية للقراء والباحثين و تخص هذه الخدمة تصوير المصادر التي لا يمكن إعارتها كالمخطوطات والكتب النادرة وتشمل تصوير و استنساخ المعلومات المطلوبة.

يمكن للمكتبة الوطنية القيام بخدمات أخرى أكثر تطورا و استجابة لاحتياجات القراء والباحثين و المستفيدين بشكل عام مثل ما قامت به العديد من المكتبات الوطنية من رقمنة بعض المجموعات النادرة و القديمة التي لا تدخل في إطار حقوق التأليف أو النشر و كذا تألية فهرسها ووضعه على الخط حتى يمكن للمستفيدين بشكل عام إعداد طلباتهم مسبقا لأجل ربح الوقت.

3- الأرشيف الجزائري

لا يقل الأرشيف في الجزائر أهمية عن أماكن الذاكرة الأخرى كالمتاحف و المكتبات بل هو من أهم تلك الأماكن لما توفره من مصادر معلومات تخص الماضي و توثقه بما لا يدع مجالا للتشكيك في أهمية و مصداقية المعلومات التي تحتويها تلك الوثائق و من المعلوم أن منهجية البحث التاريخي تعتمد كلية على الوثائق التي: "تعد المادة الأساسية التي تعكس صور الماضي بكل ما فيه من حدث و فعل و رد فعل على نحو لا تفعله مادة أخرى،

وقد جعلها ذلك المرجع الأساسي للبحث التاريخي المتصف بالأصالة و الابتكار، و قد اكتسبت أهميتها هذه من أهمية المعلومات التي تقدمها إلى البحث التاريخي[1]."

يعود تاريخ الأرشيف (الوثائق) في الجزائر إلى ثلاث حقب زمنية متعاقبة و متتالية كما لاحظ ذلك خبراء الأرشيف في الجزائر، هذه الحقب هي[2]:

- أرشيف العهد العثماني،
- أرشيف الفترة الاستعمارية،
- أرشيف فترة الاستقلال.

من الممكن أن تكون هناك وثائق أرشيف سابقة للعهد العثماني تعود إلى الدولة الزيانية على وجه الخصوص و قد تعود إلى عهد الدولة الموحدية كما يشير إلى ذلك المؤرخين عند الحديث عن المسح الترابي الذي أقامه عبد المؤمن بن علي غير أن ما وصلنا فعلا من وثائق أرشيفية تاريخية يدل على تلك الوثائق الموروثة من العهد العثماني فقط و التي قامت فرنسا بسلبها (1500 صندوق حسب تقدير الأرشيف الوطني) و إتلاف القسم الكبير منها عند بداية الاحتلال كما تشير إلى ذلك المصادر الفرنسية نفسها[3].

يعتبر أرشيف العهد العثماني من الأرصدة الثمينة التي يزخر بها الأرشيف الوطني ببلادنا بعد ما أرجعته فرنسا إلى الجزائر في سنوات الاستقلال على فترات متباينة. تختلف طبيعة الوثائق العثمانية في الجزائر باختلاف الأنشطة التي كانت تمارسها الإدارة آنذاك كوثائق بيت المال، المحاكم الشرعية، بيت البايلك، المراسلات و المعاهدات الدولية و غيرها من الوثائق.

[1] ظاهر محمد صكر الحسناوي، *دراسات في منهجية الفكر التاريخي: إطلالة على دور الوثيقة في كتابة التاريخ*، بغداد، الرباط، دار ومكتبة عدنان، دار الأمان، 2014، 190 ص.

[2] المديرية العامة للأرشيف الوطني، الأرشيف الوطني الجزائري. أعمال الندوة العلمية العربية حول: مواصفات المباني الحديثة والتجهيزات الأرشيفية، الجزائر، 1 و 2 ديسمبر 1993، في: *مطبوعات الأرشيف الوطني الجزائري*، عدد رقم 07 (1997)، ص ص. 29-38

[3] المديرية العامة للأرشيف الوطني، النزاع الجزائري الفرنسي حول الأرشيف، في: *مطبوعات الأرشيف الوطني الجزائري*، عدد رقم 03 (1996)، 53 ص.

أما في عهد الاحتلال الفرنسي عرف إنتاج الوثائق الإدارية الفرنسية بالجزائر ارتفاعا كبيرا كما و نوعا لا يزال يجلب عددا من الباحثين في تاريخ الجزائر (المرحلة من 1830 إلى 1962) باستمرار كما تشير إلى ذلك سجلات قاعة المطالعة بمركز أرشيف ما وراء البحار بفرنسا حيث يضم هذا المركز أرشيف المستعمرات الفرنسية و يشكل الأرشيف الجزائري الذي تم تحويله ڤبيل الاستقلال إلى الأراضي الفرنسية بحجة التصوير المصغر الجزء الأكبر منه[1]؛ هذا العمل ينافي الأعراف الدولية التي يحكمها القانون الدولي العام و مبدأ تداول الدول وكذلك مبادئ الممارسة الأرشيفية السليمة. يقدر خبراء الأرشيف الوطني الجزائري حجم الأرشيف الذي تم تحويله إلى 200 ألف علبة (600 طن). تُلح الجزائر في طلب استرداد هذا الأرشيف الذي يُشكل موضوع نزاع بين الجزائر و فرنسا إلى يومنا هذا[2].

تشكل الأرصدة الموروثة من العهد الاستعماري و التي سلمت من التحويل تراثا وثائقيا غنيا لا يمكن لأي باحث الاستغناء عنه فهو يشمل وثائق الحاكم العام في الجزائر، وثائق العدالة، الأشغال العمومية، أقاليم الجنوب، الصحة العمومية، الفلاحة، المياه و الغابات و غيرها من الأرصدة المهمة و الثرية.

تعتبر وثائق أرشيف الحركة الوطنية الجزائرية السياسية، الاجتماعية، الثقافية و الرياضية وبخاصة وثائق الثورة التحريرية (1954-1962) كبيان أول نوفمبر و دساتير الجزائر المختلفة ومحاضر اجتماعات طرابلس و وثائق الحكومة المؤقتة الجانب الآخر للأرشيف الذي أنتجه الجزائريون بعيدا عن الإدارة الفرنسية و هو يشكل ذاكرة الكفاح الطويل من أجل التخلص من المستعمر و إرثا وثائقيا يفتخر به الشعب الجزائري يمكن الاطلاع عليه بمركز الأرشيف الوطني.

[1] تحدث الأستاذ صوفي فؤاد حول موضوع ترحيل الأرشيف قبيل الاستقلال الوطني في 1962 بتفصيل دقيق في:
Fouad M. Soufi, *En Algérie: l'état et ses archives*, op. cit. pp. 162-170

[2] المديرية العامة للأرشيف الوطني، النزاع الجزائري الفرنسي حول الأرشيف، مرجع سابق، ص. 07

يحتفظ هذا المركز أيضا، بالأرشيف المنتج بعد 1962 و يخص الإدارات المركزية، أرشيف الإذاعة و التلفزيون و يستقبل أيضا الأرشيف الخاص للشخصيات الوطنية والجمعيات غير الحكومية. كما تحتفظ مصالح أرشيف الولايات بأرصدة تاريخية هامة تشهد على النمو في الجزائر.

3-1- مؤسسة الأرشيف الوطني

تتكون مؤسسة الأرشيف الوطني من المديرية العامة للأرشيف الوطني (مرسوم رقم 88-45 المؤرخ في 1988/03/01) الخاضعة لسلطة الأمين العام لرئاسة الجمهورية و من مركز الأرشيف الوطني (مرسوم رقم 88-47 المؤرخ في 1988/03/01 المُعَدِل و المُتمم للمرسوم رقم 87-11 المؤرخ في 1987/01/06) الذي يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و كذا المجلس الأعلى للأرشيف (مرسوم رقم 88-46 المؤرخ في 1988/03/01) الذي لم يرى النور إلى يومنا هذا.

3-1-1- المديرية العامة للأرشيف الوطني[1]

أحدثت المديرية العامة للأرشيف الوطني الجزائري شهر ديسمبر من عام 1972، جاء ذلك عقب صدور الأمر الرئاسي لسنة 1971 الذي يؤسس الرصيد الأرشيفي الوطني للجزائر؛ تلاها سنة 1974 تأسيس النواة الأولى للأرشيفيين الجزائريين الذين سيقع على عاتقهم تحمل أعباء المهام الأرشيفية و تكوين إطارات المستقبل في هذا المجال.

في 1977 صدر المرسوم رقم 77-67 المؤرخ في 20 مارس 1977 المتعلق بالأرشيف الوطني الذي حدد بدقة مختلف الهيئات التي تتكون منها مؤسسة الأرشيف الوطني حسب المادة 29 وهي كالآتي:

[1] أنظر : عبد الكريم بجاجة، *منهجية لوضع سياسة وطنية لإدارة الأرشيف: التجربة الجزائرية* [على الخط]، متوفر على الرابط التالي: http://alyaseer.net/vb/showthread.php?t=9774

- مديرية المحفوظات الوطنية،
- مديرية المستودع المركزي للمحفوظات الوطنية،
- مديريات الولاية للمحفوظات الوطنية،
- المفتشية العامة للمحفوظات الوطنية،
- المجلس الاستشاري للمحفوظات الوطنية.

تشكل هذه الهيئات شبكة أرشيفية وطنية تعبر عن تصور سليم و رؤية واضحة للمهمة الأرشيفية في بلادنا، غير أن هذا المرسوم ظل حبرا على ورق و لم يتجسد في الواقع لأسباب مختلفة. في سنة 1976 تم إلحاق المديرية العامة للأرشيف الوطني بالمركز الوطني للدراسات التاريخية (Centre National des Etudes Historiques).

في سنة 1984، ألحقت المديرية العامة للأرشيف الوطني بوزارة الثقافة لتعود إلى حضن رئاسة الجمهورية سنة 1988. تعتبر هذه السنة سنة الأرشيف بحيث تم فيها إصدار قانون للأرشيف الوطني، تدشين مركز جديد للأرشيف الوطني و إحداث المديرية العامة للأرشيف الوطني بصفة رسمية.

من مهام المديرية العامة للأرشيف الوطني حسب المرسوم رقم 88-45 المتضمن إحداث المديرية العامة للأرشيف الوطني فإن هذه الأخيرة مكلفة حسب المادة الثانية بـ:

- تطبيق السياسة الوثائقية الوطنية في إطار توجيهات المجلس الأعلى للأرشيف الوطني،
- تعد مخططات العمل و برامجه السنوية و المتعددة السنوات في ميدان الأرشيف الوطني و تنفيذها،
- تعد برامج تكوين مستخدمي الأرشيف الوطني و تحسين مستواهم و تطبقها،
- تعد النصوص التنظيمية و التقنية الضرورية لتنظيم العمل الوثائقي و تقترحها،

- تمثل الجزائر في أشغال الهيئات الدولية المتخصصة و تبدي رأيها في الاتفاقيات الدولية في مجال الوثائق،
- تقوم بأي عمل تنشيط و توعية من شأنه أن يرفع قيمة الممتلكات الوثائقية الوطنية،
- تتولى تقويم الأعمال المباشرة في مجال الأرشيف و تعد حصيلتها.

كما أنها حسب المادة الثالثة من المرسوم:

* تعد بالتعاون مع الهياكل المعنية مدونات الترتيب و نطاقه و إجراءات إتلاف الوثائق أو إدراجها ضمن الأرشيف الوطني،
* تتخذ جميع التدابير لاقتناء تقنيات الإصلاح و الاستنساخ و الإعلام،
* ترتب الأرشيف الخاص الذي له أهمية تاريخية و تشجع على التبرع به،
* تراقب طبقا للتنظيم الجاري به العمل مسك الأرشيف الموجود في مختلف أجهزة الدولة و الجماعات المحلية و تسييره.

تتشكل المديرية العامة من ثلاث (03) مديريات (المادة 4) :

- مديرية المقاييس و تقنيات التسيير و تشتمل المديرية الفرعية للمقاييس و المديرية الفرعية لتقنيات التسيير. تتكفل هذه المديرية بظبط مقاييس الوثائق الإدارية و تحديد مقاييس الأرشيف و طرق تسييره.
- مديرية التفتيش و تشتمل على المديرية الفرعية للبرمجة و التكوين و المديرية الفرعية للتلخيص و هي مكلفة برقابة عمليات تسيير الأرشيف في أجهزة الدولة والحزب و الجماعات المحلية و المؤسسات و الهيئات العمومية.
- مديرية المبادلات و التطوير تشتمل على المديرية الفرعية للمبادلات و المديرية الفرعية للتطوير و هي مكلفة بإعادة تكوين الممتلكات الوثائقية الوطنية و المبادلات مع المنظمات و الهيئات الدولية المتخصصة و العلاقات بالجمهور.

3-1-2- مركز الأرشيف الوطني

أنشأ مركز الأرشيف الوطني لغرض المحافظة على التراث الوثائقي الوطني و استغلاله وتبليغه للجمهور و هو بهذا مكلف حسب المادة الرابعة من المرسوم رقم 87-11 بـ:

- يُعد بالتعاون مع الهياكل المعنية المدونات و أطر الترتيب و إجراءات إلغاء المحفوظات وتسليمها،
- يُكَوِن الفهرس الوثائقي الوطني،
- يحث على تسليم محفوظات المؤسسات و الهيئات التابعة للدولة،
- يمارس طبقا للقواعد و الإجراءات المعمول بها حق الشفعة أو المطالبة بالأوراق والوثائق التي يتكون منها رصيد المحفوظات الوطنية كيفما كانت و أينما وجدت و لأي حقبة زمنية تنتمي،
- يتخذ جميع التدابير لاكتساب تقنيات الترميم و الاستنساخ و استعمال الإعلام الآلي،
- يشتري مصادر وثائقية و يقتلها و يعيرها و يتبادلها،
- يرتب المحفوظات الخاصة ذات الأهمية التاريخية و يساعد على إيداعها طواعية،
- يصدر مجلة دورية و دراسات وافية و مجموعات وثائق و مصادر بحث،...

يضم مركز الأرشيف الوطني حسب القرار المؤرخ في 2015/08/24 ستة أقسام، هي:

*قسم الحفظ و المعالجة،

*قسم المصالح التقنية،

*قسم التثمين و التوجيه،

*قسم الإعلام الآلي،

*قسم الإدارة و الوسائل،

*الملحقات.

عرف مركز الأرشيف الوطني مديرا واحدا هو السيد اعمر عمور و ذلك من سبتمبر 1988 إلى غاية مارس 2001 و منذ ذلك الحين يتم تسيير المركز بالنيابة. تولى نيابة مدير المركز من مارس 2001 إلى جويلية 2002 السيد بومدين لرصاوي و بعده السيد عبد المجيد شيخي الذي يشغل هذا المنصب أي مديرا للمركز بالنيابة منذ 2002 إلى يومنا هذا بالموازاة مع وظيفته الأساسية كمدير عام للأرشيف الوطني.

يسهر مركز الأرشيف الوطني على الحفظ الجيد للوثائق الإدارية التي تنتجها أجهزة الدولة وله علاقات منتظمة مع مصالح الأرشيف التابعة للإدارات المركزية و الجماعات المحلية، وذلك بغرض توفير الشروط الضرورية للوظيفة الأرشيفية.

تُعدُ البناية التي تحتضن الأرشيف الوطني نصبا وطنيا عظيما من الناحية الهندسية والجمالية يتكون من (08) طوابق تحتوي على (64) مخزنا طول رفوفها سبعين ألف متر خطي؛ تمثل مساحة أرضية قدرها 16800م^2 من مجموع المساحة العامة التي تقدر بـ 22712م^2. كما تحتوي البناية على بهو كبير و قاعات الجمهور منها قاعة للمطالعة و أخرى للقراءة وقاعة للمحاضرات طاقتها 150 مكان و بهو للعرض. أما المحلات الإدارية فليست مفتوحة للجمهور. جُهزت البناية بمحلات و مصالح تقنية وفقا للمعايير الدولية المعمول بها في ميدان الأرشيف: قاعة الفرز و التصنيف، ورشة للترميم و التجليد، مطبعة، مخبر للصور، مخبر للمصغرات الفيلمية و تجهيزات الإعلام الآلي، توجد أيضا محطة للتطهير، تبخير و نفض الغبار" و نظام لتكييف الهواء. و لمكافحة الحرائق جهز المبنى بكاشف للدخان و مطفآت وأبواب مضادة للحرائق[1].

يقدم مركز الأرشيف الوطني خدمات علمية و ثقافية متنوعة:

[1] المديرية العامة للأرشيف الوطني، الأرشيف الوطني الجزائري، مرجع سابق، ص. 32

1- الاطلاع على الأرشيف: يعتبر التعريف بالأرشيف قصد الاطلاع عليه من المهام الرئيسية للأرشيف الوطني و يتم ذلك مجانا مع الخضوع إلى بعض الإجراءات التطبيقية. قاعة المطالعة مفتوحة خلال أيام العمل.

2-الاستفادة من خدمات المكتبة و الإعارة: إن الاستفادة من خدمات المكتبة مخصصة للباحثين، و يمكن الاطلاع على الكتب و مجموعات الدوريات و المجلات و الصحف وكذا الجرائد الرسمية. أما الإعارة فهي خاضعة لبعض الإجراءات التطبيقية.

3- المعارض: يتم تنظيم معارض حول الأرشيف بمناسبة الأحداث التاريخية الكبرى.

4- وسائل البحث: يتم إعداد الفهارس و الأدلة و وسائل بحث أخرى و توضع في متناول الباحثين و العموم لمساعدتهم على القيام بأبحاثهم.

5-المنشورات: يقدم تقرير سنوي عن نشاط المؤسسة و كل ما يتعلق بقطاع الأرشيف بالجزائر.

6-النشاطات العلمية و الثقافية: ينظم الأرشيف الوطني بصفة منتظمة ملتقيات و أيام دراسية لصالح مستخدمي الوزارات و الجماعات المحلية حول مواضيع تخص التسيير والمحافظة على الوثائق. كما ينظم الأرشيف الوطني ندوات وطنية و دولية إلى جانب الأبواب المفتوحة لصالح المؤسسات التربوية و الأفواج المنظمة.

أما على المستوى الدولي فإن الجزائر عضو في المجلس الدولي للأرشيف و قد ترأس المدير العام للأرشيف الوطني الندوة الدولية للمائدة المستديرة للأرشيف ما بين 1992-1996. كما ترأس لفترات الفرع الإقليمي العربي للمجلس الدولي للأرشيف. من جهة أخرى تتم اتصالات عديدة مع هيئات مماثلة في إطار اتفاقيات التعاون العلمي و الثقافي.

3-2- الأرشيف المحلي و الإقليمي

3-2-1- أرشيف الولايات

أنشأ القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 03 ماي 1992 الخاص بتنظيم مصالح الأمانة العامة للولاية مصلحةً للأرشيف الولائي، في الوقت الذي لا نجد إشارة إلى أرشيف الولاية في القوانين المتعلقة بالولاية خاصة القانون رقم 12-07 الممضي في 21 فبراير 2012 و لا القانون الذي سبقه أي القانون رقم 90-09 المؤرخ في 07 أبريل 1990 و لا حتى القانون رقم 88-09 المؤرخ في 26 يناير 1988 المتعلق بالأرشيف الوطني. القانون الخاص بالأرشيف يشير إلى الجماعات المحلية و لا يذكرها إلاّ في التعريف الذي يعطيه للهيئات المنتجة للأرشيف. هذا القانون يلغي كل الأحكام و النصوص السابقة له بما في ذلك المرسوم رقم 77-67 المؤرخ في 20 مارس 1977 الذي يحدد مستويات الأرشيف الوطني خاصة أرشيف الولاية الذي يجعل منه مديرية بكامل صلاحياتها.

يكرس القرار السالف الذكر دور الحفظ المؤقت لمصالح أرشيف الولايات؛ غير أن واقع الأمر يؤكد أن مصالح أرشيف الولايات هي فعلا امتداد طبيعي و منطقي للأرشيف الوطني على المستوى المحلي إذ تقوم بحفظ الأرشيف النهائي و الدائم بالولاية و تعمل على تنمية هذا النوع من الأرصدة.

تتكون مصلحة الأرشيف للولاية بمقتضى القرار الوزاري السالف الذكر من مكتبين اثنين:

1-مكتب المساعدة و الإعلام، 2- مكتب الحفظ.

يتولى مكتب المساعدة و الإعلام:

- نشر و تعميم القواعد المعمول بها في مجال المعالجة، الحفظ و تسيير الأرشيف والسهر على تطبيقها من طرف مديريات الولاية،

- مساعدة المديريات بالولاية في تنظيم و حفظ أرشيفها و في العمل على تطبيق طرق وكيفيات دفع الأرشيف الخاص بها إلى مكتب الحفظ الذي تحدد مهامه بدقة.

يتولى مكتب الحفظ:

- الاستقبال و الحفظ وفق الشروط التنظيمية المعمول بها للعقود، المداولات، الوثائق والنشرات الرسمية المنتجة من قبل مديريات الولاية،
- القيام وفق الشروط التنظيمية المعمول بها على دفع هذه الوثائق إلى الهيئات المكلفة بتسيير التراث الأرشيفي.

3-2-2- أرشيف البلديات

يُنشِأ القانون رقم 90-08 المؤرخ في 07 أبريل 1990 و كذا القانون الجديد رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلقين بالبلدية الأرشيف البلدي. تناول كلا القانونين ذلك بشكل لم يتناوله قانوني الولاية رقم 90-09 بنفس التاريخ و نفس الجريدة الرسمية التي صدر بها القانون رقم 90-08 و كذلك القانون رقم 12-07 المضي في 21 فبراير 2012 بالنسبة لأرشيف الولاية. في المادة 60 من قانون البلدية لسنة 1990 و كذا المادة 82 من القانون الجديد التي تنص على: "يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي، باسم البلدية، وتحت مراقبة المجلس بجميع الأعمال الخاصة بالمحافظة على الأموال والحقوق التي تتكون منها ثروة البلدية وإداراتها ولاسيما ما يأتي: [...] السهر على صيانة المحفوظات أو السهر على المحافظة على الأرشيف."

كرس القانون رقم 11-10 لسنة 2011 اهتماما بالغا بأرشيف البلدية في الفصل الثالث بفرع كامل من خمس مواد (من المادة 139 إلى المادة 143) تتحدث كلها عن الأرشيف بالبلدية هي نفس المواد (من المادة 121 إلى المادة 125). التي قد كانت وردت في القانون السابق للبلدية لسنة 1990 مع تعديل في صياغة المواد.

3-3- مراكز متخصصة (أرشيف القضاء)

تعززت مؤسسات الأرشيف في الجزائر بإنشاء مراكز جهوية لحفظ الأرشيف و قد كانت وزارة العدل قد أصدرت قبل ذلك نصين مهمين في مجال تسيير الأرشيف القضائي بالجزائر لا سيما المرسوم رقم 96-168 المؤرخ في 13 ماي 1996 الذي يحدد كيفيات تسيير الأرشيف القضائي وحفظه و كذا القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 03 جوان 1998 الذي يحدد طبيعة الأرشيف القضائي و مدة حفظه لدى الجهات القضائية و آجال إتلافه أو إيداعه لدى المؤسسة المكلفة بالأرشيف الوطني.

أنشأ المرسوم رقم 12-409 المؤرخ في 08 ديسمبر 2012 مراكز جهوية للأرشيف القضائي وحدد كيفيات تنظيمها و تسييرها، تعمل بالتوازي مع اللجان الوارد إحداثها في المرسوم رقم 96-168 (لجنة لتسيير الأرشيف على مستوى المحكمة العليا، المجالس القضائية وأخرى على مستوى المحاكم).

تتكفل اللجان المذكورة بما يلي:

- التعرف على الوثائق و فرزها،
- فرز الوثائق المطلوب إتلافها،
- تنظيم عملية إيداع بعض الوثائق لدى مراكز الفرز الأولي للأرشيف،
- الإشراف على إيداع وثائق الأرشيف التي لا جدوى من استعمالها العادي لدى المؤسسة المكلفة بالأرشيف الوطني.

كما ان هذه اللجان تباشر أعمالها طبقا للشروط و الكيفيات المحددة في القرار الوارد ذكره في المادة 3 و الذي سيكون موضوع القرار الوزاري المشترك الذي سيصدر بعد هذا التاريخ سنة 1998 و الذي يحدد طبيعة الأرشيف القضائي و مدة حفظه لدى الجهات القضائية و آجال إتلافه أو إيداعه لدى المؤسسة المكلفة بالأرشيف الوطني.

يبدو أن المشرع من خلال هذه النصوص قد فهم العملية الأرشيفية على وجهها الصحيح غير أن ما جاء من استقلال مراكز الأرشيف القضائي و عدم خضوعها لوصاية الأرشيف الوطني واعتبار تلك المراكز التي أقدمت وزارة العدل على إنشائها غير مرتبطة عضويا بمؤسسة الأرشيف الوطني قد يفتح المجال لقطاعات وزارية أخرى على الإقدام بخطوات مماثلة في هذا الصدد.

يبقى أن إنشاء مراكز أرشيف متخصصة أمرا ضروريا، نظرا لخصوصية بعض القطاعات كالصحة و الشؤون الخارجية و عالم الاقتصاد.

يُنظم المرسوم الخاص بالمراكز الجهوية للأرشيف القضائي تلك المراكز التي تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، تحت وصاية وزير العدل حافظ الأختام. و هي موزعة على التراب الوطني بما يضمن السير الحسن لتلك المراكز و الجهات الملحقة بها من حيث القرب الجغرافي.

مهام المركز: يتولى المركز الجهوي حسب المادة 4 من المرسوم استلام الأرشيف القضائي و معالجته و حفظه من خلال:

- استلام الأرشيف القضائي من الجهات القضائية المعنية و فرزه وفقا للتنظيم المعمول به،
- تنظيم الأرشيف القضائي و ترتيبه و تسجيله،
- تسهيل الوصول للأرشيف القضائي و الاطلاع عليه و استنساخه و تبليغه في الحدود التي يسمح بها التشريع و التنظيم المعمول بهما،
- تطبيق جدول تسيير الأرشيف القضائي و تقديم الاقتراحات الخاصة بتحيينه،
- استعمال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في مجال الأرشيف القضائي،
- تنظيم دورات تكوينية في مجال تدخله لصالح موظفيه و موظفي الجهات القضائية.

يضم المركز حسب المادة 17 الهياكل التالية:

- قسم الإدارة و الوسائل،

- قسم الاستقبال و المعالجة،
- قسم حفظ الأرشيف و تبليغه،
- قسم الإعلام الآلي.

خلاصة الفصل

للذاكرة أماكن محددة و فضاءات متخصصة تخدمها و يتجسد من خلالها حفظ هذه الذاكرة. إن إنشاء مؤسسات تُعنى بالشواهد و تصونها و تعمل على استدامتها و تسييرها لهو من صميم عمل الذاكرة رغم ملاحظة بعض النقائص و الاختلالات في المجال التشريعي و التنظيمي في مجال الأرشيف خاصة نتجت عن رؤية الإدارة لما تنتجه من وثائق و لمكانة الأرشيف في المجتمع.

إن أدوار تلك الأماكن تتكامل مع بعضها البعض بهدف ترسيخ دعائم الهوية الوطنية و روح الانتماء للوطن و التفاخر بالأحداث التي صنعت تاريخ هذا الشعب و بالتالي الارتقاء بثقافة المواطن؛ غير أنه من الملاحظ أن الاهتمام بفضاءات الذاكرة عرف تفاوتا واضحا إذ أن السياسة الوطنية في مجال المتاحف و المكتبات شهدت قفزة نوعية لم نراها في قطاع الأرشيف رغم أهميته، و من ثمة نطرح التساءل حول الأسباب الكامنة وراء انحسار هذا الجانب المهم في ذاكرتنا و لعل البحث في ذلك يشكل عملا علميا قائما بذاته.

الفصل الخامس

الأرشيف في الجزائر و متطلبات الذاكرة

تمهيد

للأرشيف الوطني ذاكرة خاصة به، يُنظَرُ إليها من ثلاثة زوايا؛ زاوية الوثائق، زاوية المؤسسات التي تكفلت به و من زاوية الأشخاص الذين حملوا على عاتقهم مسؤولية تسيير و حفظ وتنظيم الأرشيف في الجزائر و تركوا بصمات واضحة على هذا المجال. لقد عرف الأرشيف بمعانيه المتعددة تباينا واضحا من الاهتمام و التكفل في مختلف فتراته على مر الزمن لا سيما تلك التي صاحبت فترتين مهمتين من تاريخ الجزائر؛ الأولى تلك التي جاءت بعد احتلال الجزائر و ما انجر عنه من ضياع كم كبير من وثائق ما قبل 1830 و نهب الجزء المتبقي منه و تحويله إلى فرنسا كما يؤرخ لذلك الفرنسيون أنفسهم. الفترة الثانية هي تلك التي أعقبت الاستقلال الوطني و منذ ذلك الحين عرف الأرشيف الجزائري مسيرة أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها، مَيَّزَتها في بداية الأمر عدة سلبيات تم تذليل و التغلب على الكثير من الصعوبات التي واجهته، على أن هناك عمل كبير لا زال ينتظر الأرشيف الوطني في هذا المجال.

1- الأرشيف عبر تاريخ الجزائر

لا يمكن أن نتحدث عن الأرشيف في الجزائر لأكثر من العهد العثماني ذلك أن ما وصلنا فعلا من وثائق العهود السابقة لا يتجاوز تلك الحقبة من الزمن، من الممكن أن نجد في أرشيفات دول أخرى كإسبانيا، البرتغال و إيطاليا وثائق تعود للدولة الموحدية أو الزيانية[1] مثلا لكنها

[1]Soufi Fouad nous rapporte: *« les archives des différents états des VIII-XVIe siècles ont disparu. On ne saura rien de plus sur ce cadastre établi vers 1159 par Abd al Mu'min. C'est alors dans les fonds d'archives espagnoles que l'on a retrouvé les Rasail Murabitya, les lettres officielles almoravides, éditées par H. Muni'is et M.A. Makki, les rasail Muwahhidyya trente sept lettres officielles almohades, éditées et traduites en français par Evariste Lévi-Provençal.»* Fouad M. Soufi, *En Algérie: l'état et ses archives,* op. cit p.50
Cf. aussi : Ismet Terki-Hassaine, Sources espagnoles pour l'histoire d'Algérie ottomane conservées dans les fonds d'archives d'Espagne, Actes du colloque international sur les archives concernant l'histoire de l'Algérie et conservées à l'étranger, 16-19 février 1998, Alger, In: *Publications des archives Nationales*, N° 11 (2000), pp.103-116

تبقى ملكا لتلك الدول[1] و ما على الجزائر إلا أن تطلب نسخا تمكن الباحثين من الاستفادة منها كما جاء ذلك على لسان المدير العام للأرشيف الوطني في توصيات الندوة الدولية التي نظمها الأرشيف الوطني الجزائري في فبراير سنة 1998 حول "الأرشيف الخاص بتاريخ الجزائر والمحفوظ بالخارج".

يصنف الأرشيف الجزائري كما رأينا ذلك في السابق إلى ثلاث حقب زمنية، هي:

- أرشيف العهد العثماني،
- أرشيف الحقبة الاستعمارية،
- أرشيف فترة الاستقلال.

لكل صنف من هذه الأصناف مسيرة و تاريخ، حري بنا و نحن نتعرض لذاكرة الجزائر أن نوردها بشيء من التفصيل الذي قد يفيد الباحثين مستقبلا.

1-1- الأرشيف العثماني

وثائق العهد العثماني ثرية نوعا ما و لها تاريخ من حيث التعامل معها كأرشيف متميز عن غيره من الأرشيفات اللاحقة التي ستعرفها الجزائر. من الضروري أن تناول تاريخ أرشيف العهد العثماني سيكون من زاويتين؛ الأولى تلك التي تخص الرصيد الذي تأسس ليس على يد العثمانيين والإدارة العثمانية بل الرصيد الذي تأسس مع بداية الاحتلال الذي كانت ورائه إدارة الأملاك (L'administration des domaines) التي أنشئت في الأيام القلائل التي أعقبت الاحتلال الفرنسي[2].

[1] لا يعطي ذلك أية أحقية على تلك الوثائق أو المطالبة بها و ذلك من منطلق مبدأ "للمرسل إليه الأصل و للباعث النسخ" وهذا ما يعرف عند الأرشيفيين بالإنتاج و الاستلام فالباعث يرسل الأصل و يحتفظ بالنسخ يعود إليها متى دعت الضرورة لذلك (انتاج) والمرسل إليه (استلام) عند الإجابة يصبح باعثا للأصل و يحتفظ بنسخ لديه؛ فالأصل و النسخة تدخلان في تكوين رصيد كلا الطرفين، هذه هي حركية الأرشيف ذهابا و إيابا مما يعكس حركة العمل الإداري. فالرسائل التي كان يبعث بها مثلا أمراء الدولة الزيانية لملك إسبانيا هي ملك لاسبانيا و لا يستساغ أن تطالب بها الجزائر خلافا لما هو معمول به.

[2] Isabelle Grangaud, Affrontements dans les archives: entre histoire ottomane et histoire coloniale, Alger 1830 [en ligne], In: *Quaderni storici*, N°3 (2008), pp. 621- 652.
Disponible sur : https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00462228/document Consulté le 05/09/2015

الزاوية الثانية هي تلك التي تخص وثائق العهد العثماني الموجودة في عدة دول منها الولايات المتحدة الأمريكية، إسبانيا، إيطاليا و تركيا بل حتى دول الشمال كهولاندا وبريطانيا.

إن الكم الهائل لوثائق العهد العثماني إنما يرجع إلى ما هو موجود فعلا بحوزة الأرشيف الوطني الجزائري من سجلات بيت المال و وثائق البايلك و وثائق المحاكم الشرعية ما يفوق الخمسمائة (500) سجل[1] كما أكده المدير العام للأرشيف الوطني آنذاك سنة 1989 وبالإضافة إلى ذلك هناك الوثائق المحفوظة في عدة دول أخرى[2].

تعددت تسميات وثائق العهد العثماني كمجموعة متكاملة نوعا ما و التي كونت الرصيد محل اهتمام الباحثين؛ ففي اصطلاح الأرشيف الوطني الجزائري يسمى بـ: "الرصيد العثماني أو الأرشيف العثماني" (fonds ottoman des archives algériennes) وقد سماه أرشيفي الحكومة العامة في الجزائر في 1908 بـ: "الرصيد العربي-التركي لأرشيف إدارة أملاك الجزائر (1627-1830)" (Fonds arabe-turc des archives domaniales d'Alger (1627-1830)) و هو الرصيد الذي يسمى كذلك بـ: "رصيد أرشيف إيالة الجزائر القديمة" (fonds des archives de l'ancienne régence d'Alger) بمركز أرشيف ما وراء البحار[3]. تم نقل هذا الرصيد الذي يضم ما أكثر من 500 سجل و حزم وثائق مختلفة إلى فرنسا قبيل الاستقلال في 1961-1962 فترة الترحيلات

[1] هذا العدد على ما يبدو هو العدد الرسمي للأرشيف العثماني الذي تم استرجاعه إلى غاية هذه السنة أي 1989.

[2] *Cf.* Mohamed Touili, *Histoire et archives*, Conférence donnée au centre culturel Algérien de Paris, 28/09/1989 Paris

[3] لم نجد تعريفا و تقديما و دراسة جديدة لهذا الرصيد أشمل و أدق مما جاء به الأرشيفي و المؤرخ صوفي فؤاد في رسالته للماجستر وما جاءت به أيضا الباحثة الفرنسية (Isabelle Grangaud) كونها مهتمة بتاريخ الجزائر في الحقبة العثمانية و وجدنا ذلك في مقالين مهمين لها؛ حول هذا الموضوع و لتفصيل أكثر أنظر:

- Fouad M. Soufi, *En Algérie: l'état et ses archives*, op. cit.
- Isabelle Grangaud, Prouver par l'écriture: propriétaire algérois, conquérants français et historiens ottomanistes, In: *Genèse*, Vol. 1, N° 74 (2009), pp. 25-45
- Isabelle Grangaud, Affrontements dans les archives: entre histoire ottomane et histoire coloniale, Alger 1830, In: *Quaderni storici*, N°3 (2008), pp. 621- 652

الكبرى لأرشيف الإدارة الاستعمارية والذي تم استرجاعه –الأرشيف العثماني- بعد الاستقلال على فترات[1].

لم يصل إلى علم أي واحد من أهل الاختصاص، أرشيفيين كانوا أو مؤرخين مهتمين بوثائق العهد العثماني أن المحتل الفرنسي عندما دخل أرض الجزائر و استيلائه على الإدارة أو المباني الإدارية وجد وثائق الأرشيف منظمة بشكل لائق و بما يناسب تلك الإدارة؛ ربما يرجع ذلك لحالة الفوضى و التدمير التي رافقت الاستيلاء على الجزائر؛ و لعلنا نجد السبب أيضا في أن المحتل كان ينظر نظرة احتقار للإدارة الموجودة قبل هذا التاريخ و لم يُعِر الوثائق التي أفرزتها تلك الإدارة أي اهتمام بل لم يقم حتى بتسريح الموظفين الذين كانوا يمارسون و إلى وقت قريب مهامهم الإدارية كما جاء ذلك على لسان بيليسييه دى رينو (Pélissier De Reynaud) في حوليات الجزائر لسنة 1854[2]. هذه الحالة من الفوضى و الاحتقار لكل ما هو إدارة سابقة للاحتلال هي التي جعلت أمين بيت المال "الخزناجي" يصرح للجنة

[1] تم استرجاع هذا الرصيد من فرنسا على ثلاثة مراحل؛ ففي سنة 1968 تسلمت الجزائر الدفعة الأولى من هذا الرصيد و تمثلت في سجلات البيالك و عددها 386 سجل موزعة على 36 علبة و 64 سجل موزع على 11 علبة يخص بيت المال و التي كانت موضوع فهرس تحليلي من إنجاز شهاب الدين يلس صدر سنة 1980 بمجلة الوثائق الوطنية العدد 8-9. في سنة 1975 و في إطار التمهيد لزيارة الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان للجزائر في أفريل 1975، تسلمت الجزائر دفعة أخرى متمثلة في 14318 وثيقة موزعة على 153 علبة تتعلق كلها بالمحاكم الشرعية، أخيرا، و تزامنا مع زيارة الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتيران للجزائر في نوفمبر 1981 تسلمت الجزائر بالإضافة إلى وثائق الري التي تخص فترة الاحتلال؛ 133 سجل موزع على 15 علبة تتعلق ببيت المال والبايلك و هي تتمة و تكملة للدفعة الأولى.
أنظر: شهاب الدن يلس، المدخل إلى الوثائق العثمانية، في: *دفاتر التاريخ المغربية –جامعة وهران-*، عدد 02 (1988)، ص ص. 60-68
صاري فاطمة الزهراء، الأرشيف العثماني في كتابة تاريخ الجزائر، في: *منتديات اليسير* [على الخط]،جويلية 2009، متوفر على الرابط التالي: http://alyaseer.net/vb/showthread.php?t=21788 تاريخ الزيارة 2016/08/18

[2] يصف بيليسييه دي رينو هذا الاحتقار بالغير المبرر و خاصة فيما يخص الوثائق الإدارية العثمانية بقوله:
« S'il est un principe dicté par la raison et reconnu par le plus vulgaire bon sens, c'est celui qui veut que, lorsqu'on est appelé à administrer un pays conquis, on respecte d'abord l'organisation administrative existante, afin d'éviter le désordre et de conserver la tradition et la suite des affaires[…] je ne sais si elle s'imagina que la population algérienne ne formait qu'une agglomération d'individus sans lien commun et sans organisation sociale ; mais elle agit exactement comme si elle en avait la conviction. Aucune disposition ne fut prise pour régler la nature des relations des diverses branches du service public avec le nouveau pouvoir. Aucun ordre ne fut donné aux fonctionnaires indigènes : on ne leur annonça ni leur conservation, ni leur destitution. On agit comme s'il n'existaient pas : aussi, ne sachant à qui s'adresser, ils abandonnèrent le service sans en faire la remise, emportant ou faisant disparaitre presque tous les registres et les documents les plus précieux. Dans la casbah même, sous les yeux de M. Denniée, j'ai vu les soldats allumer leurs pipes avec les papiers du gouvernement dispersés çà et là[…]»
Pelissier De Reynaud, E. *Annales Algériennes*[en ligne], Alger, librairie Bastide, 1854, T.1, p. 74
Disponible sur : http://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k106602f/f1.image Consulté le 18/08/2016

المكلفة بالاستيلاء على الأموال و الممتلكات بعدم وجود سجلات لبيت المال. لماذا فعل ذلك؟ لا ندري الأسباب التي دفعت الخزناجي إلى قول ما قاله. الحقيقة هي أن هذه السجلات عُثر عليها بعد ذلك و قد نشر دفولكس (Devoulx) أحدها في المجلة الإفريقية كما أشار إلى ذلك غابريال إيسكير (Gabriel Esquer) في كتابه بدايات إمبرا طورية[1].

من المؤكد أن حجما كبيرا من الوثائق العثمانية كان مصيرها الإتلاف إما من طرف الموظفين السابقين في الإدارة قبل احتلال الجزائر كما تبين ذلك مع الخزناجي، أو الحالة الأخرى التي ذكرها بيليسييه من أن الجنود كانوا يشعلون غليونهم بوثائق كانت مرمية تحت الأقدام وعلى مرأى من قابض الصرف (Denniée) في القصبة مقر حكم الداي و عبر شوارع الجزائر و المباني التي احتلها الجيش الفرنسي.

كانت هذه حال وثائق دولة منهارة أمام الاحتلال الفرنسي للجزائر. لم تدم هذه الحالة إذ سرعان ما انتبهت سلطات الاحتلال و بغرض وضع يدها على الأملاك شنت حملة واسعة النطاق لضم كل العقود و الحجج التي تعطيها الحق كمستخلف للداي و للحكم المنتهي ولكي تضع أيديها على الممتلكات العامة أنشأت في صائفة 1830 إدارة للأملاك التي عهد إليها بالنظر في العقود سواءا التابعة لحكومة الداي أو تلك التي يملكها الخواص بل تعدى ذلك ليشمل أملاك الوقف (الحبوس) و أوقاف مكة و المدينة. من هذه العمليات المرتبطة بعمل إدارة الأملاك من أجل تعيين و تعريف الملكية في الجزائر سواء ما تعلق بمدينة الجزائر التي جمع بها الجزء الأكبر من هذه الوثائق أو من مدن أخرى و بحجم أقل كقسنطينة، وهران، المدية و منطقة القبائل؛ نشأ هذا الحجم إذا من الوثائق العثمانية التي بلغت 508

[1] *«Le khasnadji –le même qui avait défendu le fort l'empereur- attendait l'arrivée des vainqueurs. Après avoir déclaré que le trésor était resté intact et qu'il n'avait jamais existé de registres de comptabilité. » En bas de page Esquer fait le commentaire suivant : « Le khasnadji ne disait pas la vérité. Ces registres de comptabilité existaient et l'un d'eux a été publié par Devoulx (Revue Africaine., 1871). Il est probable que la comptabilité du Trésor d'Alger fut détruite par le khasnadji qui avait intérêt à la faire disparaitre.»*
Gabriel Esquer, *Les commencements d'un empire: la prise d'Alger (1830)*, Alger, L'Afrique Latine, 1923, 477 p.

سجل حسب أرشيفي الحكومة العامة في الجزائر راوول بيسكيه (Raoul Busquet)[1] التي سيُصدر في شأنها ألبير دفولكس (Albert Devoulx) أرشيفي إدارة الأملاك عددا من المقالات التي صدرت بالمجلة الإفريقية تصف تلك الوثائق و قام بجردها كاملة سنة 1850[2]. تلاشت مع الوقت قيمة هذه الوثائق بالنسبة لإدارة الأملاك و أهمل هذا الرصيد من طرف المهتمين والباحثين من مؤرخي الاستعمار في تلك الفترة كما وصف ذلك جان ديني (Jean Deny) سنة 1921[3] بل نكاد نجزم أنه في تلك الفترة تم الاستغناء عنه من طرف المؤرخين الفرنسيين عمدا بغرض محو كل أثر للدولة الوطنية التي سبقت الاحتلال الفرنسي و اهتموا بمصادر ثانوية رأوا فيها ما يغني عن تلك الوثائق و السجلات العثمانية المحفوظة بأرشيف الحكومة العامة و بالنظر لما توفره أرصدة مثل أرصدة القنصلية الفرنسية و أرشيف الوكالات التجارية و مذكرات الرحالة، السجناء والقناصل كما أنهم وجدوا في الأرشيف الاسباني مادة أولية توفي غرض الباحثين بما فيه الكفاية حسب دعواهم[4].

يبقى أرشيف العهد العثماني بالنسبة لنا كجزائريين مادة غنية من حيث المعلومات التي توفرها لنا لمعرفة طبيعة مجتمعنا خلال تلك الفترة الزاهية من تاريخ الجزائر.

1-2- أرشيف الفترة الاستعمارية

لا يختلف اثنان في أهمية أرشيف الحقبة الاستعمارية، الثري من حيث محتواه و كميته الكبيرة و ضرورة توفره للباحثين من أجل تسليط الضوء على كثير من نقاط الظل في تاريخ

[1] Raoul Busquet, Le fonds de l'agence des concessions d'Afrique et l'organisation des archives du gouvernement général de l'Algérie, In: *Revue africaine*, Vol.55 (1908), pp. 385-401

[2] *Cf.* Fouad M. Soufi, *En Algérie: l'état et ses archives,* op. cit. p.154

En ce qui concerne l'inventaire qu'à dresser Devoulx, il se compose en fait de deux inventaires :

1- L'inventaire général des documents arabes et turcs,
2- L'inventaire des registres du Beit-ul-Mal (domaine)

Cité in : Jean, Deny, A propos du fonds arabe-turc des archives du gouvernement général de l'Algérie, In: *Revue Africaine*, Vol. 62 (1921), pp.375-178

[3] Ibid. p. 376

[4] *Cf.* Fouad M. Soufi, *En Algérie: l'état et ses archives*, op. cit. p. 155

الجزائر التي تبقى بدون إجابات حتى الآن. يتردد المؤرخون خاصة على مراكز الأرشيف المحلية كمركز الأرشيف الوطني أو أرشيف الولايات مثل الجزائر، قسنطينة و وهران، أو مراكز بالخارج كمركز أرشيف ما وراء البحار بمدينة إكس بمرسيليا و أرشيف وزارة الدفاع بقصر فانسان بمدينة باريس. يجد الباحثون في هذه المراكز إجابات عن كثير من الإشكاليات التي يطرحونها غير أن هناك منها ما يتجدد طرحه أو تُستَجدُ إثارته، و يبقى الكثير من الأرصدة هنا أو هناك لم يتم فتحها إلى الآن لا بالمعالجة من الأرشيفيين و لا من حيث إتاحتها للجمهور بسبب المُدَد القانونية لقابلية الأرشيف للاطلاع.

إن الأرشيف الموروث عن الحقبة الاستعمارية له، هو في حد ذاته ذاكرة خاصة به و تاريخ يشمل في نفس الوقت تاريخ المصالح التي أشرفت عليه و الأرشيفيين الذين قاموا عليه والأرصدة التي تكونت مع مرور الزمن، مما يتوجب علينا معرفته و نحن نتحدث عن نشأة وإنتاج هذا النوع من الأرشيف و لماذا يتواجد في أماكن مختلفة و ما طبيعة الأرشيف الموجود بكل من هذه الأمكنة؟ لا شك أن الإجابة عن هذه الأسئلة و غيرها تجد لها جوابا في كون الإدارة الجزائرية غداة الاستقلال الوطني في 1962 ورثت تلك الوثائق كما هي و ما هي عليه و في المكان الذي وُجدت به، و ورثت معها أيضا بعض الممارسات التي ستظل تحكم رؤيتنا للأرشيف.

طرح أحد المختصين في الأرشيف بالجزائر رؤيته حول هوية أرشيف الحقبة الاستعمارية متسائلا إن كانت هذه التسمية صحيحة و هل يراد بها أرشيف إدارة فرنسية متواجدة بأحد مستعمراتها أم الأرشيف المنتج خلال مرحلة معينة على تراب معين؟ و يستعين في رده على ذلك بما وصف به أحد الأرشيفيين الفرنسيين غبريال إسكير بالجزائر بأن هذا الأرشيف هو

"الأرشيف الجزائري" (Archives algériennes) بمعنى الأرشيف المنتج من طرف الإدارة الاستعمارية في الجزائر طيلة فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر أي من 1830 إلى غاية 1962[1]. من الممكن تفصيل أرشيف الحقبة الاستعمارية إلى عدة أنواع أو مستويات تبعا للتنظيم الإداري السائد إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر؛ إذ نجد الأرشيف المركزي التابع للحكومة العامة للجزائر و أرشيف العمالات (Départements) و الأرشيف البلدي بنوعيه (أرشيف البلديات المختلطة (Communes mixtes) و أرشيف البلديات الكاملة الصلاحيا (Communes de plein exercice)). من المهم سلفا أن نشير إلى أن هذا الإرث لم يصلنا كاملا وينبغي التنبيه إلى أن الأرشيف الموروث قد يكون تعرض إما للإتلاف و التدمير لعدة أسباب بقصد أو بغير قصد، كما يمكن أن يكون هذا الأرشيف قد تم توزيعه على الإدارات و منه أيضا ما استحوذ عليه بعض الأشخاص و الأهم من ذلك هو ما قامت به فرنسا قبيل خروجها من الجزائر بترحيل الجزء الكبير من أرشيف الإدارة الاستعمارية إلى مدينة إكس (مرسيليا) بحجة القيام بعملية الميكروفيلماج[2]. بالإضافة إلى أكبر خطر سيعرفه أرشيف هذه الحقبة هو ذلك الناتج عن تغير عدة إدارات و إعادة هيكلتها بعد الاستقلال و تغيير أماكن تواجدها مما نجم عنه إخلالات كبيرة في تفكك الأرصدة و تشرذمها بما أن كل إدارة مرتحلة لا تأخذ إلا ما تحتاجه مصالحها لاستمرار العمل، هذه الحالة تنطبق أيضا على أرشيف الإدارة المحلية بالولايات و البلديات.

[1] *«Quelle histoire peut-on faire, alors, des archives coloniales ? L'expression est-elle exacte ? Sont-ce les archives de l'administration française implantée dans une colonie, ou celles produites durant une période précise sur un territoire donné ? Esquer parlais d'archives algériennes –sous entendu archives produites par l'administration en Algérie[…].»*
Cf. Fouad M. Soufi, *En Algérie: l'état et ses archives*, op. cit. p. 155

[2] *«[…]Cet héritage documentaire est alors soit abandonné là où il se trouve, suite à un déménagement, soit distribué en fonction du rapport de force qui s'établit entre les différentes institutions et administrations centrales, soit dilapidé et privatisé (cas de nombreuses communes)[…].»*
Cf. Fouad M. Soufi, *En Algérie: l'état et ses archives*, op. cit. p.126

1-2-1- الأرشيف المركزي للحكومة العامة في الجزائر

من الواضح أن الإدارة الاستعمارية لم تكترث في كثير لمسألة الأرشيف أو تعيين أرشيفي[1] للقيام على الوثائق و الإشراف عليها، و أن علاقة الإدارة بالأرشيف لم تكن في الغالب سوى علاقة إجرائية أو علاقة ظرفية إذا تعلق الأمر بإتلاف الأرشيف مثلا و لم يُشرع في التنظيم العقلاني للأرشيف المركزي بالجزائر إلا في سنة 1906 مع تعيين راوول بيسكيه (Raoul Busquet) و بعده غابريال إسكير (Gabriel Esquer) في 1908 الذي مر علينا ذكره سابقا و اللذين رسما الخطوط العريضة للعمل الأرشيفي. إن قرار الحاكم العام جونار (Jonnart) الذي أصدره في 06 أفريل 1908 يعتبر منعرجا حاسما في تاريخ الأرشيف في الجزائر و يعكس رؤية بيسكيه وإيسكير من بعده، خاصة هذا الأخير، لتنظيم قطاع الأرشيف إذ وضع القرار أسس ومبادئ الحفظ، الترتيب، الجرد، الدفع المنتظم، الفرز، إتلاف الوثائق الغير ضرورية و أخيرا تبليغ الوثائق. كما أنه تبعا لذلك قام إيسكير بعدة عمليات تنقيب و تفتيش سمحت له بمعرفة تواجد الوثائق الجزائرية أو الوثائق التي تهم الجزائر و لديها طابع و فائدة تاريخية عبر التراب الجزائري و قام باسترجاع ودفع العديد منها كأرشيف المكاتب العربية (les bureaux arabes) لمختلف المقاطعات[2].

طوال توليه منصب أرشيفي مكتبي بالحكومة العامة[3] إلى غاية 1942 السنة التي أحيل فيها على التقاعد، عمل غابريال إيسكير على تكوين السلسلات و الأرصدة كما وضع إطارا

[1] إن تعيين أرشيفي (Prosper Gérardin) مع بدايات الاحتلال و بالضبط في الفاتح من أكتوبر 1830 لم يكن له تأثير بما أنه لم يدم على هذه الوظيفة طويلا و حُوِّلَ إلى إدارة الجمارك بل ربما كان بمثابة تعيين لا فائدة منه سيؤثر على مستقبل توظيف الأرشيفيين طيلة ثلاثين سنة بعدها حيث تم في جويلية 1858 توظيف (Alphonse Lemoce De Vaudouard) الذي سيحال على التقاعد في 1866 كما أن موت خلفه (Elie de la Primaudaie) في 1876 سيؤدي إلى حذف وظيفة الأرشيفي إلى غاية 1908 حيث سيعاد بعثها من جديد. أنظر:

- Gabriel, Esquer, Les sources de l'histoire de l'Algérie, In: *Histoire et historiens de l'Algérie*, Paris, Alcan, 1931. p. 391-424. Collection du centenaire de l'Algérie
- Pierre Boyer, Les chartistes et l'Algérie, In : *La Gazette des archives*, N° 30 (1960), pp.105-116
- Service d'information du cabinet du gouverneur général, Les Archives de l'Algérie, In : *Documents algérien*, N°31 (1948), Série culturelle, histoire

[2] *Cf.* Service d'information du cabinet du gouverneur général, Les Archives de l'Algérie, op. cit.

[3] عمل غابريال إيسكير أيضا و بالموازاة مع ذلك كمدير للمكتبة الوطنية طيلة هذه المدة أي من 1908 إلى غاية 1942

للتصنيف يشابه ذلك المعمول به بفرنسا فضلا على أعماله المتعلقة بتعريف مختلف الأرصدة و خلال فترته هذه و بالتحديد في 1933 تم جمع أرشيف الحكومة العامة من هنا وهناك ليستقر بالمبنى الجديد للحكومة. تولى بعده إيميل درمنغام (Emile Dermenghem) مسؤولية مصلحة أرشيف الحكومة العامة من سنة 1942 إلى 1961، الذي تميز عن سابقه وفضلا عن الأعمال العادية له؛ بإعداد التقرير السنوي و ذلك ابتداءا من 1945 كما ذكر ذلك صوفي فؤاد في "الجزائر: الأرشيف و الدولة" متسائلا عما قدمه هؤلاء الأرشيفيون؟ و ما هي حصيلة أعمالهم؟ ليجيب بأن إرث هؤلاء يتمثل في إطار التصنيف و عدد قليل من وسائل البحث التي لا تعكس حجم الأرشيف الموجود، و يذكر بأن إطار البحث الذي تم وضعه يشمل ثلاثة أجزاء، هي:

- الأرشيف ما قبل 1830؛ السلسلات (A, B, C et D)
- أرشيف ما بعد 1830؛ السلسلات (E à Y)
- الأرشيف العربي و التركي؛ السلسلة (Z)

و عن وسائل البحث يحدثنا عن الحالات العامة التي أنجزت إلى غاية 1940 و يذكر أدقها تلك التي تعود إلى سنة 1912 و 1931 التي تعطينا تفاصيل حول أغلب السلسلات الموجودة بحوزة أرشيف الحكومة العامة بالجزائر و الذي سيقوم الأرشيف الفرنسي لما وراء البحار سنة 1980 بتكملته وإعطاء نظرة أكثر شمولا عن الأرصدة من خلال وسيلة بحث متمثلة في الحالة العامة للأرصدة (Etat Générale des Fonds)[1].

> *« Ainsi, et avec le premier inventaire global rédigé par Esquer en 1912 et qui s'apparente à une sorte de procès-verbal de récolement n'ont finalement été imprimés que l'Inventaire sommaire de la série E et EE – correspondance politique générale en 1949, puis en 1953 le Répertoire de la série H affaires musulmanes et sahariennes et en 1954 le Répertoire de la série X Dons et acquisitions divers en deux volumes auxquels on peut ajouter le vieux travail d'Albert Devoulx sur les Archives du*

[1] تناول صوفي فؤاد تفاصيل دقيقة حول وسيلتي البحث المذكورتين (أنظر الجدول الملحق رقم (04) و غيرهما من وسائل البحث التي أنجزت في تلك الفترة و التي يمكن أن تكون دراستها انطلاقة لبحث علمي معمق، في هذا الصدد يراجع:
Cf. Fouad M. Soufi, *En Algérie: l'état et ses archives*, op. cit. p.159-161

consulat de France (1865), celui de Gilbert Jacqueton sur les Archives espagnoles (1894), le présentation du Fonds de l'Agence des concessions d'Afrique de Raoul Busquet (1908) et enfin l'état du fonds arabe-turc sommairement exposé par Jean Deny. »

فيما يخص الأرشيف المرحل إلى فرنسا فإنه و على عكس ما تم التصريح به عن الكمية المُرَحَلة من عمالات قسنطينة و وهران فإنه ليس بالإمكان تحديد حجم الأرشيف الذي حولته السلطات الاستعمارية قبيل الاستقلال سنتي 1961 و 1962 من الأرشيف المركزي للحكومة العامة و أرشيف عمالة الجزائر[1].

1-2-2- أرشيف العمالات و البلديات[2]

عندما أقدمت فرنسا في 1956 على إنشاء عدة عمالات أخرى بالإضافة إلى تلك الموجودة (الجزائر، وهران و قسنطينة)، قامت مديرية الأرشيف الفرنسي بتأسيس لجنة تنظيم الأرشيف الجزائري بطلب من مصالح أرشيف الحكومة العامة بالجزائر تهدف إلى دراسة المسائل المتعلقة بالأرشيف و الناتجة عن التقسيم الإداري الجديد و إنشاء عمالات أخرى و اعتبر أرشيفيي العمالات الثلاثة القديمة محافظين جهويين اللذين سيكلفون بعد ذلك بالإشراف على عمليات الترحيل إلى فرنسا في 1961 و 1962[3].

---

[1] *Cf.* Fouad M. Soufi, *En Algérie: l'état et ses archives*, op. cit. p.168

[2] بالنسبة لأرشيف العمالات و باستثناء أرشيف الجزائر الذي حظي بدراسات جامعية أخرى، إعتمدنا على:

- Pierre Boyer, Notice sur les archives départementales d'Alger, In : *Revue Africaine*, Vol. CI (1957), pp. 393-396
- Akbal Mehenni, Contribution à l'histoire des archives d'Algérie: des noms et des dates, In : *Revue Références*, N°01 (2013), p. 06-19
- Fouad M. Soufi, *En Algérie: l'état et ses archives*, ouvrage déjà cité

بالإضافة إلى هذه المراجع هناك أيضا بالنسبة لأرشيف الجزائر المرجعين التاليين حيث لم أستطع الحصول على المرجع الأول أما الثاني فهو متوفر على الخط، أنظر:

- Akbal Mehenni, *Contribution à l'étude des systèmes d'informations scientifiques formalisés d'archives algériens durant la période coloniale (1848-1962): le cas du département d'Alger*, mémoire de magister, Alger, université d'Alger, 1987, 284 p.
- Xavier Gelly, *L'administration des archives coloniales françaises en Algérie: Regard sur le fonctionnement des archives départementales d'Alger de 1902 à 1962* [en ligne], Master sur les archives, Anger, Université d'Angers, 2014, 99 p. Disponible sur : http://dune.univ-angers.fr/fichiers/14006310/20152MHD4331/fichier/4331F.pdf Consulté le 28/08/2017

[3] *Cf.* Soufi Fouad, *En Algérie: l'état et ses archives,* op. cit. p.161

هذا الاهتمام لم يكن موجودا قبل هذه الفترة المهمة من تاريخ الجزائر، فأرشيف العمالات وإن كان من المفروض أن يصاحب إنشاء هذه الأخيرة منذ الوهلة الأولى[1]، إلا أنه عرف هو الآخر وعلى غرار أرشيف الحكومة العامة في الجزائر تأخرا كبيرا في التكفل الجدي بهذه الوظيفة لا من حيث المكانة التي تليق بها كإدارة و لا من حيث تأطيرها و توفير أرشيفيين مؤهلين لأداء مهنة ليست بالسهلة.

مع التعرض لمسألة الأرشيف في العمالات ينبغي علينا التعرض لهذه الإدارات و معرفة تنظيمها و تطورها في الجزائر؛ فلقد كان إحداث العمالات بالجزائر أمرا ضروريا بالنسبة للمستعمر لتسيير شؤون البلاد محليا إذ حول التراب المدني للمقاطعات (Provinces) الثلاث إلى عمالات (Département) سنة 1848[2] و سيبقى هذا التقسيم قائما إلى غاية 1956 حيث أقدمت فرنسا و على وقع تصاعد الثورة التحريرية و محاولة استدراك عجز الإدارة القائمة آنذاك في مواجهة قضايا المجتمع حيث زادت من عدد تلك الإدارات على فترات؛ ففي 1955 أقدمت فرنسا على إنشاء عمالة عنابة (Bone) بموجب قانون لسنة 1955 و بعدها بسنة واحدة تم صدور مرسوم 28 جوان 1956 الذي يرفع عدد عمالات بالجزائر إلى 13 عمالة ويستكمل مشروع تنظيمه الإداري في 1959 حيث أضاف ثلاث عمالات أخرى ليصبح عدد تلك الإدارات بالجزائر عند الاستقلال 15 عمالة[3].

يشترك أرشيف العمالات الثلاث للجزائر، وهران و قسنطينة في أربعة نقاط مشتركة[4]:

---

[1] حسب صوفي فؤاد و على عكس ما ذهب إليه بيير بواييه في مقاله (Les Chartistes et l'Algérie) تأخر إنشاء مصالح أرشيف العمالات بنحو عشر سنوات مع أولى المجالس العامة و أن تاريخ كل مصلحة من هذه المصالح الثلاث سيكون لها تطورها و سيرها الخاص بها. أنظر:

Fouad M. Soufi, *En Algérie: l'état et ses archives,* op. cit. p.180

[2] يقسم الأمر الملكي لـ 15 أفريل 1845 المتضمن التنظيم الإقليمي و الإداري للجزائر إلى ثلاث مقاطعات: الجزائر، قسنطينة ووهران و في 08 ديسمبر 1848 مع صدور قرار يتضمن إنشاء عمالات و دوائر و بلديات تشابه تلك الموجودة على التراب الفرنسي.

[3] العمالات هي: الجزائر، قسنطينة، وهران، عنابة، مستغانم، الشلف، تيزي وزو، تلمسان، سطيف، سعيدة، تيارت، مدية، باتنة، بشار و ورقلة.

[4] *Cf.* Fouad M. Soufi, *En Algérie: l'état et ses archives*, op. cit. p. 181

- التكفل المتأخر بالأرشيف من طرف الاختصاصيين و المهنيين (-les archivistes paléographes) إذا استثنينا الفترة الوجيزة في 1870-1871 بالنسبة لأنري لودي (André Laudy) بوهران فإن تعيين هذا الصنف من الموظفين تم أولا في 1923 بالنسبة لعمالة قسنطينة حيث تم تعيين أول أرشيفي بروسير آلكيير (Prosper Alquier)، 1927 تعيين أول أرشيفي متخرج من مدرسة شارت بأرشيف عمالة وهران و في الأخير تعيين رونيه لابوند (René Labande) في 1934 بمصلحة أرشيف عمالة الجزائر،

- غياب الهياكل الملائمة حيث لم تستلم وهران و الجزائر بناية للأرشيف حسب المعايير إلا في 1961 مع نهاية الاحتلال الفرنسي للجزائر و لم تستفد قسنطينة ببناية مماثلة خاصة بالأرشيف،

- باستثناء الأرشيفيين المحترفين ليس هناك موظفين مؤهلين للقيام بالأعمال الأرشيفية ولم يتم فتح منصب مساعد أرشيفي إلا في سنة 1951 بالنسبة لأرشيف الجزائر و 1954 بالنسبة لأرشيف وهران، و لم يتم فتح هذا المنصب بأرشيف قسنطينة،

- العدد القليل من وسائل البحث التي تم نشرها.

تأسس أرشيف عمالة الجزائر مبدئيا في 1848 لكن لم يكن هناك من يتولى تسيير هذه المصلحة إلا في 1861 حيث تم تعيين أحد العسكريين البولونيين شارل آرند (Charles Arnd de Arend) الذي تحول إلى العمل الإداري و إنه لمن الصعب أن نعرف حقيقة ما قام به. في سنة 1870 تم تعيين أحد خريجي مدرسة شارت الفرنسية إيميل موباس (Emile Maupas) لكنه سرعان ما طلب تحويله إلى المكتبة الوطنية و عوضه أحد أقرباء شارل آرند الذي ذكرناه سابقا الذي لم يكن سوى بيار آرند (Pierre Arnd) ثم استدعي شارل آرند مرة ثانية لشغل منصب أرشيفي سنة 1879 بصفة مؤقتة ثم تثبيته نهائيا في 1881 ليواصل فترة ثانية على رأس أرشيف عمالة الجزائر. في 1889 استخلفه أحد المحامين بول مونتية (Paul Mantet) وبعد

تنحيته عين ماري لوفيفر (Marie Lefevre) نائب عامل (Sous-préfet) سابقا، بعد موت هذا الأخير، تم تعويضه في 1892 ببيرييه (M. Perie) الذي حاول تنظيم دفع الملفات من المكاتب والتي كانت تتم بطريقة عشوائية و استمر في منصبه إلى غاية 1918 حيث عوضه أحد الموظفين بالعمالة برينكة (Brincat) الذي سيستمر في منصبه إلى غاية 1934 سنة تعيين أرشيفي محترف خريج مدرسة شارت هو الآخر إنه رونيه لابوند (René Labande) الذي وضع يده على مواطن القصور في أرشيف العمالة من خلال تقرير قام بتوجيهه إلى المجلس العام للعمالة إذ أن أي ترتيب للسلسلات لم يتم في السابق وفق إطار الترتيب للعمالات كما أن الملفات لم ترقم و غير ذلك من الملاحظات و لم يخفي ضرورة القيام بالعمل الكبير الذي ينتظره و استمر لابوند في العمل الدؤوب لسنتين و لكن مع كثرة الأعمال و قلة المستلزمات غادر عمله و جاء بعده ألكسندر بستمالجغلو (Alexandre Pestmaljoglou) الذي استدعي للجيش خلال الحرب العالمية الثانية سنة 1939 و لم يقم بشيء يذكر في مجال الأرشيف وناب عنه في هذا المنصب أثناء غيابه غابريال إيسكير أرشيفي الحكومة العامة و بعد عودته لمنصبه توفي بستمالجغلو سنة 1942 و من سنة 1943 إلى غاية 1945 عُيِنَ رئيس جمعية الكتاب الجزائريين جون بومييه (Jean Pomier) و في 1945 تم تعيين بيير بوابيه (Pierre Boyer) المؤسس الحقيقي لأرشيف عمالة الجزائر الذي سيبقى في منصبه إلى غاية استقلال الجزائر وسيكون له دور كبير في ترحيل غالبية أرشيف الحكومة العامة و أرشيف عمالة الجزائر. في 1951 تعين روز آن بارنت (Rose Anne Parent) كأرشيفية مساعدة لبيير بوابيه، من 1953 إلى 1956 يخلفها في منصبها جون غورو (Jean Gourhand) و في 1957 جاء تعيين خلفا له جون نيكو (Jean Nicot) كأرشيفي مساعد الذي سيبقى في هذا المنصب إلى غاية 1960 حيث ستحل محله الآنسة لافارج (Lafargue).

يعطينا بيير بوابيه فكرة عن تطور أرشيف عمالة الجزائر من حيث تطور الأرصدة إذ يُرجع أرشيف العمالة في الأصل إلى أرشيف مديرية الشؤون المدنية من 1845 إلى 1848 و قام بجمع أرشيف الإدارة المكلفة بالمناطق العسكرية أو التراب العسكري كما يسمى لتتراكم الوثائق في فوضى كاملة بأقبية دار العمالة و حتى في الباحات و الساحات الداخلية، كما و أن الرصيد العربي التركي لمديرية الأملاك تم رفض استقباله في 1881 حسب بوابيه. في 1882 شب حريق بدار العمالة و أتلف جانبا من المستودع كما و أنه في نفس السنة تم الحكم على أحد الموظفين كان يقوم ببيع الوثائق إلى بائعين لتغليف بضائعهم.

يحدثنا بيير بوابيه عن سوء ظروف تخزين الوثائق من حيث الرطوبة خاصة و اهتراء الأسقف والتدهور الناتج عن الجرذان؛ هذه العوامل التي كان لها الأثر السيء في إتلاف حجم كبير من الأرشيف بالعمالة بالإضافة إلى الإتلاف العشوائي للموظفين و يلاحظ فقدان نحو 67 سجلا من سجلات المكتب العربي للجزائر. لم تتحسن ظروف الحفظ إلا مع المقر الجديد لدار العمالة في 1912 و بعد ذلك مع المقر الجديد الذي بني خصيصا لتخزين الأرشيف وفق الشروط الضرورية لذلك الذي تم افتتاحه في 1960 مما سمح بتنظيم جيد واستمرار العمل بالسلسلات كما يقضي بذلك إطار التصنيف المعتمد في الجزائر.

أما بعمالة وهران فإن الأرشيف لم يتم الاهتمام به إلا مع 1858 حيث كلف المجلس العام لوهران عون المكتب باشليه (Bachelet) بأرشيف العمالة في 1859 و بعد وفاته في 1863 خلفه جون باتيست دونت (Jean Baptiste Dentié) و بعد موت هذا الأخير في 1874 تم الاستغناء عن هذه الوظيفة التي يشغلها مبدئيا أحد خريجي مدرسة شارت بفرنسا و ذلك إلى غاية 1927 حيث سيتم تعيين أحدهم في هذا المنصب. تخلل هذه الفترة أي ما بين 1874 إلى 1927 تقَلُدَ عدة موظفين إداريين هذه المهمة ففي 1881 عُين مودويه (Mauduit) على رأس مصلحة الأرشيف للعمالة. سيشغل مودييه منصب أرشيفي رئيس المصلحة إلى غاية شهر مايو 1887.

تميزت فترته بالتقارير السنوية التي كان يقدمها بملاحظاته حول نقص المحلات و الاهتمام الخاص الذي أولاه لملفات الإعمار (*service de la colonisation*). في جانفي 1891، خلفه موظف آخر هو إيميل صوران (*Emile Saurin*) ليُحول بعدها إلى مصلحة أخرى في أبريل 1894، و في أكتوبر من نفس السنة عُين موظف آخر يدعى غابريلي (*Gabrielli*) على رأس مصلحة أرشيف عمالة وهران التي سيغادرها حتى سنة 1925. لعب هذا الموظف دورا أساسيا في تنظيم المصلحة تنظيماً مُحكماً بعد بدايات شاقة فرضتها مشكلات عديدة كانعدام المحلات وعدم ملائمة تلك الموجودة بالإضافة إلى غياب تقاليد في مجال الأرشيف. لم يكن غابريلي من خريجي مدرسة شارت العريقة لتكوين الأرشيفيين الفرنسيين، لكن اعتناؤه بأرشيف العمالة، نيابات العمالة و لا سيما المنشور المؤرخ في 11 أبريل 1908 حول أرشيف البلديات الذي أصدره جعله يلقى التشجيع و التهنئة من قِبل راؤول بيسكيه (Raoul Busquet) أرشيفي الحكومة العامة و مفتش الأرشيف في الجزائر.

تولى بعده فرانسوا ديبون (Francois Dupo*nt*) أحد خريجي مدرسة شارت رئاسة مصلحة أرشيف وهران في الفاتح من جانفي 1927 و التي سرعان ما غادرها في نوفمبر من نفس السنة ليلتحق بالمكتبة الوطنية بالجزائر بطلب منه.

في فبراير 1928 خلفه الأرشيفي بول لوفرانك (Paul Lefrancq) الذي قام بأعمال عديدة منها تدقيقه و مراجعته لمحضر الجرد الذي حرره سابقه و بترتيب الملفات المدفوعة، تفرغ لوفرانك للقيام بأنشطة فكرية عديدة و بعد سبع سنوات من الخدمة غادر لوفرانك وهران. ثم جاء بعده ألكسندر بستمالجغلو (Alexandre Pestemaldjoglou) في الفاتح من أكتوبر 1934 الذي قام بنشر عدة تعليمات تخص مسك و تسيير أرشيف نيابات العمالة و البلديات. كما أنه قام بإعداد جرد بأرشيف وهران للسلسلة (م) التي تخص الإعمار عنونها بـ: (Notice sur la série M: colonisation). حُوِّل هذا الأرشيفي في أبريل 1938 إلى مصلحة أرشيف الجزائر

ليبقى المنصب شاغرا حتى الفاتح من أكتوبر 1938 تاريخ تعيين روبار تينتوان (Robert Tinthoin) الذي لم يكن أرشيفيا من حيث التكوين. و خلال إشرافه على أرشيف وهران قام تينتوان بعدة أعمال فكرية و أكاديمية. في 1954 تدعمت مصلحة أرشيف وهران بأرشيفية خريجة مدرسة "شارت" نتيجة إحداث منصب أرشيفي مساعد و الذي ستشغله جانين بورداس (Jeanine Bordas).

تولت بورداس مساعدة تينتوان رئاسة مصلحة الأرشيف بعده في 1956 و لمدة قصيرة و في ظروف جدُّ صعبة مُحاولة العناية بالإرث الذي تركه تنتوان. تلتحق بعدها جانين بورداس بأرشيف فرنسا في جوان 1957. في هذه السنة تم تعيين أرشيفي آخر رفقة زوجته؛ كليهما من خريجي مدرسة الأرشيفيين و هما إيف رونودان (Yves Renaudin) و مادلين رونودان (Madeleine Renaudin) التي ستخلف زوجها طيلة المدة التي أداها زوجها في الخدمة العسكرية. أهم ما قام به الزوجان رونودان هو مباشرة التحويل إلى المبنى الجديد للأرشيف المدمج بالبناية التي ستأوي مقر العمالة الجديد. كما تعود إليهما اعتماد طريقة الترتيب المستمر لأرصدة الأرشيف، إنشاء مركز للوثائق و تنظيم مصالح الأرشيف للعمالات الجديدة التي أنشأت منذ 1956 كما أن أهم ما قام به إيف رونودان هو إشرافه على تحويل الأرشيف إلى مدينة إكس بفرنسا عبر مدينة طولون بواسطة البواخر الحربية. في ديسمبر1962 أشهرا قليلة بعد استقلال الجزائر غادر رونودان وهران متجها إلى الجزائر مخلفاً وراءه تقاليد خاصة بتحويل الأرشيف و دفعه ساهمت في تدعيم مكانة مصلحة الأرشيف لوهران و فرضها كواقع إداري بالولاية في عهد الاستقلال الوطني.

عانت مصلحة الأرشيف لوهران نفس مشاكل أرشيف الجزائر من حيث ظروف الحفظ وسوء ملائمة المحلات المخصصة للحفظ و قلة وسائل البحث بها.

أما أرشيف عمالة قسنطينة فلقد عرف نفس المسار إذ لم يعرف أرشيف هذه العمالة الاهتمام من الإدارة الوصية إلا في 1872 أين تم تعيين أندري لوندي (André Landy) خريج مدرسة شارت. بقي لوندي على رأس مصلحة أرشيف قسنطينة قرابة العام قبل أن يطلب تحويله إلى الأرشيف الوطني بفرنسا أين قام هناك بإنجاز أول جرد للسلسلة (F 80) الموجودة بالأرشيف الفرنسي. يمر أرشيف قسنطينة بمرحلة فراغ من حيث التكفل به من طرف أرشيفيين محترفين من خريجي مدرسة شارت المتخصصة و لعل خلال هذه الفترة كانت المصلحة تسير من طرف إداريين على غرار ما حدث في الجزائر و وهران إلى غاية 1923 حيث سيعين بروسيير آلكيير (Prosper Alquier) رئيسا لمصلحة أرشيف قسنطينة و إلى جانب ذلك سيكلف بتسيير المكتبة البلدية والمتحف البلدي. من أهم أعماله هو إطار الترتيب الذي وضعه لأرشيف العمالات بالجزائر والذي وافقت عليه مديرية الأرشيف الوطني الفرنسي في فبراير 1927 وأصبح مرجعا رسميا معمولا به في العمالات الأخرى و إلى يومنا هذا يعتمد عليه الأرشيفيون لترتيب أرشيف الحقبة الاستعمارية. بعد آلكيير، عُيِّن أندريه برتييه (André Berthier) خريج مدرسة شارت هو الآخر بصفة أرشيفي سنة 1932 على رأس مصلحة الأرشيف و سيظل كذلك إلى غاية 1970 ليكون آخر أرشيفي يغادر الجزائر بعد الاستقلال و قد كان لبقائه دورا كبيرا في ترسيخ بعض تقاليد الممارسة الأرشيفية بقسنطينة. قام برتييه بالإضافة إلى ذلك بإدارة متحف غوستاف ميرسييه (Gustave Mercier) في نفس الوقت الذي كان فيه رئيس الدائرة الأركيولوجية. خلال فترة تواجده على رأس المصلحة تم تعيين إليزابيت تيريز (Elisabeth Thérèse) كنائبة للأرشيفي في 1953 و قد عوضها في هذا المنصب في 1954 غي كوينسي (Guy Quincy).

أما عن العمالات الجديدة فالمصادر المتوفرة لا تذكر إلا تعيين خريجة مدرسة شارت بعمالة عنابة ويتعلق الأمر بـ: آن ماري كوفري (Anne Marie Couveret) في 1959.

بخصوص أرشيف البلديات يحيلنا غابريال إيسكير في مقاله حول مصادر تاريخ الجزائر إلى التعليمة التي أصدرها عامل عمالة وهران في 11 أفريل 1908إلى رؤساء البلديات و المتصرفين ولا يذكر أي تفصيل في هذا الشأن[1].

تعليمة 1908[2] التي كان وراءها أرشيفي عمالة وهران غابريلي الذي مر علينا ذكره آنفا تدعو رؤساء البلديات ذات السلطة المطلقة و متصرفي البلديات المختلطة لتحمل مسؤولياتهم تجاه حفظ الأرشيف البلدي نظرا لما يسببه ضياع أو سوء الحفظ و خلط الملفات و عدم ترتيبها من زيادة في مصاريف الأموال العمومية و ضياع الحقوق. من جانب آخر يؤكد صاحب التعليمة على أن الأرشيف و إن كان مهما بالنسبة للإدارة فإنه لا يقل أهمية على المستوى العلمي و تطور العلوم الاجتماعية كالتاريخ والإحصائيات و علم الاجتماع و غيرها من فروع المعرفة و التي هي مرتبطة بالحياة السياسة والإدارية.

أما عن الأرشيف التاريخي فإن غابريالي يلاحظ و يستنتج عدم توفر البلديات على هذا النوع من الأرشيف؛ حتى و إن وجد فإنه ليس بالقدر الذي يسمح معرفة التاريخ المحلي، التنظيم البلدي والأعمال البلدية في مجال التنمية الصناعية، الفلاحة، التعليم، قضايا الأهالي، الصحة والنمو الديمغرافي للسكان في البلدية. يخلص غابريالي إلى أهمية الأرشيف البلدي، قبل أن يشرع في تفصيل التدابير الواردة في التعليمة بقوله:

> *« Il est donc indispensable que les archives où sont déposés tant de documents précieux soient l'objet de l'attention et de la surveillance constantes des municipalités »*

هذا و إن الأرشيف الذي خلفته هذه البلديات يعتبر منجما لا ينضب من الوثائق التاريخية المهمة في التاريخ و الذاكرة المحلية لسكان المدن خاصة. الجدير بالذكر أن المديرية

[1] لم تتوفر لدينا أية مصادر يمكن أن تعطينا أي لمحة عن أرشيف الحقبة الاستعمارية على مستوى البلديات ليبقى هذا الموضوع هو الآخر موضوع بحث علمي مفرد يتطلب عمل استطلاع و استقساء من طرف الأرشيف الوطني و كذلك الباحثين الأكاديميين.

Gabriel Esquer, Les sources de l'histoire de l'Algérie, In: *Histoire et historiens de l'Algérie (1830-1930)*, Paris, Alcan, p. 381-424

[2] تقع هذه التعليمة في ثمان صفحات و قد ألحقناها بهذا البحث للفائدة. أنظر الملحق رقم 05

العامة للأرشيف الوطني في أكتوبر من سنة 1994 لفتت أنظار المسئولين المحليين وأرشيفيي الولايات خاصة على أهمية هذا الأرشيف و ضرورة إنقاذه و العمل على البحث عنه و إيداعه بمصالح أرشيف الولايات.

1-3- أرشيف فترة الاستقلال

يتفق معظم المهتمين بتاريخ الأرشيف في الجزائر بعد الاستقلال بأن المستعمر الفرنسي لم يعمل على ترقية الوظيفة الأرشيفية بالنظر إلى حجم و أهمية الوثائق التي أنتجها و خَلَّفَهَا وراءه؛ فعند الاستقلال لم تجد الجزائر الهياكل اللازمة لحفظ الأرشيف باستثناء الجزائر ووهران اللتين توفرتا قبيل الاستقلال أي في 1961 على مبنى للأرشيف. كما أن المستعمر لم يسمح للجزائريين لا بالتكوين في مجال الأرشيف و لا حتى الاقتراب من مصلحة الأرشيف كموظفين على جميع مستويات الإدارة الاستعمارية مما كان له تأثير كبير في عدم التكفل بالأرشيف بعد الاستقلال و ضمان السير الحسن لهذه المصلحة. كما أن المستعمر أقدم على ترحيل جزء كبير من الأرشيف إلى مدينة إكس بجنوب فرنسا. لتبدأ من هنا فصول قصة أرشيف الجزائر في مرحلة ما بعد الاستقلال التي يمكن تفصيلها إلى ثلاث مراحل أساسية حسب صوفي فؤاد[1]:

- المرحلة الأولى الممتدة من 1962 إلى 1970 التي تميزت بركود تام من حيث الاعتبارات التي ذكرناها آنفا و من حيث اعتبار الأولويات التي سطرتها الدولة عقب خروجها من استعمار دام أكثر من القرن و ربع القرن. تكفلت مصلحة المكتبات و الأرشيف التابعة لمديرية الشؤون الثقافية بوزارة التربية الوطنية[2] بالأرشيف و بعدها قامت وزارة التوجيه الوطني بهذه المهمة حيث أصبحت مصلحة المكتبات و الأرشيف عبارة عن مديرية

[1] *Cf.* Fouad M. Soufi, *En Algérie: l'état et ses archives*, op. cit. p.170

[2] المرسوم رقم 63-121 المؤرخ في 18 أبريل 1963 المتضمن تنظيم وزارة التربية الوطنية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد رقم 23 المؤرخ في 1963/04/19. ص. 359 (باللغة الفرنسية)

فرعية[1]. شغل السيد محمود بوعياد مدير المكتبة الوطنية المسؤولية عن هذه المديرية الفرعية من 1963 إلى 1970. في جويلية 1970 و مع التعديل الحكومي تلحق مديرية الشؤون الثقافية بوزارة الإعلام و الثقافة، لكن و مع تعيين الدكتور أمير كأمين عام بالرئاسة سيخضع الأرشيف لسلطته و من ثمة تصبح الوصاية على الأرشيف الوطني و إلى غاية وقتنا الراهن من صلاحيات الأمانة العامة للرئاسة باستثناء الفترة من 1984 إلى 1988 أين تحولت الوصاية على الأرشيف لوزارة الثقافة.

من المعلوم أن الجزائر عَبَّرَت في السنوات الأولى من الاستقلال عن رغبتها في إجراء فحص خبرة عام حول الأرشيف العمومي ببلادنا و تقدمت بطلب لدى منظمة اليونسكو لأجل ذلك التي كلفت أحد المختصين في مجال الأرشيف و الذي لم يكن سوى إيف بيروتان (Yves Pérotin) الذي قدم تقريرا حول وضعية الأرشيف بالجزائر[2]، نتيجة لذلك نشرت نيابة مديرية المكتبات والأرشيف بوزارة التوجيه الوطني أول تعليمة في مجال الأرشيف بعد الاستقلال مؤرخة في أوت 1964،

• المرحلة الثانية الممتدة من 1971 إلى 1978 التي شهدت سنة 1972ظهور مؤسسة مستقلة تمثلت في مديرية عامة للأرشيف الوطني تابعة لرئاسة مجلس الثورة[3] وتعيين عيناد ثابت رضوان مديرا عاما لها إلى غاية 1977و مستودع مركزي للأرشيف الوطني الذي عرف منير ماحي مديرا له حتى سنة 1975 حيث يُستدعى هو الآخر إلى مهام أخرى و تدار المديرية العامة للأرشيف الوطني بالنيابة من طرف محمد طويلي الذي كان في نفس الوقت مديرا للمركز الوطني للدراسات التاريخية ليتم تعيينه بصفة رسمية في أفريل 1988 مديرا عاما

[1] المرسوم رقم 64-163 المؤرخ في 08 جوان 1964 المتضمن تنظيم وزارة التوجيه الوطني. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد رقم 50 المؤرخ في 1964/06/19. ص. 699 (باللغة الفرنسية)

[2] *Cf.* Yves Perotin, *Algérie: archives publiques* [en ligne], Paris, Unesco, 1964, 65 p. Disponible sur: http://unesdoc.unesco.org/images/0000/000076/007621FB.pdf Consulté le 29/08/2017

[3] مجلس الثورة هو الهيئة التي أنشئت في 19 جوان 1965 وقادت البلاد إلى غاية 10 ديسمبر 1976

للأرشيف الوطني أما مديرية المستودع المركزي فستؤول في مرحلة أولى إلى عمر حاشي في 1975 و في مرحلة ثانية من 1978 إلى 1981.

عرفت هذه المرحلة صدور النصوص الأولى المتعلقة بالأرشيف بل النصوص المؤسسة للأرشيف الوطني ابتداءا من الأمر الرئاسي رقم 71-36 المؤرخ في 03 جوان 1971 المتضمن إحداث مؤسسة للوثائق الوطنية أو تأسيس الرصيد الأرشيفي الوطني، تبعه منشور 08 نوفمبر لنفس السنة الذي كان له تأثير إيجابي من حيث التنديد بالإتلاف العشوائي للوثائق وضرورة التكفل بالوثائق الأرشيفية. في هذه الفترة أيضا، ستعرف المنظومة الأرشيفية صدور نصوص أخرى متعلقة بالمجلس الاستشاري للأرشيف الوطني (الأمر رقم 74-75 المؤرخ في 25 أفريل 1974) و المرسوم رقم 77-67 المؤرخ في 20 مارس 1977 المتعلق بالأرشيف الوطني. اتضحت بهذه النصوص ملامح المنظومة التشريعية للأرشيف الوطني.

•المرحلة الثالثة الممتدة من 1978 إلى 1988 حيث عرف الأرشيف الوطني الوصاية عليه من طرف المركز الوطني للدراسات التاريخية ليكون بعدها تحت وصاية وزارة الثقافة في 1984. في مقابل غياب المديرية العامة للأرشيف الوطني عرفت مصالح الأرشيف لولايات الجزائر، وهران و قسنطينة نوعا من الاستقلالية في التصرف لتصبح محطات بديلة للأرشيف الوطني. تميزت هذه المرحلة بإعادة بعث المشاريع المتعلقة بالأرشيف؛ كبناء مركز للأرشيف الوطني وإصدار قانون متعلق بذلك. في 1988 تصبح مؤسسة الأرشيف الوطني تحت وصاية رئاسة الجمهورية مرة أخرى،

منذ ذلك الحين ومع تطور الأحداث؛ يمكننا إضافة مرحلتين هامتين في تاريخ الأرشيف الوطني:

• المرحلة من 1988 إلى 2001 يمكن وصفها بالمرحلة الذهبية للأرشيف الوطني الجزائري؛ إذ استطاع أن يلفت الأنظار[1] بما حققه من الإنجازات في مجال الأرشيف و الانفتاح على البحث العلمي و تأطير الأعمال التقنية للأرشيفيين من خلال المناشير و التعليمات وطلبات المساعدة والتوجيه التي كانت توجهها الإدارات المركزية و المحلية إلى مؤسسة الأرشيف الوطني ممثلة في المديرية العامة و التي وجدت فيها أذنا صاغية للمشاكل التي تعاني منها تلك الإدارات في مجال الأرشيف. غير أن النصوص التأسيسية للمديرية العامة و المركز الوطني للأرشيف أعاقت سير المؤسسة إذ جعلت منهما مؤسستين مستقلتين عن بعضهما البعض، ففي الوقت الذي كان ينبغي أن يكون المركز وسيلة في يد المديرية العامة و ينفذ سياستها في مجال الحفظ والترتيب و التبليغ؛ كان المركز بمثابة الند و المستقل في عمله عن المديرية العامة للأرشيف. هذا الوضع أدى إلى تصادم الصلاحيات و لم يكن هناك من بد في حل هذه المشكلة إلا بإقالة المديرين في مارس 2001. منذ ذلك التاريخ تم تعيين المدير العام للأرشيف الوطني ولم يُعين لحد الساعة مدير المركز الوطني للأرشيف و يتم تسييره بالنيابة التي يقوم بها المدير العام بالموازاة مع مهمته الرئيسية.

في هذه المرحلة تم تعيين عبد الكريم بجاجة[2] مديرا عاما للأرشيف الوطني خلفا لمحمد طويلي[3]، حيث سيتولى بجاجة المديرية من أكتوبر 1992 إلى غاية مارس 2001. عرفت هذه الفترة أيضا، تعيين اعمر عمور[4] مديرا للمركز الوطني للأرشيف من سبتمبر 1988 إلى مارس 2001 هو الآخر.

---

[1] محليا، جهويا في إطار الفرع الإقليمي العربي للمجلس الدولي للأرشيف و دوليا في إطار اللجنة التنفيذية للمجلس الدولي للأرشيف

[2] عُين عبد الكريم بجاجة مديرا عاما للأرشيف الوطني بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 04 أكتوبر 1992. جريدة رسمية رقم 74 مؤرخة في 14 أكتوبر 1992. ص. 1916

[3] تم تعيين محمد طويلي مديرا عاما للأرشيف الوطني بموجب مرسوم مؤرخ في 02 أبريل 1988. جريدة رسمية رقم 14 مؤرخة في 06 أبريل 1988. ص. 601

[4] كان عمر عمور قد تم تعيينه بالمستودع المركزي للأرشيف من طرف عيناد ثابت رضوان و محمد طويلي مديرا الأرشيف الوطني على التوالي و تم تعيينه بصفة رسمية كمدير المركز الوطني للأرشيف قائم بالأعمال مؤقتا بموجب مقرر صادر عن الأمين العام لرئاسة الجمهورية مؤرخ في الفاتح من سبتمبر 1988. جريدة رسمية رقم 36 مؤرخة في 07 سبتمبر 1988. ص. 1285

• المرحلة الممتدة من 2001 إلى غاية يومنا هذا عرفت مؤسسة الأرشيف الوطني نوعا من التراجع في الأداء و الانصراف التام عن مساعدة الإدارات و توجيهها في الأعمال الأرشيفية واستعصى فيها أيضا البحث العلمي. يبقى أن هذه المرحلة تميزت أيضا بإصدار جدول تسيير وثائق الولاية في 2005 و استئناف المفاوضات مع فرنسا مرة أخرى بشأن الأرشيف المرحل بشكل سري لم تعلن نتائج أي من دورات تلك المفاوضات.

أما الولايات هي الأخرى يمكن القول بأنها مرت بمراحل ثلاث و هي مصنفة حسب التقسيم الإداري للجزائر إلى أربعة أنواع:

- الولايات الكبري التي أنشئت في 1848 الجزائر، وهران و قسنطينة،
- الولايات التي أنشئت في 1956 و 1960 و عددها اثني عشر
- الولايات المنبثقة عن التقسيم الإداري لسنة 1974 حيث قفز العدد إلى 31 ولاية
- الولايات المنبثقة عن تقسيم 1984 و به يكون عدد الولايات 48 ولاية

يمكن تفصيل هذه المراحل كما يلي:

• المرحلة الممتدة من 1962 إلى 1971؛ تميزت هي الأخرى بركود تام خاصة و أن غالبية هذه الولايات (العمالات) حديثة النشأة نتيجة التقسيم الإداري الذي قامت به السلطات الاستعمارية و بالتالي لا يمكن الحديث عن أرصدة تاريخية مهمة إذا استثنينا تلك التي لا تزال جارية وستصبح مهمة فيما بعد و ذات قيمة تاريخية ولم يكن هناك غير مصالح أرشيف الولايات الثلاث (الجزائر، وهران و قسنطينة) الأكثر تأهيلا للأداء الوظيفي الأرشيفي بعد الاستقلال لما اكتسبته من تقاليد موروثة من العهد الاستعماري رغم عدم وجود أرشيفيين مؤهلين لذلك وربما أيضا لبقاء الأرشيفيين الفرنسيين كأندري برتييه بقسنطينة التي سيغادرها في 1970 ورنودان الذي بقي في وهران بعد الاستقلال إلى ديسمبر 1962 قبل أن يغادرها إلى الجزائر.

• المرحلة الثانية من 1971 إلى غاية 1992 تميزت هذه المرحلة بنوع من الحيوية بمصالح أرشيف الولايات نتيجة صدور الأمر الرئاسي الذي كان وراء بعث الأرشيف الوطني وتأسيسه في بداية السبعينات و نتيجة لذلك قامت السلطات بإدراج مصلحة للوثائق والمحفوظات في الهيكل التنظيمي للولاية خاضعة للأمين العام. كما أنها قامت بتعيين مكلفين بهذه المصالح في الغالب من الإداريين نظرا لعدم توفر تكوين في التخصص في مجال الأرشيف و أوكلت هذه المهمة إلى رؤساء مكاتب التنظيم بالولايات الشهيرة بـ (Bureau organisation et méthodes). في مقابل ذلك و نظرا لأهميتها قامت الدولة بتعيين أرشيفيين بالنظر لتكوينهم القريب من علم الأرشيف على رأس مصالح الولايات الثلاثة التي تُعَدُّ محطات مهمة و أساسية من محطات الأرشيف الوطني لما تحتويه من أرصدة تاريخية ثرية و مهمة؛ ففي قسنطينة و بعد تعيينه بمصلحة الأرشيف في 1974، قام عبد الكريم بجاجة بتنظيم و تسيير الأرشيف بقسنطينة التي سيساعده في تلك المهمة عمر ميموني هو الآخر من الرعيل الأول للأرشيفيين الجزائريين والذي سيخلف عبد الكريم بجاجة بعد رحيله في 1991 لتولى مسؤوليته على رأس المكتبة الوطنية إلى غاية أكتوبر 1992 حيث استدعي لتولي زمام مديرية الأرشيف الوطني التي بقي على رأسها إلى غاية مارس 2001. رغم ابتعاده عن أي مسؤولية أو ممارسة للأرشيف إلا أن إنتاجه الفكري في مجال الأرشيف لا يزال مستمرا. استمر بعده عمر ميموني على رأس المصلحة منذ 1991 إلى أن أحيل على التقاعد في 2014.

أما عن أرشيف الجزائر فقد تولى عمر حاشي في 1976 رئاسة المصلحة و مديرا لها في 1977 وقد كان تعيينه في السابق سنة 1974 كملحق أبحاث على مستوى المديرية العامة للأرشيف الوطني و بعدها مسؤولا عن المستودع المركزي خلفا لماحي منير في 1975. كُلف مرة أخرى بتسيير المستودع المركزي للأرشيف الوطني من 1978 إلى 1981. شارك في دراسة

مركز الأرشيف الوطني في الثمانينات و تابع أعمال إنجازه، كما قام بالإشراف على عدة مذكرات تخرج طلبة علم المكتبات عبارة عن وسائل بحث لسلسلات كانت إلى ذلك الوقت بدون تعريف. واصل تسيير مصلحة الأرشيف لولاية الجزائر إلى غاية 1999 حيث أحيل على التقاعد. خلفه في المنصب لمدة قصيرة أحمد موجب و قد كان تعيينه الأول هو الآخر بمركز الأرشيف الوطني و جاء بعده على رأس المصلحة مولود رحال في 2008 إلى غاية يومنا هذا.

•عرف أرشيف وهران هو الآخر في أكتوبر 1974 تعيين صوفي مصطفى فؤاد كأرشيفي مسؤول عن مصلحة الأرشيف إلى 1992 السنة التي عرفت تعيين أرشيفي آخر كرئيس مصلحة. بقي صوفي بوهران بصفة منتدب من مركز الأرشيف الوطني إلى فبراير 2004 حيث غادرها للالتحاق بمنصبه الجديد كمدير فرعي للمعايير بالمديرية العامة و بقي في هذا المنصب إلى غاية 2011 حيث استفاد من التقاعد. شارك صوفي فؤاد مع عبد الكريم بجاجة في المفاوضات الجزائرية الفرنسية في 1980 و 1981 حول الأرشيف المرحل. ساهم صوفي فؤاد بصفة قوية في تكوين الأرشيفيين من خلال أعمال التدريس التي كان يقوم بها بمعاهد علم المكتبات بوهران والجزائر كما أنه أشرف بهذه المعاهد على مذكرات تخرج كانت عبارة عن وسائل بحث في الأرشيف خاصة. له إسهامات علمية عديدة في علم الأرشيف و التاريخ والأنثروبولوجية تجعل من الرجل مرجعا مهما لكل الأرشيفيين في الجزائر حاضرا ومستقبلا.

في 1992 خلفه عمراني لخضر على رأس مصلحة أرشيف ولاية وهران و بقي بها إلى غاية سنة 2004 ليلتحق بجامعة وهران و يتفرغ للتدريس. استلم بعده تيليوين محمد المصلحة و تم تعيينه كرئيس لها و لا يزال بهذه الصفة إلى يومنا هذا.

•المرحلة الثالثة من 1992 إلى يومنا هذا و هي المرحلة التي تُكرس دور الحفظ المؤقت للوثائق الإدارية الذي تقوم به مصالح أرشيف الولايات بناء على القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 03 ماي 1992 المتضمن تنظيم مصالح الأمانة العامة للولاية رغم امتلاك بعض الولايات على أرصدة تاريخية هامة سواء موروثة من العهد الاستعماري أو تلك التي تشكلت بعد الاستقلال، كما أن القرار لا يقيم أية علاقة عضوية مع مؤسسة الأرشيف الوطني، غير أن واقع الحال يؤكد على أن أرشيف الولايات إنما هو امتداد طبيعي و منطقي للأرشيف الوطني على المستوى المحلي.

يمكن تقسيم هذه الفترة أيضا إلى مرحلتين؛ تلك الممتدة من 1992 إلى 2001 حيث كان العمل بمصالح الأرشيف بالولايات حثيثا و حيويا لتطهير هذا القطاع محليا وفي تناغم تام مع الأرشيف الوطني.

•الفترة الثانية الممتدة من 2001 إلى وقتنا الحاضر أين عرفت هذه المصالح تراجعا في الأداء وحتى المراكز التي بُنِيَت لأجل ذلك لم ترقَى لآفاق المهمة الأرشيفية في ظل غياب سياسة وطنية واضحة الملامح في مجال الأرشيف بالجزائر.

2-الذاكرة المقتلعة: مسألة النزاع الجزائري الفرنسي حول الأرشيف المرحل

قبل مغادرتها التراب الوطني و تحسبا لاستقلال الجزائر، أقدمت فرنسا في سابقة فريدة من نوعها بتعدي صارخ على القانون الدولي العام و المبادئ الأساسية لعلم الأرشيف و أحدثت شرخا كبيرا في ذاكرة الجزائريين بإقدامها على ترحيل كميات كبيرة من الأرشيف إلى التراب الفرنسي بحجة التصوير المصغر. كما و أنه في ظل الرهانات المفروضة في تلك الفترة، لم تتعرض مختلف جولات المفاوضات التي أفضت إلى استقلال الجزائر لمسألة الوثائق الإدارية والأرشيف المنتج خلال فترة الاستعمار[1] و لم ينتبه الجزائريون لمسألة

[1]*Cf.* Fouad M. Soufi, les archives algériennes en 1962: héritage et spoliation, In : *Insanyat*, N° 65-66 (2014), p.211-237

الأرشيف المرحل إلا بعد الاستقلال و السبب في ذلك أن عمليات الترحيل تمت في سرية تامة.

لا شك أن الأرشيف كان في صلب النزاعات الناجمة عن استقلال العديد من الدول لأسباب عديدة تعد رهانات استراتيجة للدول المُستعمِرة قصد الإبقاء على الهيمنة و السيطرة على الدول المستقلة حديثا و الأمثلة على ذلك لا تحصى و على رأس تلك النزاعات ذلك الذي يخص الأرشيف المرحل قبيل استقلال الجزائر.

تبرز أهمية الأرشيف بالنسبة للبلدان المُستعمَرَة سابقا في كتابة التاريخ و استرجاع الهوية الوطنية و الرغبة في استقرار الذاكرة المضطربة نتيجة الاستعمار و تغير النظرة السلبية للأرشيف مثلما اتضح جليا في أعمال المؤتمر الدولي الأول للأرشيف الذي انعقد في باريس سنة 1950 حيث تأكدت ضرورته للدول حديثة الاستقلال و اعتبر جزءا من "ملكها السامي" (Domaine éminent) بل واحدا من "مفاتيح السلطة"[1]. كما أن خبراء اليونسكو اعترفوا في مارس 1976 بأهمية الأرشيف بالنسبة للدول بقولهم: "إن الأرشيف يشكل قسطا أساسيا من تراث المجموعة الوطنية، فهو ليس فحسب شاهدا على التطور التاريخي و الثقافي والاقتصادي لكل بلد و قاعدة ترتكز عليها الهوية الوطنية، بل يشكل كذلك الدعائم التي تبرز حقوق المواطنين الفردية[2]."

إن منظمة الأمم المتحدة من خلال منظمة اليونسكو تعترف بصفة تامة بأن مفهوم الممتلكات الثقافية يشمل بصفة قطعية مفهوم الأرشيف كما أكدته الاتفاقية المعتمدة في الدورة السادسة للجمعية العامة المتعلقة بالتدابير الواجب اتخاذها من أجل منع و حظر استيراد، تصدير وتحويل الملكية الغير شرعية للممتلكات الثقافية و تؤكد على أن الأرشيف يعد من أكبر

[1] نبيل بوعيطة، إرجاع الوثائق الوطنية و الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصيلة في إطار النظام الثقافي الجديد، في: *المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، الاقتصادية و السياسية*، مجلد 24، عدد رقم 3-4 (1986)، ص. 660-635

[2] نبيل بوعيطة، المرجع السابق. ص. 647

وأهم الممتلكات الثقافية في الوقت الذي يكتسي فيه الأرشيف الطابع الرسمي و القانوني الذي يختلف عن الكثير من أنواع الممتلكات الثقافية. إن الأرشيف المنتج في الأصل لتأدية الأعمال الإدارية يشكل الحجة و الدليل على هذه الأعمال و هي ضرورية لاستمرار الأعمال الإدارية التي هي من اختصاص الدولة. فالأرشيف ليس شاهدا على الأحداث التي يعيشها أي شعب من الشعوب فحسب بل يحتفظ بآثار الأعمال المنجزة و يضمن حقوق ومصالح الدولة و الخواص؛ إنها تمثل الحجج القانونية و الأدلة التي لا يمكن تعويضها والمهمة من اجل ضمان استمرارية مزاولة المهام التي تضطلع بها السلطات العمومية[1].

2-1- وقائع تحويل[2] الأرشيف نحو فرنسا

بدأت عمليات نهب الأرشيف الجزائري المنتج قبل 1830 منذ الوهلة الأولى للغزو الفرنسي للجزائر و انتهت أيضا بعملية سلب أخرى تحت مسمى التصوير المصغر عند نهاية هذا الاستعمار. إن العذر الذي تقدمت به فرنسا عندما أقدمت على ترحيل أرشيف الفترة الاستعمارية يُعَدُ أقبح من ذنب الترحيل ذاته، ذلك أن عملية التصوير المصغر لم تكن لتُعْجِزَ فرنسا من القيام بتلك العملية على التراب الجزائري بدل ترحيل مائتي ألف (200.000) علبة من الوثائق أي ما يعادل 600 طن حسب تقدير الأرشيف الوطني الجزائري[3]؛ ألم يكن من السهل إرسال أجهزة التصوير المصغر لا يتعدى وزنها الكيلوغرامات عوض ترحيل آلاف العلب و ما تتطلبه عملية الترحيل. من الواضح جدا أن الأمر كان مقصودا إذا تتبعنا وقائع العملية.

---

[1] UNESCO, 20ème Conférence générale: rapport du directeur général sur l'étude des problèmes relatifs aux transferts vers les pays d'origine des documents provenant d'archives constituées sur le territoire d'autres pays, pp.145-151, Cité In : Peter Walne [et al.], *Techniques modernes d'administration des archives et de gestion des documents: Recueil de textes*, Paris, Unesco, 1985, 614 p.

[2] يصف فؤاد صوفي هذا التحويل بالنهب و السلب و يعتبره اغتيال للذاكرة أو كما أطلق عليها (Mémoricide). أنظر:
Fouad M. Soufi, *Les archives algériennes en 1962: héritage et spoliation,* op. cit. p. 212

[3] المديرية العامة للأرشيف الوطني، النزاع الجزائري الفرنسي حول الأرشيف، في: *مطبوعات الأرشيف الوطني الجزائري*، رقم 03 (1996)

لم يعد خفيا على الجميع أن التعليمات الشفاهية و المكتوبة التي أعطيت إلى الأرشيفيين بالجزائر و حتى من دون تعليمات كانت تقصد فعلا و بموافقة من الرئيس الفرنسي شارل ديغول ذاته ترحيل الأرشيف المنتج في الجزائر من طرف الإدرة الاستعماريةإلى فرنسا[1]. حسب الادعاء خص هذا الترحيل الأرشيف السري في 06 مارس 1961 حيث وجه المدير العام للأرشيف الفرنسي رسالة في هذا الصدد لتبدأ عملية الترحيل في 17 ماي 1961 والملاحظ أن التصرف الفردي الذي قام به أرشيفي عمالة الجزائر بيار بواييه من ترحيل كل ما أمكنه ترحيله متجاوزا بذلك التعليمات الرسمية ليس له أي تبرير و الأدهى من ذلك و خلافا لزميليه في الشرق و الغرب لم يترك بواييه أي أثر للعملية[2]، و لم تكن الغالبية العظمى للأرشيفات المرحلة لها أيه علاقة بالسيادة كما ادعى الجانب الفرنسي أثناء المفاوضات الأولى و أن الوثائق مرتبطة بميادين مختلفة إدارية و سياسية و ثقافية واقتصادية و اجتماعية.

إنه من الصعب تحديد حجم و نوعية الأرشيف الذي تم ترحيله من مقر الحكومة العامة و من مخازن أرشيف عمالة الجزائر أما في قسنطينة فقد عُثر على حالات مفصلة للأرشيف المُرَحل تماما مثل ما استطاع القائمين على الأرشيف بوهران معرفة الحجم الكبير للوثائق المُحولة إلى فرنسا. أما ما عدا تلك المستودعات الثلاث فإن الأرشيف المحلي الخاص بالبلديات و البلديات المختلطة و نيابة العمالات و العمالات الجديدة فقد تم تحويله إلى كل من وهران وقسنطينة ليشمله الترحيل هو الآخر؛ على أن السلسلات الخاصة بوثائق المحاسبة بالعمالات و البلديات و السلسلات الخاصة بالأشغال العمومية و النقل و وثائق الشرطة العامة قد استثنيت من هذا التحويل و الترحيل[3].

[1] لا نعتقد بأن هذ الأمر تم بدون علم من الرئيس الفرنسي و بدون موافقته التامة، و قد ذكر نبيل بوعيطة ذلك في مقاله ما نصه: "تم هذا النقل بترخيص من الجنرال ديغول [...]". نبيل، بوعيطة. مرجع سابق. ص. 645

[2] *Cf.* Fouad M. Soufi, *En Algérie: l'état et ses archives*, op. cit. p. 168

[3] Ibid. p. 169

تمت أول عملية تحويل و ترحيل في قسنطينة في 17 ماي 1961 مست كل ملفات الشرطة والأمن العام و ملفات أخرى بعمالات الشرق الجزائري قدرت بـ: 452 كيس به 3566 حزمة. تلت ذلك ثلاث عمليات تحويل أخرى في 09 ماي و 26 و 29 جوان من سنة 1962 ما يقدر إجمالا بـ: 2783 كيس به 18000 حزمة أي حوالي 100طن حسب تقدير مسؤول مصلحة أرشيف قسنطينة في عهد الاستقلال[1].

هكذا كان الأمر بالنسبة للترحيل الذي تم بالغرب الجزائري أين أشرف محافظ الأرشيف لوهران (رونودان) في 24 ماي 1961 على ترحيل كميات كبيرة من الأرشيف بلغت (5 طن) انطلاقا من القاعدة البحرية لمرسى الكبير[2].

غير أن المعطيات التي ذكرها صوفي فؤاد عن عملية ترحيل أرشيف وهران و أرشيف الغرب الجزائري هي أكثر دقة إذ أن أول عملية للترحيل كانت تمت في 16 ماي 1961 حيث حُمِّلَت الحاويات المملوءة بالأرشيف على بواخر حربية و قد كان محافظ الأرشيف آنذاك (رونودان) قبلها أي في 04 مارس 1961 قد قام بوضع قائمة بالملفات التي من المتوقع أن يمسها الترحيل. ثم العملية الثانية للترحيل كانت في 11 و 14 ماي من سنة 1962 حيث تم تعبئة 29 حاوية بها 1300 كيس ما يوازي 40 طن من الأرشيف و قُدر حجم الأرشيف المرحل من وهران بـ: 1600 كيس ما يعادل 43 طن هي مجموع الأرشيف المرحل من وهران و الغرب الجزائري[3].

يمكن استنتاج أن ما تبقى من مجمل الحجم الذي قدره الأرشيف الوطني الجزائري أي 600 طن من الأرشيف المحول هو ما تم تحويله من مخازن الحكومة العامة وعمالة الجزائر.

[1] Ibid. p. 169
[2] Akbal Mehenni, Contribution à l'histoire des archives d'Algérie: des noms et des dates, op. cit. p. 11
[3] *Cf.* Fouad M. Soufi, *En Algérie: l'état et ses archives*, op. cit. p. 169

2-2- مبررات النزاع و الدعوى الجزائرية

لم يكن النزاع الجزائري الفرنسي لينشأ حول الأرشيف لولا تلك المبادئ التي أقرتها المعاهدات و الاتفاقات في إطار القانون الدولي العام و التي تم تبنيها نتيجة صراعات مماثلة نشبت حول الأرشيف و حول الممتلكات الثقافية بصفة عامة بين دول عديدة؛ و لقد أكدت المحافل الدولية و هيئاتها على أن يكون هناك عدل في التعامل مع هذا النوع من النزاعات يقوم على أساس حق الدول المسلوبة و الحديثة العهد بالاستقلال و النشأة في الأرشيف الذي يسمح بالتسيير السليم للدولة الناشئة و ما يضمن سلامة ذاكرتها و كذا حقها في استرداد موروثها الفني والإبداعي و الثقافي بصفة عامة.

تستند الجزائر في مطالبتها فرنسا بإرجاع الأرشيف الذي قامت بتحويله قبيل الاستقلال الوطني على أسس من القانون العام الدولي و الشرعية الدولية في هذا المجال و على أسس المبادئ التي تحكم تسيير الأرشيف.

أما من حيث القوانين و المواثيق الدولية فإن الجزائر تعتمد على الملفات التي أعدتها مؤسسات دولية عديدة و هي كما ذكرتها الوثيقة[1] التي أعدها الأرشيف الوطني الجزائري حول موضوع النزاع الأرشيفي مع فرنسا:

- أعمال المائدة المستديرة للمجلس الدولي للأرشيف* التالية[2]:

[1] أنظر: المديرية العامة للأرشيف الوطني، النزاع الجزائري الفرنسي حول الأرشيف، مرجع سابق، ص. 09
كما يمكن مراجعة المقال التالي لمعرفة وجهة النظر الفرنسية:
Gérard Ermisse, Christine Martinez, archives, archivistes et archivistique française à l'épreuve des relations internationales, In : *Gazette des archives*, N°204 (2006), p. 91

* الندوة الدولية للمائدة المستديرة للأرشيف (CITRA) تابعة للمجلس الدولي للأرشيف و تجتمع سنويا بهدف التداول حول مسائل استراتيجية و مهنية كبرى تمس عالم الأرشيف و تعد القرارات التي تناقش في المؤتمر الدولي للأرشيف الذي يعقده المجلس كل أربع سنوات.

[2] كما يمكن إضافة أشغال المائدة المستديرة السابعة بمدريد سنة 1962 و موضوعها: "مفهوم الأرشيف و حدود علم الأرشيف"، كما تناولها نبيل بوعيطة في مقاله الذي سبق ذكره. ص. 647

- أشغال المائدة المستديرة السادسة بفرسوفيا (Varsovie) سنة 1963 و موضوعها: "الأرشيف في الحياة الدولية"،
- أشغال المائدة المستديرة السابعة عشر بكاغلياري (Cagliari) سنة 1977 وموضوعها: "تشكيل و إعادة تشكيل التراث الأرشيفي الوطني"،

- اجتماع خبراء منظمة اليونسكو عام 1977،
- المؤتمر العام العشرون لمنظمة اليونسكو سنة 1978[1]،
- تقارير (إحدى عشر) عرضت على لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة (1972-1980)،
- معاهدة "توارث" الدول الخاصة بالأملاك و الأرشيف و ديون الدول المبرمة في فيينا (مارس-أبريل 1983)[2].

من جهة أخرى، المبادئ الأساسية الأرشيفية و منها:

- مبدأ قطرية الوثائق (Principe de Territorialité) الذي بموجبه يبقى الأرشيف فوق التراب الذي شهد فيه الميلاد و أنتج عليه ويتحتم بذلك استرجاعه في حالة ترحيله[3].

هذا المبدأ هو في الأصل من مبادئ القانون الذي يتعلق بالملكية بحيث يتم تمرير كل الوثائق المتعلقة بالأراضي التي وقعت تحت سيطرة المتغلب و ذلك أثناء التوقيع على

[1] *Cf.* UNESCO. 20ème Conférence générale: rapport du directeur général sur l'étude des problèmes relatifs aux transferts vers les pays d'origine des documents provenant d'archives constituées sur le territoire d'autres pays, op. cit.

[2] *Cf.* Nations unies, *Convention de Vienne sur la succession d'états en matière de biens, archives et dettes d'état* [en ligne], Document officiel de la conférence des nations unies vol. II, In: *publications des nations unies,* N°de vente F.94.v.6. 2005, 20 p.
Disponible sur: http://legal.un.org/ilc/texts/instruments/french/conventions/3_3_1983.pdf Consulté le 12/08/2017

[3] «Le principe de territorialité se définit comme étant: «[…] principe selon lequel les archives publiques, propres à un territoire, suivent le même sort de ce dernier» cité in :
Jean Yves Rousseau, Carol Couture [et al.], *Les fondements de la discipline archivistique*, Québec: Presses de l'universitaire du Québec, 1994, 370 p. (coll. Gestion de l'information).

اتفاقية الاستسلام أو معاهدة سلام[1]، و مع مرور الوقت أصبح تعميم تمرير الوثائق إلى كل الأنشطة المتعلقة بانتقال السلطة بين المنظمات عند تحول العهدات و السلطات. تكَرَسَ العمل بهذا المبدأ من طرف الأمم المتحدة في اتفاقية فيينا حول تداول و توارث الدول في الممتلكات، الأرشيف و ديون الدولة[2].

- المبدأ الثاني المهم في هذه المسألة هو: "مبدأ احترام الأرصدة" (Principe du Respect des Fonds) إذ الرصيد الأرشيفي عبارة عن كيان عضوي غير قابل للتجزئة و التفكيك والتشرذم كما هو الحال بالنسبة لترحيل غالبية الأرصدة إلى فرنسا و ترك الجزء اليسير منها هنا بالجزائر. يخص هذا المبدأ كما جاء في كل القواميس الخاصة بالأرشيف كقاموس المصطلحات الأرشيفية الذي يعتمده المجلس الدولي للأرشيف: "المبدأ الأساسي الذي يفيد بأن السجلات/الأرشيف ذات المنشأ الواحد يجب أن لا تخلط مع غيرها ذات المنشأ المختلف و غالبا ما يشار إليها بمجموع السجلات/ الأرشيف ذات المنشأ الواحد[3]." ويستعمل في كثير من الأحيان ليشير إلى مبدأ آخر قريب منه هو مبدأ المنشأ (Principe de Provenance).

[1] يذكر عمر حاشي بعض الأمثلة على سبيل المثال عن ذلك مما ورد في التقرير العام للمؤتمر الدولي للمائدة المستديرة للأرشيف لسنة 1963 بعض النصوص عن الاتفاقيات التي مكنت من استرجاع الوثائق التاريخية كـ:
- قضية المنازعات بين النمسا و يوغسلافيا و المعاهدة المبرمة سنة 1958 التي تقضي باسترداد سلسلة من الوثائق تتعلق بالتاريخ اليوغسلافي،
- معاهدة تريانون في سنة 1956 التي أعادت إلى يوغسلافيا كل الوثائق التي كان مصدرها التراب اليوغسلافي و التي أممت بصفتها عمومية في سنة 1948 بالإضافة إلى وثائق أخرى تكونت على أراضيها،
- معاهدة سافر لسنة 1920 التي تجبر تركيا على إعادة كل القطع الثمينة ذات طابع ثقافي و تاريخي و التي نقلت من البلدان التي تخلت عنها تركيا قبل 1 أوت 1914،
- معاهدة باريس لـ 1947 التي تفرض على إيطاليا أن تعيد الوثائق التاريخية و الإدارية التي نقلتها من التراب اليوغسلافي خلال الحرب العالمية الثانية.
أما أهم مثال على ذلك هو ما قام به الحلفاء من إجبار ألمانيا على إرجاع كل الممتلكات الثقافية التي سلبتها من الدول المستعمرة وعلى رأسها فرنسا التي اعتبرت ذلك مسألة وطنية.
- أنظر في هذا الصدد: عمر حاشي، اختلاس الثروة الثقافية طيلة احتلال التراب الوطني، في: *الوثائق الوطنية*، عدد رقم 05 (1976)، ص.37-40

[2] *Cf.* Jean Yves Rousseau, Carol Couture [et al.], *Les fondements de la discipline archivistique*, op. cit p. 31

[3] فالن بيتر، *معجم المصطلحات الأرشيفية*، مرجع سابق، ص. 157

- في النهاية هناك من الأسس الأخلاقية ما يبرر طلب الجزائر في استرداد الأرشيف المرحل قبيل الاستقلال الوطني نظرا للضرر الملحق بها إذ ورثت الجزائر وثائق مجزئة في شكل وحدات منعزلة و مشرذمة و وجدت نفسها في حاجة لسيادة تمارسها و إدارة تسيرها في جوانب كثيرة كوثائق الحالة المدنية و الاحصاءات الزراعية و الاسكان و المخططات التقنية من ضمنها المباني العمومية والملفات الخاصة بالزلازل، المستخدمين و قدامى المسجونين السياسيين و غير ذلك من الأرشيف الذي تحتاجه الإدارة للتسيير و حل القضايا العالقة والموروثة عن الاستعمار و تلك المستجدة.

كما أن غياب تلك الأرصدة من أماكنها الطبيعية يعرقل الانتفاع المباشر و الميسر للمصادر الوثائقية فيضل البحث العلمي و التاريخي على وجه الخصوص معرقلا و مرهونا بما تسمح به السلطات الفرنسية للباحثين بمركز أرشيف ما وراء البحار و أرشيف فانسان[1].

إن اعتماد فرنسا على مفاهيم جديدة مبتكرة كأرشيف السيادة و حقها في هذا النوع من الوثائق للدفاع عن موقفها تجاه قضية النزاع مع الجزائر حول الأرشيف المرحل لا يجد له حلا أمام المبادئ الأرشيفية الكبرى (مبدأ احترام الأرصدة، مبدأ النشأة، مبدأ قطرية الأرشيف) التي تسير الممارسات الأرشيفية السليمة[2] و بالتالي لا يمكن في ظل هذا الإصرار الفرنسي على الإبقاء على الأرشيف المرحل على ترابه أن يجد له حلا لتمسك الطرفين كل بوجهة نظره وتبقى الحلول التقنية كالنسخ و المسح الضوئي حلولا ثانوية أمام الحل السياسي الشامل للنزاع و القائم على أساس اتفاق ثنائي يحافظ على حقوق و مصالح الطرفين[*].

---

[1] أنظر : المديرية العامة للأرشيف الوطني، الأرشيف الوطني الجزائري، مرجع سابق، ص. 09

[2] Pour plus d'informations à ce sujet : *Cf.* Fouad M. Soufi, *En Algérie: l'état et ses archives*, op. cit. p. 163

[*] أسال هذا الموضوع الكثير من الحبر على المستوى المحلي بالجزائر و فرنسا على حد سواء و على مستوى الهيئات الدولية كاليونسكو خاصة، هناك كذلك الدراسات العلمية و الأطروحات. في هذا الصدد نذكر على سبيل المثال أطروحتي الدكتوراه لكل من أقبال مهني سنة 2004 و بونعامة محمد سنة 2012 و هما على التوالي:

- Contentieux archivistique algéro-français

- مسألة الأرشيفات المرحلة:دراسة حالة الأرشيف المرحل من الجزائر و المتواجد بفرنسا

2-3- الرؤية الجزائرية لحل النزاع

تقترح الجزائر على لسان المديرية العامة للأرشيف الوطني جملة من الاقتراحات أمام شرعية المطلب الجزائري و حتمية إصغاء فرنسا لهذا المطلب و التفكير في حلول تخدم مصالح البلدين في هذا الشأن و تحترم أسس علم الأرشيف المتفق عليها عالميا ضمن الهيئات الدولية و المجموعة العلمية و كذا المبادئ السارية في التشريع الدولي و يمكن العودة إلى هذه المقترحات ضمن منشورات و أدبيات المديرية العامة للأرشيف الوطني وكيفية تعاملها مع هذه القضية.

في إطار مغاير و في مقال له على جريدة (Le Soir d'Algérie) أطلق خبير الأرشيف صوفي فؤاد[1] بما لا يدع مجالا للمزايدات صفارة الإنذار تبعا لتصريحات المؤرخ بنيامين ستورا (Benjamin Stora) بمنتدى الحرية (Forum de Liberté) من خلال مقال بجريدة الوطن[2] الناطقة باللغة الفرنسية حيث أعلن ستورا بأن هناك لجنة جزائرية فرنسية يكون قد شارك في إحدى جلساتها تعمل على تسهيل الاطلاع على الأرشيف المرحل و ليس على إرجاعه و بأن الاتفاقية المتوصل إليها في باريس في 06 مارس 2009 بين الأرشيف الوطني الفرنسي و المديرية العامة للأرشيف الوطني الجزائري[3] مرت بسرية تامة حسب خبير الأرشيف ليخلص إلى تساؤل منطقي تبعا لهذا مفاده: هل تخلت الجزائر عن مطالبتها فرنسا إرجاع الأرشيف المرحل قبيل الاستقلال سنتي 1961 و1962؟ و منذ متى كان هذا التخلي؟ من منطلق آخر هل يمكن أن يُفهم من أن تكفل وزارة المجاهدين إثر زيارة الوزير طيب زيتوني إلى فرنسا بقضية ملف إرجاع الأرشيف المرحل و تصريحاته حول الموضوع لا تخفى على أحد إعادة للأمور إلى نصابها المشروعة.

[1]Fouad M. Soufi, Retour sur le contentieux archivistique entre l'Algérie et la France, In: *Le soir d'Algérie*, N°7094, 05/02/2014, p. 07

[2]Mustapha Benfodil, Benjamin Stora au forum de liberté: pour une écriture «désidéologisée» de l'histoire, In: *El-Watan*, N° 7080 du 22/01/2014, p. 04

[3]Voir l'article: Accès aux archives: signature d'un accord algéro-français, paru dans le quotidien national « *la nouvelle république* » du 15 mars 2009

3- الأرشيف و التراث في الجزائر: إشكالية أم سوء فهم؟

للتراث[1] أوجه مختلفة يمكن تناوله من خلالها فالتراث بشكل عام ينم عن شعور بالانتماء والاعتزاز بالهوية قد يصل إلى حد التقديس "إن الاعتزاز بالتراث و المحافظة عليه مسؤولية مقدسة فإذا أنهدم الماضي، فإن عودته ضرب من المحال. و إن أعظم الجرائم قسوة أن يهدم الناس ما ورثوه عن أسلافهم من تراث[2]." لعل ما لحق الجزائر من موروث تاريخي متعدد الأوجه يدل على عراقة و غزارة إنتاج هذا الموروث في كل النواحي و لعل ما يهمنا أيضا في دراستنا هذه التراث المكتوب بشكل عام و الأرشيفي بشكل خاص.

إن تاريخ الجزائر غني بالإنتاج الوثائقي الفكري، العلمي و الأدبي و الرسمي و قد تناولت أمهات الكتب في مجلدات عديدة تاريخ الجزائر الثقافي كما تناوله على سبيل المثال المرحوم الدكتور أبو القاسم سعد الله و كما تناوله أيضا المرحوم أبو القاسم محمد الحفناوي في كتابه تعريف الخلف برجال السلف. هذا الموروث الوثائقي العابر للأجيال هو عنوان هوية الجزائريين و مخزون ذاكرتهم عبر العصور.

إن التراث لا ينفصل عن الهوية فهما مرتبطان ارتباطا وثيقا "فلا هوية بدون تراث تستند إليه ولا تراث إذا لم يؤسس للهوية، فالتراث و الهوية عنصران متلازمان من عناصر الذات ومكونان متكاملان من مكونات الشخصية الفردية و الجماعية[3]." على هذا الأساس تكمُنُ نظرتنا للأرشيف فهو رافد مهم من روافد تراثنا الثقافي رغم ما علق به من سوء فهم و تجاهل مستمر إلى غاية يومنا هذا. إن المكانة التي خصصتها كل من الدولة و المجتمع للأرشيف هي مكانة ثانوية إن لم نقل بأنها غير موجودة و كأن هذا المنتوج الوثائقي الرسمي لا مكان له

[1] تجمع أغلب المعاجم على أن كلمة تراث تعني في اللغة العربية ما يخلفه الميت لورثته و الكلمة مشتقة من الإرث و الميراث والورث. للكلمة أيضا معنى اصطلاحي يفيد كل ما وصل إلينا مكتوبا في علم من العلوم أو محسوسا في فن من الفنون مما أنتجه الفكر و العمل في التاريخ الإنساني عبر العصور.
أنظر: عبد العزيز التويجري، *التراث و الهوية*، الرباط، المنظمة الإسلامية للتربية و العلوم و الثقافة، 2011، 34 ص.

[2] عبد العزيز التويجري، المرجع السابق، ص.15

[3] نفس المرجع، ص. 20

ضمن التراث بصفة عامة و لعل السبب يكمن في ما يحتويه و ما يضمه من أسرار لا ينبغي الاطلاع عليها و ليس من حق أي أحد أن ينظر فيها و بالتالي فإن التخلص منها أو إهمالها يكون ذو فائدة كبيرة و يقي من العوائد كيفما كانت.

يواجه الأرشيف و الأرشيفيون دوما نوعا من الاحتقار من طرف الإدارة و الإداريين ناجم عن هذا التخوف من الوثائق؛ و ما يلاقونه من شدة في التعامل ينعكس ميدانيا على الممارسات اليومية و بالأخص الإتلاف العشوائي للوثائق مسيئين بهذا إلى تكوين الأرشيف و تشكيل الأرشيف التاريخي[1]. أضف إلى ذلك تكفل أجهزة أخرى بحفظ ذاكرة الأمة و تراثها و لعلها مُقَدَمَة في ذلك على مراكز الأرشيف و ما ازدهار المتاحف و المكتبات و تنوعها و تعددها في الفترة الأخيرة إلا دليلا على ذلك. في المقابل يكاد يكون بناء مراكز الأرشيف استجابة للرغبة في التخلص من الوثائق و إفراغ المكاتب من أكوام الورق المتراكم باستمرار، غير أن تلك المراكز لم يُرَاعَى عند إنجازها لا الاحتياجات الحقيقية للإدارة أمام التزايد الكمي والنوعي للوثائق التي تنتجها و لا حتى المعايير العلمية المعمول بها في هذا النوع من البنايات*.

إننا أمام حالة غريبة من التعامل الذي يحظى به الأرشيف ببلادنا إذ يعاني من ازدواجية في الخطاب؛ فمن جهة، الاحتقار[2] أو الاستهانة كصفة تلازم الأرشيف بل و تلازم حتى أولئك العاملين في الأرشيف و مَرَدُّ ذلك إلى شيئين اثنين يتمثلان في الجهل بحقيقة و طبيعة الممارسة الأرشيفية و الخوف مما تحتويه وثائق الأرشيف من معلومات لا يمكن مراقبتها.

[1] *Cf.* Fouad M. Soufi, Un patrimoine national: les archives, p. 161-166. Cité in: Nouria Brnghabrit–Remaoun [Dir.] et Mustapha Hadab, *l'Algérie 50 ans après: état des savoirs sociales et humaines 1954-2004*, Oran, crasc, 2008, 911 p.

* سنتناول بنايات الأرشيف بالولايات خاصة و مطابقتها للمعايير في فصل لاحق.

[2] ليس غريبا استعمال هذه الكلمة بما أنها تكاد تلقى إجماعا دوليا لدى مجتمع الأرشيفيين أينما كانوا حتى في الدول الأكثر تقدما في هذا المجال نظرا لما يعانونه من مشاكل جراء هذه النظرة. أنظر في هذا الصدد المقال الشهير لإيف بيروتان:
Yves perotin, les archives et le mépris, In: *la gazette des archives*, N° 68 (1970), p. 7-23

أما الخطاب الثاني ذلك الذي يثني على الأرشيف و يبرهن على حرص الدولة على التكفل الجيد بهذا المجال الحيوي بالنسبة للإدارة و البحث العلمي على حد سواء بل ربما نعته ورفعه إلى مصف الذاكرة الوطنية بلا منازع إذ تتجسد جهود الدولة من خلال وجود قانون للأرشيف الوطني و مركز يعتبر صرحا وطنيا ضخما و مؤسسة مكلفة بتسيير و حفظ وثائق الدولة ممثلة في المديرية العامة للأرشيف الوطني[1].

خلاصة الفصل

عرف الأرشيف طيلة مسيرته منذ الفترة الاستعمارية و في فترة استقلال الجزائر تطورا من حيث التكفل به و تسييره و حفظه، كما عرف أحداثا لازالت إلى يومنا هذا لها وقعها و أثرها الواضح على رؤيتنا للأرشيف و مكانته ضمن دواليب الإدارة و أجهزتها المختلفة و ضمن رؤية المجتمع لأرشيفه و حتى على ممارسة الأرشيفيين لمهنتهم.

هناك الكثير من الجوانب التي تنتظر استكمال البحث و التنقيب في تاريخ الأرشيف ببلادنا، كما أنه يفتقد إلى الدراسات التي تتناول مختلف الأوجه الخاصة به. و لعل صعوبة و ندرة المراجع التي تتناول الأرشيف و تعالج قضاياه بعمق هي مهمة الباحثين و المهتمين به و ذلك لأجل إثراء البحث العلمي و توفير أسس تفكير علمي سليم يُعنى بالأرشيف و قضاياه، كما أنه لابد من إعادة النظر في الأساليب، الإجراءات و السبل التي من شأنها أن تعالج مسائل مهمة كتكوين الأرصدة التاريخية و بالتالي انتقاء تراثنا الوثائقي الرسمي و ضمان بقائه للأجيال القادمة.

[1] *Cf.* Fouad M. Soufi, Un patrimoine national: les archives, op. cit. p. 164
Voir aussi son article important: les archives: une problématique patrimonialisation, paru dans la revue *Insanayt,* N° 12 (2000)

الفصل السادس

المنظومة الأرشيفية في الجزائر
و أثرها على الذاكرة الوطنية

تمهيد

تتأثر ذاكرة الجزائر الرسمية بالممارسات الأرشيفية التي تعرفها مصالح الأرشيف ببلادنا، وتنفيذ سياسة وطنية واضحة المعالم و منظومة أرشيفية فعالة ترمي إلى حفظ هذه الذاكرة بما يناسب و يخدم تشكيل أرصدة تعكس حركية و إنجازات الأمة في الحاضر وتحفظ الآثار التي تتركها للأجيال التي تأتي بعدها. هذه المنظومة لها عدة أوجه تتداخل فيما بينها، ولا يقوم عنصر من عناصرها إلا بقيام العنصر الآخر، و قد أجملناها في عدة مظاهر لها تأثيرها القوي على مسار الذاكرة الوطنية، كتحديد هوية و طبيعة الأرشيف و غموض القانون الخاص بالأرشيف في هذا الشأن، و ما للتشريع و التنظيم في هذا المجال و الخلل الواضح فيه من وقع واضح على جل الأعمال الأرشيفية. هناك أيضا، و من معالم هذه المنظومة؛ هو تشكيل شبكة أرشيفية على مستوى التراب الوطني قادرة على حفظ و صيانة و تسيير الأرصدة الموجودة بها والتعريف بها.

كما أن تكوين و توظيف و ظروف عمل الأرشيفيين له دوره البالغ و انعكاسات مهمة على نوعية و جودة تسيير الأرصدة الأرشيفية من حيث الحفظ و الصيانة و التعريف و التبليغ، ما يشكل عاملا مهما في إتاحة الذاكرة الوطنية و الوصول إليها في أحسن الظروف.

1-الأرشيف ذاكرة الأمة: نظرة عن الأرصدة

من الصعب جدا الحديث عن الأرصدة التاريخية التي تحفظ ذاكرة الجزائريين و الموجودة بمراكز و مستودعات الأرشيف بالجزائر، نظرا للظروف المتقلبة التي عرفها الأرشيف ببلادنا، وعن عجزنا على توفر وسائل بحث تعطينا نظرة كاملة عن تلك الأرصدة و أماكن تواجدها. غير أنه يمكن معرفة أهم الأرصدة الموجودة بمركز الأرشيف الوطني و بمصالح أرشيف الجزائر، قسنطينة و وهران، إذ نجملها عموما في ثلاث فئات رئيسية كما مر بنا في فصل سابق:

1-رصيد الدولة الجزائرية من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر أو ما يعرف بالرصيد العثماني و هو موجود بمركز الأرشيف الوطني، و هذه الوثائق كما قُدم لها تتمثل فيما يلي[1]:

*وثائق بيت البايلك (عقود الأملاك العامة)،

*وثائق بيت المال (وثائق مالية و جبائية)،

*أرشيف المحاكم الشرعية (عقود الحالة المدنية و عقود ميراثية)

*المراسلات بين الباب العالي و الإدارة المحلية،

*معاهدات السلم و التجارة.

صُنف هذا الأرشيف حسب إطار الترتيب الذي أعدته الإدارة الفرنسية ضمن سلسلتين؛ السلسلة (C) التي ضمت الأصول و نسخ الوثائق التي جُلبت من إسبانيا كما ضمت هذه السلسلة أيضا المعاهدات و الاتفاقات التي أبرمت بين حكومة الجزائر و القوى الكبرى آنذاك، والسلسلة (Z) المعنونة خطئا بـ: (Fonds de l'administration des domaines) التي ضمت ما تبقى من السجلات و وثائق الإدارة المركزية قبل 1830 و الإدارة المحلية (بايلك الشرق و بايلك الغرب)[2].

استرعى هذا الرصيد[3] اهتمام العديد من الباحثين و المؤرخين نظرا لأهميته في معرفة تفاصيل المجتمع الجزائري في الفترة التي سبقت احتلال الجزائر و تبرهن من جهة أخرى على وجود إدارة منظمة تعمل على التكفل بنواحي الحياة المختلفة التي تعيشها الرعية.

[1] المديرية العامة للأرشيف الوطني، تقديم الأرشيف الوطني الجزائري، في: *مطبوعات الأرشيف الوطني الجزائري*، عدد رقم 06 (1997)، ص. 33

أنظر أيضا: الأرشيف الوطني الجزائري، *دليل الأرصدة*، الجزائر، الأرشيف الوطني الجزائري، 2006، 47 ص.

[2] Fouad M. Soufi, *En Algérie: l'état et ses archives*, op. cit. p. 178

[3] أنجزت لهذا الرصيد عدة وسائل بحث أهمها: الجرد الذي قام به كل من (Busquet) في 1907 و (Deny) في 1921 إبان الاحتلال والجرد الذي أعده شهاب الدين يلس بعد الاستقلال للأجزاء التي استرجعت حتى سنوات السبعينات من فرنسا و قد مر بنا تفصيل ذلك في الفصل الخامس.

2- الفئة الثانية من الأرصدة و الثرية جدا من حيث كميتها و نوعيتها؛ هي الأرصدة الموروثة عن الفترة الاستعمارية و التي لها عدة أوجه. تنقسم هذه الأرصدة حسب الأرشيف الوطني[1] إلى نوعين: رصيد الإدارة الفرنسية و هو على نوعين أيضا: رصيد الإدارة المركزية كأرشيف الحكومة العامة بالجزائر و أرشيف مختلف الإدارات المركزية خلال الفترة الاستعمارية (الصحة العمومية، المياه، الغابات، الزراعة، أقاليم الجنوب، قضايا الأهالي، الشؤون المالية، الأشغال العمومية، الوظيف العمومي،...)، من جهة أخرى رصيد العمالات الكبرى[2]، هذا ما تركته فرنسا و ما ورثته الجزائر عند الاستقلال في 1962. أما النوع الثاني و هو مهم أيضا لا من حيث كميته لكن من حيث إنتاجه من طرف الجزائريين أنفسهم ومن حيث المعلومات التي يوفرها للباحثين و يخص هذا الرصيد وثائق الثورة التحريرية منها وثائق الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و جبهة التحرير الوطني و مختلف أجهزة الثورة التحريرية.

عموما يمكن تلخيص محتويات أرصدة هذه الفترة حسب الأرشيف الوطني كما يلي:

-أرشيف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1959-1962)؛ تقارير، تحاليل، دراسات، تسجيلات، نشاطات مختلف الوزارات و القضايا العسكرية،

-الأرشيف الذي كان بحوزة وزارة الدفاع الوطني و تم دفعه للأرشيف الوطني كوثائق الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، أرشيف الدرك الفرنسي، أرشيف جيش التحرير الوطني،

-أرشيف المجلس الوطني للثورة الجزائرية (1959-1962): دورات طرابلس، تسجيلات الاجتماعات، محاضر النقاشات.

كما أن هناك من الأرصدة و المجموعات المختلفة ما يشهد على ثراء الوثائق الوطنية كـ:

[1] قد تكون هذه القائمة معدلة جراء الإقتناءات التي تمت بعد هذا التاريخ (1997) و التي ليس لدينا أي مرجع يتناول ذلك على حسب اطلاعنا. انظر: المديرية العامة للأرشيف الوطني، *تقديم الأرشيف الوطني الجزائري*، ص. 33-35

[2] جهوي إن شئنا ذلك، لأن كل عمالة من تلك العمالات كانت تضم جهة من جهات الوطن (الشرق، الوسط و الغرب).

- مجموعة الصحف ما قبل 1962،
- سلسلة F 80: وزارة الجزائر و المستعمرات (1858-1860)،
- سلسلة 2 EE: رسائل الماريشال بيجو،
- أرشيف قنصلية الولايات المتحدة في الجزائر (1785-1939)،
- أرشيف خاص بتقارير قنصليتي الولايات المتحدة الأمريكية في الجزائر ووهران (1945-1949).

يحتوى الأرشيف الوطني أيضا على:

*الأرشيف السمعي البصري: خزانة الأفلام التي تحتوي على 6000 فيلم للأحداث و أشرطة وثائقية من 1962 إلى 1973.

*خزانة الخرائط: 2853 خريطة خاصة بالجزائر و بعض مناطق العالم.

*خزانة الصور: صور خاصة بأحياء الجزائر القديمة، تصوير الطباعات الحجرية، صور حرب التحرير الوطنية.

*أرشيف المؤسسة الوطنية للتلفزة: حوالي 7000 شريط فيديو فيلم 16مم، 60 فيلم 35 مم (أشرطة وثائقية، خطابات رئاسية، جرائد متلفزة، حفلات و حصص الأطفال)،

*بالإضافة إلى أرشيف الخواص (مهري عبد الحميد، محمد بجاوي، بوزيد عبد المجيد، صوفي فؤاد و غيرهم)

3- الفئة الثالثة من الأرصدة تلك التي نشأت و تكونت بعد الاستقلال الوطني و التي تشهد على تطور المجتمع الجزائري منذ 1962 إلى يومنا هذا. تختلف هذه الأرصدة أيضا من جهة الإدارة المركزية منها و التي عرفت تعددا في التسميات و الصلاحيات على حسب الضرورات المرحلية للدولة، و ورثت كما كبيرا من الوثائق عن الإدارة السابقة. و من جهة أخرى، الإدارة المحلية التي شهدت تقسيمات إدارية شتى. تختلف الأرصدة الأرشيفية للولايات من حيث نوعيتها و حجمها بحسب قِدَم و عراقة الولاية كالولايات الأم الثلاث (الجزائر، وهران وقسنطينة) ثم تلك التي انبثقت عن التقسيم الإداري لسنوات 1956 و1959 ثم التقسيمات الإدارية التي عرفتها الجزائر سنتي 1974 و 1984.

2- الأرشيف و مشكلة تكوين الأرصدة

من الملاحظ أن الاهتمام الكبير بالأرصدة التاريخية التي ترجع إلى الحقبة الاستعمارية يُنسينا تلك المنتجة بعد الاستقلال، و لئن كانت أرصدة تلك الفترة تتميز بالثراء والتشويق و الحاجة لاكتشاف المزيد من المعلومات حول تلك الحقبة من تاريخنا فإنه من المهم جدا أن نعترف بضرورة التساؤل حول مشكلة أو إشكالية تكوين أرصدة تاريخية حاليا من مثل تلك التي تشكلت في الحقبة الاستعمارية، تتميز هي الأخرى بالثراء من حيث المعلومات التي تتوفر عليها. أليس من المهم التكفل العلمي بحفظ الآثار الدالة على تطور الجزائر منذ الاستقلال؟ ألا نسترجع بين الحين والحين و ما أكثر الحنين إلى مآثر سنوات الستينات و السبعينات و استعراض المنجزات الكبيرة التي قامت بها الجزائر؟

إن مشاكل الممارسة اليومية للأرشيفيين تحول دون تشكل أرصدة تاريخية بصفة عادية، ذلك أن عدم وجود خطة تتجسد من خلال إطلاق معايير علمية لتقييم و انتقاء وثائق العمر النهائي أو الأرشيف الدائم و التاريخي، و لا يتأتى ذلك إلا عن طريق جداول تسيير وثائق الأرشيف. هذه الوسيلة تكاد تنعدم على مستوى جميع الإدارات باستثناء الولايات التي حظيت بقائمة لوثائق المديريات التنفيذية بالولايات و الملفت للانتباه هو أن هذا الجدول مر عليه الوقت[1] و لم يكن محل تحديث وضبط يُلائم راهن الإدارة حاليا و واقعها و دور تلك الجداول في انتقاء الأرشيف النهائي (التاريخي).

إن الوضع الذي وصفه ثلاثة من الباحثين[2] من جنسية فرنسية حول أرضية للبحث في الجزائر يوحي بعدة جوانب منها ما هو إيجابي و منها ما هو سلبي أكثر فأكثر. بالفعل إن مهمة البحث التي قام بها هؤلاء الباحثين عَبَّرَت بصدق عن حقيقة ثراء المصادر التي بحوزة الجزائر و هياكلها الموجودة لأجل ذلك، لا سيما ما تعلق بالأرشيف. غير أن هناك من

[1] المقرر رقم 05/217 المؤرخ في 03 أبريل 2005 المتضمن جدول تسيير وثائق أرشيف المديريات بالولاية

[2] Didier Guignard, Raed Bader et Akihito Kudo, Un terrain algérien pour la recherche [en ligne], In: *vingtièmes siècle. Revue d'histoire*, N° 77 (2003), p. 110-112.
Disponible sur: https://halshs.archives-ouvertes.fr/hal-01400497/document Consulté le 12/10/2016

المشاكل و العراقيل التي تحول دون تأدية المهام الأرشيفية[1] بشكل يلائم ما يصبو إليه الباحثون على اختلاف اهتماماتهم يجعل التفكير في الأرصدة التاريخية الجديدة أمرا ثانويا و لا يندرج ضمن أولويات مؤسسة الأرشيف الوطني.

ليس من الغريب أن يستقبل الأرشيف الوطني باحثين مهتمين بالبحث في تاريخ الجزائر، خاصة ما تعلق بالفترة من 1954 إلى 1962 و استخدام كل المصادر المتاحة و المسموح بالاطلاع عليها، ذلك أن هذا الإقبال هو الذي يشجع القائمين على الأرشيف لبذل جهد أكبر، و الحرص على تشكيل الأرصدة المهمة التي تخدم الجمهور عموما و الباحثين على وجه الخصوص، بدون اعتبار لجنسيتهم و عرقهم و انتماءاتهم، كما ورد ذلك في أخلاقيات مهنة الأرشيفي التي أقرها المجلس الدولي للأرشيف في الدورة الثالثة عشر للجمعية العامة المنعقدة ببيكين في 06 سبتمبر 1996[2] و كذلك مبادئ إتاحة الوثائق الذي اعتمدته الجمعية العمومية السنوية في 24 أوت 2012[3].

إن ما يهمنا اليوم، و من خلال هذه الدراسة هو تأكيد ضرورة العمل العلمي القائم على قواعد صلبة من شأنها أن تعمل على تكوين الأرصدة الدائمة و النهائية (التاريخية) تلك التي تُشكل بشكل أو بآخر ذاكرتنا نحن على نفس مستوى الذاكرة الموروثة من العهد الاستعماري. بالفعل، تعاني إدارة الأرشيف على اختلاف مستوياتها عجزا في التكفل بذلك

---

[1] قامت المديرية العامة للأرشيف الوطني سنة 1994 باستقصاء حول وضعية الأرشيف ببلادنا و الذي خلص إلى الحالة الكارثية التي وصل إليها الأرشيف على مستوى مختلف الإدارات و قد تم التصريح بذلك خلال الملتقى المنظم في 16 أبريل 1994 بمناسبة يوم العلم الذي ضم المسئولين و ذوي القرار على الأرشيف على مستوى جميع الإدارات. كما أن ذات النتيجة سجلت في استقصاء ثاني في 2003.

أنظر: -المديرية العامة للأرشيف الوطني، وضعية الأرشيف الجزائري في سنة 1994،في: *مطبوعات الأرشيف الوطني الجزائري*، عدد رقم 01 (1995)، 115 ص.

-*التقرير التقييمي العام حول وضعية الأرشيف في الولايات*، الذي تم إرساله إلى الولايات في أوت 2004

[2] Conseil international des archives, *Code de déontologie des archivistes* [en ligne], adopté par l'assemblée générale du conseil international des archives en sa 13ème session tenue à Beijing (Chine) le 06 septembre 1996 Disponible sur : https://www.ica.org/sites/default/files/ICA_1996-09-06_code%20of%20ethics_FR.pdf Consulté le 08/11/2015

[3] المجلس الدولي للأرشيف، *مبادئ إتاحة الوثائق* [على الخط]، أماني محمد عبد العزيز محمد [مترجم]، باريس، المجلس الدولي للأرشيف، 2012، 18 ص. متوفر على الرابط التالي:
https://www.ica.org/sites/default/files/Principles%20of%20Access%20to%20Archives_AR.pdf
زيارة الموقع يوم: 08/11/ 2015

رغم وجود قانون للأرشيف[1] ببلادنا و التدابير الواردة فيه قادر على إعطاء دفع قوي للممارسة الأرشيفية في هذا المجال، لكن العمل الميداني أثبت أن هذا القانون و النصوص الأخرى تبقى في واد والممارسة الأرشيفية في واد آخر، و ما على الأرشيفيين الآن سوى فهم القانون و تطبيقه لأجل إدراجه ضمن النشاط الإداري، الثقافي و العلمي. إن فهم و تطبيق القانون كما يراه أحد الخبراء مهم جدا في التحكم في العمل الأرشيفي كتنظيم دخول الأرشيف ضمن الأملاك العمومية للدولة و إتاحته للجمهور واستحضاره عند إصدار نصوص تشريعية و تنظيمية تتعلق بالأرشيف و آثار عمل الدولة والمجتمع[2].

إن الأرشيف و إن كان الأصل فيه هو الجانب الإداري فإنه من غير الممكن التغاضي عن الجانب التراثي و الثقافي الذي يلعبه في حياة الدولة و المجتمع. لقد مر بنا في الفصل السابق كيف أن هناك صعوبات في اعتبار الأرشيف الذي تم انتقائه للحفظ الدائم من التراث، الشيء الذي يعيق تواجده بدواليب الإدارة وتفتحه على المجتمع و تطبيع علاقته بهما.

بالفعل لا تزال تُطرح لدينا مشاكل جمة تتعلق بتشَكُلْ الأرصدة النهائية[3]؛ إنه من غير الممكن أن يُعهَد إلى الأرشيفي بمسؤولية تقرير مصير الوثائق لوحده من دون وجود سياسة وطنية لذلك تسمح بمتابعة الأعمال الأرشيفية على مستوى الإدارات المركزية و المحلية التي تبقى منفردة بعملها و بدون مرافقة من مؤسسة الأرشيف الوطني. لقد أعطي قانون الأرشيف لسنة 1988 مبدئيا باعتبار المادة الثانية و المادة الثامنة (الفقرة الثالثة) لمؤسسة الأرشيف الوطني سلطة التدخل في شتى مراحل الوثائق الأرشيفية من جهة و إجبارية دفع

[1] القانون رقم 88-09 المؤرخ في 1988/01/26 المتعلق بالأرشيف الوطني. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية عدد رقم 04 المؤرخ في 1988/01/27، ص.ص. 139-141

[2] *Cf.* Fouad M. Soufi, *En Algérie: l'état et ses archives*, op. cit. p. 211

[3] كيف تتشكل الأرصدة و الحال كما وصفها المدير العام للأرشيف الوطني في تشخيصه الوطني حول وضعية الأرشيف في الجزائر في سنة 1994: "[...] إن العديد من الوزارات و الولايات و المؤسسات العمومية قد تفضل إتلاف الأرشيف بحجة أنه مجرد من أية قيمة تاريخية في حين أنه لم يتم التعرف عليه بعد و الواقع أن عمليات "الإتلاف الهمجي" قد سبق و أن تمت، مما أدى إلى اندثار أرشيف تاريخي ثمين يعود إلى الفترة الاستعمارية و بتر ذاكرتنا ثانية بعد عمليات الترحيل الضخمة التي تمت عشية الاستقلال."

أنظر: عبد الكريم بجاجة، التشخيص الوطني حول وضعية الأرشيف في الجزائر سنة 1994، في: المديرية العامة للأرشيف الوطني، وضعية الأرشيف الجزائري في سنة 1994، مرجع سابق، ص. 10-17

الأرشيف الذي لم تعد له فائدة إدارية و له قيمة ثانوية علمية إلى مؤسسة الأرشيف الوطني من جهة أخرى.

أيضا، بالنظر إلى النصوص التنظيمية التي تصدرها المديرية العامة للأرشيف الوطني على قلتها و بغض النظر عن صياغتها، تلك النصوص المتعلقة بإجراءات الدفع و تكوين بطاقية حول الأرشيف التاريخي؛ فإن ذلك لم يؤثر في اعتماد طريقة مثلى لتكوين الأرصدة التاريخية.

3- الممارسة الأرشيفية و أثرها على الذاكرة في الجزائر

يختلف العمل الأرشيفي عن غيره من الأعمال التي تكون في غالبية أنظمة المعلومات لعلاقته بالجوانب الرسمية و القانونية؛ من حيث اقتنائه و معالجته و تبليغه، و أن احتوائه في كثير من الأحيان على المعلومات السرية و الشخصية تتعلق بأعمال الدولة و بالأشخاص، يستوجب نوعا من الحذر في التعامل مع هذه الوثائق. لذلك نجد هذا النوع من أنظمة المعلومات يتميز بتأطير خدماته بنصوص قانونية يجب الاطلاع عليها و العمل بها لتفادي الوقوع في حالات مخالفة للقوانين. من ذلك، العمل على الحفاظ على الوثائق التي تفرزها الإدارات بشكل تُراعى فيه طرق علمية و منطقية تأخذ في الحسبان الاستعمال الإداري والاستعمال الثانوي لأغراض أكاديمية و ثقافية، و تتداخل فيه كثير من الجوانب كما سيأتي تفصيل ذلك في النقاط التالية.

3-1- أزمة هوية الأرشيف

تملك الجزائر على غرار الكثير من الدول التي أدركت أهمية الأرشيف قانونا متعلقا بذلك: هو القانون رقم 88-09 المؤرخ في 1988/01/26. جاء قانون الأرشيف في (30) مادة موزعة على (06) أبواب في محاولة لتناول المهمة و الوظيفة الأرشيفية من كل جوانبها.

يهمنا في هذا المضمار موضوع القانون ألا و هو الأرشيف الوطني و التعريف الذي يعطيه لهذا الأمر.

يُعرِّفُ القانون الجزائري الأرشيف على خلاف قوانين دول أخرى في مادتين هما المادة (02) والمادة (03)؛ المادة الثانية تنص على: "أن الوثائق الأرشيفية بمقتضى هذا القانون هي عبارة عن وثائق تتضمن أخبارا مهما يكن تاريخها أو شكلها أو سندها المادي، أنتجها أو سلمها أي شخص طبيعيا كان أو معنويا أو أية مصلحة أو هيئة عمومية كانت أو خاصة أثناء ممارسة نشاطها."

تنص المادة الثالثة على: "يتكون الأرشيف بمقتضى هذا القانون من مجموعة الوثائق المنتجة أو المستلمة من الحزب و الدولة و الجماعات المحلية و الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين سواء من القانون العام أو الخاص أثناء ممارسة نشاطها معروفة بفوائدها و قيمتها سواء كانت محفوظة من مالكها أو حائزها أو نُقلت إلى مؤسسة الأرشيف المختصة."

من المعروف في التشريع أن القوانين عند إصدارها تُعرِبُ في بداية نصها عن الغرض من القانون و تُحدد موضوعه. نتساءل عن جدوى إدراج مادتين الثانية والثالثة لنتعرف على ماذا يتكلم القانون و مراده، كان من السهل أن يأتينا تعريف الأرشيف بدون أن يضيف المُشرع مفهوم الوثائق الأرشيفية.

ألم تكن تكفي مادة واحدة للتعريف بالأرشيف بما أن القانون يتعلق بالأرشيف؟

هل وثائق الأرشيف و الأرشيف مفهومين مختلفين أم يعنيان نفس الشيء بما أنهما وردا في بداية القانون؟ إن كان كذلك فلماذا مادتين؟

خلق هذا الوضع نوعا من الغموض في رؤية مؤسساتنا للأرشيف و التعامل مع الأرشيف ومؤسساته[1] مما أثر سلبا على منظومتنا الأرشيفية، للاعتبارات التالية:

[1] Selon Soufi Fouad ; il est clair que : « à aucun moment ces « archives nationales » n'ont été définies ni comme document ni comme institution. » Cf. Fouad M. Soufi, *En Algérie : l'état et ses archives*, op. cit. p. 203

*ورثت الجزائر عند استقلالها إدارة على الطريقة الفرنسية بما لها من تقاليد و ممارسات حتى الرؤية المتعلقة بالأرشيف نتيجة طول الفترة الاستعمارية.

من ذلك، نفهم عبارات المادة الثالثة من قانون الأرشيف؛ يسوقنا هذا الكلام إلى القول بأن المشرع الجزائري في مجال الأرشيف كرس ما هو معهود منذ زمن و أن رؤيته للأرشيف توحي بأن الجزائر تنتمي إلى المدرسة التي نعتبرها المدرسة الكلاسيكية للأرشيف و تُعتبر فرنسا من أبرز روادها. رغم حاجة هذا القانون إلى إعادة النظر في مسائل عديدة إلا أن مسألة التعريف تحتاج أكثر من أي شيء آخر لإعادة صياغتها بما يليق بالتغيرات التي عرفتها الجزائر.

من جهة أخرى، توضيح المهمة الأرشيفية التي تقوم بها مؤسسة الأرشيف الوطني وإعطاءها دورا أكثر فاعلية من ذلك الدور الذي كرسته الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة والمستمر إلى غاية وقتنا الراهن. هذا الدور القاضي بانتظار ما تجود به الهيئات المالكة أو الحائزة "إذا أرادت" و تحتفظ الهيئات بحقها في الاحتفاظ بأرشيفها.

ألا يعني ذلك إخلالا بما هو متعارف عليه عند الدول بدور الأرشيف الوطني بحفظ التراث الوثائقي و إلزام كل الهيئات بدفع أرشيفها النهائي. ثم إن هناك تناقضا بين نص المادة الثالثة: "[...]سواء كانت محفوظة من مالكها أو حائزها أو نُقلت إلى مؤسسة الأرشيف المختصة" و المادة الثامنة الفقرة الثالثة التي تنُصُّ على أنه: " تُدفع وجوبا الوثائق التي تحتوي على فائدة أرشيفية للمؤسسة المكلفة بالأرشيف الوطني" . عند قراءة النصَّين نحتار بين الاختيار الذي جاء في الفقرة الثالثة و الوجوب الذي ورد في المادة الثامنة، ما يُفهم لدى الإدارات بأنها ليست مُلزمة بدفع أرشيفها النهائي إلى المؤسسة المكلفة بالأرشيف الوطني التي هي مستودعات للحفظ الدائم.

أما التعريف الآخر للوثائق الأرشيفية الوارد في المادة الثانية يوحي بأن المشرع الجزائري الذي صاغ النص قام بقراءة مستجدات الممارسة الأرشيفية في العالم لا سِيَّما عند الدول

الأنجلوساكسونية التي أتت بنظرة مغايرة لما هو معهود لدى المدرسة الكلاسيكية التي تعتني بالأرشيف النهائي أو التاريخي كما تحبذ أن تسميه[1].

اعتمدت الدول الأنجلوساكسونية مقاربة أكثر ديناميكية للممارسة الأرشيفية تقضي بالتدخل في كافة مراحل حياة الوثيقة منذ نشأتها إلى غاية تحديد مصيرها النهائي، كانت هذه هي إدارة السجلات أو مقدمات لما سيُعرف فيما بعد بالمعيار الدولي (ISO 15489).

إن تجسيد أحكام هذه المادة ميدانيا لم يكن بالأمر الميسور في الوسط الإداري الجزائري بسبب الموروث الإداري الفرنسي الاستعماري كما أن آليات تجسيد التدخل المبكر في حياة الوثيقة المتمثلة أساسا في:

- ✓ التقييم و اعتماد تسيير السجلات أو الوثائق على ذلك. إن عملية التقييم هذه ليست بالهيِّنة و تستوجب إطلاق معايير و تحديد مؤشرات يمكن من خلالها تقييم الوثائق لانتقاء ذات الفائدة الدائمة و التخلص من تلك التي لا تملك قيمة إضافية أو قيمة ثانوية.
- ✓ جداول التسيير أو رزنامة الحفظ التي لا تزال متعثرة،

هذا الاختلاف في مفهومي الأرشيف و وثائق الأرشيف كرسه المنشور رقم 03 لسنة 1991 المتعلق بتسيير وثائق الأرشيف للمديرية العامة للأرشيف الوطني عندما أدى في معناه إلى التخلي أو غياب الأرشيف الوطني عن مجالات إنتاج الأرشيف المتمثلة في الإدارات. كما كرس هذا المنشور القطيعة المستمرة إلى يومنا هذا بين الأرشيف الإداري الذي هو من اختصاص الإدارات و الأرشيف التاريخي رغم محاولات المديرية العامة للأرشيف الوطني في النصوص التي تلت ذلك، لكن دون جدوى. هذه الرؤية صَعَّبَت من إمكانية إشراك الأرشيف الوطني كمؤسسة للدولة في الوسط الإداري و قَلَّصَت من نشاطها وتدخلها في الإدارات.

[1] Cf. Fouad M. Soufi, *En Algérie: l'état et ses archives*, op. cit. p. 207

إن نقد هذه الحالة التي أفضى إليها التعريفين يقضي بضرورة توضيح الوظيفة الأرشيفية و من يقوم عليها بشكل لائق من خلال مراسيم تنفيذية تشرح التوجهات العامة للقانون و ليس من خلال المناشير أو التعليمات،

كما أن اعتماد التدخل في حياة الوثيقة أصبح ملحا لما يوفره من تعريف و إحصاء للوثائق المنتجة على مستوى الإدارات و بالتالي توفير الحماية اللازمة لها و وقايتها من التصرفات العشوائية التي تتعرض لها في كثير من الأحيان.

ما من شك أن القانون رقم 88-09 المتعلق بالأرشيف الوطني رغم احتوائه على أشياء إيجابية كثيرة وردت به؛ هناك إجماع على أنه في حاجة ماسة لإعادة النظر و تصحيح كل النقائص التي لوحظت كنتيجة لتجسيده في الواقع و ضرورة مواكبة المستجدات التي طرأت في مجال الأرشيف على المستوى الدولي.

3-2- المنظومة التشريعية الأرشيفية

رغم أن الجزائر نالت استقلالها متأخرة عن دول عربية و إفريقية، إلاّ أنها من الدول ذات السبق في مجال تقنين الأرشيف. عرفت الجزائر أول نص متعلق بالأرشيف من خلال الأمر الذي صدر سنة 1971 (الأمر رقم 71-36 المؤرخ في 03 جوان 1971)، جاء هذا الأمر يسد فراغا تشريعيا في مجال الوثائق التي تهم تاريخ الجزائر لا غير، غير أنه كان في حاجة ماسة لتوضيح أحكامه رغم قلتها (05 مواد) التي لا تفي بالمهمة الملقاة على عاتق المؤسسة التي ستُنشأ لهذا الغرض.

تلى هذا الأمر نص تطبيقي تمثل في المنشور المؤرخ في 1971/11/08 يتعلق بإدارة الوثائق موضحا المراحل التي تمر بها الوثيقة و بعض المشاكل التي تتعرض لها الوثائق الإدارية. كان ذلك أول نص يعكس رؤية الجزائريين للعملية الأرشيفية بصفة رسمية. ثم تلا الأمر الرئاسي؛ المرسوم رقم 74-75 المؤرخ في 1974/04/25 المتضمن تأسيس مجلس استشاري للمحفوظات الوطنية، أعقب ذلك سنة 1977، المرسوم رقم 77-67 المؤرخ في1977/03/20

المتعلق بالمحفوظات الوطنية. يُعتبر هذا المرسوم مثاليا في معانيه و تصوراته للأرشيف الوطني لا سيما مكونات المؤسسة الناشئة و تنظيمها، غير أن هذا المرسوم لم يطبق بحذافيره و بَقِيَ حبرا على ورق.

كُللت مجهودات الأرشيف الوطني سنة 1988 بإصدار القانون رقم 88-09 المؤرخ في 1988/01/26 المتعلق بالأرشيف الوطني ما يُعد مكسباً كبيرا للأرشيف الوطني الجزائري. رغم تجاوزه الزمن؛ إلاَّ أن هذا القانون لا يزال ساري المفعول إلى غاية يومنا هذا. أما المراسيم التي صاحبت صدور القانون المتعلق بالأرشيف الوطني تتعلق بهيئات المؤسسة المكلفة بتسيير الأرشيف المتمثلة في:

- المرسوم رقم 88-45 المؤرخ في 1988/03/01 المتضمن إحداث المديرية العامة للأرشيف الوطني و يحدد اختصاصاتها. مع العلم أن المديرية العامة للأرشيف الوطني شهدت الميلاد شهر ديسمبر من عام 1972[1] و كأن مرسوم 1988 السالف الذكر يُنشئها للمرة الأولى،
- المرسوم رقم 88-46 المؤرخ في 1988/03/01 المتعلق بالمجلس الأعلى للأرشيف الوطني الذي هو مُعطل إلى وقتنا الراهن،
- المرسوم رقم 88-47 المؤرخ في 1988/03/01 الذي يعدل المرسوم رقم 87-11 المؤرخ في 1987/01/06 المتضمن إنشاء مركز المحفوظات الوطنية. هذا المرسوم أعطى نفس الصلاحيات التي هي من اختصاص المديرية العامة للأرشيف لمركز الأرشيف الوطني بل أكثر من ذلك؛ فبإعطائه الشخصية المعنوية و الاستقلال المالي منح هذا المرسوم مكانة الند للند مع المديرية العامة للأرشيف الوطني. لأجل ذلك، ومنذ 2002 تم تعيين المدير العام

[1] لم نقف على نص هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ليتضح لنا أنه لم يُنشر بها كما أشار إلى ذلك العديد من الأرشيفيين الأوائل.

للأرشيف الوطني و لم يتم تعيين مدير مركز الأرشيف تيقنا من السلطات أن ذلك سيؤدي حتماً إلى تصادم الصلاحيات بين الهيئتين من جديد[1].

لقد بات من الضروري أكثر من أي وقت مضى إعادة النظر في هيكلة مؤسسة الأرشيف الوطني لتدارك النقائص الناجمة عن التشريع لهذا القطاع.

من جانب آخر، تعززت الترسانة القانونية للأرشيف في الجزائر بنص خاص بقطاع العدالة المتمثل في المرسوم رقم 96-198 المؤرخ في1996/05/13 الذي يحدد كيفيات تسيير الأرشيف القضائي و حفظه، عدا هذه النصوص المنبثقة عن التشريع العادي و الفرعي لم تتعزز الترسانة القانونية للأرشيف بنصوص من ذات المستوى بل سيتم استكمالها عن طريق المناشير و التعليمات الصادرة عن المديرية العامة للأرشيف الوطني، هاته النصوص على أهميتها لا تتمتع بالوزن القانوني الكافي لإلزام جميع الهيئات بالتدابير التي تنصُّ عليها، كما أشار إلى ذلك المدير العام للأرشيف الوطني عند تدخله حول التشخيص الوطني لوضعية الأرشيف في الجزائر في سنة 1994 بقوله: "غير أنه في الميدان العملي نجد أنفسنا مضطرين إلى القول أن هذه النصوص غالبا ما بقيت حبرا على ورق، لأن الشروط الذاتية (أي التوعية و التحسيس) و الشروط الموضوعية (أي الوسائل البشرية و المادية) ليست متوفرة[2]."

أخذت المديرية العامة للأرشيف الوطني على عاتقها إصدار ما تراه مناسبا للممارسة الأرشيفية طبقا للصلاحيات التي خولها إياها المرسوم المُنشأ لها؛ لا سِيَّما المادة الثانية النقطة الرابعة: "تُعد النصوص التنظيمية و التقنية الضرورية لتنظيم العمل الوثائقي

[1] أنهت السلطات في فبراير من عام 2001 مهام كلا من المدير العام للأرشيف الوطني و مدير المركز الوطني للأرشيف عند استفحال هذا التصادم.

[2] عبد الكريم بجاجة، التشخيص الوطني حول وضعية الأرشيف في الجزائر سنة 1994، مرجع سابق، ص 13

وتقترحها"، و عليه أصدرت المديرية العامة منذ سنة 1990 إلى يومنا هذا حسب مدونة النصوص التنظيمية[1] التي نشرها الأرشيف الوطني في 2011؛

- (29) منشور،
- (14) مذكرة ومذكرة توجيهية،
- (04) تعليمات.

بعد إصدار مدونة النصوص هذه لم يصدر عن المديرية العامة للأرشيف الوطني إلى غاية يومنا هذا حسب ما يَرِدُ إلى مصالح أرشيف الولايات من مناشير و تعليمات سوى أربعة (04) نصوص عبارة عن ثلاثة مذكرات و تذكير بمنشور[2]. هذا الفارق الزمني الكبير نوعا ما أي ما يقارب الستة سنوات بدون أن يكون للمديرية العامة للأرشيف الوطني تواجد في الميدان إنما يعكس نوعا من التخلي عن مهامها مما يُعتبر نتيجة حتمية لعدم وجود رؤية واضحة وسياسة وطنية شاملة للأرشيف في بلادنا.

هاته النصوص عالجت أو حاولت أن تعالج قضايا أصبحت تطرح نفسها بإلحاح على المديرية العامة للأرشيف التي من دون شك ستصغي لما يطرأ و ما يطرحه الأرشيفيون في الميدان، على أن تجد الآليات و الميكانيزمات الملائمة لمتابعة ما يجري من ممارسات ميدانية وتوحيدها. كما أن النصوص الخاصة بأرشيف القطاعات الوزارية مثل ما حدث مع وزارة العدل (مرسوم 1996) لابد ألاَّ يخرج عن السياسة العامة التي تسطرها المديرية العامة للأرشيف الوطني.

[1] المديرية العامة للأرشيف الوطني، *مدونة النصوص التنظيمية: 1990-2011*، الجزائر، الأرشيف الوطني، 2011، 154 ص.

[2] هذه المذكرات هي:
- مذكرة رقم 42 مؤرخة في 2011/12/11 بخصوص الاستمارات عديمة القيمة،
- مذكرة رقم 43 مؤرخة في 2011/12/18 حول تهيئة مساحات حفظ أرشيف البلديات
- مذكرة توجيهية رقم 44 مؤرخة في 2011/12/18 حول إجراءات إعداد وسائل البحث،
- إرسال رقم 36 مؤرخ في 2017/02/15 المتضمن رسالة تذكير بمحتوى المنشور رقم 26 المؤرخ في جويلية 2007 حول تبليغ الأرشيف.

يبقى أن نتساءل حول كمية و نوعية النصوص التطبيقية على اختلاف مواضيعها التي أصدرتها المديرية العامة للأرشيف الوطني من حيث عددها و وزنها القانوني و من حيث مضمونها و هل يلبي الغرض المطلوب من تلك النصوص بوضوح و بدون لبس أو غموض؟ و هل تخدم فعلا ذاكرتنا الوطنية بما يسمح بتشكيلها و حفظها و تبليغها كما هو منصوص عليه في المعايير الدولية و مثلما هو معمول به في الكثير من الدول[1]؟

3-3- الشبكة الوطنية الأرشيفية

تُشكل الشبكة الأرشيفية في الجزائر حقيقة ميدانية تتجسد من خلال مركز الأرشيف الوطني، مراكز و مصالح أرشيف الولايات و المراكز الآخذة في النمو كمراكز الأرشيف التابعة للقطاعات الوزارية كما هو الحال بالنسبة لوزارة العدل و مراكز الأرشيف لقطاعات الضمان الاجتماعي و التقاعد و غير ذلك من القطاعات. رغم وجود هذه الشبكة إلاّ أن العائق الذي يعرقل عملها هو ذلك الارتباط العضوي القانوني فيما بينها و بين مؤسسة الأرشيف الوطني، خاصة المراكز المنجزة لأجل الحفظ الدائم للوثائق الأرشيفية كما هو الحال بالنسبة لأرشيف الولايات. إن حالة أرشيف الولايات تدعونا للنظر و التساؤل عن مكانة هذه المصالح ضمن رؤية الأرشيف الوطني لها.

لم يوضح قانون الأرشيف الوطني لسنة 1988 المؤسسة المكلفة بالأرشيف الوطني (هكذا في صلب نص القانون) و لم يذكر أي من مكوناتها التي أحدثتها مراسيم تلت صدور القانون المذكور (المراسيم 88-45، 88-46 و 88-47). على عكس القانون السالف الذكر، أشار المرسوم رقم 77-67 لـ 20 مارس 1977 في المادة (29) مكونات الأرشيف الوطني و عَكَسَ مبدئيا وجود شبكة أرشيفية و مؤسسة بكامل ملامحها خاصة اعتبار أرشيف الولايات عنصر أساسي في العملية الأرشيفية و في الحفظ الدائم للأرشيف،

[1] يبقى هذا الجانب حسب رأينا يفتقر إلى دراسة علمية معمقة للإجابة عن الكثير من الأسئلة التي تشغل بال الأرشيفيين من ناحية التشريع الأرشيفي في الجزائر و ملائمته الممارسة السليمة.

تنُصُّ المادة (29) على: "تتألف هيئات المحفوظات الوطنية من:

- مديرية المحفوظات الوطنية،
- مديرية المستودع المركزي للمحفوظات الوطنية،
- مديريات الولاية للمحفوظات الوطنية،
- المفتشية العامة للمحفوظات الوطنية،
- المجلس الاستشاري للمحفوظات الوطنية".

هذه المادة لم نجد لها شبيها في قانون سنة 1988 و التي وضَّحت بشكل صريح مستويات الأرشيف الوطني[1] و التي من دون شك ستُأخذ بعين الاعتبار في أي مشروع مراجعة لقانون الأرشيف الوطني.

ما من شك بأن أرشيف الجماعات المحلية يُعدُّ امتدادا طبيعيا و منطقيا للأرشيف الوطني على عكس ما كرسه المنشور الوزاري المشترك الساري المفعول المؤرخ في 03 ماي 1992 الذي ينظم مصالح الأمانة العامة للولاية من كون مصالح أرشيف الولايات ما هي إلا مصالح للحفظ المؤقت لا غير ليس لها أية علاقة بمؤسسة الأرشيف[2] و أن على هذه المصالح دفع الأرشيف النهائي للولايات إلى المؤسسة المكلفة بتسيير الأرشيف الوطني، بالإضافة إلى ذلك، لا تزال محاولات إنشاء مراكز جهوية للأرشيف الوطني تراوح مكانها إن لم تكن باءت بالفشل قبل انطلاقها، لتكلل في المقابل مشاريع بعض القطاعات الوزارية كوزارة العدل من بناء مراكز أرشيف جهوية متخصصة.

[1] *«[…]L'institution chargée des archives nationales n'arrive pas, en tant que structure de l'appareil d'Etat, à se développer ni a à se déployer de façon normale. Les archives en tant qu'institution et document sont victimes de deux réputations contradictoires : en tant que réceptacle de poussière, elles ne servent à rien : en tant qu'éventuel dépôt de secrets, elles méritent d'être gardées mais sans plus. »*
Cf. Fouad M. Soufi, *En Algérie: l'état et ses archives*, op. cit. p. 148

[2] *« Cette absence de lien administratif et hiérarchique entre les archives nationales et les archives des wilayas n'a pas toujours prévalu. Mais alors que celles-là sont à la recherche d'un cadre adéquat, celles-ci connaissent recul et blocage quasi-institutionnel » Cf.* Fouad M. Soufi, E*n Algérie : l'état et ses archives*, op. cit. p. 150

أما الحديث عن أرشيف البلديات لما لهذه الإدارات من أهمية بالغة في الإنتاج الوثائقي يُحتم أن تحتفظ البلديات بأرشيفها الدائم إذا توفرت لديها شروط التكفل الأمثل بحفظ، ترتيب، صيانة و حماية وثائقها خاصة البلديات الكبيرة التي تتمتع بعائدات مالية معتبرة تمكنها من إعطاء الوثائق الأرشيفية حقها من الاهتمام و الاعتناء.

إن ملامح الشبكة الأرشيفية الوطنية التي تعمل على حفظ الذاكرة الوطنية على غرار ما هو معمول به في الدول الرائدة في هذا المجال و على غرار قطاعات أخرى في الجزائر كالحماية المدنية و الجمارك و الأمن و غيرها من القطاعات حسب رأينا تتدرج على نفس المنوال من المستوى المركزي، الجهوي والمحلي على النحو التالي[1]:

على المستوى المركزي:

- مديرية عامة للأرشيف الوطني بمختلف أجهزتها،
- هيئة استشارية كالمجلس الأعلى للأرشيف و تفعيله،
- مفتشية عامة للأرشيف الوطني،
- بالإضافة إلى مركز الأرشيف الوطني ينبغي إحداث مراكز وطنية متخصصة و إحكام الوصاية على مراكز أرشيف القطاعات الوزارية كي لا تخرج عن دائرة الأرشيف الوطني،

على المستوى الجهوي: - مفتشيات جهوية للأرشيف الوطني،

- مراكز جهوية تأخذ بعين الاعتبار التطور الإداري في الجزائر و اعتبارها محطات لدعم الحفظ الدائم للجماعات المحلية جهويا و توفير فضاءات حفظ و تخزين تكميلية،

على المستوى المحلي: - مفتشيات محلية ولائية للأرشيف،

- مراكز أرشيف أو بالأحرى مديريات ولائية للأرشيف (و ليس مصالح أرشيف)،
- مديريات للأرشيف البلدي،

[1] عبد القادر قاضي، *البحث العلمي و الاطلاع على الأرشيف، دراسة ميدانية لأرشيف الولايات: مصلحة أرشيف ولاية وهران نموذجا*، مذكرة ماجستير، وهران، قسم علم المكتبات، 2009، 218 ص.

3-4- تكوين الأرشيفيين، مهنة الأرشيف و وضعية الأرشيفي "أخصائي الذاكرة" في الجزائر

مهنة الأرشيفي مهنة قديمة جدا منذ أن وعى الإنسان ضرورة توثيق التعاملات و التحكم في إدارة شؤون الحياة العامة و الجماعية و ليس من الغريب أن نجد هذه المهنة كما تناول ذلك المختصون في التاريخ و في علم الأرشيف موجودة عند الحضارات القديمة في بلاد ما بين النهرين و في مصر و في حضارات الإغريق و الرومان، كما أن مهنة الأرشيفي تطورت بشكل لم يسبق له مثيل في القرون الوسطى في الحضارة الإسلامية و في الدول الأوروبية[1]. أما في وقتنا الراهن و على عكس الصورة المأخوذة عنه[2]، أصبح للأرشيفي دور مهم في تسيير وثائق الإدارات و المعلومات الإدارية من جهة، و يعمل على تكوين التراث الوثائقي الذي يكرس الذاكرة الوطنية من جهة أخرى، و هو بهذا يقوم بالأعمال الضرورية لأجل ذلك. إن المهام المبدئية للأرشيفي التي ذكرناها تستوجب أن يكون هذا المحترف قد تلقى تكوينا ملائما و ذو نوعية للقيام بعمله و في المقابل هناك نظام لتسيير حياته المهنية بما يكفل له العمل بكل راحة و اطمئنان.

عندما غادرت فرنسا الجزائر و على غرار قطاعات كثيرة، عانى الأرشيف من غياب التأطير وسجلت عدم توفر و لو أرشيفي واحد[3]، ذلك أن قطاع الأرشيف في الجزائر عانى من عدم وجود أرشيفيين لا من حيث التكوين و لا من حيث الممارسة بالإضافة إلى الترحيل الكبير الذي شهده أرشيف الفترة الاستعمارية و نقص فادح في هياكل استقبال الأرشيف.

---

[1] لم يُؤرخ بشكل علمي لبروز الأرشيف و ممارسة مهنة الأرشيفي في الحضارة الإسلامية في حين يؤرخ برونو دلماس (Bruno Delmas) ظهور هذه المهنة في الأصل مع وظيفة الكتبة (Secrétaires ou Scribes) في الحضارة الفرعونية و مع تطور وظيفة الموثقين ويؤكد ظهور هذه المهنة كما نعرفها الآن مع نهاية القرون الوسطى و التي عُرِفَ أصحابها في البداية بـ(Archivaires) ثم (Archivistes) مع 1701 و تطورت هذه المهنة بشكل لم يسبق له مثيل مع بروز الإدارة الحديثة خاصة بعد الثورة الفرنسية. لتفصيل أكثر حول تطور مهنة الأرشيفي؛ أنظر: Bruno Delmas, La société sans mémoire, op. cit. pp. 69-72

[2] "و على مستوى الموظفين، فإن الصورة الكلاسيكية للموظف الذي يعين في مصلحة الأرشيف إثر إجراء تأديبي، يبقى و للأسف، حقيقة مؤلمة." أنظر: عبد الكريم بجاجة، التشخيص الوطني حول وضعية الأرشيف في الجزائر في سنة 1994، مرجع سابق، ص.14.

[3] *«Il ne se trouvait, ni parmi les cadres supérieurs, ni parmi les cadres moyens des archives du gouvernement général et des préfectures, de personnel algérien capable de prendre la relève des fonctionnaires français.»* *Cf.* Fouad M. Soufi, *En Algérie: l'état et ses archives*, op. cit. p. 171

عملت الجزائر بعد الاستقلال على النهوض بهذه الوظيفة من حيث التكوين لسد فراغ نقص الإطارات فأنشأت ديبلوما خاصا مشتركا بين المحفوظات و المكتبات[1] كإجراء استعجالي ليتحول في 1975 إلى تخصص علمي بجامعة الجزائر أولا ثم بقسنطينة في 1982 و وهران في 1984[2]. كما أن وظيفة الأرشيفي عرفت هي الأخرى تطورا مع مرور الوقت في قوانين العمل التي ستعرفها الجزائر منذ الاستقلال.

لكي تعطي المنظومة الأرشيفية ببلادنا الثمار المرجوة منها المتمثلة أساسا في الحفاظ على الذاكرة الوطنية؛ يلعب العنصر البشري المؤهل من سلك الأرشيفيين دورا محوريا في جودة و فعالية الوظيفة الأرشيفية، لابد من القول أن هناك ثلاثة عوامل أساسية تتمثل في: تكوين الأرشيفيين، مهنة الأرشيف و وضعية الأرشيفي و ظروف تأدية مهامه.

3-4-1-تكوين الأرشيفيين

يعود تكوين الأرشيفيين إلى أواسط السبعينات حين أقدمت الدولة على إحداث تكوين في علم المكتبات بجامعة الجزائر يقدم مقاييس في الأرشيف و تعطي شهادة ليسانس عند نهاية التكوين تُمكن الطالب المتخرج من الولوج إلى وظيفة عمومية[3]. يلعب تكوين الأرشيفيين في الجزائر دورا مهما في إعداد "حراس الذاكرة" كما سماهم تيري كوك[4] و الذي لم يرتقي بعد إلى المستوى المطلوب لإعداد الأرشيفيين للأسباب التالية:

---

[1] المرسوم رقم 64-135 المؤرخ في 24 أبريل 1964 المتضمن إنشاء إجازة فنية لخزانات الكتب و المحفوظات. جريدة رسمية عدد رقم 01 المؤرخ في 29 ماي 1964، ص. 09

[2] فوزية ختير، *الأرشيف و مهنة الأرشيفي في الجزائر: دراسة ميدانية بالغرب الجزائري*، رسالة دكتوراه، وهران، قسم علم المكتبات و العلوم الوثائقية، 2015، 278 ص.

[3] المرسوم رقم 75-90 المؤرخ في 24 جويلية 1975 يتضمن تنظيم الدراسات للحصول على شهادة الليسانس في اقتصاد المكتبات، جريدة رسمية عدد رقم 61 مؤرخ في 01 أوت 1975، ص. 842

-القرار المؤرخ في 25 جويلية 1975 يتضمن إنشاء معهد اقتصاد المكتبات و علم الوثائق بجامعة الجزائر، جريدة رسمية عدد رقم 66 مؤرخ في 19 أوت 1975، ص. 892

-القرار المؤرخ في 25 جويلية 1975 يتضمن فتح فرع "المحفوظات" في مجال الليسانس في اقتصاد المكتبات، جريدة رسمية عدد رقم 65 مؤرخ في 15 أوت 1975، ص. 879

[4] كما سبق و أن تناولنا ذلك في الفصل الأول الصفحة 67 أنظر:

Terry Cook, From information to knowledge: an intellectual paradigm for archives [on line], In: *Archivaria*, N°19 (1985), p. 28-49 Disponible sur : https://archivaria.ca/index.php/archivaria/article/viewFile/11133/12070

✓ تنفرد أقسام علم المكتبات بالجامعة بتقديم تكوينا عاليا في مجال علم المكتبات و العلوم الوثائقية و تُدَرَسُ مقاييس حول الأرشيف (نظام ل م د[1]) في الليسانس غير كافيين و ماستر متخصص في الأرشيف مُوَجَه لعدد مُعين من الطلبة في الوقت الذي نلاحظ فيه أن غالبية الطلبة بعد تخرجهم تتوفر لديهم فرص العمل في الأرشيف كوثائقيين أمناء-محفوظات أكثر مما توفره المكتبات و مراكز التوثيق لكن إعدادهم لا يتم وفق هذه الحقيقة.

✓ تكوين إطارات ذات كفاءة مهنية من حاملي شهادة الليسانس لا يتم إلا من خلال أقسام علم المكتبات بكل من جامعات وهران، الجزائر و قسنطينة، و نشهد في السنتين الأخيرتين إحداث تخصصات في علم المكتبات ببعض الجامعات تفتقر إلى التأطير الجيد في هذا المجال بصفة عامة وفي مجال الأرشيف بوجه خاص،

✓ وجود شعب للتكوين الإقامي في الأرشيف و التوثيق بالمعاهد المتخصصة في التكوين المهني درجة تقني سامي يعتمد أساسا في تعليم مواد الأرشيف على خريجي أقسام علوم المكتبات الذين تنقصهم المعرفة و الخبرة على حد سواء،

✓ تتردد لهؤلاء و أولئك نفس المقاييس مع نفس العبارات و الكلمات من دون أدنى جديد في برامج التكوين و بدون تمييز بين المعارف التي ينبغي أن توجه لأعوان التأطير و تلك الموجهة لأعوان التنفيذ (المساعدين) و تدعيم المعارف المكتسبة و استكمال الجوانب التي تدخل في تخريج أرشيفيين أكفاء،

يتفق جميع المهتمين أنه بات من الضروري إفراد الأرشيف كتخصص علمي مستقل عن علم المكتبات بالجامعات أو تجسيد ما نادت به منذ مدة المديرية العامة للأرشيف الوطني من إنشاء مدرسة عليا للأرشيف قادرة على تخريج كفاءات عالية و فعالة ميدانيا.

[1] نفس الملاحظات سُجلت على التكوين حسب النظام الكلاسيكي للتدرج في علم المكتبات بما أن غالبية الطلبة خريجي الجامعة حسب هذا النظام هم من يقومون حاليا على الأرشيف على جميع المستويات الإدارية.

كما أن تجسيد و تفعيل التكوين المستمر من خلال الدورات التدريبية، تحسين المستوى والرسكلة التي تنقص منظومتنا الأرشيفية في الغالب، إذ يلاحظ أنه بمجرد التوظيف يقطع الأرشيفي عن عالم المستجدات العلمية الحاصلة في تخصصه، و لا يُرفع العجز الملاحظ على الأرشيفيين الجدد أمام عدم مقدرتهم على تجسيد بعض المهام التي لم يستوعبوها أثناء الدراسة نظرا لغياب التطبيقات، أو بسبب غياب أساتذة ممارسين أو ممن تحولوا إلى التدريس و قد سبق لهم ممارسة مهنة الأرشيف و لوقت كافي لكسب كل الخبرة و التجربة التي تمكنهم من إفادة الطلبة بها أثناء تلقينهم.

على أن يصاحب ذلك نظام تحفيزي لاستثمار تلك الكفاءات من خلال مناصب نوعية تتماشى مع الشبكة الأرشيفية الوطنية و حتى يتمكن الأرشيفيون من الارتقاء في الرتب والوظائف تماما مثل القطاعات الأخرى.

3-4-2-مهنة الأرشيفي

عرف تشريع العمل في الجزائر العمل بالنصوص الموروثة عن الفترة الاستعمارية إلى غاية صدور النصوص الأولى للوظيفة العمومية في 1966[1] تلتها بعد ذلك منظومة خاصة بمختلف أسلاك العمل و منها ما ينظم عمل الأرشيفيين. مرت مهنة الأرشيفي في الجزائر بعد الاستقلال بمراحل عديدة، إذ أننا نجد محافظا للأرشيف من 1965 إلى غاية 1971 تابع لمكتب المكتبات و الأرشيف للمديرية الفرعية للفنون، المتاحف و المكتبات الخاضعة لمديرية الشؤون الثقافية بوزارة التربية الوطنية. و مع الأسلاك[2] الخاصة التي تم إنشاؤها في ماي 1968 استحدثت مناصب تخص المحافظين، ملحقي الأبحاث في الآثار، الأرشيف،

[1] الأمر رقم 66-133 المؤرخ في 02 جوان 1966 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية. جريدة رسمية رقم 46 مؤرخة في 1966/06/08، ص. ص. 542-554

[2] تختلف المصطلحات المستعملة في قوانين العمل إذ نجد الشعبة و السلك و الرتبة. أما الشعبة فهي تحدد مجال النشاط الذي يمكن للموظف أن يرتقي في إطاره. أما السلك فهو الذي يجمع الوظائف المتقاربة التي يسيرها نفس القانون الأساسي حيث يبين تدرج الرتب المنتمية لنفس السلك، كيفيات و سبل الانتقال من رتبة إلى رتبة و المهام الخاصة بكل رتبة كما يحدد كيفيات وشروط التوظيف في هذه المناصب. و أما الرتبة فهي الصفة التي تخول لصاحبها الحق في شغل الوظائف المخصصة لها و تنقسم إلى درجات يحصل عليها الموظف حسب أقدميته. أنظر: ختير فوزية، مرجع سابق، ص. 119

المكتبات و المتاحف ومساعديهم ليشكلوا سلكا واحدا يخص أربعة شعب تقليدية (المحفوظات، المكتبات، الآثار و المتاحف)[1]. في ديسمبر 1969 صدر مرسوم خاص بالمسؤولين عن الوثائق[2] تلته في 1981 نصوص صادرة عن رئاسة الجمهورية خاصة بتلك الأسلاك مع إضافة سلكين آخرين هما سلك الأعوان التقنيين و سلك المساعدين التقنيين[3].

تنتمي هذه الأسلاك التي توظف الأرشيفيين حسب ظهورها إلى وزارتي التربية ابتداءا بما أنها هي الوصية على قطاع المكتبات، المحفوظات، الآثار و المتاحف بعد الاستقلال ثم بعدها و مع مطلع السبعينات وزارة الثقافة بما أنها هي المكلفة بتسيير هذا النوع من القطاعات.

ظلت الحال على ما هي عليه إلى غاية استحداث الأسلاك المشتركة سنة 1989[4] على أن التوظيف في قطاع الثقافة استمر وفق القوانين الخاصة بأسلاك الثقافة وتم فصل الأسلاك الخاصة بشعب المكتبات و الأرشيف عن المتاحف و الآثار و أصبحت تحتوي على الأسلاك التالية[5]:

- سلك المحافظين الرؤساء للمكتبات و الوثائق و المحفوظات

[1] المرسوم رقم 68-311 المؤرخ في 30 ماي 1968 المتضمن القانون الأساسي الخاص للمحافظين المكلفين بالأبحاث في الآثار والمحفوظات و المكتبات و المتاحف. جريدة رسمية عدد رقم 44 المؤرخة في 1968/05/31. ص.ص. 932-934
-المرسوم رقم 68- 312 المؤرخ في 30 ماي 1968 المتضمن القانون الأساسي الخاص للملحقين بالأبحاث في الآثار والمحفوظات والمكتبات و المتاحف. جريدة رسمية عدد رقم 44 المؤرخة في 1968/05/31. ص.ص. 934-936
-المرسوم رقم المؤرخ في 30 ماي 1968 المتضمن القانون الأساسي الخاص لمساعدي الأبحاث في الآثار و المحفوظات والمكتبات و المتاحف. جريدة رسمية عدد رقم 44 المؤرخة في 1968/05/31. ص.ص. 936-937

[2] مرسوم رقم 69-188 المؤرخ في 06 ديسمبر 1969 يتضمن القانون الأساسي الخاص للمسؤولين عن الوثائق. جريدة رسمية عدد رقم 105 المؤرخ في 1969/12/16 ص. ص. 1694-1695

[3] أنظر هذه النصوص في: الجريدة الرسمية عدد رقم 34 المؤرخة في 25 أوت 1981.

[4] يقصد بالأسلاك المشتركة؛ الأسلاك التي نجدها في جميع المؤسسات و الإدارات العمومية و قد استحدثت هذه الأسلاك مع: المرسوم التنفيذي رقم 89-224 المؤرخ في 05 ديسمبر 1989 المتضمن القانون الأساسي الخاص المطبق على العمال المنتمين إلى الأسلاك المشتركة في المؤسسات و الإدارات العمومية. جريدة رسمية عدد رقم 51 المؤرخة في 06 ديسمبر 1989، ص.1365-1399

[5] المرسوم رقم 91-340 المؤرخ في 28 سبتمبر 1991 المتضمن القانون الأساسي الخاص بعمال الثقافة. جريدة رسمية عدد رقم 45 المؤرخ في 2 أكتوبر 1991، ص.ص.1730- 1753. تم إلغاء هذا المرسوم بـ:

- سلك محافظي المكتبات و الوثائق و المحفوظات
- سلك المكتبيين و الوثائقيين و أمناء المحفوظات
- سلك المكتبيين و الوثائقيين و أمناء المحفوظات المساعدين
- سلك الأعوان التقنيين للمكتبات و الوثائق و المحفوظات
- سلك المساعدين التقنيين للمكتبات و الوثائق و المحفوظات

و مع المرسوم التنفيذي الساري المفعول رقم 08-383 المؤرخ في 26 نوفمبر 2008 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين لقطاع الثقافة تم استحداث رتب مختلفة للأسلاك الخاصة بالمكتبات و الوثائق و المحفوظات على الشكل التالي:

- سلك مفتشي المكتبات و الوثائق و المحفوظات و يضم رتبة واحدة هي:
  - رتبة مفتش المكتبات و الوثائق و المحفوظات
- سلك محافظي المكتبات و الوثائق و المحفوظات رتبتين اثنتين هما:
  - رتبة محافظ المكتبات و الوثائق و المحفوظات
  - رتبة محافظ رئيس للمكتبات و الوثائق و المحفوظات
- سلك المكتبيين و الوثائقيين و أمناء المحفوظات و يتوفر على رتبتين؛ هما:
  - رتبة المساعد المكتبي و الوثائقي و أمين المحفوظات
  - رتبة المكتبي و الوثائقي و أمين المحفوظات
- سلك التقنيين في المكتبات و الوثائق و المحفوظات؛ و يضم أربع رتب، هي:
  - رتبة المساعد التقني في المكتبات و الوثائق و المحفوظات
  - رتبة المساعد التقني المتخصص في المكتبات و الوثائق و المحفوظات
  - رتبة العون التقني في المكتبات و الوثائق و المحفوظات
  - رتبة التقني في المكتبات و الوثائق و المحفوظات

أما الآن فلقد أصبح توظيف الأرشيفيين في كل القطاعات بما في ذلك مركز الأرشيف الوطني يتم وفق النصوص التنظيمية السارية الخاصة بالأسلاك المشتركة مع استحداث تسمية للوظيفة "وثائقي-أمين محفوظات". وفق المراسيم الصادرة في سنوات 1989 و 2008 و2016[1] الخاص بالأسلاك المشتركة فقد تم تخصيص شعبة مشتركة لكل الإدارات تحت تسمية "شعبة الوثائق و المحفوظات" و تشمل الأسلاك التالية:

- الوثائقيين أمناء المحفوظات و يشمل رتبتي:
  - وثائقي أمين المحفوظات
  - وثائقي أمين المحفوظات رئيسي
  - رئيس الوثائقيين أمناء المحفوظات (مرسوم 2008)
  - وثائقي أمين محفوظات محلل (مرسوم 2016)
- المساعدين الوثائقيين أمناء المحفوظات (برتبة واحدة حسب مرسوم 1989 و 2008 ورتبتين حسب مرسوم 2016، هما رتبة مساعد وثائقي أمين محفوظات و رتبة مساعد وثائقي أمين محفوظات رئيسي)
- الأعوان التقنيين في الوثائق و المحفوظات (رتبة آيلة للزوال حسب مرسوم 2008)

كما أننا نجد بالقوانين الخاصة بالأسلاك المنتمية للجماعات الإقليمية رتبا خاصة بالأرشيف في المرسوم رقم 91-26 المؤرخ في 02 فبراير 1991 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالعمال المنتمين إلى قطاع البلديات و كذا المرسوم التنفيذي رقم 11-334 المؤرخ في

[1] مرسوم تنفيذي رقم 89-224 المؤرخ في 05 ديسمبر 1989 المتضمن القانون الأساسي الخاص المطبق على العمال المنتمين إلى الأسلاك المشتركة في المؤسسات و الإدارات العمومية. جريدة رسمية عدد رقم 51 مؤرخ في 06 ديسمبر 1989، ص. 1365-1399

المرسوم التنفيذي رقم 08-04 المؤرخ في 19 يناير 2008 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك المشتركة في المؤسسات و الإدارات العمومية. جريدة رسمية عدد رقم 03 المؤرخ في 20 يناير 2008، ص.ص. 04-32

المرسوم التنفيذي رقم 16-280 المؤرخ في 02 نوفمبر 2016 المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 08-04 المؤرخ في 19 يناير 2008 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك المشتركة في المؤسسات و الإدارات العمومية. جريدة رسمية عدد رقم 66 مؤرخ في 09 نوفمبر 2016، ص.ص. 04-21

20 سبتمبر 2011 المتضمن القانون الأساسي الخاص بموظفي إدارة الجماعات الإقليمية، ففي المرسوم الأول نجد الأسلاك و الرتب التالية:

1- سلك القَيِّمين على الوثائق و الأرشيف البلديين و به رتبتين، هما: رتبة القيم على الوثائق والأرشيف البلدي و رتبة القيم على الوثائق و الأرشيف الرئيسي البلدي،

2- سلك المساعدين للقيمين على الوثائق و المحفوظات البلديين و به رتبة وحيدة

3- سلك الأعوان التقنيين البلديين في الوثائق و المحفوظات و به رتبة وحيدة أيضا.

أما المرسوم الثاني و هو الساري المفعول حاليا فإننا نجد الأسلاك و الرتب التالية الخاصة بالأرشيفيين:

- الوثائقيين أمناء المحفوظات للإدارة الإقليمية، و به ثلاث رتب:
  - رتبة وثائقي أمين المحفوظات للإدارة الإقليمية
  - رتبة وثائقي أمين المحفوظات رئيسي للإدارة الإقليمية
  - رتبة رئيس الوثائقيين أمناء المحفوظات للإدارة الإقليمية
- المساعدين الوثائقيين أمناء المحفوظات للإدارة الإقليمية و به رتبة واحدة
- الأعوان التقنيين في الوثائق و المحفوظات للإدارة الإقليمية رتبة وحيدة في طريق الزاول.

تعتبر هذه التدابير شاملة لجميع الرتب التي يمكن أن يوظف من خلالها الأرشيفيون و من دون أن ترد كلمة "أرشيفي" في أي من هذه الرتب إلا في مرسوم 2011 الخاص بالجماعات الإقليمية[1]. على العموم يخضع العاملين في قطاع الأرشيف لثلاث قوانين أساسية كما سبق ذكره؛ إذ نجد غالبية التوظيف في هذا القطاع إنما يكون لصالح مختلف الإدارات العمومية

1في المرسوم التنفيذي رقم 91-26 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالعمال المنتمين إلى قطاع البلديات وردت كلمة أرشيف في تسمية السلك و الرتبة "قيم على الوثائق و الأرشيف البلدي" على ألا يعاد استعمالها في ذات النص بالنسبة للأسلاك الواردة في الفصل السادس و تستعمل بدلها كلمة "محفوظات".

فالأرشيفيون العاملون بالمركز الوطني للأرشيف و مصالح الأرشيف بالوزارات والولايات و الإدارات المركزية و الهيئات التابعة لها يخضعون للتوظيف حسب القانون الأساسي للأسلاك المشتركة، بينما يُسيَّرُ الأرشيفيون بالبلديات وفق القانون الأساسي الخاص بموظفي الجماعات الإقليمية. في الوقت الذي نجد فيه توظيف الأرشيفيين بقطاع الثقافة يخضع للقانون الأساسي لموظفي هذا القطاع[1]. من الملاحظ أن التوظيف بقطاع الثقافة بهذه الصفة يخص المكتبيين أكثر فأكثر و أن الأرشيفيين يتم تعيينهم وفق قانون الأسلاك المشتركة و لا يمكنهم الاستفادة من المزايا العديدة التي يوفرها القانون لهذا السلك الخاص.

إن طبيعة عمل الأرشيفيين في المرحلة الأخيرة من حياة الوثائق الأرشيفية أو ما نعبر عنه بالأرشيف النهائي الذي هو أساس الذاكرة الوطنية و التراث الوثائقي تختلف تماما عن العمل في المرحلة الوسيطة التي لا يمكن بعدُ تحديد المصير النهائي للوثائق و عليه فإن وصف المهام الأرشيفية لكلا المرحلتين هو الذي يحدد طبيعة المناصب و الأعمال الموكلة إلى هذا و ذاك و بالتالي تسميتها. إن العاملين بمراكز الحفظ النهائي هم الذين يصح في حقهم تسمية الأرشيفي و لا يمكن أن تكون هذه الوظيفة كذلك في جميع الإدارات والمؤسسات الإدارية المختلفة التي ليس من شأنها الحفظ النهائي و لئن وجد منصب وثائقي أمين محفوظات فإن هذه الرتبة قد تناسب جميع الإدارات بما أنها تقوم و تتكفل بالحفظ الوسيط والمؤقت.

أما عن الوظائف النوعية فيمكن للأرشيفيين شغلها حسب الهياكل التنظيمية الموجودة بالإدارات و التي تتوفر بصفة آلية على المناصب المالية المطلوبة. لقد أحدثت العديد من الإدارات مديريات كاملة أو مديريات فرعية أو أقساما و مصالح و مكاتب خاصة بالأرشيف في

[1] أنظر: فوزية ختير، مرجع سابق، ص. 121

هياكلها التنظيمية قد يضاف إليها الوثائق و الإحصائيات. بالتالي يمكن للأرشيفيين أن يتقلدوا هذه الوظائف بصفة طبيعية إذا أثبتوا كفاءاتهم و فعاليتهم في تأدية المهام الموكلة إليهم حسب السلطة التقديرية للهيئة المستخدمة.

3-4-3-وضعية و ظروف عمل الأرشيفيين

تؤثر وضعية الأرشيفيين داخل الإدارات و ظروف عملهم تأثيرا بالغا في الحفاظ على الذاكرة من منطلق أن هذين العاملين أساسيين في استقرار العامل بالأرشيف و توفير الشروط الضرورية له لأجل تأدية مهامه في أحسن الظروف. أكدت مختلف التقارير التي مرت بنا أن الوضعية العامة للأرشيف ببلادنا وضعية كارثية في كثير من الأحيان إن لم تكن في غالبيتها كما وصف المدير العام للأرشيف الوطني ذلك في 1994 و 2005، قد تكون عرفت بعض التحسن من جانب توفير الرتب الخاصة بالأرشيفيين و رواتبهم و ربما شهدنا نوعا من التحسن في محلات حفظ الأرشيف الخاصة بالولايات.

لكن الوضع العام يبقى كما هو من عدة جوانب؛ فمن جانب وضعية الأرشيفيين؛ يبقى تحويلهم عن مهامهم التي عينوا من أجلها في غالب الأحيان أمرا جاريا، و تجد الأرشيفي يعمل في مكاتب و مصالح غير الأرشيف و يكلف بقضايا ليست من اختصاصه، و إن عَملَ بالأرشيف فإنه لن يجد من يهتم لأمره ولا يُأبَهُ لوجوده من عدمه و لا يُعد من الإطارات العاملة بهذه الهيئة أو تلك، و عانى من التهميش والتجاهل. غالبا ما يطلب الأرشيفي المستلزمات الضرورية لعمله فلا يتلقى منها شيئا كثيرا و ربما يُوَاجهُ بتبرير آخر مفاده عدم وجود الغلافات المالية الكافية للتسيير بالهيئة ككل فضلا عن الأرشيف. كما أن المحلات التي يعمل بها هؤلاء الأرشيفيون لا تليق بأدنى موظف في السلم الإداري و تُعطَى للأرشيفيين أماكن غير صحية و غير ملائمة للعمل كالأقبية و المراءب و غير آمنة للوثائق ولصحة الأرشيفي.

لطالما اشتكى الأرشيفيون على جميع المستويات من هذه الوضعية و قد أصدرت المديرية العامة للأرشيف الوطني منشورا تبعا لذلك هو المنشور رقم 12 المؤرخ في 14 ديسمبر 1998 المتعلق بظروف عمل للوثائقيين الأرشيفيين[1]. لقد دعا المدير العام للأرشيف الوطني من خلال هذا المنشور إلى ضرورة تحسين ظروف عمل الأرشيفيين و ذلك بعدم تكليفهم بمهام غير التي عينوا من أجلها و بما أنهم ينتمون إلى سلك التأطير فمن الملزم أن تخصص لهم مكاتب نظامية تليق بهم كباقي الإطارات الأخرى على حد سواء و من غير المسموح به بأي حال من الأحوال تعيينهم بأماكن مضرة لا تصلح حتى لحفظ الأرشيف.

خلاصة الفصل

إن المنظومة الأرشيفية عبارة عن عناصر متداخلة مع بعضها البعض و لها أوجه متعددة كتأثير الجوانب القانونية على أداء مختلف المهام من جمع و معالجة و انتقاء و إتلاف و تبليغ وتُسيِّرُ بصفة عامة كل ذلك إلى جانب الخلل الواقع في الشبكة الأرشيفية على المستوى الوطني، المركزي و المحلي منه. بالإضافة إلى نوعية تكوين من سيقومون بمهمة حفظ الذاكرة و قدرتهم على أداء المهام في إطار قوانين العمل الملائمة و ظروف مثلى لذلك.

إن أداء كل عنصر من العناصر لدوره المنوط به مع قيام باقي العناصر بلعب دورهم و تكامل الأدوار يعطينا في نهاية المطاف ممارسة سليمة و صحية للمهمة الأرشيفية و بالتالي سلامة ذاكرتنا الوطنية.

[1] المديرية العامة للأرشيف الوطني، *مدونة النصوص التنظيمية: 1990-2011*، ص. 44

الفصل السابع

الأعمال الأرشيفية في الجزائر
و تشكيل الذاكرة الوطنية

تمهيد

إن انتقاء الوثائق ذات الفائدة الأرشيفية لأجل الحفظ الدائم يستوجب مسبقا، عمل و تسيير سليم لكل الوثائق التي تنتجها الإدارات المختلفة و في جميع أطوار و مراحل تلك الوثائق، انطلاقا من المكاتب و الإدارات المنتجة مرورا بالأرشيف الوسيط وفي النهاية الحفظ النهائي. كما أن حفظ الوثائق ذات القيمة الأرشيفية إن لم تتوفر له الظروف الملائمة التي تستجيب للمعايير العلمية في هذا المجال فإن تلك الوثائق "الذاكرة" ستكون حتما عرضة للتلف و التدهور و بالتالي يكون مصيرها الإتلاف. من جهة أخرى، لا زال خبراء الأرشيف يؤكدون بأن الحفظ ليس غاية لذاته إنما يُحتفظ بالأرشيف لأجل الاستعمال والاستغلال أيا كان نوعه و على وجه الخصوص الاستعمال لأجل البحث العلمي.

1- تقييم الوثائق و انتقاء ذات الفائدة الأرشيفية

يُحفظ جزء من الوثائق الأرشيفية حفظا دائما و يعتبر إرثاً و تراثا وثائقيا يجب المحافظة عليه حتى يتحقق التواصل مع من سبق من الأجيال و من سيلحق منهم. يكون هذا التواصل من خلال الدراسات العلمية التي يقوم بها الاختصاصيون في المجالات التي تستند إلى وثائق الأرشيف و يكتبون التاريخ حفاظا على ذاكرتهم الجماعية و افتخارا بتراث لا يقدر بثمن.

لكنه من غير المعقول أن تُحفظ كل الوثائق الإدارية بصفة دائمة، فقط 5% إلى 10% من منتوج الهيئات هو الذي يحفظ حفظا دائما[1]. هذه النسبة من الوثائق تكون قد خضعت لتقييم و اعتُرف لها بالقيمة الأرشيفية الدائمة التي نصت عليها المادة 3 من قانون الأرشيف الجزائري. فما معنى تقييم الوثائق؟ و لماذا نعترف لبعضها بالفائدة الأرشيفية دون غيرها؟

[1] *Cf*. Carol Couture, *Les fonctions de l'archivistique contemporaine*, Québec, presses de l'université du Québec, 1999, p. 167

طرح تيودور شيلنبرج أواخر الخمسينيات من القرن الماضي نظريته الشهيرة حول الأعمار الثلاث التي تمر بها وثائق الأرشيف[1]. أصبحت هذه النظرية القاعدة الأساسية و المهمة في التعامل مع الوثائق الإدارية خاصة. لعل ما أوحى إليه بهذه النظرية هو ملاحظة القِيَم التي تكتسبها الوثائق منذ نشأتها بالمكاتب و تتبع مسارها و مصيرها النهائي. فبالنسبة له تكسب الوثائق الأرشيفية قيمة رئيسية، هي سبب وجودها و الغرض من إنشاءها. هذه القيمة الإدارية مهمة بالنسبة لنشاط الإدارة و/أو المواطن للدفاع عن حقوقه. كما أنها تعكس أيضا القيمة الإعلامية للإدارة و التي تتمثل فيما يلي:

- القيمة المرجعية و التقييمية (*valeur de référence et d'évaluation*) :

يكون الملف أو مجموعة الوثائق مصدرا للمعلومات الضرورية في المساعدة على أخذ القرار.

- قيمة السبق (*valeur de précédent*) :

تضمن الوثائق الأرشيفية استمرارية النشاط الإداري.

- قيمة البرهان و الإثبات (*valeur de justification*) :

تعتبر الوثائق الأرشيفية براهين و حججا قانونية معتمدة و مقبولة في حالة النزاعات.

غالبا ما يُعبر الأرشيفيون على هذه القيمة الرئيسية بـ:"القيمة الأولية" (*valeur primaire*) التي تكون مرتفعة و عالية بالمكاتب، ثم تأخذ هذه القيمة في التناقص شيئا فشيئا مع مرور الوقت خاصة بعد انتهاء القضايا و غلق الملفات، و لا يكون الرجوع إلى هذه الملفات إلاّ أحيانا إن لم ينعدم تماما. إذا ضاعت هذه القيمة الأولية يمكن للوثائق الأرشيفية أن تكتسب قيمة أخرى أو أهمية أرشيفية قد لا تفيد الإدارة المنتجة في شيء، لكنها تفيد قطاعات أخرى كالبحث العلمي بشكل عام و كتابة التاريخ بشكل خاص، نظرا لما تحتويه من

[1] أنشأ الرئيس الأمريكي هاري ترومان في 1947 لجنة عرفت باسم رئيسها هربرت هوفر و من ضمن أعمالها التفكير في مصير الكم الهائل من الوثائق التي أنتجتها المصالح الإدارية خلال الحرب العالمية الثانية. انطلاقا من نتائج التقرير الذي أصدرته اللجنة في 1952 أصدر العالم " ثيودور تشالينيرغ" كتابه (Modern archives : principales and techniques) في 1956 أظهر فيه فلسفة لحفظ الأرشيف سماها "نظرية الأعمار الثلاثة" التي سرعان ما انتشرت في العالم.

معلومات ضرورية و التي من دونها لا يمكن القيام بأعمال البحث. هذه القيمة المكتسبة عقب تلك الرئيسية يطلق عليها الأرشيفيون "القيمة الثانوية" (*valeur secondaire*).

اتضح للأرشيفيين المحترفين أن الحفاظ على كامل المنتوج الإداري غير معقول و غير منطقي، لذلك نشأت فكرة تقييم الوثائق الأرشيفية خلال النصف الثاني من القرن الماضي في عدة بلدان كألمانيا، إنجلترا، الولايات المتحدة و كندا حسب ما تقتضيه رؤية كل بلد من هذه البلدان للأرشيف، لتأتي في الأخير المساهمة الفعلية للمجلس الدولي للأرشيف واليونسكو اللذين عملا على نشر عدة دراسات حول الموضوع (Records and archives management programme RAMP).

تُعرّفُ المدرسة الكندية عملية تقييم الوثائق على أنها: "الحكم على قيمة الوثائق الأرشيفية (قيمة أولية، قيمة ثانوية) ثم تحديد الفترات الزمنية التي تطبق عليها هذه القيم ضمن إطار يأخذ في الحسبان الرابطة الأساسية الموجودة بين الهيئة (أو الشخص) المعني و الوثائق الأرشيفية التي ينتجها خلال نشاطه[1]."

يتضح من خلال التعريف أن فعل التقييم يعني أساساً الحكم و القرار القاضي بالحفظ أو الاتلاف؛ كما أن مفهوم القيمة يستدعي؛ تحديد فترة الحفظ بالإدارت المنتجة و كذلك الرابطة الضرورية الموجودة بين المنتج و أرشيفيه.

من جهته، يقوم معجم المصطلحات الأرشيفية بتعريف التقييم على أنه: "عملية أرشيفية أساسية تقوم على احتمال الحذف النهائي للسجلات بناء على قيمتها الأرشيفية. و يشار إليها أيضا كتقويم، و فحص، و انتقاء، و استبقاء انتقائي[2]." على أن المعجم لا يستعمل مقابل كلمة التقييم كلمة (*évaluation*) باللغة الفرنسية بل كلمة (tri) و كذلك بالنسبة للُغة الإنجليزية

[1] *« [...] l'acte de juger des valeurs que présentent les documents d'archives (valeur primaire et valeur secondaire) et de décider des périodes de temps pendant lesquelles ces valeurs s'appliquent auxdits documents dans un contexte qui tient compte du lien essentiel existant entre l'organisme (ou la personne) concerné et les documents d'archives qu'il (elle) génère dans le cadre de ses activités.»*
Cf. Carol Couture, L'évaluation des archives: état de la question, In: *Archives*, vol. 28, N°01 (1996-1997), p.03

[2] فالن بيتر، *معجم المصطلحات الأرشيفية*. مرجع سابق. ص.19

تستعمل كلمة (*Appraisal*) و لا يوجد به تعريف لكلمة "التقييم" كأنه مصطلح جديد في عالم الأرشيف.

إن مهمة التقييم تعتبر بمثابة الركيزة الأساسية لعلم الأرشيف إذ أن كل المهام الأرشيفية من إنتاج، تصنيف، وصف، تبليغ و حماية الأرشيف و حفظه ترتكز على القرارات المتخذة خلال تقييم الأرشيف. كما أن عواقب تلك القرارات تكون ذات تأثير على مستوى تسيير الهيئة (القرارات الخاصة بالقيمة الأولية) أو لا، ثم على مستوى تسيير التراث الشخصي المؤسساتي أو المجتمعي (القرارات الخاصة بالقيمة الثانوية).

تفرض التطورات التكنولوجية الحديثة في مجال المعلومات و الاتصال نفسها على سير أنظمة المعلومات على اختلاف توجهاتها و تخصصاتها. أخذت مصالح و مراكز الأرشيف على غرار المكتبات و مراكز التوثيق تتطلع إلى العصرنة بشتى أشكالها من تسيير حديث يأخذ في الحسبان أسس الإدارة العلمية الناجعة و الفعّالة، من خلال وضع سياسات واضحة الأهداف مستعينة في ذلك بالتكنولوجية للمساعدة في تحسين أداء الخدمة و الحصول على المعلومات بسرعة، كالإعلام الآلي و تكنولوجية الرقمنة، و ما يصاحب ذلك من برمجيات تساعد على التكشيف و تحسين نوعية الخدمات الوثائقية. هذا ما جعل البعض من مصالح الأرشيف للولايات التي تتوفر على أرشيفيين مُؤهلين تتطلع إلى عصرنة عملها، يقينًا منهم أن ذلك سيساعدهم في أداء مهامهم على أحسن وجه. الجدير بالملاحظة هنا هو أنه في غياب سياسة وطنية للأرشيف بالجزائر، تختلف تلك التجارب بين المصالح القليلة و تتضارب الرُؤى حول سلم الأولويات. من هنا تبرز أهمية تقييم الوثائق لكي يكون تسيير الأرشيف ناجعا من حيث تسيير فضاءات التخزين و خفض تكاليف الحفظ و الأهم في ذلك كله السيطرة على الكم الهائل و المتزايد من الوثائق في شتى أشكالها. كما أن المنحى الجديد الذي تنتهجه مصالح الأرشيف في الجزائر على غرار ما يجري في العالم، المتمثل في رقمنة

الوثائق المهمة، يفتقد حسب رأينا إلى خطة تقضي بوضع سُلم أولويات للسلسلات الأرشيفية التي ينبغي حفظ صور منها و استخدامها أثناء تبليغ الأرشيف للاستعمال. لطالما كان انشغال الأرشيفيين مُنصبا حول حفظ و حماية الأرشيف وعدم تعريضه للعوامل التي تُعَجِلُ تدهوره؛ خاصة العامل البشري و البيئي.

باستثناء جدول تسيير وثائق الأرشيف للولايات لم يتمكن الأرشيف الوطني من توفير هذه الوسيلة بالنسبة لباقي الإدارات و القطاعات مما يجعلنا نتساءل عن سر هذا التأخير و هل مرده عجز مؤسسة الأرشيف القيام بتقييم وثائق مختلف الإدارات؛ علما أن هذا الأمر لا يمكن أن يتم إلا بمعية الإدارات الأصلية و المنتجة؟ و هل غياب وسيلة مهمة كهذه لتحديد الوثائق الدائمة سيؤثر على تشكيل التراث الوثائقي و الذاكرة الوطنية؟

إن وجود جداول تسيير وثائق الأرشيف يُعَدُ مؤشرا صحيا للعملية الأرشيفية و خارطة طريق بالنسبة للأرشيفيين على جميع مستويات الإدارة الجزائرية لأداء مهامهم على أحسن وجه والمساهمة العلمية و الفعالة في تكوين الأرصدة النهائية و التاريخية.

2-جمع الأرشيف، الدفع و جدول تسيير الوثائق

حرصا على تكوين الأرصدة التاريخية أكد قانون الأرشيف الوطني[1] في مادته الرابعة على أن: "إن إنشاء صندوق للأرشيف، و حفظ الوثائق الأرشيفية، يكون منظما للفائدة العامة" لهذا فإن هذه المهمة هي من أهم الأعمال التي يقوم بها الأرشيفيون. قد يعني صندوق الأرشيف الذي ورد في المادة السالفة الذكر هو الرصيد الأرشيفي الذي هو مجموع الوثائق التي تحفظ حفظا دائما و التي لم تعد صالحة للاستعمال الإداري لكنها يمكن أن تسهم في إثراء التراث الوثائقي للجزائر مثلما هو معمول به في بلدان أخرى.

[1] القانون رقم 88-09 المؤرخ في 1988/01/26 المتعلق بالأرشيف الوطني. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد رقم 04 المؤرخ في 1988/01/27، ص.ص. 139-141

مبدئيا تقوم بهذه المهمة، مؤسسة الأرشيف الوطني كما هو واضح و مبين في القانون في المادة (03): "يتكون الأرشيف بمقتضى هذا القانون من مجموعة الوثائق المنتجة أو المستلمة من الحزب و الدولة و الجماعات المحلية و الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين سواء من القانون العام أو الخاص أثناء ممارسة نشاطها معروفة بفوائدها و قيمتها سواء كانت محفوظة من مالكها أو حائزها أو نقلت إلى مؤسسة الأرشيف المختصة."

رغم سريان القانون إلا أن هذا التعريف تجاوزه الزمن لعدة أسباب نتيجة للتغيرات التي عرفتها الجزائر منذ 1989، حيث شهدنا بعدها تفتحا على المستوى السياسي و ظهور أحزاب سياسية عديدة و لم يعد الحزب الواحد كما هو وارد في القانون. و تفتحا اقتصاديا هو الآخر فرض نفسه، و أصبح من الضروري مراجعة القانون بما يتلائم مع المرحلة الراهنة و ضرورة إعادة النظر في مهمة و مهنة الأرشيفي. من جهة أخرى فإن عبارة "[...]سواء كانت محفوظة من مالكها أو حائزها أو نقلت إلى مؤسسة الأرشيف المختصة" لا تخول للأرشيف الوطني صلاحية المطالبة بالأرصدة النهائية (التاريخية) بعد انتقاءها عن طريق جدول التسيير لتبقى هذه الأخيرة في انتظار ما تقوم بدفعه الإدارات في حالة قيامها بذلك لأن ليس هناك ما يجبرها على هذا الفعل. من الملاحظ أن هناك إشكالات من حيث القانون و ما ينص عليه إزاء التحويل أو دفع الأرشيف من الإدارات إلى المؤسسة المكلفة بالأرشيف الوطني و من حيث الممارسة الميدانية للتكفل بأرشيف مؤسسة ما من طرف الأرشيف الوطني[1].

في المادة الثامنة الفقرة الثالثة: "تُدفع وجوبا الوثائق التي تحتوي على فائدة أرشيفية للمؤسسة المكلفة بالأرشيف الوطني" في تناقض مع التدابير الواردة في المادة الثالثة و عليه فإن هناك جملة من الأسئلة الوجيهة التي تم طرحها، نوردها في ما يلي[2]:

من الضروري معرفة من يقوم بالدفع؟ و إذاً هناك سؤالين وجيهين أيضا: من يقرر القيام بالدفع؟ هل هي مؤسسة الأرشيف الوطني أم الإدارة المنتجة؟ ثم من يقرر ما ينبغي أن يُدفع؟

[1] *Cf.* Fouad M. Soufi, *En Algérie: l'état et ses archives*, op. cit. p. 211
[2] *Cf.* Fouad M. Soufi, *En Algérie: l'état et ses archives*, op. cit. p. 212

بمعنى من يقرر نوعية الوثائق التي ينبغي أن تدفع؟ لنجد أنفسنا أمام مشاكل قانونية و مشاكل تواجه الأرشيفيين في الميدان.

2-1- المشاكل القانونية

تقضي الفقرة الثالثة من المادة 08 من القانون رقم 88-09 لسنة 1988 المتعلق بالأرشيف الوطني بـ: "تُدفع وجوبا الوثائق التي تحتوي على فائدة أرشيفية للمؤسسة المكلفة بالأرشيف الوطني." بعدها مباشرة، المادة 09 تنص بوضوح على: "إن دفع أرشيف الهيئات العمومية المذكورة في المادة 03 من هذا القانون، يتم أمام المؤسسة المكلفة بالأرشيف الوطني عندما تصبح الوثائق غير ضرورية للهيئة المعنية. يتم الدفع خلال سنتين بعد انقضاء الأجل القانوني للحفظ."

من جهة أخرى، و بالموازاة مع تنظيم الدفع الإداري، يضمن القانون مراقبة و جمع الأرشيف الخاص في المادة 15 التي تُشجع الإيداع الطوعي و المادة 16 التي تُخول للدولة "ممارسة حق الشفعة في حالة بيع الأرشيف الخاص." كما أن جمع الأرشيف يتم عن طريق "الحصول على تبرعات و وصايا" في المادة 20 التي تسمح أيضا بـ "اقتناء وثائق تمثل فائدة أرشيفية داخل التراب الوطني أو خارجه".

إن موضوع دفع الأرشيف العمومي لم يرد في قانون 1988 فقط بل تناولته بصفة مباشرة أو غير مباشرة أربعة مناشير للمديرية العامة للأرشيف الوطني؛ المنشور رقم 02 لسبتمبر 1990، المنشور رقم 04 لأكتوبر 1991، المنشور رقم 07 لأكتوبر 1994 و أخيرا المنشور رقم 08 لجانفي 1995.

1- يشجع المنشور رقم 02 لسنة 1990 المتعلق بالأرشيف الغير مستعمل لدى المصالح المركزية، الوزارات على دفع أرشيفها؛ مما جعل بعض القطاعات الاستراتيجية تقوم بذلك نظرا لشروط الاستقبال و الحفظ المتوفرة بمركز الأرشيف الوطني الجديد. غير أن

عنوان هذا المنشور يكشف عن مضمونه، ليس هناك من دفع للأرشيف غير ذلك الذي لم يعد في الخدمة و لا يقدم أية فائدة و التخلص منه ضروري لربح المكان. إن هذا المنشور لم يولي أي اهتمام بمحتوى و لا ممارسات الدفع الغائبة و التي يبدو أنها صلب موضوع المنشور، واكتفى بتحديد مكانة الأرشيف الوطني ضمن دواليب الدولة بدل تحديد قواعد تطبيقية جاء بها القانون خاصة المواد 08 و 09. كما أعطى الإداريين حرية مطلقة لتحديد الوثائق التي لها فائدة و التي ليس لها أي استعمال.

2- يعيد المنشور رقم 04 المؤرخ في أكتوبر 1991 التذكير بالمنشور رقم 02 السابق و يدعمه بإجراء جديد متمثل في "مركز الحفظ المؤقت للإدارات المركزية" الجديد الذي أنشأ بموجب قرار مؤرخ في 1991/06/10 و الذي سيستقبل وثائق الأرشيف التابعة للإدارات المركزية والمنتمية للعمر الثاني كما يحددها المنشور رقم 03 المؤرخ في فبراير 1991 وذلك تطبيقا للمادة رقم 07 من قانون 1988. قدم المنشور رقم 04 لسنة 1991 هذا المركز الجديد كأنه مصلحة مشتركة بين جميع القطاعات الوزارية، و على الإدارات المركزية التكفل بتسيير الأرشيف الجاري.

3- من جهته جاء المنشور رقم 07 المؤرخ في أكتوبر 1994 مُستندا على المادة 08 التي تجبر على دفع الأرشيف و المادة 09 التي تتحدث عن مكان الدفع. هذا المنشور تناول بصفة متميزة : * نوعية الأرشيف الواجب دفعه، * مكان دفع الأرشيف.

جاء هذا المنشور ليعالج موضوع الأرشيف المنتج قبل 1962 الذي يُعتبر أرشيف تاريخي ويأخذ في الحسبان أرشيف الولايات كموضع آخر لدفع الأرشيف. يوجه هذا المنشور تعليمات واضحة للوزارات و الولايات التي تفتقد إلى الوسائل و شروط الحفظ الضرورية ويلزمها بصفة إجبارية بدفع هذا النوع من الأرشيف إلى مركز الأرشيف الوطني.

4- أخيرا يأتي المنشور رقم 08 لجانفي 1995، مؤكدا إجبارية دفع أرشيف العمر الثالث من طرف الإدارة العمومية إلى مصالح أرشيف الولايات و إلى الأرشيف الوطني. كما يوضح هذا المنشور كيفيات الدفع و يحرص على استعمال جدول الدفع. إنها المرة الأولى التي يُعَالَجُ فيها موضوع الدفع كنشاط عادي للإدارة و ليس نتيجة لتكدس المكاتب.

2-2- المشاكل الميدانية

يجد الكثير من الأرشيفيين صعوبة في إدراج جدول الدفع كإجراء إداري و قانوني لتحويل الأرشيف من مكان (المكاتب) إلى مكان آخر (مصالح الأرشيف) و من سلطة المنتج إلى سلطة الأرشيفي. ما من شك يعمل جدول الدفع على التعريف بالجهة الدافعة التي غالبا ما تكون المنتج، محتوى و حجم الوثائق المدفوعة و يحدد مكان حفظ هذه الوثائق.

عرفت ولايات قليلة جدا استعمال جدول الدفع على رأسها ولايتي الجزائر و وهران اللتين ورثتا هذا الإجراء منذ العهد الاستعماري حيث كانت تنشط مصالح الأرشيف الوحيدة، على أن المستودع المركزي للأرشيف الوطني و مديرية الأرشيف لولاية قسنطينة عرفتا تطبيق جدول الدفع أواسط سنوات 1970[1].

تستعمل حاليا مختلف مصالح الأرشيف نموذجين لجدول الدفع؛ أولهما ذلك الذي تستعمله ولايتي الجزائر و وهران، الثاني ذلك الذي يستعمله الأرشيف الوطني و ولاية قسنطينة مع بعض التعديل. يختلف كِلا النموذجين من حيث الشكل و نوعية المعلومات المطلوبة. يتميز النموذج الأول بالبساطة و يتميز الثاني بنوع من التعقيد. يعمل النموذج الأول في نصفه الأعلى من الصفحة الأولى على تعريف المصلحة الدافعة، تاريخ الدفع، رقم الدفع و الرقمين الأخيرين لسنة الدفع بينما يحتوي النصف الثاني على جدول ذو خمسة أعمدة؛ تملأ الثلاثة الأولى من قبل المصلحة الدافعة و تحتوي على الرقم الترتيبي للوحدات، محتوى

[1] *Cf.* Fouad M. Soufi, *En Algérie: l'état et ses archives,* op. cit. p216

الوحدات مع التاريخ الأدنى و الأقصى و الملاحظات. ثم تعطي مصلحة الأرشيف رقما أو رمزا لكل وحدة و تشير إلى تاريخ الفرز أو تاريخ الإقصاء. تقضي القاعدة المعمول بها بتحرير جدول الدفع على ثلاثة نسخ تُرجع واحدة منها إلى المصلحة الدافعة بينما تحتفظ مصلحة الأرشيف بنسختين.

يختلف النموذج المعمول به بالأرشيف الوطني[1] حيث تخصص الصفحة الأولى منه للمعلومات الدقيقة الخاصة بالمصلحة الدافعة و مكان الحفظ ما يسهل نظريا تحديد مكان تواجد الوحدات بالمخازن العديدة للمركز الجديد.

تبقى بعض عمليات الدفع العشوائية و الغير منظمة مستمرة بالإدارات التي لا تستجيب في الكثير من الأحيان للطلبات المتكررة للأرشيفيين الموظفين على مستواها باعتماد جدول الدفع. هذه الحالة تُشغل الأرشيفيين عن أعمالهم العادية و ذلك بإعادة ترتيب الوثائق و تعريفها و توظيبها و تكشيفها. بالإضافة إلى هذا المشكل توجه الإدارات طلبات إلى مصالح الأرشيف تخص دفع وثائق مكدسة و بدون ترتيب، موجودة بالحظائر و الأقبية و المراءب و غيرها من المحلات الغير ملائمة، و تفرض منطقا وحيدا؛ إما الدفع و التكفل بهذه الوثائق و إما التخلص من أكوام الورق و إفراغ تلك الأماكن. هذه الحالة جعلت الكثير من الولايات و بعض القطاعات الوزارية كالعدالة و الدفاع الوطني تفكر في بناء مراكز لحفظ الأرشيف، و قد أنجز العديد منها و الباقي قيد الإنجاز. لذلك أصبح من الضروري أن تعيد مديرية الأرشيف الوطني النظر في سياسة جمع الأرشيف، و قبل ذلك إقحام نفسها كطرف فاعل في الإدارة لما يمثله هذا القطاع من أهمية ليس على مستوى الذاكرة و التاريخ فحسب بل على مستوى التسيير الفعال أيضا.

[1] منشور رقم 32 المؤرخ في 22 أكتوبر 2009 حول دفع الأرشيف. أنظر : المديرية العامة للأرشيف الوطني، *مدونة النصوص التنظيمية: 1990-2011*، ص.110

3-2- جدول تسيير الوثائق أو القائمة الشاملة لوثائق الأرشيف

تبيَّن في مبحث سابق أن عملية التقييم تقضي أولا بالحكم على قيمة الوثائق الأرشيفية؛ ثانيا إقرار آجال الحفظ المعروفة برزنامة الحفظ (Calendrier de conservation)، جدول تسيير الوثائق أو القائمة الشاملة لوثائق الأرشيف كما تُسمى في الجزائر، ثالثا الارتباط الموجود بين المُنتج وأرشيفه ما يعني بالنسبة لنا المبدأ العام و الأساسي للأرشيف ألا و هو "مبدأاحترام الأرصدة".

في معجم المصطلحات الأرشيفية نجد التعريف التالي لجدول السجلات:

"وثيقة تصف السجلات المتكررة التابعة لوكالة أو مؤسسة أو وحدة إدارية، مُحددة تلك السجلات التي يجب أن تحفظ لقيمتها الأرشيفية. و تجيز بالتالي بناء على الاستمرارية، وبعد مُضيِّ مدة الاستبقاء، أو بعد حصول أعمال محددة أو حوادث معينة إعدام ما تبقى من السجلات. كذلك تدعى قائمة موضوعية، أو جدول الحذف، أو جدول استبقاء السجلات، أو جدول حذف السجلات، أو جدول الاستبقاء، أو جدول تحويل السجلات (الولايات المتحدة الأمريكية) في بريطانيا تدعى قائمة الحذف[1]."

من جهتها تُعرّفُ المدرسة الكندية رزنامة الحفظ على أنها: "وسيلة تسيير مُدمجة كلية ضمن العملية الإدارية من حيث أنه أحد عمليات تسيير الهيئة المعنية التي تجمع قواعد الحفظ التي تكسبها الهيئة لأجل عَقْلَنة الحفاظ على أرشيفها. تسمح أيضاً بنشر قواعد الحفظ، تطبيقها، العمل على قبولها و ضمان المراقبة، المتابعة والتحيين[...][2]"

[1] فالن بيتر، *معجم المصطلحات الأرشيفية*، مرجع سابق، ص.169
يقابل كذلك هذا المفهوم عند المدرسة الفرنسية جدول الفرز (Tableau de tri) و ليس جدول التسيير (Tableau de gestion)

[2] *« Le calendrier de conservation est un instrument de gestion –entièrement intégré au processus administratif en ce sens qu'il fait partie des opérations de gestion de l'organisme concerné- qui regroupe les règles de conservation dont se dote une institution pour rationaliser la conservation de ses archives. Il permet de diffuser les règles de conservation, de les appliquer, de les faire approuver et d'en assurer le contrôle, le suivi, le maintien et la tenue à jour [...] »* Carol Couture, *les fonctions de l'archivistique contemporaine*, op. cit. p.117

ترتكز قاعدة الحفظ على الحكم الذي يصدر حُيال القيمة الأولية و الثانوية للأرشيف. عند الحكم، يُحدد الأرشيفي مدة الحفظ، معالجة الأرشيف و المسار الذي يسلكه منذ النشأة إلى الإتلاف أو الدفع إلى الأرشيف النهائي. رزنامة الحفظ و قواعده يَنتُجان إذا عن عملية تقييم الأرشيف، فالأرشيفي حين يُقَيِّم الأرشيف يضع معايير و قواعد للحفظ يجمعها و يُضمنها وسيلة هي رزنامة الحفظ[1].

اعتمدت المديرية العامة للأرشيف الوطني الجزائري قائمة شاملة للوثائق الإدارية للولايات سنة 2005 و نُشرت للتطبيق سنة 2006 تحت إسم "جدول تسيير وثائق أرشيف مديريات الولاية" بناءا على المقرر رقم 05/217 المؤرخ في 03 أبريل 2005. بدأ التفكير في هذا المشروع بداية 1990 و تم اعتماده من قبل لجنة وطنية مختلطة تعمل تحت سلطة الأمين العام لرئاسة الجمهورية لأجل ضبط القائمة أو جدول تسيير وثائق الأرشيف.

هذا العمل لم يكتمل بعد، فهناك عدة قطاعات كالإدارات المركزية و القطاع الاقتصادي في انتظار هذه الوسيلة الهامة جداً، كما أن هناك ملاحظات تُسجل على جدول تسيير وثائق أرشيف الولايات أهما:

- تم اعتماد هذا الجدول بناءا على مقرر المدير العام للأرشيف الوطني ما يجعل هذا الجدول يفتقد للقوة القانونية التي اكتسبها مثلا القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 03 يونيو 1998 لكل من السيد الأمين العام لرئاسة الجمهورية و السيد وزير العدل الذي يحدد طبيعة الأرشيف القضائي و مدة حفظه لدى الجهات القضائية و آجال إتلافه أو إيداعه لدى المؤسسة المكلفة بالأرشيف الوطني. أعطى القرار الوزاري المشترك السالف الذكر حرية مطلقة لقطاع العدالة بالتصرف بصفة أحادية في إتلاف الأرشيف بدون رخصة من المديرية العامة للأرشيف الوطني كما ينص على ذلك قانون 1988 المادة 08، و كذا المرسوم المتضمن إنشاء المديرية العامة للأرشيف الوطني بالإضافة إلى المنشور رقم 94-06 المؤرخ في

[1] *Cf.* Carol Couture, *les fonctions de l'archivistique contemporaine,* op. cit. p. 103-143

1994/09/26 الخاص بإتلاف بعض أنواع أرشيف الولايات و التي أحدثت بموجبها لجنة ولائية مكلفة بحذف الأرشيف. يتم إتلاف أرشيف المجالس القضائية و المحاكم بدون مراعاة هذه التدابير مما يُغني عن المؤسسة المكلفة بالأرشيف الوطني.

• يُلاحظ على جدول تسيير وثائق الأرشيف لمديريات الولاية تكرار الوثائق التي تُحفظ مثلا حفظا دائما و التي تمثل غالبية الوثائق على عكس ما يُجمع عليه الأرشيفيون في العالم من أن 5% إلى 10% من المنتوج الوثائقي هو الذي يُحفظ حفظا دائما[1]، لذلك يطرح التساؤل حول جدوى وجود جدول لتسيير الوثائق إذا تم حفظ معظم الوثائق؟

يبقى على اللجنة الوطنية المكلفة بإعداد جداول التسيير لوثائق شتى القطاعات أن تنشر أسباب اختيارها للمُدد القانونية و ما هي الأسس التي ارتكزت عليها في ذلك؟

• إذا اعْتُرف لوثيقة أرشيفية بالقيمة التاريخية بعد المدة التي قضتها في الحفظ المؤقت، ووَجَبَ دفعها كما ينص على ذلك جدول التسيير إلاّ أن الجدول لم يُشر إلى الجهة التي ينبغي أن تُدفع إليها هذه الوثائق ذات القيمة التاريخية؟ ينص قانون 1988 على أنه: " تُدفع إلى المؤسسة المكلفة بالأرشيف الوطني" لكنه لم يُوضح هذه المؤسسة التي لا تعتبِر الولايات و مصالح الأرشيف بها ضمن هذه المؤسسة بل إن القرار الوزاري المشترك لسنة 1992 المُنظم لمصالح الأمانة العامة للولاية يعتبر مصالح الأرشيف للولايات مجرد مخازن للحفظ المؤقت.

من جهة أخرى تعرف معظم هذه المصالح تكدسا و ضيق المخازن القليلة التي تتوفر عليها المصالح و التي غالبا ما تفتقد إلى شروط الحفظ الضرورية و بالتالي لا يمكنها استيعاب الوثائق التي تدفع بها المديريات التنفيذية.

[1] *Cf.* Carol Couture, *les fonctions de l'archivistique contemporaine,* op. cit. p.167
Cf. aussi, Marie-Anne Chabin, *Je pense donc j'archive: l'archive dans la société de l'information,* Paris, L'Harmattan, 1999, 207 p.

3- الحفظ النهائي و التعريف بالأرصدة

يخص الحفظ النهائي الأرصدة التي لها فائدة أرشيفية بالنسبة للمجموعة الوطنية و يتشكل بالنسبة للأرشيف العمومي و ينمو بصفة طبيعية من خلال عمليات الدفع و كذلك من خلال الإيداع الطوعي للأرشيف الخاص. تعتبر هذه المرحلة في حياة الأرشيف من أهم المراحل التي يرتكز عليها تشكُل الذاكرة الوطنية و التراث من جهة؛ و من جهة أخرى البحث العلمي وكتابة التاريخ بوجه خاص.

إن العملية الأرشيفية تبدأ لحظة إفراز الوثائق الإدارية في المكاتب و تنتهي بحفظ ما ينبغي حفظه بمستودعات الحفظ النهائي التابعة للأرشيف الوطني و إتلاف ما يجب إتلافه. أما الحفظ فإنه مجموع العمليات الرامية إلى حفظ الوثائق النهائية و الدائمة و وقايتها من عوامل التدهور و الاهتراء والتلف، من خلال سبل الحفظ حسب المعايير السارية و المعتمدة في هذا المجال كما جاء ذلك بقاموس المصطلحات الأرشيفية للمجلس الدولي للأرشيف:

"- عملية أرشيفية أساسية تتمثل في تخزين السجلات / الأرشيف و حمايتها.

-مجموع الإجراءات و العمليات المتعلقة بحماية السجلات/ الأرشيف ماديا من التلف والإفساد، و في ترميم ما فسد من الوثائق و تلف[1]."

في الجزائر، يوفر مركز الأرشيف الوطني الظروف المثلى و الشروط الضرورية للحفظ ويعد المؤسسة الوحيدة التي تستجيب بصفة فعلية للمعايير المعمول بها في مثل هذه البنايات و يتوفر على كامل الورشات الخاصة بالترميم و الإصلاح و التجليد و التعقيم و التطهير. ولأنه يحتوى على أرصدة تاريخية هامة فإن مهمته الأولى هي صيانة و وقاية ذاكرتنا الرسمية و الوطنية.

[1] فالن بيتر، قاموس المصطلحات الأرشيفية، مرجع سابق، ص. 155

إن الأرصدة النهائية و التاريخية الموجودة بالأرشيف الوطني أو الموزعة هنا و هناك على المستوى المحلي خاصة، ينبغي تحديد أماكن تواجدها بدقة و رسم خريطة للأرصدة بذلك وإنشاء فهرس أو بطاقية للأرشيف التاريخي تكون ذات فائدة لمؤسسة الأرشيف الوطني كما تكون ذات فائدة للباحثين و قد وردت عدة مناشير تسعى لأجل ذلك كالمنشور رقم 33 المؤرخ في 22 أكتوبر 2009 حول إثراء الرصيد الأرشيفي الوطني أين يؤكد بأن ذلك يقع على عاتق الأرشيف الوطني امتثالا لأحكام القانون المتعلق بالأرشيف الوطني لا سيما المادتين 3 و 8. ينص المنشور على: "أن الوثائق التي تثبت فيها القيمة الأرشيفية التاريخية يقع مآلها إلى الأرشيف الوطني لحفظها و استغلالها وفق أحكام النصوص التشريعية و التنظيمية السارية المفعول، و عليه يتعين على كل الإدارات و المؤسسات التي بحوزتها وثائق تاريخية سواء كانت من إنتاجها أو تم الحصول عليها داخل أم خارج الوطن في إطار نشاطاتها أن تُشعر المديرية العامة للأرشيف الوطني و تقوم بجرد شامل كمي و نوعي للأرشيف التاريخي الذي تحوزه خاصة المصالح الولائية و البلديات "جرد عام" لكل أصناف الأرشيف و تقديم أداة البحث و ترسله للمديرية العامة[1]" و ذلك ابتغاء استكمال عملية إعادة تشكيل الرصيد الأرشيفي الوطني و الحصول على جرد كامل و أوفر لما هو محفوظ في الجزائر، لكن الملاحظ رغم النية المعلن عنها من الأرشيف الوطني هو عدم توفر الآليات اللازمة لذلك وشروط نجاح العملية بدليل أن مختلف الإدارات لم تساير و تواكب دعوة المديرية العامة للأرشيف الوطني هذه.

نتساءل عن عدد الولايات التي من الممكن أن تكون قد أرسلت بمحاضر الجرد أو أي وسيلة من نوع كانت إلى المديرية العامة للأرشيف الوطني؟ كما أنه في ذات الوقت و بالنظر إلى حصيلة وسائل البحث الموجودة على مستوى مركز الأرشيف الوطني أو الولايات الكبرى (الجزائر، قسنطينة و وهران) أو حتى في الولايات الأخرى نتساءل حول عددها و

[1] المديرية العامة للأرشيف الوطني، *مدونة النصوص التنظيمية : 1990-2011*، مرجع سابق، ص. 116

نوعيتها و لِمَا لم تنشر المديرية العامة هذه الحصيلة إلى يومنا هذا باستثناء ما تم إنجازه بمركز الأرشيف الوطني.

3-1- حصيلة وسائل البحث في الأرشيف في الجزائر

عرف إنجاز وسائل البحث في الجزائر على مر الفترات التي عاشتها البلاد بعد الاستقلال نوعا من الانتعاش يشوبه الكثير من الخلل و أن هناك شيء من النقد لهذه الممارسة. إن واقع أمر هذه الوسائل يدل على أن إنتاجها من الفترة الممتدة من 1975 إلى غاية 1995[1] خاصة، فاق بكثير تلك الموروثة عن العهد الاستعماري.

خضعت المبادرة لإنجاز أدوات البحث ببلادنا أكثر فأكثر لهمة و عزيمة الأرشيفيين الأوائل ووعيهم بضرورة تلك الأدوات و أهميتها بالنسبة للمهام الإدارية المخولة إليهم و بالنسبة لدورهم الحيوي في تبليغ الأرشيف و دور الوساطة المنوط بهم.

في ديسمبر 1996 نظمت المديرية العامة للأرشيف الوطني بالجزائر العاصمة، ملتقى وطني حول التجارب الجزائرية في إعداد وسائل البحث المنجزة و هو الملتقى الوحيد حول هذا الموضوع رغم أهميته، حيث يبرز بشكل واضح حصيلة وسائل البحث التي تم إنجازها من طرف الأرشيفيين الجزائريين.

إن إنجاز و تحرير وسائل البحث في الجزائر و إلى غاية يومنا هذا لم يصدر في حقه أية نصوص تشريعية أو تنظيمية تؤكد على ضرورة و حتمية إنجاز أدوات تُعَرِفُ بالأرصدة التاريخية الموجودة بمصالح و مراكز الأرشيف على المستوى الوطني و أن الأرشيفيين ليسوا ملزمين بذلك.

[1] Cf. Fouad M. Soufi, *En Algérie: l'état et ses archives*, op. cit. p. 251

إن تحرير أداة البحث في الأرشيف هو أكثر من أن يكون ضرورة إدارية؛ إنه و بدون شك سيعزز مكانة الأرشيف الوطني كرابط بين الإدارة المنتجة و بين عالم البحث العلمي، ويكرس من جهة أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها مكانة هذه المؤسسة في الأوساط الإدارية و العلمية بشكل عام.

عمليا و خلافا لما هو جاري العمل به في الممارسات الأرشيفية و تفرضه القوانين في دول أخرى متقدمة في هذا المجال، فإنه ليس هناك ما يجبر الأرشيفيون في الجزائر على تحرير محضر الجرد[1] (Procès-verbal de récolement) مثلا الذي يعده كل أرشيفي عُيِّنَ على رأس مصلحة للأرشيف كما جرت عليه العادة[2] و هو وثيقة داخلية أو إن صح التعبير من أدوات البحث التي تخص هيئة الأرشيف و لا تخص الجمهور و لذلك لا يبغي نشرها و الاطلاع عليها من طرف الغير.

للتذكير؛ محضر الجرد هو وثيقة عمل إدارية خاصة بمصلحة الأرشيف، أو إن صح التعبير من أدوات البحث الداخلية و لا يخص الجمهور و لذلك لا ينبغي نشره و الاطلاع عليه من طرف الغير و أن استعماله كأداة ليس مهما للباحثين.

[1] حتى النص الذي يرجع إلى الفترة الاستعمارية و هو عبارة عن قرار مؤرخ في الفاتح من جويلية 1921 الذي يتضمن التنظيم العام لأرشيف العمالات بما فيها عمالات الجزائر الذي يفرض مبدئيا تحرير مثل هذا المحضر، غير أننا لم نعثر على أي محضر للجرد قام به الأرشيفيون الفرنسيون على اختلاف الفترات التي كانوا فيها على رأس أرشيف العمالات الثلاث و لا حتى أرشيفيي الحكومة العامة، باستثناء و فقط ما خلفه أرشيفي عمالة وهران رونودان (Renaudin) في 1958 عند تسلمه لمهامه بأرشيف عمالة وهران. في هذا الصدد أنظر:

Cf. Fouad M. Soufi, *En Algérie: l'état et ses archives*, op. cit. p. 250
L'arrêté du 01 juillet 1921 est disponible sur: http://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k6420456g/f4.item
Consulté le 12/10/2017

[2] محضري الجرد الوحيدين اللذين انتهيا إلى علمنا بعد الاستقلال هما: المحضر الأول ذاك المنجز سنة 1974 كمسودة فقط والذي يخص المستودع المركزي للأرشيف الوطني و المحضر الثاني كما ذكره صاحبه، ذاك الذي يخص تسلم مدير أرشيف ولاية مستغانم لمهامه على رأس مصلحة أرشيف ذات الولاية، و قد ورد تفصيل ذلك في تدخله خلال الملتقى الوطني حول التجارب الجزائرية في إعداد وسائل الأبحاث.
الكبير راجي، أدوات البحث الداخلية للمصلحة: إعداد محضر الجرد الشامل، في: *مطبوعات الأرشيف الوطني الجزائري*، عدد رقم 07 (1997)، ص. 07-10

جدول الدفع هو الآخر وثيقة إدارية معدة للاستعمال الداخلي تدل على انتقال الوثائق من مصلحة إلى أخرى و يعتبر وسيلة بحث داخلية. لم يرد في شأنه نص قانوني تنظيمي لا في الفترة الاستعمارية و لا بعد الاستقلال، اللهم إلا المنشور رقم 32 المؤرخ في 22 أكتوبر 2009 حول دفع الأرشيف الذي أشار إلى توحيد مناهج تسيير و متابعة مسار حياة الوثيقة إلى غاية دفعها. أعدت مصالح المديرية العامة للأرشيف الوطني نموذجين لجدول الدفع لتعتمد عليها الإدارات و المؤسسات عند دفع الأرشيف على المستويين الداخلي (الحفظ المؤقت) و الخارجي (الحفظ النهائي).

إن المنشور المذكور أعلاه لم يتطرق إلى تدابير إجرائية من قبيل إلزام الإدارات العمل بجدول الدفع عند القيام بأية عملية من هذا النوع و تحويل الوثائق. كما أنه لم يحمل في طياته إلزام و إرغام كل مصالح الأرشيف للعمل بالنموذجين المقترحين في المنشور؛ إذ عرف هذا الجدول و سيعرف استعمال عدة نماذج تختلف من حيث الشكل و التقديم: ففي السبعينات اعتمد الأرشيف الوطني و ولاية الجزائر نموذجا خاصا بهما يختلف عن النماذج المعمول بها في كل من وهران و قسنطينة و قد تم التعرض لذلك في مبحث سابق.

إن دخول الأرشيف بطريقة فوضوية و تحرير جداول دفع جراء ذلك من طرف الأرشيفيين جعل منها وسيلة بحث لا مناص منها و لا بديل عنها. إن جدول الدفع هذا هو الأساس في إنجاز وسائل البحث المعروفة و المعهودة من قبيل الحالات العامة للأرصدة، أدلة المستودعات، أدلة حسب الأرصدة و الفهارس الرقمية.

إن إنجاز وسائل البحث في الأرشيف لا يخضع لأي نص تشريعي أو تنظيمي و يبقى رهن إرادة وعزيمة الأرشيفي* إن وُجدت. إن المتتبع لهذا النتاج لوسائل البحث في الأرشيف و بناءا على ما تم تناوله حول هذا الموضوع خلال ملتقى 1996 سيلاحظ أولا بأن انجازها كان

*لا زلنا إلى يومنا هذا نلحظ قصور الأرشيفيين في إعداد وسائل البحث لا لشيء سوى عدم مقدرتهم اللغوية سواء بالعربية أو بالفرنسية بدرجة أكثر و قصور تكوينهم الذي تلقونه و الذي يبقى بعيدا عن واقع الممارسة الأرشيفية في الميدان.

حثيثا بمصالح الأرشيف للولايات الثلاث للفترة الممتدة من 1975 إلى غاية 1995 ثم يفتر بعد ذلك إن لم نقل انعدم كلية بسبب مغادرة الأرشيفيين الأوائل لهذه المصالح الذين كانوا على وعي وإدراك بمدى أهمية التعريف بالأرصدة التاريخية المهمة للبحث العلمي و أهميتها القصوى كذلك بالنسبة للذاكرة الوطنية، و بالمقابل ليس لدينا أية معلومات نشرت هنا أو هناك حول إنجاز مثل هذه الوسائل بولايات أخرى تزخر بأرصدة تاريخية ثرية**. أما عن وسائل البحث بمركز الأرشيف الوطني التي لم يتناولها بالتفصيل الملتقى المذكور بل سيتم ذلك لاحقا من خلال أحد منشورات الأرشيف الوطني الخاص بـ "دليل الأرصدة" الصادر سنة 2006. وسيلاحظ ثانية بأن وسائل البحث هذه و إن سُميت كذلك فهي لا تعدو أن تكون مجرد قائمة للوحدات الأرشيفية مع لمحة مقتضبة لمحتواها مع مقدمة قصيرة[1].

3-1-1- وسائل البحث بالمركز الوطني للأرشيف*

تتنوع الأرصدة الأرشيفية بمركز الأرشيف الوطني و تتميز بالثراء رغم ما لحق تلك الأرصدة من بتر و تجزئة جراء الترحيل الذي قامت به فرنسا قبيل الاستقلال الوطني في 1961 و 1962، و قد أصدرت المديرية العامة دليلا[2] لتلك الأرصدة يعطي فكرة عن مجموع الأرصدة الموجودة؛ منها ما أنجز له وسيلة بحث و منها ما لم يتم بعد.

جاء هذا الدليل في سبعة و أربعون (47) صفحة من الحجم الصغير، و جاء بدون تقديم أو لمحة حول هذه الوسيلة و أهميتها. بعد تقديم المحتويات شُرع مباشرة في عرض الأرصدة بتسميتها والفترة التي تغطيها و الحجم المادي لها و ما تشتمل عليه من ملفات و وثائق. عدد

**نذكر على سبيل المثال "الجرد الشامل لوثائق أرشيف أحداث شهر ماي 1945 بسعيدة" الذي أعدته مصلحة أرشيف ولاية سعيدة وتم تبليغ المديرية العامة للأرشيف الوطني بذلك في 1999 لم يشر إليه في منشورات الأرشيف الوطني.

[1] *Cf.* Fouad M. Soufi, *En Algérie: l'état et ses archives*, op. cit . p. 252

*إعتمدنا في هذا المبحث على الدليل المذكور أدناه و الذي نشرته المديرية العامة للأرشيف الوطني و نظرا لعدم توفر أي معطيات حول تطور و تحديث المعلومات الخاصة بالأرصدة و وسائل البحث الخاصة بها اكتفينا بما ورد بالدليل.

[2] المديرية العامة للأرشيف الوطني، *دليل الأرصدة بمؤسسة الأرشيف الوطني*، الجزائر، الأرشيف الوطني الجزائري، 2006، 47 ص.

الأرصدة التي جاءت في هذا الدليل هو أربع و أربعون باستثناء ما تم دفعه بعد 1962؛ و تتوزع بالشكل التالي:

أرصدة خاصة بالعهد العثماني تم التعرض لها في فصل سابق و عددها أربعة (04) تخص بيت المال والبايلك، المحاكم الشرعية، المراسلات، معاهدات السلم، و تغطي الفترة من 1592 إلى غاية 1862. أنجزت وسيلة بحث للرصيد الأول والثاني متمثلة في فهرس باللغة العربية.

عدد أرصدة الإدارة الاستعمارية سبعة عشر (19) تنتمي عموما للحكومة العامة بالجزائر والمديريات المركزية التابعة لها و تغطي الفترة من 1830 إلى 1962 و قد أنجزت للبعض منها وسائل بحث للتعريف بها و البعض الآخر بدون ذلك.

عدد وسائل البحث المنجزة لهذه الأرصدة: عشرة (10) فهارس عددية (Répertoires numériques) ما عدا الأشغال العمومية التي أنجزت لها حالة مؤقتة (Etat sommaire provisoire). تخص هذه الوسائل أرشيف مديريات كل من: الأشغال العمومية، الأقاليم الجنوبية، الداخلية و الفنون الجميلة، العمل و النشاط الاجتماعي، الوظيف العمومي، الاقتصاد، الحاكم العام، الغرفة التجارية و الصناعية للجزائر، المنطقة الاقتصادية للجزائر، الخرائط و المخططات.

عدد وسائل البحث طور الإنجاز و عددها ستة (05)، تخص كل من: الصحة العمومية، الفلاحة، العدالة، المالية، سجلات الموثقين.

أما الأرصدة الخاصة بهذه الفترة التي تبقى بدون وسائل بحث فعددها أربعة (04) تتعلق بـ: المياه و الغابات، الأمن الوطني، الشؤون العسكرية، الحالة المدنية.

أما الأرصدة التي تنتمي لذات الفترة و هي من إنتاج الجزائريين أنفسهم بعيدا عن الإدارة الفرنسية فهي تتمثل في: رصيد الحكومة المؤقتة، رصيد المجلس الوطني للثورة الجزائرية، رصيد الفدرالية الفرنسية لجبهة التحرير الوطني، رصيد الصور لحرب التحرير، الكشافة

الإسلامية، الهلال الأحمر الجزائري. ما عدا رصيد المجلس الوطني للثورة الذي تم إنجاز وسيلة بحث خاصة به، تبقى الأرصدة الأخرى بدون وسيلة تعريف أو هي قيد الإنجاز.

أما أرصدة الخواص و عددها خمسة تخص كل من السادة: عبد الحميد مهري، محمد بجاوي، بوزبيد عبد المجيد، صوفي فؤاد، بن عطية؛ فهي الأخرى تبقى بدون وسائل بحث و غير معرف بها.

أخيرا رصيد المصغرات الفيلمية المقتناة من الخارج و تخص رصيد المقاطعة الفدرالية السويسرية، رصيد تقارير التسيير العام للمثلين الدبلوماسيين و القنصليين، التقارير السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية، رصيد وزارة الحرب، مراسلات الحاكم العام بالجزائر، رصيد التمثيل الأمريكي بالجزائر، رصيد المصالح الوزارية المكلفة بالجزائر، رصيد قنصلية السويد بالجزائر و رصيد مديرية المالية للحكومة العامة بالجزائر؛ و هي كلها بدون وسائل بحث تذكر أو طور الإنجاز.

أما عن الأرصدة المنتجة بعد الاستقلال فلم يُصدر الأرشيف الوطني بشأنها أي معلومات عن نوعيتها و عن الوسائل البحثية لها و أن ما جاء من معلومات في الملحق رقم (03) من الدليل وتخص هذه الأرصدة إنما هي معلومات حول الجهة الدافعة المتمثلة عموما في مختلف الوزارات وعدد المدفوعات و عدد الوحدات و قياسها بالمتر الخطي.

إن البحث في مختلف جوانب الحياة للجزائريين لا تخص حسب رئينا الفترة الاستعمارية فقط بل إن ما عايشه الجزائريون من أحداث بعد الاستقلال لهي جديرة بالاهتمام أيضا و تشكل حيزا مهما و معتبرا من ذاكرتنا الوطنية. و لئن كان الاهتمام بتلك الأرصدة مهما من الناحية التراثية و التاريخية فإن الاهتمام بالأرصدة المُشكلة بعد ذلك هي الأخرى مهمة جدا في حياة الجزائريين حاضرا و مستقبلا.

3-1-2- وسائل البحث بالولايات

أعطى أحد الأرشيفيين من الولايات صورة للأرشيف الوطني بقوله بأن الأرشيف الوطني وذاكرتنا الوطنية تطير بجناحين؛ الجناح الأول يتمثل في الأرشيف المركزي و الأرشيفات الجهوية و المتخصصة إن وُجدت، أما الجناح الثاني الذي لا يقل أهمية هو أرشيف الجماعات المحلية لا سيما أرشيف الولايات. بالفعل، رغم كل ما نادت به المديرية العامة للأرشيف الوطني من نداءات وردت بمختلف المناشير و التعليمات[1] المتعلقة بذلك إلا أننا لا زلنا لا نعرف على ماذا تحتوي مصالح الأرشيف بالولايات من أرصدة تاريخية مهمة باستثناء الولايات الكبرى الثلاث.

للتذكير، نظمت المديرية العامة للأرشيف في ديسمبر 1996 بالجزائر العاصمة، ملتقى وطني حول التجارب الجزائرية في إعداد وسائل البحث المنجزة و هو الملتقى الوحيد حول هذا الموضوع رغم أهميته. إن عرض تجارب الولايات في إنجاز وسائل البحث في هذا الملتقى لا يمثل بصفة كلية مجمل التجارب التي قد تكون عرفتها مصالح الأرشيف و لا تعكس واقع التعريف بالأرصدة التاريخية المتواجدة بالولايات. على أنه لابد من التنويه أن الوضعية بالولايات الكبرى لم تتغير منذ ذلك الحين بالنظر إلى عدم توفر أي معلومات عن أعمال التعريف و وسائل البحث اللازمة لذلك و أن إنجاز تلك الأدوات لا يُدرج ضمن أولويات تلك المصالح و لا يتم كما كان عليه الأمر في السابق.

[1] المنشور رقم 07 المؤرخ في 02 أكتوبر 1995 و الخاص بإنقاذ الأرشيف المنتج قبل 1962
منشور رقم 23 المؤرخ في 01 جويلية 2003 المتعلق بتطبيق بطاقة التشخيص
تعليمة رقم 27 حول الذاكرة الوطنية
منشور رقم 33 المؤرخ في 22 أكتوبر 2009 حول إثراء الرصيد الأرشيفي الوطني
منشور رقم 34 المؤرخ في 22 أكتوبر 2009 المتعلق بعملية دفع أرشيف الفترة الاستعمارية إلى مركز الأرشيف الوطني
منشور رقم 39 المؤرخ في 21 نوفمبر 2010 حول تكوين الفهرس الأرشيفي الوطني
مذكرة رقم 40 مؤرخة في 10 مارس 2011 حول نموذج تطبيق إجراءات تكوين الفهرس الأرشيفي الوطني

تعتبر وسائل البحث المُنجزة بأرشيف الولايات دليلا على أن القائمين على المصالح واعون بمهمتهم و بالهدف الرئيسي لها المتمثل في تمكين الباحثين على اختلاف توجهاتهم، رتبهم ومكانتهم في المجتمع من الوصول إلى المعلومات التي يرغبون الاطلاع عليها. إن إنجاز وسائل البحث: "مهمة أساسية لكل عمل بالأرشيف كما أن إتاحة المعلومات المحفوظة بالأرصدة سبب وجود مهنة الأرشيفي[1]."

إذا تعرضنا بشيء من التفصيل للوسائل المنجزة بمصالح أرشيف ولايات كل من الجزائر، قسنطينة و وهران فإننا سنلاحظ الأهمية البالغة التي كان يوليها المشرفون على تلك المصالح لوسائل البحث و لقد تم إنجاز العديد منها في إطار إعداد مذكرات التخرج بالنسبة لطلبة الليسانس في علم المكتبات.

3-1-2-1- وسائل البحث بمصلحة أرشيف الجزائر العاصمة

تعتبر مصلحة أرشيف الجزائر العاصمة من أكثر المصالح التي أنجزت وسائل للبحث في الأرشيف و قد مست هذه الوسائل على وجه الخصوص الأرصدة الموروثة عن العهد الاستعماري و قد جاء تفصيلها في مداخلة لمحافظ الأرشيف رئيس مصلحة الأرشيف لولاية الجزائر خلال الملتقى الذي انعقد في 8 و 9 سبتمبر 1996 حول التجارب الجزائرية في إعداد وسائل الأبحاث أين قام بعرض تلك الوسائل البالغ عددها ستة و عشرون (26)[2] مركزا ومذكرا على أن وسيلة البحث عبارة عن مؤلف يحصي و يصف مجموعة من الوحدات و قد يكون مخطوطا أو مطبوعا و هو الوسيلة التي تستعمل لأجل تبليغ الأرصدة للباحثين. تحتوي هذه المؤلفات على معلومات ضرورية يجب إدراجها كضرورة التقديم و عرض الرصيد و عنوانه ومن جهة أخرى تاريخ المؤسسة المنتجة ثم الفهرس فالكشافات

[1]Fouad M. Soufi, Les instruments de recherches réalisés à Oran: entre les principes et la pratique, actes du séminaire national sur les pratiques algériennes des instruments de recherches en Algérie, alger 08 et 09 décembre 1996, In: *publication des archives nationales*, N° 07 (1997), p. 49-58

[2]أنظر الملحق رقم 06

بالمواضيع التي تكون عبارة عن كلمات مفتاحية أو وصفية، و كشافات جغرافية و أخرى بالأسماء[1].

مست هذه الوسائل السلسلات الكبرى التالية حسب إطار ترتيب أرشيف العمالات الموروث من العهد الاستعماري الذي وضعه أرشيفي عمالة قسنطينة بروسبير ألكييه، هذه السلسلات هي: (B,C,E,G,H,K,L,O,P,Q,R,T,V,Z).

من الملاحظ أنه أعطيت في هذا العرض فكرة عن أداة البحث الوحيدة من نوع فهرس بدون تفصيل أو تحديد نوعية هذا الفهرس إن كان رقميا بسيطا أو رقميا مفصلا (Répertoire numérique simple ou détaillé) مطبوعة و غير منشورة، و هي متاحة فقط في قاعة المطالعة. هذه الوسائل في غالبيتها من إعداد طلبة قسم علم المكتبات حتى تلك الفترة بجامعة الجزائر في إطار إعداد مذكرات التخرج لنيل شهادة الليسانس، لكنه لم يشر إلى ذلك كما أشار زميليه من وهران و قسنطينة.

3-1-2-2- وسائل البحث بمصلحة أرشيف قسنطينة

تعتبر وسائل البحث الخاصة بالأرشيف المنجزة بمصلحة أرشيف قسنطينة[2] متنوعة تشمل الفهارس بنوعيها ، الجرد المفصل و الأدلة كما أشار إلى ذلك محافظ الأرشيف لولاية قسنطينة في مداخلته بالملتقى حول وسائل البحث[3]. بلغ عدد الوسائل المنجزة بالمصلحة من الفترة الممتدة من 1974 إلى 1990 اثني و عشرون وسيلة (22)[4] تتوزع كالتالي:

---

[1]Omar Hachi, La pratique des instruments de recherches aux archives de la wilaya d'alger, actes du séminaire national sur les pratiques algériennes des instruments de recherches en Algérie, alger 08 et 09 décembre 1996, In: *publications des archives nationales*, N° 07 (1997), p. 37-43

[2]يمكن الاطلاع على قائمة بهذه الوسائل من بين الانتاج العلمي لمحافظ الأرشيف لولاية قسنطينة السابق أثناء تواجده بالمصلحة قبل مغادرتها لتولى زمام المديرية العامة للأرشيف الوطني على موقعه بالانترنت على الرابط التالي:
http://badjadja99.e-monsite.com/pages/liste-des-publications-en-francais.html

[3]Mimouni Omar, Les instruments de recherches: l'expérience des archives régionales de constantine, actes du séminaire national sur les pratiques algériennes des instruments de recherches en Algérie, alger 08 et 09 décembre 1996, In: *publications des archives nationales*, N° 07 (1997), p. 69-87

[4]أنظر الملحق رقم 07

- فهرس رقمي أنجز منه ثلاثة عشر (13) وسيلة؛ منها ستة (06) فهارس رقمية مفصلة، و (07) فهارس بسيطة،
- بلغ عدد الوسائل من نوع الجرد ثمانية (08) منه ستة (06) تحليلية، واحد (01) مفصل والباقي جرد بسيط،
-دليل واحد.

3-1-2-3- وسائل البحث بمصلحة أرشيف وهران

أعطى محافظ الأرشيف الجهوي بوهران خلال الملتقى الوطني لسنة 1996 حول موضوع: "الممارسة الجزائرية لوسائل البحث" حوصلة الأعمال الخاصة بإنجاز وسائل البحث بوهران التي لم تتجاوز اثني و عشرون (22) وسيلة بحث[1] منذ توليه الإشراف على هذه المصلحة. هذا العدد لن يتغير مع مر السنين بل سَيُقِرُّهُ مرة أخرى من خلال رسالته للماجستير التي قدمها سنة 2002[2]، ما يجعلنا نستنتج أن إنجاز وسائل البحث بالمصلحة لم يعد يمارس منذ 1996 و لم يعد يشكل هذا العمل شغلا شاغلا لمن جاء بعده. مع هذا يبقى عدد وسائل البحث المُنجزة بعد الاستقلال كبيرا بالمقارنة مع الوسائل الموجودة قبل 1962 التي خلفها الأرشيفيين الفرنسيين.

يتحدث ذات المحافظ عن محاولته ربط عمله بما كان يتم قبل 1963 و إقامة نوع من الاستمرارية في العمل الأرشيفي بالرغم من تغير الإطار و المؤسسات و سعيه الحثيث لإيجاد وسائل البحث لهذه الفترة علّها توفر الوقت و الجهد. تم له ذلك بعثوره على جداول الدفع التي كانت على نسختين إذ احتُفِظ بالنسخة الأولى مرتبة بحافظة حسب الترتيب الزمني للدفع والنسخة الثانية مرتبة حسب المصلحة الدافعة. تسجل أرقام الوحدات مقابل وصف محتوى كل وحدة بنسختي الجدول، تكتب الأرقام على الوحدات الأرشيفية

[1] أنظر الملحق رقم 08

[2] Fouad M. Soufi, *En Algérie: l'Etat et ses archives*, op.cit. p. 251

الموجودة على الرفوف. تحدث أيضا عن محضر الجرد الوحيد الذي عثر عليه يعود إلى سنة 1958 الذي قام بإعداده الأرشيفي رونودان و زوجته قبل ترحيل الأرشيف إلى المقر الجديد للمصلحة. هذا الجرد كما يؤكده محافظ الأرشيف يعطي فكرة واضحة عن الأرصدة الثرية التي حُولت إلى مدينة إكس بفرنسا. أما الوسيلة الأخيرة الموروثة هي البطاقيات (*Fichiers*) التي ساعدته كثيراً فيما سيقوم به من أعمال لاحقة رغم النقائص التي لاحظها على هذه البطاقيات كعدم إعداد بطاقات للكثير من الوحدات الأرشيفية نتيجة التخلي عن العمل بهذه الطريقة بعد 1963، بعض البطاقات لا تُعبر عن الوحدات المحفوظة لاحتمال تحويل الوحدات الأرشيفية المطابقة إلى مدينة إكس. كما أن نظام البطاقيات لا يخص إلا تلك الوحدات المرتبة حسب طريقة الترتيب المستمر التي جاء بها رونودان آخر الأرشيفيين الفرنسيين بوهران نهاية الخمسينيات، بينما هناك وحدات رُتبت بناء على السلسلات التي تنتمي إليها مما يوحي بأن هناك وسائل بحث تخص هذه الوحدات تكون قد أنجزت من قبل[1].

تتلخص قاعدة إنجاز وسائل البحث التي تمت فيما بعد في تدقيق تلك الوسائل بما يسمح إيجاد و تحديد المعلومة المبتغاة و الحصول عليها في أسرع وقت ممكن، لذلك اعتُمدت ثلاثة أنواع من وسائل البحث في الأرشيف التي بلغ عددها (22) وسيلة، وهي:

- ثمانية (08) فهارس رقمية بسيطة (*Répertoires Numériques Simples*). يستخدم هذا النوع من الوسائل للتعريف بالأرصدة الكبيرة التي دُفعت بشكل غير منظم و كذلك بالنسبة للسلسلات التي قلَمَا تُطلب للاطلاع.

[1] *Cf.* Fouad M. Soufi, Les instruments de recherches réalisés à Oran entre les principes et la pratique, op.cit. p. 51

•**ثلاثة** (03) **فهارس رقمية مفصلة** (*Répertoires Numériques Détaillés*) **تتناول السلسلات الهامة من حيث الحجم و من حيث علاقتها بالتاريخ كقضايا المسلمين، شرطة، بلديات مختلطة إلى غيرها من الموضوعات الهامة.**

•**أربعة** (04) **حالات عامة** (*Etats sommaires*) **خصَّت الأرصدة التي لم يكتمل ترتيبها بعد كالملكية العقارية و العدالة.**

•**البطاقيات و عددها سبعة** (07).

في كل من هذه الوسائل كان يطلب إجراء بحث لتاريخ الإدارة الدافعة أو المنتجة، أصل الأرصدة، تحليل جزئي أو مفصل لمحتوى الوحدات مع التاريخ الأدنى و الأقصى، كما يجب أن توضع أرقام الوحدات كي يسهل تحديد موقعها.

إن هذه الرُؤية لدى الأرشيفي جعلته يتوقع ما سيطلبه الإداريون و الباحثون على وجه الخصوص و تحضير الأرشيف للاطلاع من خلال دور الوساطة الذي يقوم به و إلاّ فما جدوى الاحتفاظ بهذا الكم الهائل من الوثائق و شغلها مساحات كبيرة تكلف ميزانيات ضخمة و تشغل بال المصالح المكلفة بالحماية عموما و المخابر التي تعتني بوقاية التراث الوثائقي خصوصاً.

4- ظروف حفظ الذاكرة الوطنية

في عام 1994، **نظمت المديرية العامة للأرشيف الوطني لقاءاً وطنيا بالجزائر العاصمة في** 16 **أبريل بمناسبة يوم العلم ضّم المسؤولين من أصحاب القرار على الأرشيف لتطلعهم على نتائج الحملة التفتيشية التي قامت بها في الفترة الممتدة من أكتوبر** 1992 **إلى شهر مارس** 1994 **حيث مسَّت الوزارات، الولايات و الهيئات العمومية الكبرى**[1].

[1] Abdelkrim Badjadja, *Méthode d'élaboration d'une politique nationale de gestion des archives: l'expérience Algérienne,* Alger, DGAN, 1999, 25p.

النتيجة العامة لتلك الحملة التقتيشية تتمثل في الوضع المزري للأرشيف ببلادنا ووصفه بالكارثي بسبب التخلي عن الأرشيف و اللامبالاة بأهميته الكبرى للإدارة و للبحث العلمي. لقد شخصت المديرية العامة للأرشيف الوطني هذه الوضعية على لسان الأمين العام لرئاسة الجمهورية في كلمته الافتتاحية للملتقى ووصفت الظروف التي يتم فيها حفظ الأرشيف: "فلندرس الآن مسألة المقرات و الأجهزة التابعة للأرشيف، بالنسبة للعديد من المسؤولين، يبدو من الطبيعي جدّاً أن يوجد الأرشيف في أماكن قذرة و خطيرة مثل الطوابق الأرضية للمقرات و المخازن المفخمة بالرطوبة التي تفتقر إلى التهوية و التي تعاني من تسرب المياه والأسلاك الكهربائية العارية و المتدلية و أماكن مليئة بالفئران و الحشرات كغرف المهملات و الممرات و السلالم و المستودعات...إلخ

أما بالنسبة للأجهزة فإنها غالبا ما تنحصر في بعض الرفوف (خشبية أحيانا) و مطفأة مائية أو اثنتين (وهي مضرة بالأرشيف) و لم يتم فحصها منذ عدة سنوات. هذا بالإضافة إلى غياب الصيانة...إلخ

فكيف يمكن حفظ الأرشيف حفظا سليما في مثل هذه الظروف؟ هكذا أصبح الأرشيف يوضع على الأرض و في علب وأكياس النفايات، معرضا بذلك لكل أنواع المخاطر[1]. "

عبَّر هذا المقطع عن حقيقة حفظ الأرشيف بالجزائر أصدق تعبير عما كانت عليه و لا يزال هذا الوضع قائما في الكثير من الحالات و مظاهر هذه الحقيقة موجودة إلى يومنا هذا، فلقد لاحظ المدير العام تدهور وضعية الأرشيف تماما كما كانت عليه في 1994 ليطلق صفارة إنذار أمام الخطر الذي يواجهه الأرشيف و المتمثل في ظروف الحفظ التي لا تزال في كثير من الأحيان كما وُصفت من ذي قبل و أخطرها على الإطلاق هو الإتلاف العشوائي للوثائق. جاء هذا الإنذار من خلال التعليمة رقم 25 المؤرخة في 07 جوان 2007 الرامية إلى

[1] التشخيص الوطني حول وضعية الأرشيف في الجزائر في سنة 1994. الكلمة الافتتاحية للسيد الأمين العام لرئاسة الجمهورية بمناسبة اليوم الوطني حول تسيير الأرشيف الإداري، 16 أبريل 1994. صدرت بمطبوعات الأرشيف الوطني رقم 1995/04.

تحسيس المسؤولين و اطلاعهم على ما آلت إليه وضعية الأرشيف ببلادنا، ونظمت لأجل ذلك لقاءات مركزية و جهوية ضمت المسؤولين عن الأرشيف في الإدارات المركزية و في المصالح الخارجية للقطاعات الوزارية بالولايات و هم المدراء التنفيذيون.

قد تكون ظروف الحفظ قد تغيرت بالنسبة لعدد قليل من الولايات التي أقدمت على بناء مراكز جديدة للأرشيف و تطلع الولايات الأخرى لإنجاز مراكزها و كذلك بعض القطاعات الوزارية التي شرعت في بناء مراكزها كالمركز الوطني للأرشيف العسكري و المراكز الجهوية للأرشيف القضائي. يتم ذلك في غياب سياسة أرشيفية وطنية قادرة على متابعة تلك البرامج و تسهر على مطابقتها للمقاييس الدولية المعمول بها في هذا الشأن.

من جهة أخرى، دعا المدير العام للأرشيف الوطني خلال الملتقى الوطني حول تقنيات الأرشيف الذي نُظّم في 11 ديسمبر 1994 بالجزائر العاصمة إلى تفرد مؤسسات معينة كمركز الأرشيف الوطني القيام بأعمال التطهير، التعقيم و الترميم نظرا لتعقدها و كُلفتها[1].

كما دعت رئيسة قسم التقنيات بمركز الأرشيف الوطني الهيئات التي هي بصدد إنجاز مراكزها إلى عدم الحرص على امتلاك مخابر التطهير و الصيانة لصعوبة التقنية و خطورة استعمال المواد الكيماوية و الغازات المطهرة و المعقمة[2]. هذه النتيجة فرضها واقع وجود مخبر للتطهير و التعقيم بمركز الأرشيف الوطني الذي لم يشتغل منذ إنشاءه إلى الوقت الراهن حسب المتحدثة خلال ملتقى ديسمبر 1994.

تبقى عملية التطهير، التعقيم، الترميم و الصيانة بحاجة أيضا إلى سياسة تقضي بتكوين متخصصين في هذا المجال، على اطلاع بآخر الأعمال و الاكتشافات التي تتم في هذا الإطار، التعامل و التعاقد مع المخابر الدولية المتخصصة في هذا الشأن.

---

[1] عبدالكريم بجاجة، "مدخل حول تقنيات حفظ الأرشيف"، *منشورات الأرشيف الوطني*، عدد رقم 04 (1996)، ص.5-7

[2] Fadela Takour, procédés techniques pour la préservation d'archives, actes du séminaire national sur les techniques archivistiques, alger 11 décembre 1994, In: *publications des archives nationales*, N°04 (1996), p. 13-16

4-1- المراكز و البنايات الأرشيفية

ورثت الجزائر من العهد الاستعماري مركزين اثنين للأرشيف بأتم معنى الكلمة موجودين بوهران و الجزائر العاصمة، مع وجود محلات أخرى هنا و هناك لحفظ الوثائق لا ترقى لتلك المهمة بشكل لائق في الكثير من الحالات. أمام هذا العجز في هياكل استقبال الوثائق الأرشيفية عمدت الدولة إلى بناء مركز الأرشيف الوطني الذي يعتبر تحفة معمارية احتُرِمَت فيها مقاييس بنايات الأرشيف المعمول بها دوليا فكان بذلك نموذجا لكثير من الدول. كما أن الكثير من الولايات شرعت في بناء مراكز للأرشيف ما تُحمَد عليه الجماعات المحلية كإجراء ضروري لحفظ وثائقها. غير أن هناك حالات عديدة فَوتت فيها الولايات فرصة بناء مراكز مطابقة للمعايير و هي الآن -أي المراكز- محسوبة على الأرشيف. ما من شك أن بنايات الأرشيف لن تُبنى في كل الأوقات، لذلك يُفترض فيها -أي البنايات- أن تحترم المعايير الدولية و إيفاء الغرض الرئيسي المتمثل في الحفظ لمدة زمنية كبيرة.

من أهم المخالفات الملاحظة على بنايات الأرشيف للولايات ما يلي:

- تحويل أجنحة من البناية لأغراض إدارية أخرى، هذا إن لم يكن هناك تقليص في المساحة المخصصة للبناية،
- عدم احترام بعض التوصيات كالارتفاع تحت السقف مما أدى إلى التعدي و الاستيلاء على المحلات،
- عدم تخصيص نسبة 70% من مساحة الأرضية المبنية لقاعات الحفظ و ضياع مساحات معتبرة كان من باب أولى أن تُستغل إلى أقصى حد كمساحات لحفظ الوثائق،
- تقليص الأغلفة المالية الموجهة لمراكز الأرشيف و تحويلها إلى وُجهات أخرى غير تلك التي مُنحت من أجلها،
- تحمل عمليات بناء مراكز الأرشيف عموما عنوان: "دراسة، إنجاز و تجهيز مركز للأرشيف" إلاَّ أن المُلاحظ فيما يخص التجهيز أنه في كثير من الأحوال لا يتم وفق

التجهيز الملائم لمثل هاته المراكز بل شاهدنا اقتناء تجهيزات لا تمت بصلة للأرشيف و حُولت إلى وُجهات أخرى على حساب المراكز و بالتالي حرمانها من معدات و تجهيزات مهمة لأداء العمل في أحسن الظروف،

تجد معظم الولايات حرية في إنجاز مراكز الأرشيف بدون دفتر شروط نموذجي وبدون مراقبة أو تدقيق من الجهات التي يُفترض أن تقف وراء هذا النوع من البنايات.

خلاصة الفصل

تقييم الوثائق لانتقاء ذات الفائدة الأرشيفية من أهم الأعمال التي تمهد لتشَكُلِ الذاكرة والتراث الوثائقي الذي ينبغي أن يُحفظ على مر الزمن، تتوارثه الأجيال جيلا بعد جيل. إن غياب مبدأ انتقاء الوثائق الخاضع لمؤشرات مبنية على قواعد علمية و عوامل تُأخذ في الحسبان، سيؤدي حتما إلى إحدى الحالتين: إما الاحتفاظ بكل ما تنتجه الإدارات من وثائق لا تفيد غالبيتها في شيء و ليست لها أية قيمة كما أكده الخبراء، إما الاتلاف العشوائي بغية التخلص من تلك الوثائق، بما فيها الوثائق ذات الفائدة الأرشيفية التي تعبر عن الذاكرة الجماعية.

يواجه جمع الأرشيف في بلادنا مشاكل قانونية و أخرى ميدانية كرسها الخلل الملحوظ في التشريع و التنظيم الخاص بهذا الموضوع من جهة، و غياب أو نقص جداول التسيير التي تحكم مسار و مآل تلك الوثائق، مما يؤثر سلبا على متابعة و مراقبة أعمال الدفع و الاتلاف من جهة أخرى.

بالإضافة إلى تلك المشاكل التي تواجه الانتقاء و جمع الأرشيف، تُطرح مسألة أخرى تتعلق بتعريف و وصف الأرصدة عن طريق وسائل للبحث إن على المستوى المركزي أو على مستوى الولايات، و من ثمة التساؤل حول إعدادها و عددها و مدى تغطيتها لما هو موجود من أرصدة.

استنتاج عام

استنتاج عام

بعد التعرض و الاطلاع على مختلف الأوجه التي من الممكن أن تؤثر على تشكيل الذاكرة الجماعية و الوطنية، انطلاقا من الممارسات الأرشيفية ببلادنا يمكن استخلاص العناصر الإيجابية و السلبية التالية:

أما عن النتائج الإيجابية التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

لقد تبين بأن الجزائر تمتلك أرصدة أرشيفية تاريخية جد هامة تُعبر عن الذاكرة الوطنية وتترجم تاريخها، إنه و بغض النظر عن التحويلات التي تمت عشية الاستقلال الوطني يبقى الأرشيف الموجود هنا و هناك في فرنسا مرجعا ضروريا للباحثين و لا يزال الأرشيف يشكل ملفا متنازعا عليه، لم تتم تسويته بعد، نظرا للرهانات السياسية المتعلقة بالذاكرة الرسمية المشتركة لكلا البلدين ما يبرهن على العلاقة الجدلية القائمة بين الأرشيف والذاكرة.

أيضا، شهدت الجزائر اهتماما بالأرشيف متفاوت الدرجات إبان الحقبة الاستعمارية و بعد الاستقلال، إذ أن السلطات الاستعمارية و السلطات الجزائرية بعد الاستقلال اهتمتا بشكل جدي بمسألة الأرشيف و تشكيل الأرصدة الأرشيفية التاريخية؛ ففي فترة الاستعمار شهدت مصالح الأرشيف بالجزائر على المستوى المركزي و المحلي اهتماما خاصا تمثل أساسا في تعيين أرشيفيين مختصين من خريجي مدرسة شارت[1] يعملون على تشكيل تلك الأرصدة-الذاكرة، كما أن الجزائر و نظرا لغياب الإطارات في هذا المجال غداة الاستقلال عملت على توفير تكوين عالي منذ السبعينات بالجامعة الجزائرية في مجال علم المكتبات والعلوم الوثائقية يشتمل على مقاييس في علم الأرشيف.

[1] المدرسة الوطنية شارت (l'Ecole Nationale des Chartes) من المدارس الكبرى الفرنسية المتخصصة في تكوين الأرشيفيين والمكتبيين. تأسست في 1821 و مقرها مدينة باريس.

كما عرف تكوين الأرشيفيين نوعين من التكوين؛ الأول بالجامعة الجزائرية موجه خصيصا لرتب التأطير، و تكوين ثان بالمعاهد المتخصصة في التكوين المهني موجه لأعوان التنفيذ والرتب الملائمة لذلك.

من جهة أخرى، شكلت النصوص التي عرفتها الجزائر مع مرور الوقت في مجال التشريع والتنظيم الخاص بالأرشيف، ترسانة قانونية تسمح بمزاولة النشاط الرسمي و القانوني لهذه المهنة و بالتالي ترسيم تكريس الذاكرة الوطنية بصفة قانونية و اعتبار الوثائق التي تعبر عن ذلك من التراث و الأملاك الوطنية المنقولة.

لأجل ذلك أيضا، و ابتداءا من 1972 أحدثت السلطات الجزائرية النواة الأولى لمؤسسة الأرشيف الوطني ممثلة في المديرية العامة للأرشيف الوطني تعمل عل تسيير التراث الأرشيفي للبلاد و اتضحت بعد ذلك ملامح تلك المؤسسة، تمثلت في ثلاث هيئات هي: المديرية العامة للأرشيف الوطني، مركز الأرشيف الوطني و المجلس الأعلى للأرشيف، وهو ما يعبر عن إرادة الدولة في حفظ التراث الأرشيفي الذي يعبر عن الذاكرة الوطنية.

أما في مجال توظيف العاملين بالأرشيف، أحدثت الدولة أسلاكا خاصة بالأرشيفيين في التشريع الخاص بالعمل، تسمح لهم بتقلد مهامهم حسب نوعية التكوين الذي تلقوه، كما أن الدولة أحدثت رتبا جديدة تمكن الأرشيفيين العاملين بالارتقاء في الرتب و الوظائف النوعية التي تلائم اختصاصهم.

كما أن الدولة و لأجل حفظ الأرشيف المعبر عن الذاكرة قامت بإنجاز بنايات للأرشيف كالمركز الوطني للأرشيف الذي يُعد مكسبا هاما من أجل تكريس الذاكرة الجماعية والوطنية و كذلك مراكز أرشيف الولايات، و هناك أيضا من المراكز ما هو متخصص كالمراكز الجهوية للأرشيف القضائي و أرشيف الصندوق الوطني للتقاعد.

إن الجهد الذي بذلته الجزائر في مجال الأرشيف و حفظ الذاكرة رغم إيجابياته تبقى بعض النقائص عالقة به و تتمثل بالأساس فيما يلي:

يعاني حفظ الأرشيف في كثير من الحالات من الظروف المادية السيئة لذلك، حيث لا يزال يُحتفظ به في أماكن غير لائقة و بتجهيز غير ملائم ينافي أدنى المعايير المعمول بها في هذا المجال.

إن الخلل الذي لمسناه في الترسانة القانونية يؤثر سلبا على تشكيل الأرصدة و لا يفي بالأغراض المختلفة المحيطة بالأرشيف و لا يحدد التوجه العام للسياسة الوطنية المتخذة إزاء الأرشيف، الشيء الذي له انعكاساته على الذاكرة الوطنية. كما أن المؤسسة المكلفة بتسيير التراث الأرشيفي غير واضحة الملامح و الهيئات و تعاني من تداخل الصلاحيات بين المديرية العامة للأرشيف الوطني و مركز الأرشيف الوطني.

من جهتها فإن النصوص التنظيمية و التطبيقية من مستوى المناشير و التعليمات هي أقل وزنا من الناحية القانونية و لا يُعمل بها في الميدان و لا تجبر الإدارات العمل بها، إذ من المفروض أن تصدر نصوص من مستوى المراسيم التنفيذية لتوضيح المهام المنصوص عليها في قانون الأرشيف الوطني، و أيضا إلزام كل الإدارات بالتدابير التي تأتي بها تلك المراسيم الشيء الذي لا نلمسه في المناشير و التعليمات بشكل بارز و واضح. أدى ذلك إلى افتقاد المتابعة الميدانية و المرافقة المستمرة للأرشيفيين من طرف مؤسسة الأرشيف الوطني.

أيضا، اتضح بأن أغلب الأرصدة الموجودة بمخازن الحفظ بمركز الأرشيف الوطني ومصالح الأرشيف للولايات تبقى بدون وسائل بحث تدل على محتوياتها و تستجيب للمعايير الدولية للوصف الأرشيفي (ISAD/G: International Standard Archival Description/General)،

بالإضافة إلى غياب قاعات للاطلاع خاصة بالجمهور بصفة عامة و بالباحثين الأكاديميين بصفة خاصة،

من ضمن النقائص المسجلة أيضا و التي تؤثر على الأرشيف و الذاكرة على حد سواء هو افتقاد جداول تسيير الأرشيف بمختلف القطاعات و الإدارات المركزية منها و المحلية باستثناء جدولي التسيير الخاصين بقطاع العدالة (1998) و الولايات (2005) و اللذين لم يتم مراجعتهما ولم يجري عليهما أي تحديث. إن العمل بجداول التسيير يعبر عن علامة صحية بمراكز و مصالح الأرشيف المختلفة و يترجم الوعي الخاص بأهمية ذلك في تشكيل، حفظ و تكريس الذاكرة الجماعية و الوطنية.

يسمح استخلاص العناصر الإيجابية و السلبية الآنفة الذكر بالتحقق من الفرضيات التي صيغت و منها الفرضية الرئيسية التي جاءت كما يلي: " يمتلك الجزائريون ذاكرة جماعية وطنية ناتجة عن معايشة أحداث صنعت تاريخهم و هي اليوم حاضرة بكل أبعادها و تؤكد انتماءهم و هويتهم و تتجلى بالدرجة الأولى من خلال إحياء المناسبات التي تعكس المحطات التاريخية الكبرى في تاريخ الجزائر و أن مسؤولية الدولة في إحياء تلك الذكريات من المهام الواجبة، ما يعكس وجود سياسة وطنية تسعى إلى ذلك، غير أن هناك من العوائق الحالية والملموسة ما يؤثر على تلك الذاكرة و منها صعوبة انتقال و تبليغ التراث الأرشيفي في الجزائر باعتباره ذاكرتها الرسمية."

تكون قد تحققت بصفة تامة بالنظر إلى العناصر السلبية المستخلصة من هذه الدراسة، إذ أنه رغم وجود ذاكرة و طنية لدى الجزائريين يتم تكريسها و ممارستها بأوجه شتى؛ غير أن أهم عنصر في مقومات تلك الذاكرة المتمثل في الأرشيف التاريخي و التراث الوثائقي للجزائر يشهد و يواجه عراقيل تحول دون لعب الدور المنوط به في تكريس الذاكرة و دعمها من خلال توفير الحجج و البراهين التي تؤيدها و تدعمها.

•أما الفرضية الفرعية الأولى مفادها بأن: "هناك علاقة وطيدة بين الذاكرة التي تستدعي وجود أدلة و براهين و شواهد لا يمكن أن تكون من غير وجود أرشيف يكون محل إيداع (Lieu de Consignation) لتلك الشواهد والآثار التي يفرزها و يخلفها المجتمع الجزائري أو تلك التي تعنيه، و هو ما يؤكده واقع الأرشيف ببلادنا و يعكس بشكل واضح مكانته كقطاع مهم داخل دواليب الإدارة و أحد أعمدة الثقافة بالمجتمع."

تعكس هذه الفرضية توظيف المعاني المتجددة للأرشيف و التي عكسها مصطلح "الأرشيفة" "L'archive" من أن ما تنتجه الإدارات أينما كانت من وثائق إنما يعكس و يثبت آثار المجتمع و حركيته، و تبقى وثائق الأرشيف شاهدة على ذلك. إن إفراز الوثائق من طرف الإدارات يبقى مستمرا ما دامت قائمة و تتراكم و تتجمع بشكل طبيعي و لا يمكن بأية حال من الأحوال التغاضي عن هذا الحجم من الأرشيف و عدم الاكتراث له و إهماله بعد استيفاء الغرض الإداري منه.

إن وعي الدولة بضرورة الاحتفاظ بالأرشيف و وثائق الأرشيف يعبر عن اهتمام بالآثار التي تتركها الإدارت لاحتمالات الرجوع إليها عاجلا أم آجلا، و إن لم يكن كذلك، فإن للأرشيف منحى آخر لا يقل أهمية عن المنحى الإداري ألا و هو البحث العلمي خاصة فضلا عن حق المواطن في الاطلاع على المعلومات و الحصول عليها و إن كانت معلومات رسمية و إدارية و يكون هذا الاطلاع بغرض إثبات الحقوق أو أغراض ثقافية يبدعها المجتمع، بالتالي يمكن القول بأن هذه الفرضية قد تحققت نسبيا.

•أما الفرضية الفرعية الثانية: "من ضمن ملامح السياسة الوطنية لتكريس الذاكرة وجود منظومة أرشيفية تسعى لحفظ ذاكرة الأمة الرسمية خاصة و تعمل على تهيئة الأرشيف من حيث جمعه و انتقاؤه و حفظه، إعداده و تبليغه و استعماله لغرض حفظ تلك الذاكرة ولأجل الكتابات و البحوث التاريخية على وجه الخصوص."

تكون هذه الفرضية قد تحققت هي الأخرى بصفة نسبية، إذ تأكد لدينا من خلال هذه الدراسة بأن هناك فعلا منظومة أرشيفية ببلادنا لا نستطيع التنكر لها و هي ما يُحسب لصالح و فائدة الأرشيف في الجزائر. تسعى هذه المنظومة بما توَفَرَ لها من أسباب لتكريس الذاكرة الجماعية للجزائريين رغم النقائص التي لوحظت على الأعمال و المهام الرامية إلى حفظ تلك الذاكرة من انتقاء و جمع للوثائق و ظروف الحفظ الجيدة بمركز الأرشيف الوطني و المتفاوتة على مستوى مصالح الأرشيف الولائية باعتبارها امتدادا طبيعيا للأرشيف الوطني و محطة أخرى للحفظ النهائي و الدائم للتراث الأرشيفي.

• تتعلق الفرضية الفرعية الثالثة بالفاعلين الذين لهم تأثير في تشكيل الذاكرة الجماعية الوطنية و انعكاس ذلك على استعمالات الأرشيف لأغراض استحضار تلك الذاكرة وبالتالي كتابة التاريخ الوطني، و التي مفادها: "يتعدد الفاعلون الذين يقفون وراء تشكيل أو استغلال الذاكرة الوطنية و يؤثرون بشكل مباشر فيها؛ فالأرشيفي الذي يقع على عاتقه العمل على حسن سير العملية الأرشيفية هو أهم أولئك الفاعلين، فهو بالضرورة قد تلقى تكوينا يجعله مؤهلا لفهم الغرض من حفظ الأرشيف و المتمثل أساسا في حفظ الشواهد والآثار و بالتالي الحفاظ على ذاكرة الأمة. كما أن إطار توظيف هؤلاء الأرشيفيون يسمح لهم القيام بمهامهم بشكل لائق. على نفس المستوى، يجد جمهور الأرشيف الظروف المثلى للقيام بأعمال البحث كتوفير وسائل للتعريف بالأرصدة و وجود قاعات مطالعة مناسبة للقيام بالبحث للأغراض الخاصة أو لأغراض البحث العلمي."

إذا كانت ذاكرة الإنسان معرضة للنسيان و الأفول فإنه من الطبيعي أن تكون هناك معينات للذاكرة كما جاء بذلك جاك دريدا في "حمى الأرشيف"، غير أن تلك المعينات تبقى خاضعة لممارسات من يعملون على انتاج تلك المعينات كيفما كان شكلها (الإدارات) وحفظها (الأرشيفي). تقع المسؤلية الكبرى على عاتق الأرشيفي و من ورائه المؤسسة المكلفة بتسيير التراث الأرشيفي في اعتماد أنجع السبل لتأدية عمله كاملا و ضمان انتقال

هذا التراث، حاضرا للباحثين و مستقبلا للأجيال التي تأتي من بعد و بالتالي فإن هذه الفرضية هي الأخرى تكون قد تحققت بشكل نسبي أيضا.

تمتلك الجزائر مقومات الذاكرة من تاريخ و أحداث و شواهد على غرار سائر الدول، و أن من أهم تلك الشواهد و الآثار هو الأرشيف الذي عَكَسَ على مر التاريخ حركية المجتمع وتطوره و تحديد هويته و انتمائه.

إن هذا الجهد المتواضع سعى لإبراز مفاهيم متجددة في عالم الأرشيف و علاقتها بجوانب مهمة كالذاكرة والتراث و التاريخ، التي تبقى مجالا مفتوحا للبحث في مختلف أوجهها. كما سعت هذه الدراسة إلى إقحام تلك الرؤى الفلسفية و الاجتماعية التي برزت حول الأرشيف في ثقافة الأرشيفيين ببلادنا و بالوطن العربي بما أنه تبين لدينا قصوراً أو بالأحرى عدم اهتمام بالمستجدات في علم الأرشيف و إيجاد اصطلاحات عربية موحدة و متفق عليها. كما أن البحث العلمي العربي لم يتناول هذه الجوانب و لم يتعرض لها حسب الأدبيات التي خلصت إلى أيدنا و المراجع التي وقفنا عليها.

جاءت هذه الدراسة أيضا، كخلاصة تجربة ميدانية طويلة نوعا ما (سبعة عشر عاما)، سمحت بالوقوف فعلا على مواطن القصور و العجز في منظومتنا الأرشيفية بعد الاستقلال، و بالتالي العوامل التي تؤثر سلبا على حفظ ذاكرتنا الجماعية و الوطنية. في حين أنه تم تسجيل بعض المحاولات الناجحة هنا و هناك في التكفل الجدي بالأرشيف النهائي و التاريخي قد تُعد على الأصابع و التي جاءت نتيجة إدراك الأرشيفيين لأهمية ما هو تحت أيديهم ومسؤوليتهم من ارصدة أرشيفية.

خـاتــمــة

خاتـمة

أثرى الخطاب الفلسفي الذي جاء به كل من جاك دريدا، ميشيل فوكو و بول ريكور المنظومة الفكرية لعالم الأرشيف و أعطته بعدا اجتماعيا و ثقافيا أكثر مما هو عليه كمجرد تقنية و تأكد لدينا أن الأرشيف إنما هو من الذاكرة و بالتحديد ذاكرة خارجية و ليس من الذاكرة الحية. أصرَّ دريدا على أن الأرشيف خارجي بمثابة مكان للتقييد و التسجيل، كما أن فوكو هو الآخر أعطى الأرشيف صفة النظام و لم يعني أبدا في طرحه مجموعة الأوراق التي تجمعها كل أمة و تعتبرها تراثا و من وراء هذه الرؤية هنالك زخم كبير من الأفكار الجديدة في عالم الأرشيف ترتبط كلها بالذاكرة.

لاقى استعمال كلمة الأرشيف في المفرد و التي قمنا بترجمتها اجتهادا بـ "الأرشيفة" نتيجة ما يطرحه تعريب المصطلحات الأرشيفية من مشكلات في عالمنا العربي، رفض الأرشيفيين للكلمة الذين اعتبروها جهلا بحقيقة الأرشيف و مع ذلك لا يرون مانعا في استعمالها و ربما اعتمادها لاحقا كأحد المصطلحات الأرشيفية المتداولة.

من جهة أخرى، إن الذاكرة التي قصدناها في بحثنا هذا ليست بالذاكرة كما تناولها الفيسيولوجيون الماديون أو الذاكرة الحسية التي قصدها برجسون بل الذاكرة الجماعية كما تناولها موريس هالباكس و هي تعني الكثير بالنسبة لعالم الأرشيف إذ أن الذاكرة إذا لم تُكَرَس من خلال معينات الذاكرة تصبح معرضة للنسيان و الاضمحلال. اعتبر فلاسفة الفكر ما بعد الحداثي بأن الأرشيف يكرس الذاكرة و هو من أهم مقوماتها إذ به تقوم الدول والمجتمعات و هو عنوان للانتماء الحضاري.

إذا سلمنا بأهمية الأرشيف في الحفاظ على الذاكرة الجماعية فإن مسؤولية الدولة و المجتمع سواء بسواء مسؤولية جسيمة في القيام بالوظيفة الأرشيفية على وجهها الأكمل من خلال منظومة فعالة انطلاقا من توفير الشروط المثلى لعمل الأرشيفيين و لحفظ التراث الوثائقي الرسمي.

أثرت آراء المفكرين في رؤية المهتمين بالتنظير في عالم الأرشيف و المهتمين بالتفكير في شؤونه على نظرتهم التقليدية له و اعتمدوا أساليب جديدة و متطورة في تكوين الأرصدة التي تُعبر بحق عن الذاكرة فانبثقت المعايير العلمية للتسيير و التقييم و الانتقاء والحفظ ولم تعد الوظيفة الأرشيفية مجرد تكديس للورق و محلا لمعاقبة الموظفين.

أصبحت ممارسة الأرشيف اليوم عملا فكريا ملموسا أكثر من ذي قبل حيث ساهمت التكنولوجيات الحديثة للمعلومات و الاتصال في تثمينه و ترويجه و لم يعد حكرا على فئة دون أخرى و تكرس فعلا حق المواطن في المعلومة و في الاطلاع على الوثائق الرسمية.

عملت الجزائر على الحفاظ على الذاكرة الرسمية لها خلال الفترات المختلفة التي عاشتها، ووعيا بأهمية ذلك في كتابة تاريخ البلاد وتوفير المادة للأجيال التي ستأتي لاحقا.غير أن هذا العمل لاقى صعوبات عديدة على عدة مستويات انطلاقا من المشاكل الناجمة عن اختلال كبير في عمل المؤسسة المكلفة بالأرشيف الوطني والتي يقع على عاتقها رسم و تجسيد سياسة وطنية للأرشيف بدءا بالمنظومة التشريعية للأرشيف التي أصبح من الضروري مراجعتها لتواكب التطورات والمتغيرات الحاصلة في المجتمع و في الإدارة و في الأساليب الجديدة المعتمدة على المستوى الدولي في إدارة الأرشيف و التكفل به. كما أن الحرص على خلق فضاءات مطابقة لمعايير حفظ الأرشيف هو الآخر يُعَدُّ و يشهد على تخلي الأرشيف الوطني عن مهمة متابعة مشاريع بناء مراكز للأرشيف بالولايات خاصة، مما أفضى إلى تفويت فرص بنايات لائقة للأرشيف و أصبحت تلك التي بنيت خارج المعايير تحسب على الأرشيف.

على المستوى المحلى، تتفاوت الحالات من الأسوء إلى الأحسن بالنظر إلى فعالية الأرشيفيين المسؤولين عن مصالح الأرشيف للولايات؛ فهناك من استطاع أن يحقق شيئا من العمل العادي والضروري في الأرشيف بعيدا عن أي مصاحبة من الأرشيف الوطني، بل نتيجة المجهودات الفردية لهؤلاء الأرشيفيين و ما حققوه من أعمال في هذا المجال. يبقى أن

تقييم الأداء و الاستفادة من التجارب و توحيد أساليب العمل الأرشيفي مرهون بالأرشيف الوطني.

إن بحثنا هذا يطمح إلى أن يكون مساهمة علمية هدفها تسليط الضوء على مكامن القصور والعجز التي تعاني منها منظومتنا الأرشيفية لا لشيء سوى توفير العوامل الناجعة للحفاظ على ذاكرتنا الجماعية وتوفير مصادر البحث العلمي و بالأخص كتابة تاريخ الجزائر من طرف الباحثين من هذا الجيل أو من الأجيال اللاحقة.

كما أنه من الممكن أن يفتح آفاقا للبحث في مسائل تطرح نفسها بإلحاح كتفسير و استخلاص أهم ما جاء به فلاسفة و مفكري ما بعد الحداثة و تعريب رؤاهم و البحث في كيفية الاستفادة بما يليق بنا من تلك الرؤى.

قائمة الـمراجع و الـمصادر

المراجع باللغة العربية:

I- المعاجم، القواميس و الموسوعات:

1- ابن منظور، محمد ابن مكرم. لسان العرب المحيط. بيروت: دار المعارف، 1981. 4980 ص.

2- البنوري، ربيع. معجم المصطلحات الأرشيفية: أنجليزي-عربي. تونس: منشورات الفرع الإقليمي العربي للمجلس الدولي للأرشيف، 1995. 101 ص

3- بيتر، فالن. معجم المصطلحات الأرشيفية: إنجليزي-فرنسي-عربي. منير سنو، غسان [مترجم]. بيروت: الدار العربية للعلوم، 1990. 278 ص.

4- الجرجاني، الشريف علي بن محمد. التعريفات. القاهرة: دار الفضيلة، 2004. 254 ص.

5- حسيبة، مصطفى. المعجم الفلسفي: أول معجم شامل بكل المصطلحات الفلسفية المتداولة في العالم وتعريفاتها. عمان: دار أسامة للنشر و التوزيع، 2009. 772 ص.

6- علي ميلاد، سلوى. قاموس مصطلحات الوثائق و الأرشيف، عربي-فرنسي-إنجليزي. القاهرة: دار الثقافة للطباعة و النشر، 1982. 100ص

7- الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط. بيروت: دار المعرفة،2007

8- مجمع اللغة العربية. المعجم الوسيط. ط.4. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2004. 1067ص.

9- معلوف، لويس. المنجد في اللغة. ط. 19. بيروت: المطبعة الكاثوليكية، [ب ت]. 1040 ص.

10- وهبه، مراد. المعجم الفلسفي. القاهرة: دار قباء الحديثة، 2007. 739 ص.

II- كتب:

11- ابن خلدون، عبد الرحمن. مقدمة ابن خلدون. عبد الله محمد الدرويش (محقق). دمشق: دار البلخي، مكتبة الهداية، 2004. ج 2. 544 ص.

12- أبو شعيشع، مصطفى. دراسات في الوثائق و مراكز المعلومات الوثائقية. القاهرة : دار العربي للنشر والتوزيع، 1994. 135 ص.

13- الألوسي، سالم عبود. الأرشيف: تاريخه، أصنافه، إدارته. بغداد: دار الحرية للطباعة، 1979. 108 ص

14- إيجلتون، تيري. أوهام ما بعد الحداثة. منى سلام [مترجم]. [ب.م.]: أكاديمية الفنون، 2000. 248ص.

15- بن سلامة، فتحي. الإسلام و التحليل النفسي: غربة هاجر غربة التحليل النفسي. رجاء بن سلامة [مترجم]. بيروت: دار الساقي، 2008. 281 ص. [على الخط]. على الرابط التالي: http://ketab4pdf.blogspot.com/2015/09/pdf-Download-book-Islam-psychoanalysis-books.html

16- بوحوش، عمار، الذنيبات، محمد محمود. مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2000. 211 ص.

17- بونتي، لورون. الذاكرة: أسرارها و آلياتها. عز الدين الخطابي [مترجم]. أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للسياحة و الثقافة، كلمة، 2012، 142 ص.

18- التويجري، عبد العزيز. التراث و الهوية. الرباط: المنظمة الإسلامية للتربية و العلوم والثقافة، 2011. 34 ص.

19- جدعان، فهمي. الماضي في الحاضر. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1997. 574ص.

20- جلال، شوقي. على طريق توماس كون: رؤية نقدية لفلسفة تاريخ العلم في ضوء نظرية توماس كون [على الخط]. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1997. 78 ص. متوفر على الرابط التالي: https://fr.scribd.com/document/88030312/

21- جمعة، ابراهيم. قصة الكتابة العربية. ط.2. القاهرة: دار المعارف، 1968، 110 ص.

22- حافظ أحمد، عجاج. الإدارة في عصر الرسول صلى الله عليه و سلم: دراسة تاريخية للنظم الإدارية في الدولة الإسلامية الأولى. ط2. القاهرة: دار السلام للطباعة و النشر و التوزيع و الترجمة، 2006. 285 ص.

23- حجازي، محمود فهمي. الأسس اللغوية لعلم المصطلح، القاهرة: دار غريب للطباعة و النشر والتوزيع، 1995. 260 ص.

24- خولي، ج. مدخل إلى علم الأرشيف. مصر: دار الثقافة العلمية، 2000. 100ص

25- دريدا، جاك. الصوت و الظاهرة: مدخل إلى مسألة العلامة في فينومينولوجيا هوسرل. انقزو، فتحي [مترجم]. بيروت: المركز الثاقفي العربي، 2005. 169 ص.

26- دريدا، جاك. الكتابة و الاختلاف. كاظم جهاد [مترجم]. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2000. 252 ص.

27- دريدا، جاك. حمى الأرشيف الفرويدي. عدنان حسن [مترجم]. اللاذقية: دار الحوار للنشر والتوزيع، 2003. 177 ص.

28- دريدا، جاك، إليزابيث، رودينسكو. ماذا عن غد" محاورة"، سلمان حرفوش [مترجم]، دمشق: دار كنعان للدراسات و النشر والخدمات الاجتماعية، 2008، 351 ص.

29- رفعت موسى، محمد. مدخل إلى فن المتاحف. ط.2. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2008. 343 ص.

30- ريكور، بول. الذاكرة التاريخ و النسيان. جورج زيناتي [مترجم]. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2009. 760 ص.

31- ريكور، بول. صراع التأويلات: دراسة هيرمينوطيقية. عياشي، منذر [مترجم]. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2005. 568 ص.

32- الزركان، محمد علي. الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1998. 457 ص.

33- زرواتي، ر. منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية: أسس علمية و تدريبات. الجزائر: دار الحديث، 2009.

34- زهدي، بشير. المتاحف. دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 1988. 212 ص.

35- زيدان، عبد الكريم. نظام القضاء في الشريعة الإسلامية. ط. 2. عمان: مؤسسة الرسالة، مكتبة البشائر، 1989. 400ص.

36- ساسي، عمار. المصطلح في اللسان العربي: من آلية الفهم إلى أداة الصناعة. عمان: عالم الكتب الحديث، 2009. 262 ص.

37- ستروك، جون. البنيوية و ما بعدها: من ليفي شتراوس إلى دريدا. محمد عصفور [مترجم]. الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، 1996. 201 ص. سلسلة عالم المعرفة رقم 206

38- السويدان، ناصر محمد. تعريب مصطلحات المكتبات و المعلومات و توحيدها. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 1992. 92 ص.

39- شريف، يونس. سؤال الهوية: الهوية وسلطة المثقف في عصر ما بعد الحداثة. القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات، 1999. 310 ص.

40- صكر الحسناوي، محمد ظاهر. دراسات في منهجية الفكر التاريخي: إطلالة على دور الوثيقة في كتابة التاريخ. بغداد، الرباط: دار ومكتبة عدنان، دار الأمان، 2014. 190ص.

41- عبد الله، محمد قاسم. سيكولوجية الذاكرة: قضايا و اتجاهات حديثة. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون و الآداب، 2003. 324 ص.

42- عليوة، محمد عودة. إدارة و توثيق المعلومات الأرشيفية: جوانبها النظرية و التطبيقية و العملية. عمان: دار زهران، 2001

43- فوكو، ميشيل. الكلمات و الأشياء. بيروت: مركز الإنماء القومي، 1990. 317 ص.

44- فوكو، ميشيل. حفريات المعرفة. سالم يفوت [مترجم]. ط.2. بيروت، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1987. 192 ص.

45- قبيسي، م. علم الأرشيف و التقنية الحديثة. بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1991. 187ص

46- الكرمي، حافظ أحمد عجاج. الإدارة في عصر الرسول. القاهرة: دار السلام للطباعة و النشر والتوزيع و الترجمة، 2006. 288 ص.

47- كوثراني، وجيه. تاريخ التأريخ: مدارس-مناهج. بيروت: المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات، 2013. 449 ص.

48- كون، توماس. بنية الثورات العلمية [على الخط]. شوقي جلال [مترجم]. الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، 1992. 322 ص. متوفر على الرابط التالي:
http://ia801404.us.archive.org/12/items/aalam_almaarifa/168.pdf

49- كيه فوستر، جوناثان. الذاكرة: مقدمة قصيرة جدا. مروة عبد السلام [مترجم]. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، 2014. 132 ص.

50- الماوردي، الحسن. الأحكام السلطانية و الولايات الدينية. أحمد مبارك البغدادي [محقق]. الكويت: مكتبة دار ابن قتيبة، 1989. 430 ص.

51- مسارات فلسفية. محمد ميلاد [مترجم]. اللاذقية: دار الحوار للنشر و التوزيع، 2004. 206ص.

52- المسيري، عبد الوهاب. موسوعة اليهود و اليهودية و الصهيونية: نموذج تفسيري جديد. القاهرة: دار الشروق، 1999. 8 مجلدات.

53- الميساوي، خليفة. المصطلح اللساني و تأسيس المفهوم. الرباط : دار الأمان، 2013. 255 ص.

54- ميشال، فوكو، جاك، دريدا. حوارات و نصوص. ميلاد محمد [مترجم]. اللاذقية:دار الحوار للنشر والتوزيع، 2006. 135ص.

55- النهاري، عبد العزيز محمد . المكتبات الوطنية: تاريخها، وظائفها، واقعها. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 1994. 156 ص.

56- ولد أباه، السيد. الدين و الهوية: إشكالات الصدام و الحوار و السلطة. بيروت: جداول للنشر والتوزيع، 2010. 145 ص.

III- مقالات علمية:

57- الأولسي، سالم عبود. الأرشيف عربيا: بحث في التأصيل اللغوي. مجلة "الحكمة"، عدد 29، 2002، ص.ص. 148-161

58- بجاجة، عبد الكريم. التشخيص الوطني حول وضعية الأرشيف في الجزائر سنة 1994. في: المديرية العامة للأرشيف الوطني. وضعية الأرشيف الجزائري في سنة 1994. مطبوعات الأرشيف الوطني الجزائري. عدد رقم 01، 1995. ص.ص. 10-17

59- بجاجة، عبد الكريم. منهجية لوضع سياسة وطنية لإدارة الأرشيف: التجربة الجزائرية [على الخط]. متوفر على الرابط التالي: http://alyaseer.net/vb/showthread.php?t=9774

60- بجاجة، عبدالكريم. مدخل حول تقنيات حفظ الأرشيف. في: "منشورات الأرشيف الوطني"، عدد رقم 04، 1996. ص ص.5-7

61- بلال، عبد الهادي. رحيل الفيلسوف الفرنسي الكبير بول ريكور صاحب السؤالين الفتاكين: كيف؟ ولماذا؟ جريدة الشرق الأوسط[على الخط]. 2005. عدد 9675. متوفر على الرابط التالي:http://archive.aawsat.com/details.asp?article=301489&issueno=9675#.V_IpwYjhDIU

62- بوشيخي، محمد. جاك دريدا: الفيلسوف و رائد تفكيك التمركزات. مجلة "ذوات: صحيفة ثقافية فكرية" [على الخط]. 2015/01/30. متوفر على الرابط التالي: http://www.thewhatnews.net/post-page.php?post_alias

63- بوعيطة، نبيل. إرجاع الوثائق الوطنية و الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصيلة في إطار النظام الثقافي الجديد. في: "المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، الاقتصادية و السياسية". مجلد 24، عدد رقم 3-4، 1986. ص.ص. 635-660

64- حاشي، عمر. اختلاس الثروة الثقافية طيلة احتلال التراب الوطني. في:"الوثائق الوطنية"، عدد رقم 05، 1976. ص.ص.37-40

65- حبيدة، محمد. إبستمولوجيا المعرفة التاريخية: قراءة في كتاب بول ريكور: الذاكرة، التاريخ، النسيان. في "حكمة". [على الخط].متوفر على الرابط التالي: http://hekmah.org/

66- راجي، الكبير. أدوات البحث الداخلية للمصلحة: إعداد محضر الجرد الشامل. في: "مطبوعات الأرشيف الوطني الجزائري"، عدد رقم 07، 1997. ص.ص. 07-10

67- سوكاح، زهير. أماكن الذاكرة. الحوار المتمدن [على الخط]. مارس 2007، عدد 1867. متوفر على الرابط التالي: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=92238

68- سوكاح، زهير. مفهوم الذاكرة الجمعية عند موريس هالبواكس. الحوار المتمدن [على الخط]. ديسمبر 2012، عدد 1755. متوفر على الرابط التالي:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=82628

69- صاري، فاطمة الزهراء. الأرشيف العثماني في كتابة تاريخ الجزائر. في: منتديات اليسير [على الخط].جويلية 2009. متوفر على الرابط التالي: http://alyaseer.net/vb/showthread.php?t=21788

70-فوكو، ميشيل. جريدة الوسط البحرينية. عدد 1576 لـ 2006/12/03 [على الخط]. على الرابط التالي: http://www.alwasatnews.com/news/780272.html

71-القاسمي، علي. مشكلات التعريب في الوطن العربي. مجلة "الفيصل" عدد 32، 1980. ص.ص. 20-15

72- كاظم الحبيب، أديب علوان. تمثلات فعل التفكيك في الخطاب النفسي. في: "مجلة القادسية للعلوم الإنسانية" العدد 4، مجلد 13، 2010. ص ص. 285-299

73- المحمدي، محسن. فرويد...فاتح قارة اللاوعي. جريدة: "الشرق الأوسط" [على الخط]. 2015/11/13. متوفر على الرابط التالي: http://aawsat.com/home/article/495336/

74- الودغيري، عبد العلي. كلمة "مصطلح" بين الصواب و الخطأ. مجلة: "اللسان العربي" عدد 48، 1999، ص ص. 9-19

75- ولد المختار، حسن. زيارة جديدة لبول ريكور. في: " إيلاف". 2005/07/03 [على الخط]. متوفر على الرابط التالي: http://elaph.com/Web/ElaphLiterature/2005/7/73459.htm

76- ياسين، محمد حسين. جذور حقوق الإنسان في حضارة وادي الرافدين [على الخط]. في:"مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية"، المجلد 2، العدد 5، 2010. ص.ص. 185-211 على الرابط التالي: http://www.iasj.net/iasj?func=article&aId=20670

77-يلس، شهاب الدين. المدخل إلى الوثائق العثمانية.في: دفاتر التاريخ المغربية –جامعة وهران-، عدد 02، 1988. ص ص. 60-68

IV- مؤتمرات و ملتقيات

78- بن عاشور، صليحة. دور أجهزة الدولة في الرقابة على الأموال العمومية في التراث و التاريخ الإسلامي [على الخط]. المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات. ورقلة، 08-09 مارس 2005. ورقلة: جامعة ورقلة، 2005. ص.ص. 319-324 متوفر على الرابط التالي: https://manifest.univ-ouargla.dz/documents/Archive

79- الجابري نغش، إدريس. البراديغم العلمي الإسلامي: قيمه الثقافية و خصائصه الإبستمية. في: "الرابطة المحمدية للعلماء". ندوة علمية حول: العلوم الإسلامية: أزمة منهج أم أزمة تنزيل؟ 30-31 مارس 2010. أكادير

80- قوميد، فتيحة. مصطلح "الأرشيف" في بعض معاجم المصطلحات الأرشيفية العربية. يوم دراسي حول "المصطلحات الأرشيفية في الجزائر"، 2011/11/17، وهران

81- المديرية العامة للأرشيف الوطني. الأرشيف الوطني الجزائري. أعمال الندوة العلمية العربية مواصفات المباني الحديثة و التجهيزات الأرشيفية، الجزائر، 1و2 ديسمبر 1993. في: "مطبوعات الأرشيف الوطني الجزائري" عدد رقم 07، 1997. ص ص. 29-38

82- المديرية العامة للأرشيف الوطني. النزاع الجزائري الفرنسي حول الأرشيف. في:"مطبوعات الأرشيف الوطني الجزائري". عدد رقم 03، 1996. 53 ص

V- رسائل و أطروحات جامعية:

83- بوسمغون، ابراهيم. تكنولوجيا المعلومات و تطبيقاتها في مجال الأرشيف: أرشيف ولاية قسنطينة نموذجا. مذكرة ماجستير. قسنطينة: قسم علم المكتبات، 2009. 224 ص.

84- حافظي، زهير. الأنظمة الآلية و دورها في تنمية الخدمات الأرشيفية: دراسة تطبيقية بأرشيف بلدية قسنطينة. أطروحة دكتوراة. قسنطينة: قسم علم المكتبات، 2008. 408 ص.

85- حماش، خليفة. الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني. أطروحة دكتوراة. قسنطينة: قسم التاريخ، 2006. 1103ص.

86- ختير، فوزية. الأرشيف و مهنة الأرشيفي في الجزائر: دراسة ميدانية بالغرب الجزائري، رسالة دكتوراه، وهران: قسم علم المكتبات و العلوم الوثائقية، 2015، 278 ص.

87- قاضي، عبد القادر، البحث العلمي و الاطلاع على الأرشيف، دراسة ميدانية لأرشيف الولايات: مصلحة أرشيف ولاية وهران نموذجا. مذكرة ماجستير. وهران: قسم علم المكتبات، 2009، 218 ص.

88- قوميد، فتيحة. إدارة الوثائق الجارية في المؤسسات الأكاديمية: دراسة لجامعة وهران. رسالة دكتوراة. وهران: قسم علم المكتبات و العلوم الوثائقية، 2016. 310 ص.

89- لعمى، عبد الرحيم. المتحف و دوره في المجتمع: متحف أحمد زبانة بوهران نموذجا. مذكرة ماجستير. تلمسان: قسم الثقافة الشعبية، 2006. 113 ص.

90- مالكي، زهير. مكتبات المتاحف الوطنية الجزائرية: شروط إمكانية الربط على شبكة الانترنت. مذكرة ماجستير. وهران: قسم علم المكتبات، 2009. 135 ص.

VI- نصوص قانونية:

91- المرسوم رقم 63-121 المؤرخ في 18 أبريل 1963 المتضمن تنظيم وزارة التربية الوطنية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد رقم 23 المؤرخ في 1963/04/19. ص. 359 (باللغة الفرنسية)

92- المرسوم رقم 64-163 المؤرخ في 08 جوان 1964 المتضمن تنظيم وزارة التوجيه الوطني. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد رقم 50 المؤرخ في 1964/06/19. ص. 699 (باللغة الفرنسية)

93- المرسوم رقم 64-135 المؤرخ في 24 أبريل 1964 المتضمن إنشاء إجازة فنية لخزانات الكتب والمحفوظات. جريدة رسمية عدد رقم 01 المؤرخ في 29 ماي 1964، ص. 09

94- المرسوم رقم 75-90 المؤرخ في 24 جويلية 1975 يتضمن تنظيم الدراسات للحصول على شهادة الليسانس في اقتصاد المكتبات، جريدة رسمية عدد رقم 61 مؤرخ في 01 أوت 1975، ص. 842

95- الأمر رقم 66-133 المؤرخ في 02 جوان 1966 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية. جريدة رسمية رقم 46 مؤرخة في 1966/06/08، ص. ص. 542-554

96- الأمر رقم 67-281 المؤرخ في 1968/01/23 المتعلق بالحفريات و حماية الأماكن و الآثار التاريخية و الطبيعية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. عدد رقم 07 المؤرخ في 1968/01/23. ص. 70

97- الأمر رقم 72-66 المؤرخ في 1972/12/02 يتضمن إحداث متحف وطني للمجاهد. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. عدد رقم 98 المؤرخ في 1972/12/08. ص. 1595

98- المرسوم رقم 85-277 المؤرخ في 1985/11/12 الذي يحدد القانون الأساسي النموذجي للمتاحف الوطنية،

99- القانون رقم 88-09 المؤرخ في 1988/01/26 المتعلق بالأرشيف الوطني. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية عدد رقم 04 المؤرخ في 1988/01/27، ص.ص. 139-141

100- القانون رقم 98-04 المؤرخ في 1998/06/15 المتعلق بحماية التراث الثقافي. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. عدد رقم 44 المؤرخ في 1968/06/17. ص. 04

101- المرسوم التنفيذي رقم 07-160 المؤرخ في 2007/05/27 الذي يحدد شروط إنشاء المتاحف و مهامها وتنظيمها و سيرها،

102- المرسوم التنفيذي رقم 11-352 المؤرخ في 05 أكتوبر 2011 الذي يحدد القانون الأساسي النموذجي للمتاحف و مراكز التفسير ذات الطابع المتحفي. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد رقم 56 المؤرخة في 16 أكتوبر 2011. ص. 5

VII- مطبوعات رسمية

103- الاتحاد الدولي لجمعيات و مؤسسات المكتبات. المبادئ الأساسية لإعداد تشريعات حول الإيداع القانوني [على الخط]. نجاح بن خضرة، فطومة بن يحي [مترجم].[ب م]: الاتحاد العربي للمكتبات و المعلومات، 2013. 86 ص. سلسلة ترجمة معايير الافلا. متوفر على الرابط التالي:

https://www.ifla.org/files/assets/national-libraries/publications/guidelines-for-legal-deposit-legislation-ar.pdf

104- الأرشيف الوطني الجزائري. دليل الأرصدة بمؤسسة الأرشيف الوطني. الجزائر: الأرشيف الوطني الجزائري، 2006. 47 ص.

105- المجلس الدولي للأرشيف، مبادئ إتاحة الوثائق [على الخط]، أماني محمد عبد العزيز محمد [مترجم]. باريس: المجلس الدولي للأرشيف، 2012، 18 ص. متوفر على الرابط التالي:

https://www.ica.org/sites/default/files/Principles%20of%20Access%20to%20Archives_AR.pdf

106- المديرية العامة للأرشيف الوطني. النزاع الجزائري الفرنسي حول الأرشيف. في: "مطبوعات الأرشيف الوطني الجزائري"، رقم 03، 1996. 33 ص.

107- المديرية العامة للأرشيف الوطني. تقديم الأرشيف الوطني الجزائري. في :"مطبوعات الأرشيف الوطني الجزائري"، عدد رقم 06، 1997. ص. 33

108- المديرية العامة للأرشيف الوطني. مدونة النصوص التنظيمية: 1990-2011. الجزائر: الأرشيف الوطني، 2011. 154 ص.

109- المديرية العامة للأرشيف الوطني، وضعية الأرشيف الجزائري في سنة 1994، في: "مطبوعات الأرشيف الوطني الجزائري" عدد رقم 01، 1995. 115 ص.

VIII-ويبوغرافيا:

110- بوحرات، سفيان. مناقشة حول مصطلح السجلات"[على الخط]. متوفر على الرابط التالي:
http://earchiving.blogspot.com/2010/01/blog-post.html

111- بوابة مكتبات الجمهورية الجزائرية. على الرابط التالي:
http://www.aruc.org/ar/web/auc-algerria/algeria-national-library

112- المقياس الدولي لوصف مؤسسات الأرشيف (ISDIAH) [على الشبكة].متوفر على الرابط التالي:
http://earchiving.blogspot.com/2009/03/committee-of-best-practices-and.html

113- موقع وزارة المجاهدين. http://www.m-moudjahidine.dz

114- موقع المتحف الوطني للمجاهد.. http://www.museenat-moudjahid.dz/index.htm

115- موقع: وزارة الدفاع الوطني، المتحف المركزي للجيش. متوفر على الرابط التالي:
http://www.mdn.dz/site_principal/index.php?L=ar#undefined

116- موقع المكتبة الوطنية الفرنسية: http://data.bnf.fr/12466628/adrien_berbrugger/#documents-about

المراجع باللغة الأجنبية

I- Dictionnaires

117- BENEDICTE, Vergez-Chaignon. Nora pierre (1931-). In : encyclopaedia universalis [en ligne]. Disponible sur : http://www.universalis.fr/encyclopedie/pierre-nora/

118- DANIEL, Péchon [dir.]. le petit Larousse. Paris : Larousse, 1995. 1784 p. Disponible sur ; http://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k255891x/f1.item.zoom

119- JEAN, Dubois [dir.]. Larousse de la langue française : Lexis. Paris : Librairie Larousse, 1985. 2109p.

120- PAUL, Robert, Le Nouveau Petit Robert: dictionnaire alphabétique et analogique de la langue française, Paris: Dictionnaires Le Robert, 1993, 2467 p.

II- Ouvrages et Monographies

121- ANDRE, Desvallées [dir.]. Concepts clés de muséologie [en ligne]. Paris: Armand colin, 2010. 88p. Disponible sur : http://www.icom-musees.fr/uploads/media/publication/Concepts-Cl__s.pdf

122- BERGSON, Henri. Matière et Mémoire: essai sur la relation du corps à l'esprit. Paris: Félix Alcan éditeur, 1903. 279p.

123- CARDIN, Martine. Archivistique: information, organisation, mémoire: l'exemple du mouvement coopératif Desjardins, 1900-1990. Sillery: septentrion, 1995. 454 p.
124- CHABIN, Marie-Anne. Je pense donc j'archive: l'archive dans la société de l'information. Paris: L'Harmattan, 1999. 207 p.
125- DE REYNAUD, Pelissier E. Annales Algériennes[en ligne]. Alger: librairie Bastide, 1854. T.1. p. 74.Disponible sur : http://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k106602f/f1.image
126- DELMAS, Bruno. La société sans mémoire : Propos dissidents sur la politique des archives en France. Paris: Bourin éditeur, 2006. 203 p.
127- DELSALLE, Paul. Une histoire de l'archivistique. Québec: PUQ, 2000, p.9
128- DERRIDA, Jacques. L'écriture et la différence. Paris: éditions du seuil, 1967. 437 p.
129- DERRIDA, Jacques. Mal d'archives: une impression freudienne. Paris: Galilée, 1995. 168 p.
130- DERRIDA, Jacques. Trace et archive : image et art. Paris: INA, 2014. 103 p.
131- ESQUER, Gabriel. Les commencements d'un empire: la prise d'Alger (1830). Alger : L'Afrique Latine, 1923. 477 p.
132- ESQUER, Gabriel. Les sources de l'histoire de l'Algérie. In : Histoire et historiens de l'Algérie. Paris: Alcan, 1931. pp. 391-424. Collection du centenaire de l'Algérie
133- FAVIER, Jean (Dir.). La pratique archivistique française. Paris: Archives Nationales, 1993. 630 p.
134- FOUCAULT, Michel. Archéologie du savoir. Paris: Gallimard, 1969. 275 p.
135- HALBWACHS, Maurice. La classe ouvrière et les niveaux de vie: recherche sur la hiérarchie des besoins dans les sociétés industrielles contemporaines [en ligne]. Paris: les Presses universitaires, 1912. 376 p. (les classiques des sciences sociales).
Disponible sur :
http://classiques.uqac.ca/classiques/Halbwachs_maurice/classe_ouvriere/livre_1/classe_ouvriere_livre_1.pdf
136- HALBWACHS, Maurice. La mémoire collective [en ligne]. Québec: université du Québec, 2001. 105 p. (les classiques des sciences sociales). Format pdf.
Disponible sur:
http://classiques.uqac.ca/classiques/Halbwachs_maurice/memoire_collective/memoire_collective.html
137- HALBWACHS, Maurice. La mémoire collective. Paris: Albin michel, 1997. 297 p.
138- HALBWACHS, Maurice. Les cadres sociaux de la mémoire [en ligne]. Paris: les Presses universitaires, 1952. 299 p. (les classiques des sciences sociales).
Disponible sur :
http://classiques.uqac.ca/classiques/Halbwachs_maurice/cadres_soc_memoire/cadres_soc_memoire.html
139- HENRY, Rousso. Le syndrome de Vichy: de 1944 à nos jours. Paris: Ed. du seuil, 1987. 384 p. (XXe siècle)
140- HILDSHEIMER, Françoise. Les archives de France, mémoire de l'histoire. Paris: Honoré Champion, 1997. P.109
141- LE GOFF, Jacques. Histoire et mémoire. Paris: Gallimard, 1988. 409 p.
142- MARCILLOUX, Patrice. Les ego-archives: traces documentaires et recherche de soi. Rennes: Presses universitaires de Rennes, 2013. 250 p. Coll. « Histoire ».

143- NORA, Pierre. Les lieux de mémoires. Paris: Gallimard, 1984. T1.684 p.
144- RICŒUR, Paul. Mémoire, histoire et oubli. Paris: seuil, 2000. 681 p
145- ROUSSEAU, Jean Yves, COUTURE, Carol [et al.]. Les fondements de la discipline archivistique. Québec: Presses de l'universitaire du Québec, 1994. 370 p. (coll. Gestion de l'information).
146- STORA, Benjamin. La gangrène et l'oubli: la mémoire de la guerre d'Algérie. Paris: la découverte, 1991. 368 p.
147- TH. Ribot, Les maladies de la mémoire, 18ème éd., Paris :Félix Alcan éditeur, 1906, 169p.

III- Articles de périodiques

148- AYMES, Marc. L'archive dans ses œuvres (Rancière, Derrida). In: «Labyrinthe » N°17, vol.1, 2004. pp. 69-77
149- BADJADJA, Abdelkrim. Méthode d'élaboration d'une politique nationale de gestion des archives: l'expérience Algérienne. Alger: DGAN, 1999. 25p.
150- BOOMS, Hans. Ordre social et constitution du patrimoine archivistique : l'archivage comme activité sociale et politique [**en ligne**]. In: «archives», N° 1-2, vol. 35, (2003-2004). pp. 19-28. Disponible sur :
http://www.archivistes.qc.ca/revuearchives/vol35_1_2/35-1-2-booms.pdf
151- BOYER, Pierre. Les chartistes et l'Algérie. In: «La Gazette des archives», N° 30, 1960. pp.105-116
152- BOYER, Pierre. Notice sur les archives départementales d'Alger. In: «Revue Africaine». Vol. CI. 1957. pp.393-396
153- BUSQUET, Raoul. Le fonds de l'agence des concessions d'afrique et l'organisation des archives du gouvernement général de l'Algérie. In: «Revue africaine», Vol.55, 1908. pp.385-401
154- COUTURE, Carol, DUCHARME, Jacques., ROUSSEAU, Jean-Yves. L'archivistique a-t-elle trouvé son identité ? In: «Argus», vol. 17, N°02, 1988. pp. 51-60
155- COUTURE, Carol. L'évaluation des archives: état de la question. In: «Archives», vol.28, N°01, 1996-1997, pp.03-31
156- DENY, Jean. A propos du fonds arabe-turc des archives du gouvernement général de l'Algérie. In: «Revue Africaine », Vol. 62, 1921. pp.375-178
157- Dépôt légal en Algérie [en ligne]. In: « Bulletin des bibliothèques de France (BBF) », N° 10, 1956. p. 695.
Disponible sur : http://bbf.enssib.fr/consulter/bbf-1956-10-0695-001
158- DUCHEIN, Michel. La révolution archivistique: le défi des archives modernes à l'archiviste. In: «La Gazette des archives» N° 80, 1973. pp. 11-25
159- EDMONDSON, Ray. Mémoire du monde: principes directeurs [en ligne]. UNESCO, février 2002. 96 p.
Disponible sur: http://unesdoc.unesco.org/images/0012/001256/125637f.pdf
160- ERMISSE, Gérard, MARTINEZ, Christine. Archives, archivistes et archivistique française à l'épreuve des relations internationales. In: «Gazette des archives», N°204, 2006, p. 91

161- EVANO, Brigitte. Paul Ricoeur: la mémoire, l'histoire et l'oubli [en ligne]. In: «Bulletin des bibliothèques de France», N° 4, 2001. pp. 120-122. Disponible sur : http://bbf.enssib.fr/consulter/bbf-2001-04-0120-012

162- GABRIEL, Esquer. Les sources de l'histoire de l'Algérie. In: «Histoire et historiens de l'Algérie (1830-1930)». Paris: Alcan, pp. 381-424

163- GRANGAUD, Isabelle. Affrontements dans les archives: entre histoire ottomane et histoire coloniale, Alger 1830 [en ligne]. In: Quaderni storici, N°3, 2008. pp. 621- 652. Disponible sur : https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00462228/document

164- GRANGAUD, Isabelle. Prouver par l'écriture : propriétaire algérois, conquérants français et historiens ottomanistes. In: «Genèse», Vol. 1, N° 74, 2009. pp. 25-45

165- GUIGNARD, Didier, BADER, Raed, KUDO, Akihito. Un terrain algérien pour la recherche[en ligne]. In: «vingtièmes siècle. Revue d'histoire», N° 77, 2003, pp. 110-112 Disponible sur: https://halshs.archives-ouvertes.fr/hal-01400497/document

166- HACHI, Omar. La pratique des instruments de recherches aux archives de la wilaya d'alger. In: Pratiques des instruments de recherches en Algérie, Décembre 08-09, Alger. In : «Publication des archives nationales», N° 07, 1997. pp. 37-43

167- HOTTIN, Christian. Plaidoyer pour la recherche en archivistique. In: « Histoire et sociétés » N°21, 2007. pp. 60-64. Disponible sur : https://hal.archives-ouvertes.fr/halshs-00078121/document

168- JEFFREY ANDREW, Barash. Qu'est ce que la mémoire collective ? réflexions sur l'interprétation de la mémoire chez Paul Ricœur [en ligne]. In : « Revue de métaphysique et de morale », vol. 2, N° 50, 2006. pp158-195.
Disponible sur:
https://www.cairn.info/revue-de-metaphysique-et-de-morale-2006-2-page-185.htm

169- JOEL, Birman. Ecriture et psychanalyse : Derrida lecteur de Freud. In: «Figures de la psychanalyse», vol.1, N°15, 2007. pp. 201-218

170- KETELAAR, Eric. (Dé) construire l'archive. In : «Matériaux pour l'histoire de notre temps » [**en ligne**], Vol. 2, N°82, 2006. pp. 65-70.
Disponible sur : https://www.cairn.info/revue-materiaux-pour-l-histoire-de-notre-temps-2006-2-page-65.htm consulté le 06/05/2016

171- KRAKOVITCH, Odile. Les archives d'après les lieux de mémoire: passage obligé de l'histoire à la mémoire. In: «La Gazette des archives», N° 164, 1994. pp. 5-23

172- LALIEU, Olivier. L'invention du «devoir de mémoire» [en ligne]. In: «Vingtième siècle. Revue d'histoire», vol. 1, N° 69, 2001. pp. 83-94
Disponible sur: http://www.cairn.info/revue-vingtieme-siecle-revue-d-histoire-2001-1-page-83.htm

173- LAVABRE, Marie-Claire. Paradigmes de la mémoire [en ligne]. In: «transcontinentales», N°5, 2007. pp. 139-147.
Disponible sur: https://hal-sciencespo.archives-ouvertes.fr/hal-01021619/document

174- LEBELE, Germaine. La nouvelle bibliothèque nationale d'Alger [en ligne]. In: « Bulletin des bibliothèques de France », N° 10, 1958. pp. 691-706.
Disponible sur:http://bbf.enssib.fr/consulter/bbf-1958-10-0691-001

175- LUCETTE, Valensi. Histoire nationale, histoire monumentale, les lieux de mémoire (note critique) [en ligne]. In: «Annales. Histoire, sciences sociales», N°06, 1995. pp. 1271-1277 Disponible sur: http://www.persee.fr/docAsPDF/ahess_0395-2649_1995_num_50_6_279431.pdf
176- MAJOR, René. Derrida, lecteur de Freud et de Lacan. In:« Etudes françaises», N° 1-2, vol. 38, 2002. pp. 165-178
177- MECHOULAN, Eric. Introduction: des archives à l'archive. In: «Intermédiarités: histoire et théorie des arts, des jeunes et des techniques», N°18, 2011. pp. 9-15
178- MEHENNI, Akbal. Contribution à l'histoire des archives d'Algérie: des noms et des dates. In : Revue Références. N° 01, 2013. pp. 06-19
179- MIMOUNI, Omar. Les instruments de recherches: l'expérience des archives régionales de constantine. In: pratiques des instruments de recherches en algérie, Décembre 08-09, Alger. In: «publications des archives nationales», N° 07, 1997, pp. 69-87
180- MUSTAPHA, Benfodil. Benjamin Stora au forum de liberté: pour une écriture «désidéologisée» de l'histoire. In : «El Watan», N° 7080 du 22/01/2014. P.04
181- NAMER, Gérard. Halbwachs et la mémoire sociale. In: «Maurice Halbwachs: espaces, mémoire et psychologie collective» [en ligne]. Paris : publications de la Sorbonne, 2004. pp.107-113. Disponible sur : http://books.openedition.org/psorbonne/409
182- PEROTIN, Yves. les archives et le mépris. In: «la gazette des archives», N° 68, 1970. pp. 7-23
183- REAGAN, Charles. Réflexions sur l'ouvrage de Paul Ricœur : la mémoire, l'histoire, l'oubli. In: «Transversalités», vol.2, N°106, 2008. pp. 165-176
SECKEL, Raymon-Josué. Livre et mémoire [en ligne]. In: «revue de la bibliothèque nationale de France», vol. 3, N° 51. pp. 3-5. Disponible sur: http://www.cairn.info/revue-de-la-bibliotheque-nationale-de-france-2015-3-page-3.htm
184- SELLAL, Achour. Les Glissements sémantiques dans la terminologie archivistique. In: «RIST», vol.17, N°1(2007). pp35-46
185- SERVICE D'INFORMATION DU CABINET DU GOUVERNEUR GENERAL. Les Archives de l'Algérie. In: «Documents algériens», N°31, 1948. Série culturelle, histoire
186- SOUFI, Fouad M. L'archive et la quête d'histoire. In: Adel, Faouzi. La socio-anthropologie ou comment repenser la méthode?. Oran : crasc, 2001. 141 p.
187- SOUFI, Fouad M. Les archives algériennes en 1962: héritage et spoliation. In: «Insanyat», N° 65-66, 2014, pp.211-237
188- SOUFI, Fouad M. Les instruments de recherches réalisés à Oran: entre les principes et la pratique. In: Pratiques des instruments de recherches en Algérie, Décembre 08-09, Alger. In : «Publication des archives nationales», N° 07, 1997. pp. 49-58
189- SOUFI, Fouad M. Retour sur le contentieux archivistique entre l'Algérie et la France. In: «Le soir d'Algérie», N° 7094, 05/02/2014. P.07
190- SOUFI, Fouad M. Un patrimoine national: les archives. pp. 161-166. Cité in: NOURIA, Brnghabrit–Remaoun [Dir.]. Mustapha Hadab. l'Algérie 50 ans après: état des savoirs sociales et humaines 1954-2004. Oran: crasc, 2008. 911 p.
191- TAKOUR, Fadela. Procédés techniques pour la préservation d'archives. In: «publications des archives nationales», N°04, 1996. pp. 13-16

IV- Actes (conférences, séminaires,…)

192- CHABIN, M.-A. Analyse comparée de l'emploi du mot « archives » dans les médias français. In : « Archives et sociétés ». Actes du 26ème Citra-Cia, 13-16 octobre 2002. Marseille : conseil international des archives. 2002

193- CHARBONNEAU, Hélène, CHOUINARD, Denys, FONTAINE, Julie. Hors des sentiers battus: Exploration et pistes de réflexion sur la rencontre archives et culture. In : « *Archives et culture : la rencontre* » [**en ligne**]. *Actes du 37e congrès de l'Association des archivistes du Québec*, Québec, 12-15 mai2008. Québec : Association des archivistes du Québec (AAQ),2008. Disponible sur : http://www.archivistes.qc.ca/congres2008/aaq_actes2008/AAQ_37econgres_acte-1.pdf

194- MACHEREY, Pierre [et. al.]. Entre grammatologie et psychanalyse: la problématique freudienne de l'archive selon Derrida. In : groupe d'études « la philosophie au sens large ». 14/11/2007. Lille, CNRS.

195- SCUDERI, Christophe. Un nouveau concept d'archive ? Foucault avec Derrida. In : groupe d'études « la philosophie au sens large ». 04/02/2009. Lille, CNRS.

196- TERKI-HASSAINE, Ismet. Sources espagnoles pour l'histoire d'Algérie Ottomane conservées dans les fonds d'archives d'Espagne. In : Direction des archives nationales. Actes du colloque international sur les archives concernant l'histoire de l'Algérie et conservées à l'étranger. 16-19 février 1998, Alger. In : publications des archives nationales d'Algérie. N° 11, 2000. Pp.103-116

197- TOUILI, Mohamed. Histoire et archives. Conférence donnée au centre culturel Algérien de Paris. 28/09/1989 Paris

V- Publications officielles

198- ABDELHAK, Selim. Etude d'ensemble sur les musées Algériens, réformes et modernisation. Paris : UNESCO, 1964. 94 p.
Disponible sur:http://unesdoc.unesco.org/images/0015/001597/159706fb.pdf

199- BAGHLI, Sid-Ahmed. Aspects de la politique culturelle de l'Algérie. Paris: UNESCO, 1977. 63 p. (politiques culturelles : études et documents).

200- Conseil international des archives, Code de déontologie des archivistes [en ligne], adopté par l'assemblée générale du conseil international des archives en sa 13ème session tenue à Beijing (Chine) le 06 septembre 1996. Disponible sur : https://www.ica.org/sites/default/files/ICA_1996-09-06_code%20of%20ethics_FR.pdf

201- Nations unies, Convention de Vienne sur la succession d'états en matière de biens, archives et dettes d'état [en ligne], Document officiel de la conférence des nations unies vol. II, In: «publications des nations unies» N°de vente F.94.v.6. 2005, 20 p.
Disponible sur:
http://legal.un.org/ilc/texts/instruments/french/conventions/3_3_1983.pdf

202- UNESCO. Rapport du Directeur général sur l'étude des problèmes relatifs aux transferts vers les pays d'origine des documents provenant d'archives constituées sur le territoire d'autres pays [en ligne]. Conférence générale, vingtième session, Paris 1978. Document 20 C/ 102 du 24 aout 1978.

203- Yves, Perotin. Algérie : archives publiques [en ligne]. Paris : UNESCO, 1964. 65 p. Disponible sur : http://unesdoc.unesco.org/images/0000/000076/007621FB.pdf

VI- Textes juridiques

204- Loi sur le dépôt légal [en ligne]. In : « Journal officiel de la république française » N° 123, 1925. Pp. 4934-4935. Disponible sur : http://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k64920965/f2.image.r=D%C3%A9p%C3%B4t%20l%C3%A9gal

205- Loi N° 341du 21/06/1943 modifiant le régime du dépôt légal [en ligne]. In : « Journal officiel de la république française » N° 156, 1943. Pp. 1778-1779. Disponible sur : http://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k96173905/f8.item

206- Décret N° 56-978 du 27/09/1956 relatif au régime du dépôt légal en Algérie [en ligne]. Journal officiel de la république française N° 229. 1956. p. 9321. Disponible sur : https://www.legifrance.gouv.fr/jo_pdf.do?id=JORFTEXT000000877647

VII- Thèses et mémoires

207- ANNE, Klein. Archive(s) : approche dialectique et exploitation artistique. Thèse de Doctorat. Montréal : Ebsi, 2014. 320 p.

208- David, Emler. La politique, l'histoire, la mémoire: les usages politiques du passé en France depuis les années 1990. Thèse de doctorat. Paris : université paris ouest, 2014. 246 p. Disponible sur : https://tel.archives-ouvertes.fr/tel-00771414/document

209- GIORGINO, Laeititia. Polariser des modalités de l'attention au fait informatique: destins et caractères de l'appareil artistique d'écriture. Thèse de doctorat. Rennes : école doctorale : arts, lettre ; langues , 2015. 313 p. http://dune.univ-angers.fr/fichiers/14006310/20152MHD4331/fichier/4331F.pdf

210- JEAN LOUIS, Tavani. Mémoire sociale et pensée sociale : études empiriques de leurs influences croisées [en ligne]. Thèse de doctorat en psychologie sociale. Paris : université paris Descartes, 2012. 275 p.

211- MEHENNI, Akbal. Contribution à l'étude des systèmes d'informations scientifiques formalisés d'archives algériens durant la période coloniale (1848-1962) : le cas du département d'Alger. Alger : université d'Alger, 1987. 284 p.

212- PATRICIA, Bessaoud-Alonso. Les enjeux éducatifs des mémoires algériennes coloniales et post-coloniales : Fabrication et construction des subjectivités. Thèse de doctorat. Paris: Université Paris XIII, 2008. 267 p.

213- SOUFI, Fouad M.. En Algérie : l'état et ses archives. Mémoire de Magister. Alger : département de bibliothéconomie, 2002. 317p.

214- Xavier, Gelly. L'administration des archives coloniales françaises en Algérie : Regard sur le fonctionnement des archives départementales d'Alger de 1902 à 1962 [en ligne]. Master sur les archives. Anger : Université d'Angers, 2014. 99 p. Disponible sur :

VIII- Articles en Anglais

215- COOK, Terry. Building in archives: appraisal theory for architectural records. In: «American Archivist», N° 59, 1996, pp.136-143. Disponible sur: http://americanarchivist.org/doi/pdf/10.17723/aarc.59.2.9016827w6t4271wl

216- COOK, Terry. From information to knowledge: an intellectual paradigm for archives [on line]. In: «Archivaria», N°19, 1985, pp. 28-49.
Disponible sur: https://archivaria.ca/index.php/archivaria/article/viewFile/11133/12070

217- KETLAAR, Eric. Tacit narratives: the meanings of archives. In: «Archival science», N°01, 2001, pp. 131-141

218- LORCAN, Dempsey. Scientific, industrial and cultural heritage : a shared approach [en ligne]. 21/12/1999. Disponible sur : http://www.ariadne.ac.uk/issue22/dempsey

IX- Webographie

219- Conseil international des musées. La communauté muséale mondiale [en ligne]. Disponible sur : http://icom.museum/la-vision/definition-du-musee/L/2/

220- Unesco. Textes normatifs. Recommandation concernant la normalisation internationale des statistiques relatives aux bibliothèques [en ligne].
Disponible sur :
http://portal.unesco.org/fr/ev.php-L_ID=13086&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html

الـملاحق

الـملحق رقم 01

INSTITUT DE FRANCE

DICTIONNAIRE
DE
L'ACADÉMIE FRANÇAISE

SIXIÈME ÉDITION

Publiée en 1835.

BIBLIOTHÈQUE DE L'UNIVERSITÉ DE FRANCE

TOME PREMIER.



Dessiné et Gravé par Lebeaupin.

Paris.

IMPRIMERIE ET LIBRAIRIE DE FIRMIN DIDOT FRERES,
Imprimeurs de l'Institut de France.
1835.

qui compose les édifices, en détermine les proportions, les distributions, les décorations, les fait exécuter sous ses ordres, et en règle les dépenses. *Grand architecte. Savant, excellent, fameux architecte. Ce n'est pas un architecte, ce n'est qu'un maçon.*

Fig., *L'architecte éternel, le suprême architecte, l'architecte de l'univers*, Dieu.

ARCHITECTONIQUE. adj. des deux genres. T. didactique. Qui a rapport à l'architecture. Il se dit proprement De l'art de la construction. *L'art architectonique.*

Il s'emploie aussi comme substantif féminin. *Enseigner l'architectonique.*

ARCHITECTONOGRAPHE. s. m. Celui qui s'occupe de la description et de l'histoire des bâtiments, des édifices.

ARCHITECTONOGRAPHIE. s. f. Description des bâtiments, des édifices.

ARCHITECTURE. s. f. L'art de construire, disposer et orner les édifices. *Ancienne et moderne architecture. Architecture gothique. Les cinq ordres d'architecture. Chef-d'œuvre d'architecture. Architecture civile.*

Architecture militaire, Art de fortifier les places. *Architecture navale*, Art de construire les vaisseaux. *Architecture hydraulique*, Art de faire des machines pour la conduite des eaux.

Architecture, signifie aussi, La disposition et l'ordonnance d'un bâtiment. *Voilà une belle architecture, une mauvaise architecture. Un beau morceau d'architecture.*

ARCHITRAVE. s. f. Membre d'architecture qui pose immédiatement sur le chapiteau des colonnes ou des pilastres, et au-dessus duquel est la frise.

ARCHITRICLIN. s. m. T. d'Antiquité. Celui qui était chargé de l'ordonnance du festin. Il se dit quelquefois, familièrement et par plaisanterie, en parlant de Celui qui arrange un repas. *Nous avions un bon architriclin.*

ARCHIVES. s. f. pl. Anciens titres, chartres, et autres papiers importants. *Les archives de la couronne. Les archives du royaume. Les archives d'une grande maison, d'un monastère; d'une abbaye. Le trésor des archives. Vieilles archives. Feuilleter les archives. Avoir la garde des archives. Dépôt des archives.*

Il se dit également Du lieu où l'on garde ces sortes de titres. *Cette pièce a été déposée aux archives, tirée des archives. Archives voûtées.*

Il se dit aussi, dans les Administrations publiques, Des anciennes minutes, des pièces et documents que l'on rassemble et que l'on garde pour les consulter au besoin, ainsi que Du lieu où ils sont déposés. *Les archives d'un ministère, d'une préfecture.*

Il se dit quelquefois au figuré. Ainsi on appelle les bibliothèques, *Les archives du genie, du savoir.*

ARCHIVISTE. s. m. Garde des archives. *Il vient d'obtenir une place d'archiviste.*

ARCHIVOLTE. s. f. T. d'Archit. Bande large qui fait saillie sur le nu du mur, qui suit le cintre d'une arcade, et qui va d'une imposte à l'autre. *Les archivoltes sont ornées des mêmes moulures que l'architrave, et ressemblent à une architrave cintrée.*

ARCHONTAT. s. m. (On prononce *Arkontat.*) Dignité de l'archonte.

ARCHONTE. s. m. (On prononce *Arkonte.*) Titre des principaux magistrats des républiques grecques, et particulièrement à Athènes. *Archontes décennaux. Les neuf archontes. Archontes annuels. Archonte éponyme.* Voyez Éponyme.

ARÇON. s. m. L'une des deux pièces de bois coupées en cintre, qui servent à faire le corps de la selle d'un cheval, avec deux branches de fer qui les joignent l'une à l'autre. *Arçon de devant. Arçon de derrière. Attacher des pistolets à l'arçon de la selle. Pistolets d'arçon. L'arçon blesse ce cheval. Être ferme dans les arçons, sur les arçons*, Sur la selle.

Perdre les arçons, vider les arçons, Être désarçonné, tomber, être renversé de cheval.

Fig. et fam., *Être ferme dans ses arçons, sur ses arçons*, Être ferme dans ses opinions, dans ses principes, et les bien soutenir. *Perdre les arçons*, Être embarrassé dans la discussion, déconcerté dans quelque affaire, et ne savoir plus quelles mesures prendre.

Arçon, se dit, dans quelques Arts mécaniques, d'Un instrument en forme d'archet. *Les chapeliers battent avec un arçon le poil qui sert à fabriquer les feutres.*

ARCTIQUE. adj. des deux genres. Septentrional. Il n'est guère usité que dans ces dénominations : *Pôle arctique. Cercle arctique. Terres arctiques.*

ARCTURUS. s. m. (On prononce l'S.) T. d'Astron., emprunté du latin et dérivé du grec. Nom d'une étoile fixe de la première grandeur, située dans la constellation du Bouvier, à la queue de la grande Ourse. On dit quelquefois, surtout en poésie, *Arcture.*

ARD

ARDÉLION. s. m. Homme qui fait le bon valet, qui se mêle de tout, qui a l'air toujours affairé. Il est familier et peu usité.

ARDEMMENT. adv. Avec ardeur. Il ne se dit que figurément. *Aimer ardemment. Désirer ardemment. Se porter ardemment à quelque chose. Il est ardemment épris de cette femme.*

ARDENT, ENTE. adj. Qui est en feu, qui est allumé, enflammé. *Fournaise ardente. Brasier ardent. Fer ardent. Charbon ardent. Lampe ardente. Torche ardente. Flambeaux ardents.*

Chapelle ardente, Luminaire nombreux qui brûle autour d'un cercueil, ou de la représentation d'un corps mort.

Chambre ardente, s'est dit de Commissions chargées de juger certains accusés.

Ardent, signifie aussi, Qui enflamme, qui brûle. *Miroir ardent. Le soleil est très-ardent aujourd'hui.*

Il signifie figurément, Violent, véhément. *Désir ardent. Amour ardent. Zèle ardent. Dévotion ardente. Poursuite ardente. Soif ardente. Fièvre ardente.*

Il signifie aussi figurément, Qui se porte avec affection, avec véhémence à quelque chose. *Un homme ardent au combat, ardent à l'étude, à la chasse, à la dispute, ardent et âpre au gain.*

Il signifie encore figurément, Qui a une grande activité; et il se dit Des animaux comme des personnes. *C'est un homme extrêmement ardent. Un esprit ardent. Un caractère, un génie ardent. Un ardent adversaire. Un jeune homme trop ardent.*

Un cheval trop ardent, Qu'on a de la peine à retenir, qui tend toujours à aller plus vite qu'on ne veut. *Un chien trop ardent*, Qui poursuit le gibier avec trop de vivacité.

Ardent, se dit figurément Du poil roux. *Poil ardent. Il a le poil ardent.* On dit aussi, *Des cheveux d'un blond ardent.*

Ardent, est aussi substantif, et se dit Des exhalaisons enflammées qui paraissent près de terre, ordinairement le long des eaux stagnantes, pendant la saison chaude. *On voit souvent des ardents dans les marais.*

Ardent, s'est dit autrefois Des malades attaqués d'une espèce d'érésipèle ou de charbon pestilentiel qui régna d'une manière épidémique en France, au XII^e^ siècle. *Le mal des ardents était fort cruel. Sainte Geneviève des Ardents.*

ARDER ou **ARDRE.** v. a. Brûler. Vieux mot qui s'est conservé longtemps dans cette phrase populaire, *Le feu saint Antoine vous arde!*

ARDEUR. s. f. Chaleur vive, extrême. *L'ardeur du feu. L'ardeur du soleil. Pendant les grandes ardeurs de la canicule.*

Il se dit aussi de La chaleur âcre et piquante qu'on éprouve dans de certaines maladies. *L'ardeur de la fièvre. Ardeur d'entrailles. Ardeur d'urine.*

Il signifie figurément, La chaleur, la vivacité avec laquelle on se porte à quelque chose. *Se livrer à un travail avec ardeur. Une sainte ardeur. Une bouillante ardeur. Une ardeur passagère. L'ardeur de son zèle. L'ardeur de sa dévotion. Son ardeur à servir ses amis. L'ardeur de briller, de s'enrichir. L'ardeur des combattants. Réveiller l'ardeur des troupes. Poursuivre quelque chose avec ardeur. Être plein d'ardeur pour le service de ses amis. Modérez un peu cette ardeur. J'ai calmé son ardeur. L'ardeur du combat. L'ardeur de la dispute. L'ardeur de la jeunesse. L'ardeur des passions.*

Il se dit particulièrement de La vivacité, de l'excès d'activité de quelques animaux. *Ce cheval, ce chien a trop d'ardeur. Ce cheval donne de l'ardeur à celui qui est attelé avec lui.*

Ardeur, se dit encore, figurément et poétiquement, d'Une passion amoureuse. *Il lui cachait son ardeur. Il n'avait plus pour elle ces ardeurs insensées... Une première ardeur.*

ARDILLON. s. m. Pointe de fer ou d'autre métal, faisant partie d'une boucle, et servant à arrêter la courroie que l'on passe dans la boucle. *L'ardillon, les ardillons d'une boucle. L'ardillon de cette boucle est rompu.*

Prov., *Il ne manque pas un ardillon à cet équipage*, Il n'y manque rien.

ARDOISE. s. f. Espèce de pierre tendre et de couleur bleuâtre, qui se sépare par feuilles, et qui est propre à couvrir les maisons. *Carrière d'ardoise. Ardoise fine. Grosse ardoise. Ardoise d'Anjou. Pavillon couvert d'ardoise. Un cent d'ardoises. Couvreur en ardoise. On écrit, on dessine sur l'ardoise.*

ARDOISÉ, ÉE. adj. Qui tire sur la couleur d'ardoise. *Une teinte ardoisée.*

ARDOISIÈRE. s. f. Carrière d'où l'on tire de l'ardoise.

ARDRE. v. a. *Voyez* Arder.

الملحق رقم 02

DICTIONAIRE
CRITIQUE,
DE LA LANGUE
FRANÇAISE.

Par M. l'Abbé FÉRAUD, Auteur du Dictionaire Gramatical.

DÉDIÉ

A Monſeigneur de BOISGELIN, Archevêque d'Aix, &c. l'un des Quarante de l'Académie Françaiſe, &c.

TOME PREMIER.

A = D.



BIBLIOTHÈQUE NATIONALE

A MARSEILLE,

Chez JEAN MOSSY Pere et Fils, Imprimeurs du Roi, de la Ville, de la Marine, etc. et Libraires à la Canebiere, à côté du Bureau des Draps.

M. DCC. LXXXVII.

AVEC APPROBATION, ET PRIVILEGE DU ROI.

Source gallica.bnf.fr / Bibliothèque nationale de France

conduite des eaux, etc. — 2°. En parlant seulement de la première, de l'*architecture* proprement dite : Disposition et ordonance d'un bâtiment. » Voilà *une* belle *architecture*, un beau *morceau d'architecture*.

ARCHITRAVE, s. f. [3^e lon. 4^e *e* muet. Les Architectes font ce mot *masc*.] L'une des trois principales parties de l'entablement dans un ordre régulier d'architecture. C'est celle, qui est la plus basse, qui est sur les chapiteaux des colonnes et sous la frise.

* ARCHIVAIRE. V. ARCHIVISTE.

ARCHIVES, s. f. pl. [1^e lon. 3^e *e* muet.] Il n'a point de singulier. Autrefois on disait *l'archive*, pour *les archives*. » On lui donera une clef de *l'archive*, où se gardent les titres originaux. — Il se dit et des anciens *titres*, chartres et autres *papiers* importans d'une maison, et du *lieu* où on les conserve.

ARCHIVISTE, s. m. Garde des Archives. Quelques-uns disent *Archivaire*, mais mal.

ARCHIVOLTE, s. f. [et non pas *masc.* comme on le marque, par erreur, dans le *Dict. Gramm.*] Bandeau orné de moulûres, qui règne à la tête des voussoirs d'une arcade, et dont les extrémités portent sur les impostes. *Trév. Rich. Port.*

ARCHONTAT, ARCHONTE, s. m. [*Archonta*, *konte*, 1^e lon.] *Amiot* et l'Ab. *Tallemant* ont toujours dit *archon* ; mais *archonte* est le seul admis par l'usage. — *Rich.* qui suprime l'*h* tant qu'il peut, écrit *arcontat*, *arconte*. — *Archonte* était un Magistrat d'Athène ; *archontat* le nom de cette Magistrature.

ARÇON, s. m. [Il faut mettre une cédille, un *c* renversé sous le *c*, pour ne pas prononcer *arkon*] Partie de la selle d'un cheval. *Trév.* Cela n'aprend rien, ou peu de chôse. » Morceau de bois plat et courbé, qui soutient la selle du cheval. *Rich. Port.* Cette définition suffit. Celle de l'*Acad.* dit à peu près la même chôse en plus de paroles. *Arçons de* devant, ou *de* derrière ; attacher des pistolets à *l'arçon*, etc. — En style figuré familier, *être ferme sur ses arçons*, ou *dans ses arçons* ; être ferme dans ses opinions, dans ses principes, et les bien soutenir. *Perdre les arçons*, être embarrassé dans la dispute, déconcerté dans quelque affaire ; ne savoir quelles mesures prendre ; comme on dit au propre d'un cavalier désarçoné, ou renversé de cheval, qu'il *perd*, ou qu'il *vide les arçons*. *Se remettre dans les arçons*, reprendre du crédit, de la réputation. » Sans cette dernière aventure, il (M. de Pompone) *se fut remis* encôre *dans les arçons*.

ARCTIQUE, adj. [Le *c* se fait doucement sentir, *arktike* ; et non pas *artike*, comme on le marque dans le *Dict. Gramm.* ou par erreur ou par inatention.] Septentrional ; il ne se dit qu'avec *pole* et *cercle*.

ARDÉLION, s. m. (St. Famil.) Qui fait le bon valet, et qui a plus de paroles que d'effet.

ARDEMMENT, adv. [*Ardaman*, et non pas *ardanman*, comme le marque *Richelet*. Voy. *Amment*.] Avec ardeur. Il ne s'emploie qu'au figuré. Aimer, désirer *ardemment* ; se porter *ardemment à* ; être *ardemment* épris *de*. On ne doit pas dire d'un feu ardent, qu'il brûle *ardemment*, etc.

ARDENT, ENTE, adj. [*Ardan*, *dante* ; 2^e lon. 3^e *e* muet. *Malherbe* écrivait comme on prononce, *ardant*.] 1°. Qui est enflamé ; fer *ardent*, fournaise *ardente*. — 2° Qui enflâme ; miroir *ardent* ; le soleil est aujourd'hui très-*ardent*. 3° Figurément, violent, véhément, en parlant des chôses ; désir *ardent*, zèle *ardent*, poursuite *ardente*, soif, fièvre *ardente* — 4°. Qui se porte *avec ardeur à*, en parlant des persones ; *ardent au* combat, *au* jeu, *à la* chasse, *à la* dispute, etc. » Les Francs étoient belliqueux, intrépides, *ardens au pillage*. Millot. » Il étoit si *ardent à* les *corrompre*, que, etc. *J. J. Rouss.* Trad. de *Tacite*.

Cet amour, toutefois *ardent à* ton *secours*,
Demande des effets, et non pas des discours. *Campistron.*

En prôse, *ardent à te secourir*, vaudrait mieux. » *Ardent à poursuivre* ses prétentions. *Moreau*.

Comme une abeille, *ardente à son ouvrage*.
Boileau.

Sans le besoin d'une syllabe de plus, le Poète aurait dit : *ardente à l'ouvrage*, et il aurait mieux dit.

Cet adjectif peut précéder ou suivre ; zèle *ardent*, *ardents transports*. C'est l'oreille qu'il faut consulter ; *ardent zèle*, et *transports ardens* ne vaudraient rien. *Rousseau* a dit :

L'*ardente* et fougueuse Bellone.

M. de *Lille* : l'*ardente* saison. Mais c'est en vers. En prôse, *ardente* dispute, *ardente* fièvre, *ardente* soif ne seraient pas supportables, du moins pour les substantifs qui n'ont

Source gallica.bnf.fr / Bibliothèque nationale de France

الملحق رقم 03

DICTIONNAIRE HISTORIQUE

DE

L'ANCIEN LANGAGE FRANÇOIS

OU

GLOSSAIRE DE LA LANGUE FRANÇOISE

DEPUIS SON ORIGINE JUSQU'AU SIÈCLE DE LOUIS XIV

Par LA CURNE DE SAINTE-PALAYE

MEMBRE DE L'ACADÉMIE DES INSCRIPTIONS ET DE L'ACADÉMIE FRANÇAISE

BIBLIOTHÈQUE NATIONALE R.F.

Publié par les soins de L. FAVRE, auteur du *Glossaire du Poitou, de la Saintonge et de l'Aunis*, etc., etc.

CONTENANT :

SIGNIFICATION PRIMITIVE ET SECONDAIRE DES VIEUX MOTS.

Vieux mots employés dans les chants des Trouvères.

Acceptions métaphoriques ou figurées des vieux mots français. — Mots dont la signification est inconnue.

ETYMOLOGIE DES VIEUX MOTS.

Orthographe des vieux mots. — Constructions irrégulières de tours de phrases de l'ancienne langue.

Abréviations ; études sur les équivoques qu'elles présentent dans les anciens auteurs.

Ponctuation ; difficultés qu'elle présente.

Proverbes qui se trouvent dans nos poètes des XII^e^, XIII^e^ et XIV^e^ siècles.

Noms propres et noms de lieux corrompus et défigurés par les anciens auteurs.

Mots empruntés aux langues étrangères.

Usages anciens.

1164

TOME SECOND

AP — BIC

NIORT
L. FAVRE, éditeur
RUE SAINT-JEAN, 4.

PARIS
H. CHAMPION, libraire
QUAI MALAQUAIS, 15.

1876

TOUS DROITS RÉSERVÉS

Source gallica.bnf.fr / Bibliothèque nationale de France

« si liève entour eulx ung cry. » (Lanc. du Lac, T. II, fol. 10, V° col. 2. — Voy. ARCHIÉE.)

VARIANTES :
ARCHIE. Athis, MS. fol. 46, V° col. 1.
ARCIE. Athis, *ubi supra*; Var. du MS. du Roi.
ERCHIE Borel, Dict. secondes addit.
ARCHIÉ. G. Machaut, prise d'Alexandrie, MS. fol. 225.
ARCHIER. Gace de la Bigne, des Déduits, MS. fol. 57, R°.
ARCIÉ. Ph. Mouskes, MS. p. 181.

Archiée, *subst. fém.* Portée d'arc. (Voy. ARCHIE.) Il est évident que dans Froissart (Vol. III, p. 244), l'expression tautologique traict d'*archée* d'arc ne signifie rien de plus que le seul mot *archée* en ce passage : « il n'eust pas allé une *archée*, que, etc. » (Lanc. du Lac, T. I, fol. 141, V° col. 1.)

Prés des rens, à mains d'une *archiée*,
Si comme on m'a fait entendant,
Se vont les François estendant.
G. Guiart, MS. fol. 256, R°

VARIANTES :
ARCHIÉE, G. Guiart, MS. fol. 265, R°.
ARCHÉE. Lanc. du Lac, T. I, fol. 141, V° col. 1.

Archiere, *subst. fém.* Espèce de meurtrière, arceau, voûte. (Voy. ARCAGE.) Dans le premier sens, ouverture longue et étroite à travers laquelle on pouvoit, se tenant à couvert derrière les murs d'une fortification, lancer des traits avec l'arc et l'arbalète. « Souvent les féroit-on de glaives par « les *archières* des murs. » (Chron. de Saint Denys, T. I, fol. 267, V°.)

. . . Aux *archieres* de la tour
Sont arbalestres tout entour.
Rom. de la Rose, vers 3948 et 3949.

On a dit en parlant de la mort :

Elle est tout ausi en agait,
Con chis qui à l'*archiere* trait.
Bible de Hugues de Bersil, MS. de Turin, fol. 1, R° col. 2.

Probablement, le mot *archiere* signifioit voûte, arceau de voûte, lorsque dans un sens analogue à celui de l'expression porte d'arcage, on disoit porte à l'*archière*.

Isterons de Barbastre, par la porte à l'*archière*.
Buenon de Commarchis, MS. de Gaignat, fol. 198, V° col. 2.

Archif, *subst. masc. et fém.* Chartrier; dépôt public. Il y a différentes opinions sur l'étymologie de ce mot (1), qui n'est plus usité qu'au pluriel et dans le genre féminin. (Voy. Ménage, Dict. Etym. etc.) S'il est de même origine que le mot arche, c'est par la même raison que tous deux ont signifié coffre, armoire, lieu public où l'on dépose les chartes, les anciens titres d'une ville, d'une abbaye, etc. Borel définit *archifve*, coffres à tenir papiers. (Voy. ARCHE.)

Anciennement, on écrivoit *archif* pour archives. « Si donnons en mandement à nos amez et feaux « le grand Seneschal de Provence, Gens de nostre « Conseil royal, Maistres rationaux et Archivaires « de nostre Chambre et *Archif* d'Aix, etc. » (Godefroy, Observ. sur l'Hist. de Charles VIII, p. 539.) L'orthographe *archil* n'est sans doute qu'une altération de l'orthographe *archif*. « Si ne puis-je trou- « ver desquelz Roys ilz furent faictz Contes ne Ba- « rons, ne par les livres et caterves de l'*archil*, ne « de la seche de Naples, où se souloient trouver « tous les faicts dudit Royaume. » (La Salade, fol. 45, V° col. 2.)

VARIANTES :
ARCHIF. Godefroy, Observ. sur l'Hist. de Charles VIII, p. 539.
ARCHIL. La Salade, fol. 45, V° col. 2.
ARCHIFVE. Borel, dict.
ARCHIVE. Ménage, Obs. sur la Lang. Fr. part. II, p. 412.

Architecteur, *subst. masc.* Architecte. (Voy. ARCHE, principauté.)

Architectonique, *subst. fém.* Architecture. L'art de l'Architecte, en grec ἀρχιτέκτων. « Méca- « nique... estoit suivie par Agriculture, Chasse, « Pescherie, Navigation, Marchandise, *Architecto- « nique* et Lanifice. » (Les triomphes de la Noble Dame, fol. 5, V°.)

Archivaire, *subst. masc.* Garde des archives. (Voy. ARCHIF.)

Arcipoles, *subst. masc.* Il semble qu'on ait désigné le pouvoir de Cupidon armé de son arc, en le nommant *Arcipoles*, peut-être du latin *arcu pollens*.

Arcipoles tient un arch taint en grainne,
Dont si doit tret qu'un coer perce parmi
Et ce sont ceuls qu'Oiseuse ou vregier mainne,
Dont portier sont les fils Mercurii.
Froissart, Poës. MSS. fol. 306, V°

Arçoier, *verbe.* Tirer de l'arc, chasser à l'arc, se courber en arc, plier. (Voy. ARÇONNER.)

On disoit au premier sens :

Un jour ala li Dus kacier
En sa foriest et *arcoiier*.
Ph. Mouskes, MS. p. 384.

Or devroie-jou rivoiier
Et par mes foriès *arcoiier*.
Id. ibid. p. 227.

Ès grans forès aloient *arcoier* et berser.
Rom. d'Alexandre, MS. du R. n° 6987, fol. 207, R° col. 3.

Dans le second sens :

Lances ont droites que ne ploient ;
Ne si ne fraignent, ne n'*archoient*.
Athis, MS. fol. 77, V° col. 1.

Les lances grosses si roidoient
Que sans brisier toutes *archoient*.
Ibid. fol. 99, R° col. 2.

VARIANTES :
ARÇOIER. Athis, MS. fol. 107, R° col. 2.
ARCHOIER. Anseis, MS. fol. 21, R° col. 1.
ARÇOIIER. Ph. Mouskes, MS. p. 227.

Arçon, *subst. masc.* Arc. Archet. Demi-cercle; chose courbée en arc.

C'est vraisemblablement pour la rime et la mesure des vers qu'au lieu d'*arc* on écrivoit *arçon*.

Commande à prendre au garçon
Ses sajetes et son *arçon*.
Cil prent les sajetes et l'*arc*, etc.
Hist. de Guillaume, Roi d'Ang., MS. du R. n° 6987, fol. 244, R° col. 1.

(1) *Archivum*, qu'on trouve dans Tertullien, vient du grec ἀρχεῖον, proprement demeure des magistrats supérieurs, puis dépôt des pièces officielles. Il fut singulier et masculin au XVI^e^ siècle, à cause de l'étymologie. (N. E.)

Source gallica.bnf.fr / Bibliothèque nationale de France

الملحق رقم 04

SERIE	INVENTAIRE ESQUER 1931	ETAT GENERAL DES FONDS 1980
A	1686 à 1831 50 registres ou cahiers et 142 liasses.	1686-1835 90 registres et 153 liasses
B	1686-1827 8 registres et cahiers et 36 liasses (2304 pièces)	1694-1824 146 articles
C	Archives espagnoles : 3 registres et 14 liasses (521 pièces) Traités de paix : 36 pièces.	18 articles
D		
E **EE**	1830-1859 222 liasses (13 560 pièces). 1831-1869) 73 registres de correspondance	1830-1891 453 articles **EE** 70 registres
F **FF**	1835-1873 13 cartons.	**F** 1832-1940 **FF** 10 Liasses et 494 registres
G	2000 dossiers de personnels et 32 cartons pour l'administration générale.	1833-1940 62 liasses + dossiers du personnel
H **HH**	1830-1972 ..198 liasses . 41 registres	**H**: 32 sous-séries **HH**:590 articles
I **II**	479 registres de correspondance de la Division d'Alger.	**I** 1841-1904 366 articles **II** 184361904 plus de 1291 articles
J **JJ**		**J** 1838-1909 366 articles **JJ** 1843- 1918 2159 registres
K **KK**		**K** en cours de classement **KK** 1834-1922 1140 registres
L	25 000 dossiers de concessionnaires, 500 dossiers de travaux de colonisation et 394 liasses.	1832-1940 451 articles 30 000 dossiers env. de concessionnaires et 2400 dossiers de titres
M	20 cartons	279 cartons
N	99 cartons	1832-1882 30 articles
P		200 cartons
S		1844-1940 186 dossiers
X		XVIe siècle-1958 1520 articles
Z		Microfilms

G. Esquer ne fournit aucune indication chiffrée sur les séries **D, I, J, JJ, K KK, O, Q, R. S. T, U V W.**

Les mêmes séries sont négligées tant par le service d'Archives du GGA que par les Archives d'Outre-mer: O : Agriculture- Commerce –Industrie ; P : Forêts ; Q : Finances ; R : Affaires militaires ; T : Justice ; U : Assistance – Hygiène W Cartes et Plans.

De la lecture des résumés des rapports régulièrement publié dans l'Exposé du Gouverneur Général, il apparaît que la moisson d'archives est parfois riche. Mais les travaux de rédaction

الـملحق رقم 05

تعليمة مؤرخة في 11 أفريل 1908 متعلقة بتنظيم أرشيف البلديات

II

6

Algérie

Préfecture d'Oran

Bureau
des
Archives départementales

Organisation méthodique et régulière des archives des communes

Oran, le 11 Avril 1908

A Messieurs les Sous Préfets, Maires et Administrateurs du département d'Oran.

Circulaire

J'ai l'honneur de vous adresser l'instruction ci-jointe, relative à l'organisation méthodique et régulière des archives communales.

Basé sur les règlements en vigueur et sur les dispositions de détail suivies avec un plein succès, depuis plusieurs années, aux archives de la Préfecture d'Oran, ce document est accompagné de différents modèles destinés à en faciliter l'application et à rendre moins ardue la tâche du personnel des Mairies.

Je vous prie de vouloir bien m'accuser réception de ces instructions et me faire connaître dans quelles conditions elles auront été exécutées.

P. le Préfet d'Oran,
Le Secrétaire Général,

Instruction

L'attention de l'administration a été appelée, à plusieurs reprises, sur l'organisation défectueuse des archives communales et sur la nécessité de procéder à un classement méthodique et rationnel de tous les documents dont la conservation intéresse, à des titres divers, l'autorité publique et les Citoyens

Si quelques municipalités, particulièrement soucieuses des intérêts dont la gestion leur est confiée, ont tenté un essai de réorganisation de leurs archives, il faut bien reconnaître qu'elles ne constituent qu'une exception. Dans la très grande majorité des communes toutes les pièces se rattachant à la vie municipale sont, en général, classées au hasard et dans un désordre tel que les recherches faites pour retrouver un dossier demeurent la plupart du temps infructueuses

L'autorité locale se trouve alors dans la nécessité de recourir à la préfecture pour obtenir des duplicata d'actes quelquefois récents et dont la loi lui fait une obligation de conserver les originaux

Cette situation peut entraîner les conséquences les plus fâcheuses pour les communes dont la responsabilité pécuniaire se trouve fréquemment engagée par suite de la perte de documents importants

En veillant à la conservation et à la bonne tenue des archives les autorités municipales s'inspireront donc des principes d'une sage économie des deniers publics.

Elles ne perdront pas de vue non plus que leur mission n'est pas limitée à la gestion des ressources communales. Leur qualité de déléguées du Pouvoir Central et les nécessités d'une bonne administration leur imposent aussi le devoir de protéger les intérêts particuliers au même titre que les intérêts généraux.

Or c'est dans les archives qu'elles doivent trouver tous les documents établis, dans un but utilitaire et pratique, par les services publics; les divers titres concernant les droits, prétentions, privilèges, concessions, prérogatives, d'une maison, d'une famille,

Et si l'importance des archives est indéniable au point de vue administratif elle ne l'est pas moins au point de vue scientifique ou du développement des sciences sociales : (histoire, statistique, sociologie, démographie, ethnographie, etc..), si intimement liées aujourd'hui à la vie politique et administrative de la nation.

Les communes algériennes n'ont, il est vrai, que peu ou point d'archives historiques proprement dites. Créées au fur et à mesure des progrès de la colonisation dans un pays où de multiples invasions et insurrections ont anéanti les monuments du passé elles ne possèdent encore que quelques documents d'un intérêt assez restreint.

Mais, si insuffisants qu'ils soient, ces documents ne renferment pas moins — sur l'histoire locale et de la colonisation, sur l'organisation municipale et les travaux communaux, sur le développement de la fortune publique, de l'industrie, de l'agriculture, de l'instruction et des services de l'assistance et des affaires indigènes, sur les questions d'hygiène et de sécurité, sur les progrès des diverses sociétés

et l'accroissement de la population — des indications très utiles dont l'examen attentif et raisonné peut permettre d'apprécier sainement l'œuvre de la Colonisation française en Algérie

Quant aux recherches spéciales ayant trait, soit aux affaires privées, soit aux droits et intérêts des communes, il serait difficile d'énumérer toutes les circonstances qui sont de nature à les provoquer.

Il suffira de rappeler que les familles et les particuliers, qui en tant de matières tiennent leurs droits des décisions de l'autorité, recourent fréquemment à ces documents et aux titres de toute espèce intéressant la propriété

L'Administration, de son côté, pour soutenir les revendications des communes, pour éclairer sa religion sur les décisions à prendre ou sur la direction à donner aux affaires, trouve également dans les registres d'arrêtés, dans les délibérations du Conseil municipal et dans les autres collections une foule d'actes qui concernent tous les services et en forment, pour ainsi dire, la jurisprudence.

On comprend aisément dans ces

conditions l'importance qu'ont pu acquérir, pendant la courte période de l'occupation française, les archives communales, dépositaires fidèles de tous les actes qui ont autorisé, prescrit ou consacré les améliorations réalisées depuis 1830 et déterminé les droits et les intérêts des communes et des particuliers (européens et indigènes)

Il est à noter également que l'intérêt des archives ne fera que s'accroître avec le temps, à-mesure que les actes de l'autorité, les documents de topographie et de statistique locale, réunis en plus grand nombre, auront fourni à l'économie sociale et politique des faits multipliés et plus précis, et la matière de comparaisons plus étendues.

Il est donc indispensable que les archives où sont déposés tant de documents précieux — soient l'objet de l'attention et de la surveillance constantes des municipalités.

Dans cet ordre d'idées j'ai fait préparer le règlement ci-après dont je vous prie de vouloir bien assurer l'exécution.

L'application des instructions qui y sont contenues aura pour heureux résultat d'assurer

la conservation intégrale des archives et leur utilisation administrative et scientifique, de maintenir la tradition dans toutes les parties du service et de donner les moyens de répondre sûrement et promptement à toute demande de recherche; elle rendra moins difficiles les inspections des archives communales et simplifiera la tâche des autorités municipales et du personnel des Mairies qui, à leur entrée en fonctions, ne seront pas obligés de perdre un temps précieux pour se mettre au courant de la tenue et de la disposition des archives; elle facilitera l'établissement des inventaires et des procès-verbaux de récolement; elle amènera enfin l'ordre et l'uniformité qui doivent exister dans tout service régulièrement constitué

Il est d'autant plus urgent d'adopter des mesures énergiques que de nos jours l'extension et l'importance prises par toutes les branches des services administratifs ont donné naissance à une masse

de documents de plus en plus considérable.

Dans ces conditions, nous recommandons vivement à votre attention l'ensemble de ces prescriptions et, en particulier, celles qui concernent votre responsabilité

L'Administration veillera à leur stricte observation

P. le Préfet d'Oran,
Le Secrétaire Général,

الـملحق رقم 06 وسائل البحث بأرشيف ولاية الجزائر

ETAT DES INSTRUMENTS DE RECHERCHES.

Série B - Administration Générale de L'Algérie.

Collections des Actes du Gouvernement Général de l'Algérie,

des Actes de la Préfecture d'Alger,

des Procés-Verbaux des Assemblées délibérantes, etc...

(1830 - 1962)

Répertoire imprimé.

Série C - Personnel du Département.

(1868 - 1962)

Série E - Elections.

1E . Elections Sénatoriales.

2E . Elections Législatives.

3E . Elections Assemblées Algériennes.

4E . Elections Assemblées Départementales

5E . Elections Municipales et Centres Municipaux.

6E . Elections des Djemâa de Douars.

7E . Elections Référendum.

(1888 - 1962)

Répertoire imprimé.

Série G - Population, Etat Civil.

1 G . Recensement quinquennal de la population.

(1936)

Répertoire imprimé.

2G . Etat Civil des Communes de l'Arrondissement d'Alger.

(1830 - 1888)

Répertoire imprimé.

Série H - Agriculture, Commerce, Industrie et Ravitaillement.

1H . Agriculture.

(1850 - 1971)

Répertoire imprimé.

4H . Ravitaillement.

(1919 - 1958)

Répertoire imprimé.

Série K - Administration et Comptabilité Départementales.

4K . Comptabilité Départementale.

(1944 - 1962)

Répertoire imprimé.

5K . Bâtiments Départementaux.

(1857 -1962)

Répertoire imprimé.

Série L - Administration et Comptabilité Communales.

1L . Budget et Comptabilité.

2L . Ecoles.

3L . Travaux et Bâtiments.

4L . Travaux d'Initiative Communale.

(1853 - 1962)

Répertoire imprimé.

Série O - Finances.

5 O . Eaux et Forêts.

(1873 - 1962)

Répertoire imprimé.

6 O . Postes, Télégraphe et Téléphone.

(1834 -1957)

Répertoire imprimé.

30O . Enregistrement, Domaine et Timbre.

(1833 - 1939)

Répertoire imprimé.

Série P - Domaine.

3P . Domaine Communal.

(1856 - 1962)

Répertoire imprimé.

4P . Domaine Public Maritime.

(1860 -1960)

Répertoire imprimé.

Série Q - Affaires Militaires

QQ . Registres de recrutement

(1889 -1962)

Répertoire imprimé.

Série R - Travaux Publics.

1R . Voirie et Vicinalité.

(1843 -1962)

Répertoire imprimé.

2R . Transports Publics.

* Chemins de Fer.

(1846 - 1955)

Répertoire imprimé.

* Tramways.

(1881 -1942)

Répertoire imprimé.

3R . Hydraulique.

(1831 - 1962)

Répertoire imprimé.

4R . Chutes d'eau, Sources d'Energie.

(1889 - 1962)

Répertoire imprimé.

5R . Ports.

(1853 - 1962)

Répertoire imprimé.

6R . Mines et Carrières.

(1871 - 1962)

Répertoire imprimé.

7R . Automobiles

(1902 - 1951)

Série T - Justice.

1T . Justice Ordinaire.

(1846 - 1949)

Répertoire imprimé.

Série V - Etablissement de Bienfaisance et Assistance Publique.

1V . Hôpitaux.

2V . Enfants assistés

3V . Assistance et Secours.

(1866 - 1960)

Répertoire imprimé.

Série Z - Affaires Diverses.

$1Z^{A}$. Associations déclarées

(1903 - 1962)

Répertoire imprimé.

$1Z^{SL}$. Syndicats libres

(1919 - 1961)

$1Z^{SP}$. Syndicats Professionnels.

(1886 - 1962)

Répertoire imprimé.

الملحق رقم 07 وسائل البحث بأرشيف قسنطينة

1- Badjadja, A.- Mimouni, O.- Djebli, M.-Hennache, A.- Répertoire numérique des archives communales de l'ancien département de Constantine (Est Algérien) : 1849-1951. 51 p ; Dactylo
2- Badjadja, A.- Mimouni, O.- Inventaire analytique des archives du Service ds Liaisons Nord-Africaines : 1863-1949. 2° ed. 156 p; Dactylo
3- Mimouni, O.- Répertoire numérique détaillé partiel dService des Réformes : 1816-1951. 34 p ; Dactylo
4- Badjadja, A.- Guide des archives de la wilaya de Constantine: [El-Baath]. 72 p ; Imprimé
5- Anonyme- Répertoire numérique de fonds «propriété indigène-Séquestres». 21 p ; Dactylo
6- Badjadja, A.- Inventaire analytique des archives privées saisies en Mai 1945. Constantine : [El Baath]. 32 p; Imprimé

Existe en version arabe (26 p.)

7- BENTELDJOUNE, M.- Répertoire du fonds « Instruction Publique » : 1837-1940. 34p. dactylo.
8- CHERGUI, F.- HENNACHE,A.- Répertoire numérique provisoire du fonds «Associations diverses» : 1932-1940. 5 p. ; dactylo.
9- Mimouni, O.- Répertoire du fonds «Service des Réformes»: 1855-1912. 85 p ; Dactylo
10- COLLECTIF- Répertoire numérique détaillé du fonds «Archives écoomiques» 1ère partie : 1897-1954. 198 p ; Dactylo
11- COLLECTIF- Répertoire numérique détaillé des Archives du «Service des Indemnisations» de la Préfecture de Constantine. [p.m.] : manuscrit. [Non encore communicable]
12- HADJ AISSA, L.- Inventaire des Registres du service de l'Enregistrement des domaines et du timbre (2400R): 1845-1947. [134f] : manuscrit
13- Badjadja, A.- Inventaire analytique des archives relatives aux associations italiennes dans l'Est Algérien: 1906-1939. 10 p. dactylo
14- BOUGHENOUT, S.- Inventaire analytique des correspondances de Allel Benchikou: 1932-1955. 26 p. dactylo
15- BOUGHENOUT, S.- Inventaire détaillé des Archives des Clubs de tennis: 1950-1962. 3 p. dactylo
16- BOUGHIDA, B.K.- Inventaire analytique des correspondances du Dr Benjelloul: 1938-1965. [p.m]. dactylo
17- BENZAGGOUTA, M.- Inventaire analytique des Archives relatives à la bataille de Constantine: 1830-1848. 15 p. dactylo
18- BOULAIOUNE, F.; DAIRA, S.- Répertoire Numérique détaillé du fonds Justice: 1855-1900 conservé aux archives de la Wilaya de Constantine/Dir. A. BADJADJA, 2 vol. 152 p.+282 p. ; dactylo

19- BOULBIR, S.- KASSALI, Z.-Répertoire numérique détaillé du fonds Justice «Appel musulmans» 1920-1935, conservé aux Archives de la wilaya de Constantine/Dir. A. BADJADJA. 333p. dactylo
20- BOUTELDJA, K.- Répertoire numérique des Associations diverses. 3ème partie : 1929-1964. 8f. manuscrit
21- GHERZOULI, M.- Répertoire numérique des associations diverses. 1929-1964. 2ème partie. 16 p. dactylo
22- ADALA, S. ; BILEK, A.- Répertoire Numérique détaillé des documents concernant Constantine déposés aux Archives de la Wilaya de Constantine (Fonds Associations, Biens Communaux, Archives Communales, S.L.N.A.)/Dir. B.K. BOUGHIDA

الـملحق رقم 08 وسائل البحث بأرشيف وهران

LISTE DES INSTRUMENTS DE RECHERCHES

REPERTOIRES NUMERIQUES DETAILLES

1° - **Ex-série B :** Administration générale de l'Algérie (1832-1961)

Ex-série I : Affaires musulmanes (1837-1961) 1 seul volume, multigr. par F. SOUFI et F. ALLA.

2° - Archives de la Commune mixte d'Aïn-Témouchent (1875-1960) 1 vol. multigr. par N. DAHMANI.

3° - **Ex-sous-série 1 F:** Sûreté générale (1832-1958) 1 volume multigr. avec introduction de F. SOUFI par S. SEBAA.

REPERTOIRES NUMERIQUES

4° - **Ex-série H** : Commerce (1833-1972)

1 vol. multigr. comprenant : un historique par F. SOUFI

2 H commerce (1833-1972)

10 H chambre de Commerce d'Oran (1900-1960)

Liste des journaux et revues de commerce conservés aux Archives de la Wilaya d'Oran, par N. DAHMANI.

5° - **Ex-sous-série 3 H :** Travail (1894-1963)*

1 vol. multigr. par O. MLATA.

6° - **Ex-sous-série 4 H :** Ravitaillement (1937-1941)

1 vol. multigr. par L. RADJI et S. SEBAA.

7° - **Ex-sous-série 1 K :** Cabinet du Préfet (1887-1962)**

1 vol. multigr. par M.N. OUITEN.

8° - **Ex-sous-série 7 K :** Tribunal administratif (1953-1962)**

1 vol. multigr. par H. HASSAINE.

---

* Nécessite une révision partielle ou des corrections

** Nécessite une refonte totale.

9° - **Ex-sous-série 0 :** Finances (1901-1954)

1 vol. multigr. par K. GUETTARI.

10° - **Ex-sous-série Q :** Affaires militaires

1 vol. multigr. par S. BENZERROUKI

11° - **Ex-sous-série 3 R :** Hydraulique (1838-1953)

1 vol. multigr. par L. AMRANI, L. BOUHA et RADJI

ETATS PROVISOIRES

12° - Etat provisoire du fonds des archives de la wilaya d'Oran 1 vol. dactyl. par F. SOUFI

N.B. seul document de référence pour les ex-séries suivantes :

A : Lois et décrets, E : Elections (1919-1953), G : Population-Etat-civil (1831-1977), 1 H Agriculture (1849-1958), P : Domaines (1897-1956), S : Instruction publique-Beaux-arts (1889-1960), V : Etablissements de bienfaisance et Assistance publique (1848-1962).

13° - **Ex-sous-série N :** Propriété foncière

1er vol. : Méthode et classement

2ème vol. : Titres de propriété : indexation.

3ème vol. : Enquêtes partielles : indexation.

14° - **Ex-série T :** Justice

1er vol. : Extraits de minutes (1933-1959).

2ème vol. : Cahiers de charges, Ordres, Rapports d'expertises, Chambre civique (1861-1959).

15° - **Ex-sous-série 8 R :** Urbanisme (1919-1962).

Etat provisoire

1 vol. multigr. par A. NIMOUR.

FICHIERS

16° - Ex-série N : Propriété foncière :

Titres de propriétés, Enquêtes d'ensemble, Enquêtes partielles.

17° - Ex-série L : Administration et comptabilité communale

par F. SOUFI et S. SEBAA.

18° - Ex-série R : Travaux publics par L. AMRANI, L. BOUHA et F. SOUFI.

19° - Ex-série Y : Archives diverses (1795*-1954) par L. AMRANI, N. DAHMANI, L. RADJI et F. SOUFI
*Document relatif au général BOYER.

20° - Ex-série Z : Fonds divers :

1° - Archives du Consulat de Tchécoslovaquie, (1926-1933) par A. HANI.

2° - Fonds Jean-Hubert MOLLA (1938-1960) par L. AMRANI et M. DARCHERIF.

3° - Fonds Dr. Chérif Sid CARA (1952-1957) par L. RADJI et F. SOUFI.

4° - Plan de Constantine (1959-1960) par L. AMRANI et M. DARCHERIF.

Toutes les séries sont consultables sur fiches mais sur autorisation expresse.

Sont interdites de consultation les fiches des séries C : Personnel et D : Distinctions honorifiques.

Abstarct

Postmodernist thinking has engendered a new look at archives, or rather the "archive"; the relationship that any society has with its past and its future is undoubtedly the essence of a collective memory. To maintain one's memory, to preserve the trace of the action of a society such is the mission which each generation must fulfill by guaranteeing a better conservation of this memory and these traces. The concept of archives in any society is synonymous with dusty old documents without any interest and whose preservation is futile, however, these records have always been used to prove or assert a right, to identify, to attest to a beginning; the beginning of a state, of a power, of a new era.

In Algeria, the place occupied by archives in an administration that has difficulty in managing its documentary heritage remains to be done; that is to say that it is our entire archival system that can not penetrate yet, through an effective and relevant practice.

The constitution of funds, their treatment and description, the conditions of conservation and communication, the lack of spaces dedicated to archives; everything that represents the essential functions of the archivists poses serious problems as to the integrity of the sources of the past and the access to these sources.

There is also the problem of the status of archives in a society that has a contempt for what it produces as archives through an administration that is nothing but a reflection of a dynamic of this same society.

Much work remains to be done, the safeguarding of our memory and our heritage is a long-term issue and can not be the responsibility of a single generation, it is now high time to lay the foundations for an archive policy in our country in order to preserve our collective memory and our identity.

Keywords: Archive (s), Memory, History, Archival, Archival System, Post Modernity

ملخص

أفرز الفكر ما بعد الحداثي نظرة جديدة للأرشيف أو بالأحرى "الأرشيفة"؛ العلاقات التي يقيمها كل مجتمع مع ماضيه، مستقبله هي من دون شك أهم ما في الذاكرة الجماعية. إن صيانة الذاكرة و حفظ آثار النشاط الاجتماعي هي المهمة التي يقوم بها كل جيل و ذلك من خلال الاعتناء بتلك الذاكرة و الآثار.

يقترن مفهوم الأرشيف في كل المجتمعات بالوثائق القديمة التي يعلوها الغبار و التي ليست لها أية أهمية وأن حفظها لا طائل من ورائه، في حين نلجأ لتلك الوثائق الأرشيفية كدليل أو لإظهار حق أو تحديد هوية أو تكون شاهدا على بداية؛ بداية دولة، سلطة أو حقبة جديدة.

تبقى مكانة الأرشيف في الجزائر داخل الإدارة التي تلقى صعوبات في تسيير تراثها الوثائقي بعيدة المنال، أو بمعنى آخر، لم تعرف منظومتنا الأرشيفية الانطلاقة بعد، من خلال ممارسة فعالة و سديدة.

يطرح تكوين الأرصدة، معالجتها و وصفها، الشروط المادية للحفظ و التبليغ، عدم توفر أو نقص الفضاءات المخصصة للأرشيف؛ أي كل ما يمثل الوظائف الضرورية التي يقوم بها الأرشيفيون مشاكل عويصة من أجل سلامة مصادر الماضي و إتاحتها. تُطرح أيضا، إشكالية مكانة الأرشيف داخل مجتمع يُظهر احتقارا معلنا تجاه ما تنتجه الإدارات من أرشيف يعكس حركية هذا المجتمع.

إن العمل الكثير الذي ينتظر حفظ ذاكرتنا و تراثنا هو عمل طويل الأمد لا يتوقف على جيل معين، لقد حان الوقت لإرساء قواعد سياسة أرشيفية ببلادنا ترمي إلى حفظ ذاكرتنا الجماعية و هويتنا الوطنية.

الكلمات المفتاحية: الأرشيف، "الأرشيفة"، الذاكرة، التاريخ، علم الأرشيف، المنظومة الأرشيفية، ما بعد الحداثة

Résumé

La pensée post-moderniste a engendré un nouveau regard sur les archives ou plutôt « l'archive » ; les rapports qu'entretient toute société avec son passé, son avenir sont sans doute l'essentiel d'une mémoire collective. Entretenir sa mémoire, préserver la trace de l'action d'une société telle est la mission que doit remplir chaque génération en garantissant une meilleure conservation de cette mémoire et de ces traces. La notion d'archives dans toute société est synonyme de vieux documents poussiéreux sans aucun intérêt et dont la conservation est vaine, cependant on a toujours eu recours à ces documents d'archives pour prouver ou faire valoir un droit, pour s'identifier, pour attester d'un commencement ; le commencement d'un état, d'un pouvoir, d'une nouvelle ère.

En Algérie, la place qu'occupent les archives au sein d'une administration qui arrive difficilement à gérer son patrimoine documentaire reste toujours à faire; c'est dire que c'est tout notre système archivistique qui n'arrive pas à percer encore, à travers une pratique efficace et pertinente.

La constitution des fonds, leur traitement et leur description, les conditions de conservation et de communication, le manque des espaces dédiés aux archives; tout ce qui représente les fonctions essentielles des archivistes pose de sérieux problèmes quant à l'intégrité des sources du passé et à l'accès à ces sources.

Se pose aussi la problématique du statut des archives au sein d'une société qui éprouve un mépris affiché vis-à-vis de ce qu'elle produit comme archives par le biais d'une administration qui n'est autre que le reflet d'une dynamique de cette même société.

Beaucoup de travail reste à faire, la sauvegarde de notre mémoire et de notre patrimoine est une question de longue haleine et qui ne peut être la responsabilité d'une seule génération, il est désormais grand temps de jeter les bases d'une politique des archives dans notre pays afin de préserver notre mémoire collective et notre identité nationale.

Mots clés : Archive (s), Mémoire, Histoire, Archivistique, Système Archivistique, Post-Modernisme

ملخص

أفرز الفكر ما بعد الحداثي نظرة جديدة للأرشيف أو بالأحرى "الأرشيفة"؛ العلاقات التي يقيمها كل مـجتمع مع ماضيه، مستقبله هي من دون شك أهم ما في الذاكرة الجماعية. إن صيانة الذاكرة و حفظ آثار النشاط الاجتماعي هي الـمهمة التي يقوم بـها كل جيل و ذلك من خلال الاعتناء بتلك الذاكرة و الآثار. يقترن مفهوم الأرشيف في كل الـمجتمعات بالوثائق القديـمة التي يعلوها الغبار و التي ليست لها أية أهـمية وأن حفظها لا طائل من ورائه، في حين نلجأ لتلك الوثائق الأرشيفية كدليل أو لإظهار حق أو تـحديد هوية أو تكون شاهدا على بداية؛ بداية دولة، سلطة أو حقبة جديدة. تبقى مكانة الأرشيف في الجزائر داخل الإدارة التي تلقى صعوبات في تسيير تراثها الوثائقي بعيدة الـمنال، أو بـمعنى آخر، لم تعرف منظومتنا الأرشيفية الانطلاقة بعد، من خلال مـمارسة فعالة و سديدة. يطرح تكوين الأرصدة، معالجتها و وصفها، الشروط الـمادية للحفظ و التبليغ، عدم توفر أو نقص الفضاءات الـمخصصة للأرشيف؛ أي كل ما يـمثل الوظائف الضرورية التي يقوم بـها الأرشيفيون مشاكل عويصة من أجل سلامة مصادر الـماضي و إتاحتها. تُطرح أيضا، إشكالية مكانة الأرشيف داخل مـجتمع يُظهر احتقارا معلنا تـجاه ما تنتجه الإدارات من أرشيف يعكس حركية هذا الـمجتمع. إن العمل الكثير الذي ينتظر حفظ ذاكرتنا و تراثنا هو عمل طويل الأمد لا يتوقف على جيل معين، لقد حان الوقت لإرساء قواعد سياسة أرشيفية ببلادنا ترمي إلى حفظ ذاكرتنا الجماعية و هويتنا الوطنية.

الكلمات الـمفتاحية:

الأرشيف؛ الأرشيفة؛ الذاكرة؛ التاريخ؛ علم الأرشيف؛ الـمنظومة الأرشيفية؛ الأرشيفي؛ ما بعد الحداثة؛ المتاحف في الجزائر؛ المكتبة الوطنية.

نوقشت يوم 24 جوان 2018